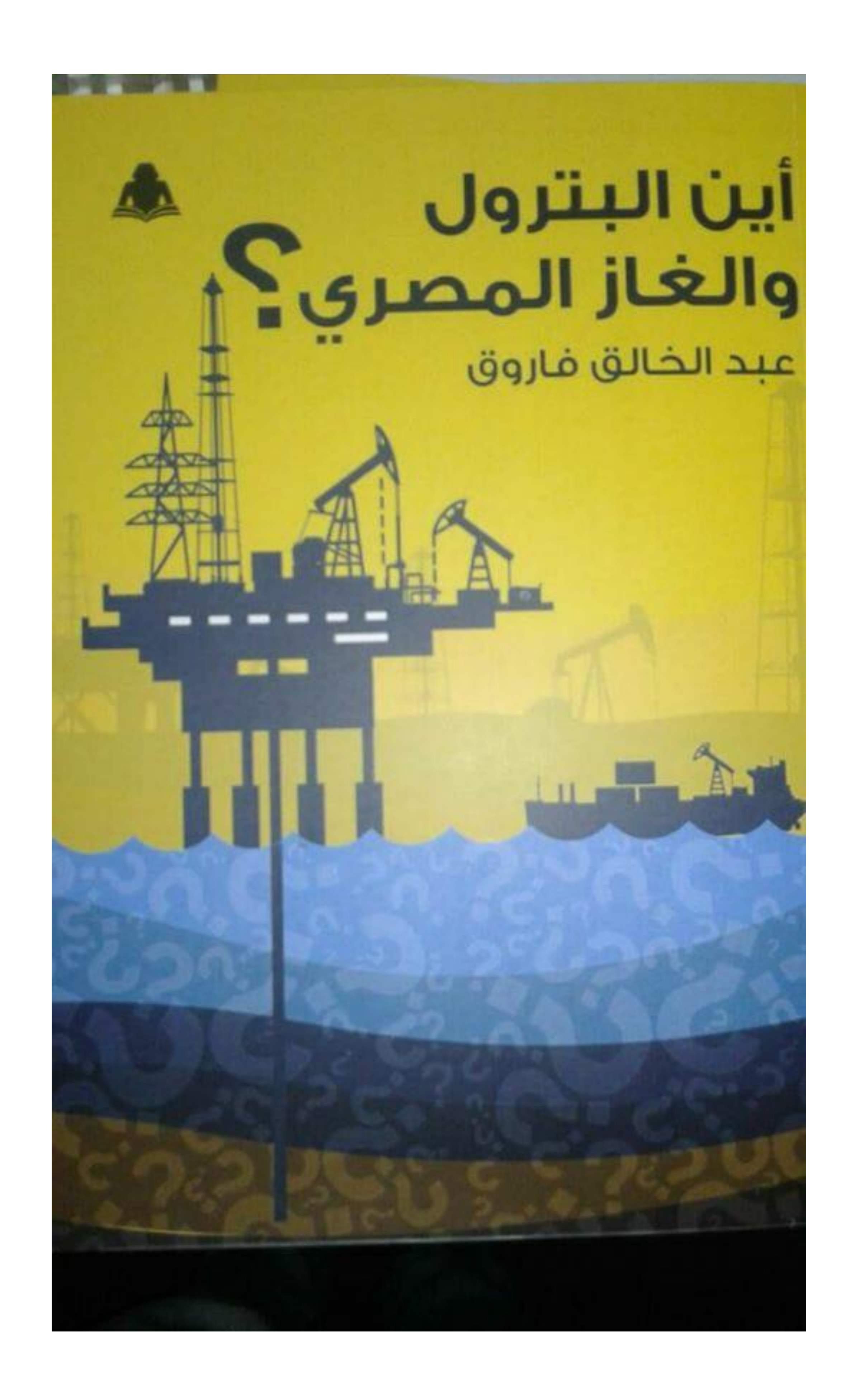

أين البترول
والغاز المصري؟
عبد الخالق فاروق

أين البترول والغاز المصرى ؟

آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية خلال أربعين عاما
مع خطة مقترحة لإعادة هيكلة هذا القطاع

إعداد / عبد الخالق فاروق

الخبير فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

القاهرة ٢٠١٧

صدر عن الهيئة العامة للكتاب

بدلا من الإهداء ..

إلى ذكرى توأم روحى .. شقيقتى وفاء

شعر: عبدالخالق فاروق

كنت وحدك

حين كانت خيوط النهار الأولى
تتجمع في كبد السماء
كنت وحدك
......
تمر السيارات مسرعة تسابق
الزمن والمجهول .
ورذاذ من ندى الصباح يتساقط
على رؤوس البسطاء ..العابرون
للمسافات والخطر
وكنت وحدك .
......
أطفال في انتظارك هناك
تحملين إليهم الخبز والفرحة .
تسرعين وصوتهم يناديك
وكنت وحدك
.....
نسيتي في زحمة من حولك
أن اليوم هو ذكرى ميلادك
لم يهنأك أحد
ولم يتصل بك أحد
ولم يكن معك أحد
وكنت وحدك
.....
تتحرك خطواتك الحنونة المسرعة
المترددة .. الخجولة
وكنت وحدك
.....
من بين العتمة والعماء
ينطلق ذئب الموت..واللامبالاة
وسط عشرات من العابرين للطريق
والباحثين عن عيش الكفاف
لم يعر اهتماما للمسرعين
والمنادين على وسيلة للوصول

وكنت وحدك
....
سرينة الموت تملأ المكان
وصرخات المارة تستحلف الرحمة
صرخة واحدة ..
وملأ صمتكعمق القلب والعين
قذف بك الذئب عدة أمتار
ودهسك .
وكنتي وحدك
......
خطواتك المسرعة للعطاء
لهفتك على أخوتك
اندفاعك الحنون إلى صدري
وقت شدتي ..
ووحدتي .
كنت السلوى
والملجأ
والملاذ
وكنت وحدك
....
تقرأين الجريدة فى الصباح .
وتهاتفين :
" قرأت مقالتك ..
في الجريدة المعارضة " .
وكنت أقربهم إلى قلبيوعقلي
وكنت في لحظتك الأخيرة وحدك .
......
لم تتأخري لحظة عن إغاثه
من يطلبون ..
ومن يلهثون ..
أخوتك ..
أصدقائك ..
وجيرانك ..
وكل من طلب معونتك
وكنت أنت وحدك .
....
تتقاسمين معهم اللقمة
والقروش القليلة في حقيبتك
وفى لحظتك الأخيرة
تركناك وحدك

****

مقدمة ..

منذ أن خط أستاذنا الدكتور المرحوم محمد حلمى مراد سلسلة مقالاته الشهيره بجريدة الشعب حول " الفساد فى قطاع البترول المصرى " ، طوال الأعوام الثلاثة الممتدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٨ ، ثم جمعها فى ضفتى كتاب بعنوان " الفساد فى قطاع البترول المصرى " ، الصادر عن دار العارف للنشر عام ١٩٨٩ ، والحديث لم ينقطع يوما حول الفساد فى هذا القطاع الاقتصادى الهام .

صحيح أن الدكتور محمد حلمى مراد بجرأته وشجاعته المعهودة ، قد مس الأوتار الحساسة فى بدايات نظام الرئيس الجديد– فى ذلك الوقت – " محمد حسنى مبارك " ، لكنه أقتصر على رصد الوقائع والمعطيات ، والأشخاص القيادية المسئولة فى تلك المؤسسة الاقتصادية الهامة ، لكننا هنا فى عملنا البحثى الجديد ، وإن كنا سوف نستضىء بما قدمه لنا أستاذنا الدكتور حلمى مراد ، إلا أننا سوف نغوص فيما هو أبعد فى تناول هذه الظاهرة ، وهى آليات العمل الفاسد ، وسياسات التشغيل الفاسد ، وإجراءات العمل اليومية الفاسدة ، والتشريعات الفاسدة ، ولوائح العمل التنفيذية الفاسدة ، التى تسهل عمل الفاسدين وتوفر لهم بيئة حاضنة لكل الممارسات الفاسدة فى هذا القطاع ، والتى بسببها خسرت الخزانة العامة للدولة والمجتمع المصرى مئات المليارات من الجنيهات منذ عام ١٩٧٥ ، وحتى يومنا هذا فى العام ٢٠١٤ .

ونحن هنا نحاول إستكمال مشروعنا البحثى الكبير الذى بدأناه منذ سنوات طويلة فى مواجهة حالة الفساد المستشرى فى الإدارة ونظم الحكم المصرية منذ منتصف السبعينات ، وإنتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، التى شرعت الباب واسعا لعمليات النهب المنظم لثروات مصر الطبيعية والبشرية ، وأهدرت على مصر والمصريين فرصة تاريخية عظيمة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، لإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسسس صحيحة وعقلانية تقوم على فكرة التخطيط المحسوب والممنهج سواء فى البنية السياسية والإدارية العتيقة التى عفى عليها الزمان ، أو فى مجال الأنشطة الاقتصادية والتنموية .

فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، وبسبب غياب الدولة عن خطط التنمية الجادة ، ذهبت معظم مدخرات المصريين الهائلة التى تحققت سواء بسبب سفرهم وعملهم فى الدول العربية النفطية ، أو بلاد المهجر الأوربية والأمريكية وأستراليا وكندا ، إلى نمط إستهلاكى ترفى خطير ، أو فى الإستحواذ على الأراضى والعقارات والقصور والفيلات الفاخرة والمضاربة عليها ، يكفى أن نشير إلى أن مشتريات المصريين من هذه القصور والفيلات والشاليهات السياحية والسكنية الفاخرة منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١١ قد تجاوزت حوالى ٤١٥ مليار جنيه على أقل تقدير (بما يعادل ١٨٠ مليار دولار بأسعار الصرف المتقلبة خلال تلك الفترة) ،وهنا فأن غياب الدولة وخططها قد أضاعت على الدولة والمجتمع فرص توظيف وتوجيه جزء ولو صغير من هذه المدخرا ت والفوائض المالية للإستثمار فى مجالات التنمية الصناعية والزراعية الجادة .

على أية حال .. يمثل ما جرى ويجرى فى قطاع البترول والثروة المعدنية ، الوجه الأخر لحالة الفساد المقنن والمنظم التى جرت فى مصر طوال الأربعين عاما الماضية ، وأهدرت الكثير من الموارد والأموال ، وأضاعت على الدولة فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وسوف نحاول هنا عرض التطور الذى جرى فى هذا القطاع على كافة المستويات التشريعية والتنظيمية والإدارية والمالية وغيرها ، لنحدد بدقة أوجه القصور والخطأ ، وأكتشاف الآليات الخفية والعلنية التى تعمل وفقا لها هذه المنظومة السرية الخطيرة لنهب المال والثروات العامة فى هذا البلد الموبؤ بقياداته السياسية والتنفيذية والتشريعية والإدارية ، من أجل تقديم خطة واقعية لتفكيك هذه الآليات وإعادة بناء سياسات التشغيل فى هذا القطاع على أسس وطنية جادة .

وفى الختام أود أن أقدم الشكر لكثير من الجنود المجهولين الذين قدموا لى الكثير من المعلومات والبيانات غير المنشورة ، وفضلوا أن يكونوا فى الظل خوفا من البطش والتنكيل ، كما أوجه شكرى إلى معاونى اللذين بذلا من الجهد والوقت للحصول على بعض البيانات والمعلومات من قطاع البترول وشركاته وخصوصا الاستاذ عماد محمد عبد الله الباحث والقانونى الذى إنشغل لفترة طويلة فى البحث والتقصى عن شركات البترول العاملة فى مصر وإلى الأستاذ لوقا أسحق يسطس المدير العام بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والأستاذ جمال صالح الباحث الأول بالجهاز ، وإلى السيدة سامية محروس وكيل الوزارة بالجهاز على تعاونها ومساندتها وإلى كل من الدكتور الجيولوجى يحيى القزاز على ما قدمه من أوراق وأبحاث ساعدتنى كثيرا فى التعرف على مخابىء وخفايا قطاع الثروة المعدنية وإلى المحاسب حسام زغلول الذى لم يبخل بدوره فى توفير وشرح طبيعة العلاقات الخفية والفاسدة بين بعض مكونات وقيادات قطاع الثروة المعدنية ، وكذلك إلى الدكتور بهى الدين عرجون الذى سمح لى بإستخدام بعض ما قدمه من أفكار حول الطاقة الشمسية وكيفية تعظيم الاستفادة منها ، كما أوجه شكرى إلى السفير إبراهيم يسرى والدكتور حسام عيسى نائب رئيس الوزراء السابق على مثابرتهما وقراءة المخطوطة وتقديم الكثير من النصح والمعلومات ، وإلى ذلك الجندى المجهول فى وزارة البترول الذى قدم وطلب أن يظل أسمه طى الكتمان . فلهم منى جميعا الشكر والتقدير ، وإن كنت أتحمل وحدى النتائج التى توصلت إليها ، والصياغات التى أنهيت بها عملى وبحثى .

المحتويات

فصل تمهيدى

الإطار المنهجى للدراسة

المبحث الأول :

أهمية هذه الدراسة والمشكلة البحثية

يمثل قطاع البترول فى مصر أهمية خاصة من عدة زوايا ، فهو من ناحية قطاع اقتصادى هام يعد مصدرا أساسيا من مصادر الدخل القومى من ناحية ، وللخزانة العامة والموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى ، سواء فى صورة ضرائب على الدخل ، أو فى صورة إتاوات ، أو بأعتباره مصدرا هاما لموارد النقد الأجنبى لميزان المدفوعات .

وهو من ناحية ثانية ، ومنذ أن إعيد تنظيمه وفقا لقانون تعديل الموازنة العامة للدولة رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ ، بإخراجه والهيئات الاقتصادية من حضن الموازنة العامة للدولة ، والعمل مستقلا بعيدا عن قيود الموازنة العامة والقواعد الحكومية فى الصرف والشراء والمناقصات وغيرها ، تحت زعم " تحرير" الاقتصاد المصرى والهيئات الاقتصادية والشركات العامة من تلك القيود للعمل وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق ، وعوامل وآليات العرض والطلب ، من أجل تحقيق الأرباح وتحفيف العبء عن كاهل الدولة والموازنة العامة للدولة (١) ، ونص القانون الجديد على أن تقتصر علاقة الموازنة العامة للدولة وهذه الهيئات الاقتصادية على ما يؤول للخزانة العامة من فائض مالى يتحقق لهذه الهيئات ، أو دعم الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية التى يتحقق فيها عجزا سنويا . فإذا بنا بعد عدة سنوات تتحول معظم الهيئات الاقتصادية إلى حالة العجز والخسائر ، وتتحول إلى عبء إضافى على الموازنة العامة بإستثناء ثلاثة هيئات اقتصادية تقريبا هى هيئة البترول وهيئة قناة السويس ، والبنك المركزى والبنوك الحكومية التابعة (أنظر قائمة الهيئات الاقتصادية) .

ومن ناحية ثالثة ، فأن التغير الكبير الذى طرأ على هذا القطاع بعد ذلك العام (١٩٧٩) ، سواء من الناحية التنظيمية والمالية ، أو من الناحية الاقتصادية والإدارية ، أو من ناحية الوظيفية والتشغيلية ، ونمط تعيين قياداته وعلاقاتهم التى تكشفت قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ أو بعدها ، تؤكد أن هذا القطاع كان رهينة لعدد محدود من الأشخاص والقيادات سواء كانت سياسية أو تنفيذية ، أو حتى من رجال المال والأعمال فى الداخل أو من الخارج ، بما جعل من قضية تحليله ومراجعة سياسات تشغيله ، ونمط تعاقداته مع الشركاء الأجانب ، أو حتى المستثمرين المحليين والعرب ، إمتدادا إلى زبائنه وطريقة تسعير منتجاته فى الداخل والخارج مسألة مصيرية لمستقبل هذا البلد وأجياله القادمة .

ويزيد من أهمية ذلك ، الستار الحديدى المضروب حول المعلومات والبيانات الحقيقية داخل هذا القطاع ، وفى هذا الإطار تستطيع أن نروى قصصا تثير الحيرة والدهشة ، وإن كانت تؤكد شكوكنا حول خطورة الصمت حول ما يجرى فى هذا القطاع بهيئته وشركاته وقياداته وعلاقاتهم . فمما من مرة أرسلنا موظفا كبيرا من إدارة البحوث بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة (بدرجة مدير عام) فى مأمورية رسمية ممهورة

بتوقيعات رسمية ومختومة بخاتم الدولة للحصول على معلومات محددة ، أو حتى الإطلاع فى مكتبات الهيئة أو معهد تدريب قطاع البترول ، أو أية جهة من الجهات التابعة له ، إلا وكان الفشل نصيبينا ، بل ووصل الأمر إلى حد الطرد من المكان ، وهذه الستارة الخرسانية من السرية خاصة بعد ثورتى الخامس والعشرين من يناير أو الثلاثين من يونيه ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك يكمن شىء خطأ وخطر ، وعلينا أن نتقصى أثره من كافة المصادر الرسمية أو غير الرسمية ، المحلية أو الأجنبية .

كما أن كثرة الحديث الرسمى وغير الرسمى ، حول تكاليف دعم الطاقة ، خصوصا منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ التى ظهر فيها لأول مرة ما يسمى دعم المنتجات البترولية ، والعبء الذى يشكله على الموازنة العامة ، ولجوء الحكومات المتعاقبة – قبل ثورة يناير وبعدها – إلى زيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء وبقية الخدمات والمنتجات التى تدخل فيها تلك المشتقات البترولية كمدخل إنتاج Input ، مثل مياة الشرب والصرف الصحى ووسائل النقل والمواصلات ، كل هذا قد جعل من الضرورى على الباحثين والخبراء المصريين الوطنيين ، مراجعة نظم تشغيل هذا القطاع ، وعلاقاته وحمولة الفساد والمحسوبية والرشى والعمولات داخله ، بما يؤدى إلى أحمال إضافية على الاقتصاد المصرى ، وعلى الشعب المصرى لحساب مجموعة أوشلة تتربح من بقاء الوضع على ما هو عليه .

ومن هنا أهمية هذه الدراسة .

المبحث الثانى :

فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة إفتراضات نظرية ، تحتاج إلى تمحيص وإختبار لعل أهمها :

أولا : أن هذا القطاع – برغم أهميته الاقتصادية – فهو يعانى من مشكلات عديدة بعضها ماليا ، وبعضها الأخر تنظيميا وإداريا ووظيفيا ، مما جعل إمكانيات الاستفادة منه على المستوى الوطنى أقل من المأمول والمقدر .

ثانيا: أن هذا القطاع قد توسع بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٥ ، وزادات علاقاته مع الشركات الأجنبية والمستثمرين العرب والمحليين ، بحيث بدا أن هذا التوسع قد حد من نموه ومقدار الاستفادة منه وطنيا .

ثالثا: أن نظام الأجور والمرتبات والمكآفات داخل هذا القطاع ، وخصوصا بين قياداته العليا ، لم تحل دون فساد كثير من هذه القيادات من ناحية ، بقدر ما ساهمت فى مزيد من التشوهات فى هيكل الأجور والمرتبات فى الدولة المصرية وقطاعاتها المختلفة .

رابعا : أن نمط التعاقدات مع الشركاء الأجانب ، خصوصا فى حصص الانتاج أو فى بند إسترداد التكاليف تكشف عن تلاعب وتساهل القيادات المسئولة فى هذا القطاع مع هؤلاء الشركاء الأجانب على حساب المصلحة الوطنية المصرية العليا .

خامسا : أن النمط الاستثمارى الذى أتبعته هيئة البترول المصرية وشركاتها فى العشرين عاما الأخيرة كان غير مناسب ، ويكشف بحد ذاته عن عمليات فساد مالية ووفقا لعلاقات عائلية وسياسية .

سادسا : أن الوضع التنظيمى والإدارى الراهن لقطاع البترول التابع للحكومة المصرية ، يؤدى إلى إهدار جزء كبير من الفائض الاقتصادى المحقق ، وبالتالى فأن إعادة تنظيم وهيكلة هذا القطاع من شأنها تعظيم الفائض المتاح بأكثر من عشرين مليار جنيه مصرى على الأقل سنويا .

سابعا : أن تبعية قطاع الثروة المعدنية لوزارة البرول يمثل إهدارا كبيرا لهذه الثروة المعدنية ، وجعلها نهبا لجماعات مصالح كانت أقرب فى سلوكها ونشاطها إلى جماعات المافيا منها إلى التنمية والمصالح الوطنيه ، ومن شأن إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية وفصله عن قطاع البترول ، وإنشاء وزارة مستقلة وإصدار تشريع جديد لهذا القطاع مع هيكلته ماليا وإداريا وتنظيميا أن يؤدى إلى تعاظم الفائض المتاح منه ، ويزيد فرص العمل المتاحة لديه .

ثامنا: أن الإنحرافات الفردية على مستوى قيادات هذا القطاع ، قد تحولت إلى سياسات عامة ، وإجراءات تنفيذية تمارس منذ منتصف السبعينيات ، ورويدا رويدا تحولت إلى فساد منظم ومقنن ، وبنية مؤسسية متكاملة ، لها قوانين تحميها ، ولوائح تنفيذها تحرسها ، وإجراءات تنفيذية يومية تعززها .

المبحث الثالث :

الدراسات السابقة

حاولنا قدر الإمكان القيام بعملية مسح ببيلوجرافى شامل Bibliographic Survey من واقع المراكز الأكاديمية والعلمية الأساسية ، ومنها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ومكتبة وزارة التخطيط المصرية ، ومعهد التخطيط القومى بالقاهرة (الذى تصادف للأسف قيامه بعمليات ترميم وإصلاح وبالتالى إغلاقه أمام الباحثين والدارسين) ، وكذلك فى معهد البترول المصرى التابع لوزارة البترول ، الذى كاد يغلق أبوابه أمام باحثينا ، وكذلك البحث فى الدوريات العلمية المتخصصة فى الاقتصاد والبترول ، وكانت معظم الدراسات المنشورة – للأسف – تدور حول قضايا الطاقة والبترول والغاز المتداولة والعادية .

كان بحثنا يدور فى المنطقة الداكنة – إن لم تكن المظلمة والسوداء – داخل هذا القطاع للبحث فى آليات الفساد والإفساد فى هذا القطاع ، وعمليات التساهل والتهاون فى المصلحة الوطنية مع الشركاء الأجانب والمستثمرين المحليين والعرب ، وحول دور الشركات الأجنبية فيما يجرى فى هذا القطاع ، وعن نمط الاستثمار الجارى بعيدا عن الرقابة من الأجهزة الرقابية وأهمها الجهاز المركزى للمحاسبات .

ثم بعد ذلك علاقة كل هذا بالعدالة الاجتماعية ، ومستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل الشفافية والنزاهة التى هى أبعد ما تكون عن هذا القطاع وإداراته وسياسات تشغيله .

وقد أمكننا حصر الدراسات والأبحاث التالية ذات الصلة القريبة نسبيا بموضوع بحثنا :

١- د . محمد حلمى مراد " الفساد فى قطاع البترول " ، القاهرة ، دار العارف للنشر، ١٩٨٩ .

٢- منى جبر على مصطفى " الجوانب السياسية والقانونية فى الاتفاقيات البترولية .. حالة مصر " ، رسالة ماجيستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٣- نيفين عمرو السيد " توصيف الوظائف فى المنظمات العامة المصرية .. مع التطبيق على الهيئة المصرية العامة للبترول " ، رسالة ماجيستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٤- خالد فايز بازيد " دور مشاركة القطاع الخاص فى رفع أداء قطاع الطاقة .. دراسة تطبيقية فى صناعة الغاز فى مصر " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٥- أسامة محمد كامل عمارة " النظام القانونى لإستغلال الثروة المعدنية عبر الحدود الدولية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

٦- عبد الرحيم محمد سعيد " النظام القانونى لعقود البترول " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٧- د. محمد لبيب شقير " إتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية " ، الجزء الثانى ، سلسلة البحوث والدراسات ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٨- عبد المنعم لطفى محمد كمال " الآثار الاقتصادية الكلية لتحرير أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعى فى مصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، غير منشورة ، ٢٠١١ .

٩- سلوى عمر عبد الرحمن " الإدارة بالأداء كمدخل لتقييم العاملين .. بالتطبيق على بعض الشركات العامة العاملة فى قطاع البترول فى مصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .

١٠- رضا مصيلحى أحمد إسماعيل " أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على سوق العمل فى قطاع البترول " ، رسالة ماجيستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١١- د. يسرى محمد أبو العلا " مبادىء الاقتصاد البترولى وتطبيقها على التشريع الجزائرى " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .

١٢- د. حسين عبد الله " البترول العربى .. دراسة إقتصادية سياسية " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،

١٣- د. مانع سعيد العتيبة " البترول وإقتصاديات الإمارات " ، المجلد الثانى ، طبعة ثانية ، ١٩٩٠ .
١٤- عصام الدين بسيم " النظام القانونى للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول الأخذه فى النمو " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
١٥- د. كمال الدين على & د. محمد عبد العظيم حماد " دراسات فى محاسبة شركات إنتاج البترول " ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، التعليم المفتوح ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
١٦- د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. اصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣
١٧- عبد الخالق فاروق " إحتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، القاهرة ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .
١٨- عبد الخالق فاروق " النفط والأموال العربية فى الخارج .. خمسة دراسات فى الاقتصاد الدولى المعاصر" ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر والتوثيق ، ٢٠٠٢ .
١٩- البلاغات المقدمة للنائب العام من عدد من الشخصيات القانونية والدبلوماسية حول الإهدار المالى فى قطاع البترول والثروة المعدنية .

المبحث الرابع :

أسلوب العمل

أعتمدنا فى هذا البحث على مجموعة من قواعد البيانات المنشورة فى عدة دوريات ومصادر ، ومن أبرزها التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة العامة للبترول التابعة لوزارة البترول المصرية ، وعلى تقارير ومضابط بعض جلسات مجلس الشعب السابق قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، ومجموعة القوانين الخاصة بالاتفاقيات وعقود البترول مع الشركاء الأجانب ، وإلى دراسات عدد من الخبراء فى مجالى البترول والثروة المعدنية ، وإلى بعض النشرات والدوريات الأجنبية المتخصصة فى مجال الطاقة عموما والبترول على وجه الخصوص ، كما حاولنا التواصل مع بعض الهيئات والشركات التابعة لوزارة البترول ، لكننا أكتشفنا أننا إزاء ثكنات شبه عسكرية أمام باحثينا ، بينما أسرارنا البترولية ملقاه على أرصفة الأجانب من كل حدب وصوب ..!!

وسوف تظهر هذه المصادر والمراجع فى هوامش الدراسة والبحث .

الباب الأول

التطور والتغير فى بنية قطاع البترول والغاز فى مصر

الفصل الأول

التطور التاريخى لقطاع البترول والغاز والثروة المعدنية فى مصر

عرف البترول منذ آلاف السنين وعرفته شعوب العالم قديما كمصر، وبابل ، وسومر، والصين، وروسيا ، وقد ورد ذكره فى الكتب المقدسة ، وكذلك فيما كتبه الرحالة الأوائل ، وقد جاء فى التاريخ القديم أن فلك نوح عليه السلام قد غطى بالداخل والخارج بالقطران٠

أما قدماء المصريين فقد استخدموا نوعا من البيتومين فى تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل ، وعثر على مصباح قديم به بقايا جافة من الزيت الخام بمناجم الذهب بوادى الحمامات، مما يدل على أن بعض مشتقات البترول كان يستعمل فى الإضاءة فى ذلك الحين ، كما استخدم الأسفلت فى رصف طرقهم وفى بناء معابدهم وبيوتهم وسفنهم ومخازنهم٠

وكذلك استخدم القدماء البترول كدواء يشفى الأمراض الجلدية ، والروماتيزم وآلام الأسنان والقروح والحروق والسعال ، كما استعمله اليونان والرومان فى طلاء عجلات عرباتهم ، وبالمثل استخدم الفينيقيون القار فى لصق أجزاء سفنهم وطلائها وكان سببا فى تفوقهم بحريا وتجاريا على الشعوب الاخرى ، كما استخدمه الهنود وعبئوه فى زجاجات لاستخدامه فى العلاج وللاتجار فيه مع المهاجرين الجدد الأوروبيين ، واحتفظت الصيدليات بهذا الزيت لعدة سنوات تحت اسم (زيت السينيكا)٠

وقد كتب المؤرخ اليونانى (هيرودوت) ، أنه وجد البترول ورواسب القار فى عدد من البلاد التى زارها ومنها مصر ، كما كتب عن طرق استخراجه واستخدامه وكتب (بلينى) منذ ألفى عام عن البترول ومنافعه الطبية(١) .

وكذلك عرف العرب طرق تقطير البترول منذ أكثر من ألف عام ، بل أنهم عرفوا قبل غيرهم طريقة التكسير الحرارى لمشتقات البترول الثقيلة والمشتقات الخفيفة كالكيروسين والجازولين ، واستخدموها فى العلاج الطبى وفى حروبهم كسلاح ، وكتب الدمشقى يصف عمليات التقطير والتكسير الحرارى للقار وصفا دقيقا موضوحا لطريقة الحصول على الزيت السائل وطرق تقطيره بحيث يحتفظ بنقائه ولونه الثابت٠

وفى العصور الحديثة أصبح للبترول مكانته الراسخة فى الحضارة الإنسانية وصار مصدرا هاما من مصادر الحرارة والضوء ، وكان الناس حتى ذلك الحين يحصلون على حاجتهم من البترول من الكميات البسيطة التى يعثرون عليها على شكل رشح على سطح الأرض ، أو على سطح مياه البحيرات والأنهار ، فلما أوشكت هذه المقادير القليلة على النفاذ أخذ الناس ينقبون عنه فى باطن الأرض٠

المبحث الأول :

مولد صناعة البترول والغاز العالمية

الدارس لتاريخ الاكتشافات النفطية الأولى ، منذنجح الكولونيل " جورج أدوين دراك " G. E .Drakeفى حفر أول بئر للنفط عام ١٨٥٩ فى مدينة تيتوزفيل Titusvilleفى شمال غرب ولاية بنسلفانيابالولايات المتحدة الأمريكية ، إيذانا بمولد صناعة البترول العالمية ، وقبلها فى روسيا عام ١٨٥٦ وفى رومانيا عام ١٨٥٧ ، وحتى دخول إيران عصر الاكتشافات النفطية التجارية عام ١٩١٨ ، ومن بعدها دول وإمارات الخليج العربى فى منتصف العشرينيات من القرن الماضى (٢)، يكتشف مدى العلاقة الاستراتيجية والحميمة بين النفط والسياسة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا ، وهو ما دفع بعض الباحثين العرب وغير العرب الى وصفها بذلك التعبير الدقيق والموحى إلا وهو مصطلح البترو– بوليتكس PETRO-POLITICS(٣) ٠

ومن ثم فان أية نظرة ، أو إدعاء بان الطاقة عموما ، والنفط والغاز على وجة الخصوص ، هو مجرد سلعة تجارية خاضعة لتقلبات السوق وآليات العرض والطلب وحدهما ، هى نظرة تفتقر الى الفهم الصحيح والعميق لسمات عصرنا وطبيعة الحضارة الإنسانية الراهنة ٠

ومن شأن سيادة هذه النظرة تحت ضغط بعض ذوى المصالح الضيقة ، أو تحت الشعور والإحساس بالضعف عن استخدام مواردنا ومصادر قوتنا فى الحفاظ على وجودنا ، أن تهدر فرصة تاريخية نادرة من أجل تحقيق مصالحنا كأمة واستقرارنا كشعوب ودول ٠

وإذا كان بداية القرن العشرين (١٩٠٠) قد شهد متوسط للإنتاج العالمى من الزيت الخام قد بلغ ٤٠٠ ألف برميل يوميا (منها ٢٠٦ ألف برميل فى روسيا و ١٧٤ ألف بالولايات المتحدة) (٤)فان نهاية هذا القرن (١٩٩٩) قد طوى صفحاته بمعدل للإنتاج العالمى من الزيت وحده – دون بقية مصادر الطاقة المرتبطة بالزيت غالبا كالغاز – بلغ ٧٥ مليون برميل يوميا فى المتوسط ، شكل نفط الخليج العربى منه حوالى ٤٠% من الواردات العالمية ، وبلغت حصة النفط الخليجى حوالي ٥٩% من إجمالى الواردات الأمريكية وحدها (٥) ٠

وبشكل عام ظل هناك مسار تصاعدي واضح بين هذه المنطقة ونفطها وبين هيكل بناء القوى فى العلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة ، حيث أرتفع نصيب الشرق الأوسط (الدول العربية وإيران) فى الانتاج العالمى للنفط – باستثناء العالم الشيوعى وقتذاك – من ٦% عام ١٩٤٤ الى ١٧% عام ١٩٤٩ ، ثم الى ٢٨% عام ١٩٦٠ ، صعودا الى ٣٥% عام ١٩٦٩ ٠ والأهم أن نصيبه فى الصادرات العالمية قد زادت من ١٥% عام ١٩٣٨ الى ٤٠ % عام ١٩٤٩ ثم إلى حوالى ٥٠% فى نهاية عقد الستينات من القرن العشرين (٦)، وقد ساهمفى ذلك التزايد النسبى فى حصة نفط المنطقة بسوق النفط العالمى خلال هذه المرحلة التاريخية ، عدة عوامل متشابكة ومتداخلة ، أتى فى مقدمتها ، كما أشار الى ذلك بحق عشرات الدارسين ومئات الدراسات الدولية ، تدنى نفقات إنتاج برميل النفط فى هذه المنطقة حيث لم تكن تتجاوز فى الخمسينات من القرن الماضى عشرة الى خمسة عشرة سنتا شاملة نفقات البحث والتنقيب والضخ والنقل حتى ميناء الشحن ، بينما كان تكلفة البرميل فى الولايات المتحدة ذاتها ٥٥ سنتا للبرميل وفى فنزويلا حوالى دولارا وسبعين سنتا للبرميلالواحد(٧)، كما تميزت هذه المنطقة طوال المرحلة الأولى للإنتاج وحتى نهاية الستينات من القرن الماضى بوجود نظم سياسية مازالت فى طور التكوين والتشكل – باستثناء إيران – مما أدى عمليا الى صياغة العقود بين الشركات الأجنبية المنتجة وبين حكومات المنطقة بما يشبه عقود " الإذعان " لصالح الطرف الأجنبى ، ولم يبقى للدول المنتجة سوى أقل القليل (٨)ويصف عدد كبير من الدارسين العرب والأجانب هذه الفترة التاريخية بأنها مرحلة " النفط الرخيص " (٩)حيث كان التسعير يتم وفقا

لنظام تحدده الشركات الاحتكارية الكبرى (الشقيقات الثلاثة ثم الشقيقات السبعة) أدى عمليا الى الافتئات على حقوق الشعوب والحكومات المنتجة للنفط ، الذى ظل لعقود طويلة وحتى عام ١٩٧٣ ، يقتصر تقريبا على جزء مما يسمى – الريع النفطى** – الذى لم يكن يتجاوز فى أحسن الأحوال ٨% من إجمالي هذا الريع ، بينما توزعت النسب الأخرى بين الحكومات الغربية الصناعية المستوردة فى صورة ضرائب ورسوم وغيرها (بنسبة ٤٨%) والشركات الأجنبية المنتجة (بنسبة ٦.٣% دون أرباح التوزيع) وتكاليف الإنتاج (بنسبة ٣٨%) وذلك حتى بداية عقد

السبعينات فى المتوسط (١٠) .

ربما هذه العوامل تفسر جزئيا صورة هيكل القوى النفطية فى ذلك العصر ، فحتى عام ١٩٢٩ كانت

**** الريع النفطى هو سعر برميل النفط الخام فى الأسواق الدولية مطروحا منه تكاليف إنتاجه ، وكان يقسم بين الحكومات المنتجة والشركات الأجنبية المنتجة بطريقة تؤدى الى ظلم كبير للأولى .**

الولايات المتحدة تورد حوالى ٧٠% من الإنتاج العالمى للنفط ، وكانت دول القارة الأمريكية الأربعة – الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وفنزويلا – تستحوذ على ٨٤% من الإنتاج العالمى من هذه المادة الإستراتيجية والحيوية للحضارة الصناعية الحديثة ، وبحلول عام١٩٦٠ تحول الثقل الرئيسى الى مسرح الشرق الأوسط ، حيث أصبح مسئولا وحده عن توريد ما يعادل ٤٠% من الإنتاج العالمى ، وورائها جاءت القارة الأمريكية (١١) .

ويؤكد " روبرت لافون " – كغيره من الدارسين لتاريخ النفط والطاقة – أن وجود الطاقة الرخيصة خلال هذه المرحلة ، خاصة النفط قد أدى الى تبديد وسوء إستخدام هذا المورد ، حيث كشفت دراسة عن ميزان الطاقة فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٠ ، أن نحو ٥١% فقط من الطاقة المستهلكة قد استخدمت بصورة فعالة وكفء ، بينما أن نحو ٤٠% منها قد ضاع هباء (١٢). ولم تفلح اتفاقية طهران فى ١٥ فبراير عام ١٩٧١ بين الشركات الأجنبية النفطية من جهة وحكومات منظمة الأوبك – الحديثة النشأة والتكوين عام ١٩٦٠ – ولا اتفاقية جنيف الأولى (يناير ١٩٧٢) وجنيف الثانية (يونيو ١٩٧٣) من تغيير هيكل العلاقات بين الطرفين القائم على الاستنزاف الكبير من جانب هذه الشركات وحكوماتها للثروات النفطية لشعوب وحكومات المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فظلت هذه الشركات تستحوذ وتنفرد على القرار الخاص بالإنتاج والتسويق والتسعير لهذه السلعة الحيوية . فمنتجات برميل النفط المكررة كانت تباع للمستهلك النهائى فى غرب أوربا عام ١٩٧٠ – على سبيل المثال – بنحو ١١.٤٢ دولار بينما كانت الدول والحكومات المنتجة لا تحصل منه سوى على ١.٤٢ دولار للبرميل ، مقابل ٤.٦٥ دولار فى البرميل للحكومات الغربية الصناعية المستهلكة فى صورة ضرائب متنوعة (١٣) .

لقدجاء التحول الأكبر أثناء وفى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، فتغيرت نسبيا قواعد اللعبة ، وهيكل القوى فى العلاقات الاقتصادية بين ثالوث الطاقة والنفطالعالمى ألا وهم : الحكومات المنتجة ، والشركات الأجنبية والحكومات الغربية ٠

فعلاوة على إتجاه الحكومات المنتجة للسيطرة على مصادر ثرواتها النفطية ، سواء عبر نظام المشاركة PARTICIPATIONأو التأميم مقابل التعويض NATIONALISMأو من خلال تعديل النظام السعرى من جانب واحد ، تغيرت الأوزان النسبية لتوزيع الريع النفطى ، حيث زاد نصيب الحكومات المنتجة إلى ٣٠% بينما أنخفض نصيب الشركات الأجنبية الى ٢٥% ، وانخفض قليلا نصيب الحكومات الغربية الى ٤٥% من الريع إجمالى (١٤)، بعد أن كانت ٦% و٤٢% و٥٢% على الترتيب قبل الحرب مباشرة ٠

وبرغم المسار المتعرج الذى شهدته العلاقات الاقتصادية الدولية ، فأن المشكلات التى مست قطاع الطاقة عموما ، والنفط على وجه الخصوص ، كانت أكثرها تأثيرا على الأداء الاقتصادي الدولى عموما ، والاقتصاديات الصناعية الحديثة على وجه الخصوص ، بما أدى الى بناء سياسات ووضع أهداف إستراتيجية من جانب الأخيرة لاحتواء هذه الآثار الضارة أو الخطرة ، وأقيمت أجهزة وهيئات دولية لإدارة مثل هذا النوع من الأزمات التى كانت – ولا زالت – تهدد استمرار ازدهار الحضارة الصناعية الحديثة (١٥) ٠

وهنا ينبغى أن نميز بين نوعين من الأزمات الدولية فى مجال الطاقة :

<u>*النوع الأول*</u> : أزمة جزئية ناشئة عن موقف دولة منتجة للنفط ، مثل حالة التأميم المكسيكى للنفط عام ١٩٣٦، أو أزمة حكومة الدكتور محمد مصدق فى إيران عام ١٩٥١ ، وحتى أزمة حكومة الرئيس " هوجو شافيز" فى فنزويلا وخليفته الرئيس " مادورو" فى الوقت الراهن ، وقد جرى احتواء المحاولتين الأوليتين من جانب تحالف الشركات الأجنبية والحكومات الغربية كما هو معروف ٠

<u>*النوع الثانى*</u> : أزمة إقليمية تتسع لأكثر من دولة ، وتمس الكنز النفطى الأكبر والحوض النفطى الأوسع فى منطقة الخليج العربى والمملكة السعودية ٠ وهذا ما جرى فى أزمة العدوان الثلاثى على مصر جزئيا عام ١٩٥٦ ، وأزمة حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وأزمة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ثم أخيرا أزمة احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق عام ٢٠٠٣ ٠ والاضطرابات السياسية والأمنية التى تشهدها منطقة الخليج العربى والمملكة السعودية نتيجة لهذا الاحتلال فى الوقت الراهن ٠

أما الأزمات السعرية ، فهى قضايا فرعية تمكنت السياسات الغربية – عموما والأمريكية على وجه الخصوص – من التعامل معها وامتصاص آثارها المحتملة على اقتصادياتها ، طوال عقدى السبعينات والثمانينات ، وحتى يومنا ، بحيث تمكنت بوسائل متعددة – ليس هنا مجال الخوض فيها – من وضع سقف لتحركها الأقصى والأدنى ، سواء بالأتفاق أو التشاور مع المنتجين الكبار وعلى رأسهم المملكة العربية

السعودية والإمارات المتحدة والكويت ، بحيث تمكنت فى المحصلة النهائية من استعادة سيطرة " المشترين " على سوق النفط العالمى ، بعد ان كان قد تحول الى سوق للبائعين – وفى طليعتهم أعضاء منظمة الأوبك – منذ أكتوبر عام ١٩٧٣ وحتى أوائل عام ١٩٨٢ ٠

كما نجحت الولايات المتحدة فى إكتشاف الغاز الطبيعى Natural Gas مبكرا و بدأت فى استخدامه تجاريا منذ عام ١٩١٧ بإنشاء أول وحدة صناعية لإسالة الغاز ، ثم توسعت فى استخدامه طوال السنوات العشر اللاحقة حتى أنشأت أول خط أنابيب لنقل الغاز عام ١٩٢٩ ، مما أستدعى إصدار الكونجرس الأمريكي لأول قانون لتنظيم استخدام الغاز الطبيعى ، وطرق تسعيره وضمان عدم احتكاره عام ١٩٣٨

وبحلول عام ١٩٨٥ كانت خطوط أنابيب الغاز داخل أراضى الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوزت ٥٥٧ ألف كيلو متر ، لتشكل بذلك الى جانب مصانع الإسالة والتصنيع البتروكيماوى أضخم بنية تحتية Infrastructureفى العالم لاستخدامات ذلك المصدر الهام للطاقة ٠

والمفارقةالتاريخية ، أن منطقة الشرق الأوسط التى دخلت مرحلة الإنتاج التجارى للنفط منذ عام ١٩١٧ (إيران) ، وأتسع نطاق الاكتشافات والتنقيب فى بقية دولها منذ مطلع الثلاثينات فى القرن العشرين فى الكويت والسعودية وأبوظبى وغيرهم ، قد تعرضت لإهمال وتبديد وإهدار لثرواتها الهائلة من الغاز الطبيعى خلال تلك السنوات الأولى ، حيث قدرت بعض المصادر المتخصصة ، ما كان يجرى حرقه من الغاز الطبيعى يوميا بنحو ألف مليون قدم مكعب (أى ٢٨.٣ مليون متر مكعب يوميا) بسبب من عدم رغبة الشركات الأجنبية – البريطانية والأمريكية تحديدا – الاستثمار فيه من خلال إنشاء معامل لإسالة الغاز ، أسوة بما كان جاريا فى الولايات المتحدة أو بريطانيا من ناحية ، ولضعف البنية الصناعية والاجتماعية الموجودة فى المنطقة من ناحية أخرى ، ولم تنشأ وحدة صناعية لإسالة الغاز الطبيعى فى المنطقة إلا عام ١٩٤١ بقدرة متواضعة لم تزد وقتها عن ٤ مليون قدم مكعب يوميا (أى نحو ١١٣.٣ ألف متر مكعب يوميا)

وبعد مرور أكثر من نصف قرن على هذه الوقائع والحقائق التاريخية ، تغيرت ملامح وهيكل ميزان الطاقة العالمى ، فإذا بالغاز الطبيعى يقفز من خلفية المسرح العالمى للطاقة ليشغل المركز الثالث فى هيكل الطاقة العالمى ، ويرشحه كثير من المحللين والمتخصصين أن يشهد العقدين القادمين تطورا جديدا ، يضع الغاز الطبيعى فى صدارة ميزان الطاقة العالمى ٠

ويقدر حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العالم عام ٢٠١٠ بحوالى ١٨٧,١ تريليون متر مكعب ، ويسيطر الشرق الأوسط ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق (بما في ذلك روسيا) على ٧٢% من هذا الاحتياطي، وتحتل روسيا المرتبة الأولى على صعيد الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بواقع ٤٤,٨ تريليون متر

مكعب ، تليها إيران بواقع ٢٩,٦ تريليون متر مكعب، ثم قطر في المرتبة الثالثة (٢٥,٣ تريليون متر مكعب) ، والسعودية في المرتبة الرابعة (٨ تريليون متر مكعب)، وتركمانستان في المرتبة الرابعة مكرر، باحتياطي مساوا لاحتياطيات السعودية، والولايات المتحدة في المرتبة الخامسة (٧,٧ تريليون متر مكعب)، ودولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السادسة (٦ تريليون متر مكعب)، وفينزويلا في المرتبة السابعة (٥,٥ تريليون متر مكعب)، ونيجيريا في المرتبة الثامنة (٥,٣ تريليون متر مكعب)، والجزائر في المرتبة التاسعة (٤,٥ تريليون متر مكعب) والعراق في المرتبة العاشرة (٤.١ تريليون متر مكعب)، وأستراليا في المرتبة الحادية عشر (٣,٢ تريليون متر مكعب)(١٦) .

وقد بلغ حجم الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي ٣,١٩ تريليون متر مكعب عام ٢٠١٠ ،وقد زاد الإنتاج بنسبة ٤٤% خلال الفترة بين ١٩٩٠ – ٢٠١٠، ويُغطي الغاز الطبيعي في الوقت الراهن ٢٣% من استهلاك العالم من الطاقة (١٧)

وعلى مستوى الصادرات، شهدت تجارة الغاز الطبيعي نمواً نسبته ١٠,١% في العام ٢٠١٠، مدفوعة بنمو صادرات الغاز المسال، التي ارتفعت بنسبة ٢٢,٦%، وكان لصادرات الشرق ألأوسط الدور الأساسي فيها، حيث حققت قطر نمواً في صادراتها بلغ ٥٣,٢%(١٨)

وتشكل تجارة الغاز المسال، في الوقت الراهن حوالى ٣,٥% من إجمالي تجارة الغاز العالمية ، وقد بدأت عمليات تسييل الغاز على صعيد عالمي قبل أكثر من خمسين عاماً، إلا أن دوره بدأ يتسع في السنوات الأخيرة ، ويوجد في العالم اليوم ١٠١ ميناء لاستقبال الغاز المسال، و٢٤ ميناء تصدير، وأكثر من ٢٠٠ مخزن حاويات، يحفظ فيها هذا الغاز المسال إلى حين الحاجة لاستخدامه(١٩)

ولا توجد سوق عالمية موحدة للغاز حتى اليوم، وهناك أسواق إقليمية متفرقة، كما يباع الغاز بموجب العقود طويلة الأجل ، ولهذا لا يوجد آلية للتنسيق بين المنتجين فيما يخص تحديد الأسعار، إلا في حالة الغاز المسال ، ويتم تسعير الغاز إما عبر عقود طويلة الأمد بين البائع والمشتري، وإما مباشرة من خلال السوق ، وفي الحالة الأولى، يقوم بعض المنتجين بربط السعر بسعر النفط ، لذا فقد بدأ فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٨ تأسس "منتدى الدول المصدرة للغاز"، كبديل لتجمع غير رسمي تشكل عام ٢٠٠١ تحت الاسم نفسه ، ويضم المنتدى ١٢ دولة هي روسيا وقطر ومصر والجزائر وإيران وليبيا ونيجيريا وفنزويلا وبوليفيا وترينداد توباغو وغينيا الاستوائية وسلطنة عُمان ، كما تتمتع كل من النرويج وهولندا وكازاخستان ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفة مراقب.

وتملك دول المنتدى مجتمعة ما يزيد على ٧٠ % من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي. ويبلغ إجمالي إنتاجها السنوي نحو ٤٠% من الإنتاج العالمي. وتسيطر على نحو ٣٨ % من الغاز المصدر عبر أنابيب، ونحو ٨٥ % من صادرات الغاز المسال ، وقد أشار المنتدى، في قمته الأولى، التي عقدت في الدوحة في ١٥ نوفمبرعام ٢٠١١، إلى ضرورة الاعتراف بأهمية عقود الغاز طويلة الأجل، لتحقيق آلية متوازنة في تقاسم المخاطر بين المنتجين والمستهلكين (٢٠)

أما موقع الشرق الأوسط من سوق الغاز الطبيعي ، فقد بلغتاحتياطيات الغاز الطبيعي العربية حوالى ٥٤,١ تريليون متر مكعب عام ٢٠٠٩ ، وتراجعت حصة الدول العربية في احتياطي الغاز العالمي من ٣٠,٢ % عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨,٩ % عام ٢٠٠٩ ، وبلغت حصة هذه الدول ٢٨,٩% من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي عام ٢٠٠٩، كما شكلت حصتها نحو ١٤% من إجمالي الغاز المسوّق عالمياً، في العام ذاته ، كما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي عام ٢٠١٠ ، في قطر ١١٦,٧ مليار متر مكعب، ، وفي السعودية حوالى ٨٣,٩ مليار متر مكعب ، وفي الجزائر ٨٠,٤ مليارمتر مكعب، وفى مصر ٦١ مليارمتر مكعب، والإمارات ٥١ مليار، وسلطنة عمان ٢٧,١ مليار، وليبيا ١٥ مليار(٢١).

ويوجد في العالم عام ٢٠١٣ حوالى ١٠١ ميناء لاستقبال الغاز المسال، و٢٤ ميناء تصدير، وأكثر من ٢٠٠ مخزن حاويات، يحفظ فيها هذا الغاز المسال إلى حين الحاجة لاستخدامه .
هذا التطور من الناحية الاقتصادية والمالية ، قد واكبه وصاحبه تطور موازى وغير مرئى ، لا يتحدث عنه الكثيرون من المحللين الاقتصاديين وخبراء البترول والغاز فى كتاباتهم ، كما يحاول الأخرون التغاضى عن تأثيراته السابقة فى مجرى الأحداث والتطورات السياسية والاقتصدية ، ولا عن تأثيراته الحاضرة فى العلاقات السياسية الدولية ، إلا وهو عالم الاستخبارات والجاسوسية ، الذى ظل ملازما منذ اللحظة الأولى لعالم البترول وإكتشافاته ، ومصالح شركاته ، سواء كانت البريطانية أو الأمريكية .
ويكشف الكاتب الأمريكى المتخصص والذائع الصيت جوزيف ج. ترنتو فى كتابيه الخطيرين :
The Secret History Of The CIA الصادر عام ٢٠٠١
- Prelude To Terror..The Rogue and the Legacy ofAmerica's Private Intelligence Networkالصادر عام ٢٠٠٥.
عن العلاقة الوثيقة بين نشأة وتطور جهاز الاستخبارات الأمريكى الشهير CIA وبين أنشطة شركات البترول فى العالم ، لدرجة تدخلها فى كثير من الدول لإحداث إنقلابات عسكرية ضد حكومات وطنية منتخبة ، حاولت تأميم أو تصحيح العلاقة غير العادلة بين هذه الشركات وتلك الحكومات ، وقد حدث ذلك

ضد حكومة الدكتور مصدق فى إيران عام ١٩٥٣ ، وقبلها ضد حكومة المكسيك الوطنية عام ١٩٣٦ ، وفى جواتيمالا والبرازيل والأرجنتين وشيلى وغيرها (٢٢) .

ولم يكن ذلك فحسب ، بل أنه ومن خلال إنشاء شبكات لتجارة المخدرات فى لاوس وكمبوديا وفيتنام فى الستينات لتمويل الحرب الأمريكية السرية ضد ما أسمته خطر الشيوعية فى آسيا ، أقامت بالمقابل شبكات كبيرة من المصارف والبنوك لإدارة حركة هذه الأموال القذرة (٢٣) .

والحقيقة أنه لا يمكن إستكمال الرؤية فيما يتعلق بعلاقة أجهزة الأستخبارات الكبرى سواء فى بريطانيا (M.I.6) ، أو الولايات المتحدة (CIA) بتلك الشركات إلا بقراءة الكتاب الخطير لضابط الإستخبارات الأقتصادية الأمريكية التابع لجهاز CIA جون بيركنز John Perkins المعنون " الأغتيال الاقتصادى للأمم .. إعترافات قرصان اقتصادى " والصادر عام ٢٠٠٤ (٢٤) .

كما تدور بالمقابل فى الوقت الراهن حرب أنابيب توصيل الغاز من مكامنه إلى مصادر استهلاكه لتشكل ملامح صراعات جيو – سياسية جديدة وأبرز معالمها عدد من الخطط الجاري العمل بها، وتلك التي لا تزال قيد التخطيط، بعض هذه الخطوط نفذتها روسيا لتعزيز موقعها في سوق الطاقة الأوروبي على المدى البعيد، وبعضها الآخر دعمه الأوروبيون والأميركيون للحد من هيمنة الروس على سوق الطاقة الأوروبي كخيار إستراتيجي، وهناك مشاريع خطوط لنقل الغاز تبنتها الصين والهند وباكستان، في إطار مقاربات تمتزج حساباتها الاقتصادية باعتباراتها السياسية والإستراتيجية بعيدة المدى ومن أبرزها :

١– **خط السيل الشمال** (North Stream)

يستهدف خط "السيل الشمالي"ضخ الغاز الروسي إلى دول شمال أوروبا انطلاقاً من ألمانيا، حيث وجهته الأولى ، ويتشكل هذا الخط، الذي يبلغ طوله ١٢٢٤ كيلومتر، من أنبوبين تبلغ الطاقة التمريرية لكل منهما ٢٧,٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً،وقد بدأ تدفق الغاز في الأنبوب الأول من الخط في السادس من سبتمبر عام ٢٠١١، وافتتح رسمياً في ٨ نوفمبر ٢٠١١ ، وقد بلغت كلفة الإنشاءات ١٢,٤ مليار دولار، ومن المقرر ضخ الغاز في الأنبوب الثاني للخط في الربع الأخير من العام ٢٠١٢، وسوف تتمكن روسيا بعد ذلك التاريخ من نقل غازها إلى كل من الدنمارك وهولندا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وبولندا والتشيك، ودول أخرى انطلاقاً من ألمانيا، وسيوزع حينها الغاز على ٢٦ مليون منزل في أوروبا.

٢– **خط السيل الجنوبي** (South Stream)

وبموازاة خط "السيل الشمالي" انطلقت مبادرة أنبوب "السيل الجنوبي (South Stream)"في يونيوعام ٢٠٠٧ كمشروع مشترك بين شركتي (ENI) الإيطالية وغاز بروم الروسية، لنقل الغاز الروسي إلى جنوب

ووسط أوروبا عبر البحر الأسودويبلغ طول هذا الخط ٩٠٠ كيلومتراً، وتصل طاقته التمريرية ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً، ومن المقرر انجازه قبل نهاية عام ٢٠١٣ ، وهو يمثل المشروع الروسي المنافس لخط "نابوكو."

٣– خط نابوكو والخطوط التركية

خلال أزمة الغاز، التي نشبت بين روسيا وأوكرانيا في شتاء العام ٢٠٠٦، والتي أحدثت ضجة إعلامية وسياسية في أوروبا، شاع على نحو واسع مصطلح الاستخدام السياسي للغاز، وأن روسيا لديها سلاح فعّال للضغط على الغرب، وبالتالي لا بد من تقليص الاعتماد الأوروبي على الوقود الأزرق الروسي ، وعلى خلفية ذلك التطوّر، قررت المفوضية الأوروبية تبني مشروع نقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيابعيدا عن الأراضى الروسية ، من خلال خط أنابيب عرف بخط "نابوكو(٢٥) .

وفقاً للخطط المعتمدة، يقضي مشروع نابوكو، بمد خط أنابيب ينطلق من ثلاث دول في آسيا الوسطى، هي كازاخستان فأوزبكستان فتركمانستان ، ثم يمتد غرباً في قاع بحر قزوين حتى أذربيجان ومنها إلى جورجيا، ثم تركيا، ويواصل الخط بعد ذلك مساره إلى بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا.

وفي الثامن من يونيو ٢٠١١ جرى توقيع اتفاقية عبور خط نابوكو في أراضي الدول الأوروبية الأربع سالفة الذكر، إضافة إلى تركيا ،وفي التاسع من أغسطس من العام ذاته، أعلن بأن عملية تشييد الخط سوف تبدأ في عام ٢٠١٣، وأن أول شحنة غاز سوف تتدفق فيه عام ٢٠١٧، وستكون من حقل غاز شاه دينز (Shah Deniz)في أذربيجان ،ويعني هذا التصريح أن دول آسيا الوسطى لن تكون ضمن الانطلاقة الأولى لمشروع نابوكو.وتبلغ الطاقة التمريرية الكلية المستهدفة من خط نابكو ٣١ مليار متر مكعب سنوياً، من الغاز الطبيعي. وتصل التكلفة الإجمالية المقدرة للإنشاءات ثمانية مليارات يورو.

وخط نابوكو هو أكبر خط من بين ثلاثة خطوط من المقرر أن تصدّر الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والقوقاز، وربما الشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر تركيا ، والخطان الآخران، هما خط (ITGI) وخط.(TAP) ، سوف ينقل (ITGI) الغاز الأذربيجاني إلى تركيا واليونان وإيطاليا ، أما خط (TAP) فهو الخط العابر للبحر الأدرياتيكي ، ويتوقع أن يبدأ العمل في تشييدهذا الخط اعتباراً من العام ٢٠١٢ على أن يكتمل في العام ٢٠١٧. وسوف تضخ أذربيجان ٥٠ مليار متر مكعب في هذا الخط بحلول العام

٢٠٢٥ . وفي الوقت الراهن، تصدر أذربيجان الغاز الطبيعي إلى تركيا عبر خط باكو – تبليسي – أرض روم وتصدر النفط إلى أوروبا عبر خط (باكو – تبليسي – جيهان) .

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما حدث حتى الآن قد كشف عن انقسام أوروبي حيال روسيا. وقد تأكد هذا الانقسام في دعم المفوضية الأوروبية، وعدد من أقطار أوروبا، لمشروع نابوكو، في الوقت الذي ساهمت دول أوروبية أخرى، في مقدمتها إيطاليا، في خط "السيل الجنوبي"، الذي شيّد بهدف التصدي لخط نابوكو، وإزالة مبرراته الاقتصادية ، وذلك فضلاً عن تبني ألمانيا لخط "السيل الشمالي"، فيما يشبه تحالف غير معلن بين الروس والألمان.

بقى أن نشير، على صعيد المقاربة الأوروبية، إلى أنه بموازاة اهتمام أوروبا بأوراسيا، تزايد اهتمامها في الوقت ذاته بالجزائر كمصدر للغاز الطبيعي من شأنه الحد من الاعتماد على الروس، وهنا دعم الأوروبيون خط "ميدغاز" لنقل الوقود الأزرق الجزائري إلى إسبانيا، والذي قد يمتد منها لاحقاً إلى مناطق أوروبية أخرى، كذلك تبنى الأوروبيون "الخط العابر للصحراء" الذي سينقل إلى أوروبا الغاز النيجيري عبر الجزائر، التى تغطي ٢٠% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي. .

<u>الخطوط الصينية والباكستانية</u>

وإضافة لمشاريع نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، برز مشروع كبير لنقل الغاز من تركمانستان إلى كل من أفغانستان وباكستان والهند، عبر خط أنابيب يُعرف بخط.(TAPI) ، وقد وقعت الاتفاقية الحكومات الأربعة في العاصمة التركمانستانية، في ديسمبر من عام ٢٠١٠، وفي ١٥ نوفمبر ٢٠١١، وقعت باكستان وتركمانستان اتفاقية البيع والشراء في إطار هذا المشروع، ويبلغ طول الخط 1680 كيلومتر، وبطاقة تمريرية قدرها ٣,٢ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً ، وستتوزع حصص الدول المعنية على النحو التالي: أفغانستان ٥٠٠ مليون قدم مكعب، باكستان ١,٣٢٥ مليار قدم مكعب والهند ١,٣٢٥ مليار قدم مكعب.

وقدرت تكلفة تشييد هذا الخط بـ ٧,٦ مليار دولار، وسوف يجري تمويله من البنك الآسيوي للتنمية. ويحظى هذا الخط بدعم الولايات المتحدة، باعتباره بديلاً عن مشروع مماثل كانت إيران تعتزم إقامته مع الدول الثلاث.

وفي إطار الخطوط الآسيوية أيضاً، افتتح رسمياً، في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩، خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وآسيا الوسطى، الذي يبلغ طوله ١٨٣٣ كيلومتراً، وسيتيحهذا الخط تصدير ٤٠ مليار

متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين على مدى ٣٠ عاماً ، ومن المقرر أن يبلغ طاقته التمريرية الكاملة في العام ٢٠١٢(٢٦) ، ويبدأ الخط عند الحدود بين تركمانستان وأوزبكستان، ويمر بالأراضي الأوزبكية والكازاخية، قبل أن يصل إلى منطقة شينغيانغ في شمال غربي الصين. ومن هناك، يمتد الخط داخل الصين، بطول ٨٧٠٤ كيلومتراً حتى هونغ كونغ .

ذ ١

المبحث الثانى

نشأة وتطور صناعة النفط والغاز فى مصر

برغم أن أول عملية مسح جيولوجى فى مصر تمت فى القرن التاسع عشر على يد ضابط بحرى فرنسى عام ١٨٣٥، إلا أن صناعة البترول والغاز لم تشهد تطورا إلا بعدها بأكثر من ثلاثين عاما تقريبا(١٨٦٦) ، ولذا يؤرخ البعض لهذه الصناعة فى مصر منذ ذلك التاريخ ، وقد مرت هذه الصناعة فى مصر بعدة مراحل مختلفة ، لكل منها سماتها وخصائصها ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة هى :

المرحلة الأولى : فترة البدايات الأولى (١٨٦٦- ١٩٥٢) .

المرحلة الثانية : فترة التنظيم وتدخل الدولة وحماية الثروة الوطنية (١٩٥٣- ١٩٧٣) .

المرحلة الثالثة : فترة هيمنة الشركات الأجنبية والخصخصة (١٩٧٤ – ٢٠١٥).

وسوف نتناول كل مرحلة من هذه المراحل بشيء من التفصيل :

أولا : فترة البدايات الأولى (١٨٦٦– ١٩٥٢)

ولم يمض أكثر من تسع سنوات على قيام " دريك " بحفر بئره الأولى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى عثر على البترول فى مصر فى منطقة (جمسه) على الساحل الغربى لخليج السويس ، حينما حصلت شركة فرنسية وأسمها

Societe Soufriere des Mines de JEMSA ET DE rangaعام ١٨٦٣ على امتياز البحث والتنقيب عن الكبريت من الحكومة المصرية ، ولكن فى عام ١٨٦٦ أسندت أعمال الحفر إلى خبير انجليزى هو Mr. Weddle وبعض الحفارين الامريكيين ، ولكن النتائج لم تكن مشجعة ، ثم عادت الشركة الفرنسية وعثرت فى عام ١٨٦٨ على رشح بترولى فى مناجمها لم تتمكن من استغلاله لنشوب خلافات بينها وبين الحكومة المصرية.

وبعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ قررت الحكومة المصرية أن تقوم بالبحث عن البترول لحسابها ، فأستقدم نوبار باشا عام ١٨٨٤ خبيرا من بلجيكا هو Monsieur De Bay ليقوم بالبحث عن البترول فى جمسة وجبل الزيت إلا أن جهوده لم تكلل بالنجاح.

وفى عام ١٨٨٨ قدم الخبير الانجليزى Mr. C.E.S Thwart ، ومجموعة من الخبراء الأنجليز تقريرا أبدوا فيه شكوكهم حول احتمال وجود البترول فى ساحل البحر الأحمر، وأمام هذا التقرير وإزاء المبالغ الكبيرة التى صرفتها الحكومة المصرية والتى اعتبرت فى ذلك الوقت مبالغ باهظة إذ بلغت حوالى ١٠٠ ألف جنيه ، قررت الحكومة المصرية وقف أعمال البحث عن البترول.

وبعد أحد عشر عاما من وقف نشاط البحث عن البترول (عام ١٨٩٩) ، حصل سير انجليزى وهو Sir Edwin Palmer على امتياز البحث عن البترول لصالحه هو وشركائه ، ولكن الحظ لم يصادفه فترك منطقة جمسة بعد عام واحد (٢٧) .

وفى عام ١٩٠٤حصلت شركةCairo Syndicate على أول امتياز للبحث والتنقيب عن البترول فى قنا وشبه جزيرة سيناء لمدة ٤٥ عاما ، وتكونت شركة لهذا الغرض تحت مسمى Petroleum SyndicateSinai ، كما حصلت عدة شركات أخرى على امتيازات للبحث والتنقيب عن البترول فى مناطق مختلفة مثل شركات:

–Egyptian Ventures Limited

–Bedouin Syndicate Limited,

–Western Sinai Petroleum Prospecting Syndicate

إلا أنها لم تقم بحفر أى بئر استكشافية لأنها كانت تحصل على الامتياز لتبيعه مرة أخرى لإحدى الشركات ، وفى عام ١٩٠٥ تكونت الشركة المصرية للبترولEgyptian Petroleum Company للبحث عن البترول فى منطقة جمسه والغردقة ، ولكنها عادت عام ١٩٠٧ وتنازلت عن منطقة جمسه إلى شركة Egyptian Oil Trust Limited البريطانية ، وكذلك حصلت شركة African Prospecting Syndicate البريطانية على امتياز البحث عن البترول شمال منطقة جمسة ، وقد حاولت شركة London Firm of Grahams وهى الشركة المالكة لمعظم أسهم شركة (أفريكان سانديكات) أن تحصل على عرض فى سوق لندن لتمويل عمليات الشركة فى مصر ولكنها فشلت أو هكذا أعلنت .

لم يتحقق وجود للبترول بكميات تجارية بمنطقة جمسة إلا فى مايو ١٩٠٨ ، وذلك بعد إنشاء مصلحة المناجم والمحاجر فى عام ١٩٠٦ ، وتم حفر عدد من الآبار الأكثر عمقاً ، وفى العام نفسه انضم إلى شركة (افريكان سانديكات) مفتش انجليزى سابق فى مصلحة المناجم بمصر للاستفادة من سمعته العالمية فى مجال البحث عن البترول يدعى Mr.J.Wells ، مما حدا بمجموعة (شل) المتخصصة إلى إبداء استعدادها للتعاقد على القيام بإجراء مسح جيولوجى للمنطقة من جديد ، وقد قدم تقريرا فيما بعد يشير إلى أن منطقة امتياز شركة (سانديكات) لاتبشر بالأمل ، وأن هناك احتمالا كبيرا فى وجود البترول فى منطقة الشركة المصرية للبترول بمنطقة الغردقة .

وفى ٣ يناير من هذا العام(١٩٠٩) تكونت شركة البحر الأحمر للبترول Red Sea Oil fields من شركة (تراست) والشركة المصرية للبترول ، ولكن المال اللازم لعمليات الإنتاج كان ينقصها وقد أمكنها عن طريق البنك الأهلى المصرى أن تعرض الأمر على شركة الأنجلو – الهولندية Anglo Dutch التى تكونت عام ١٩٠٧ من شركتى Royal Dutch , Shell ، وقد تم فعلا الاتفاق مع شركة البحر الأحمر على تكوين شركة لإنتاج البترول برأس مال قدره ٨٠٠ ألف جنيه استرلينى عرض منها للاكتتاب العام أسهما قيمتها ٢٠٠ ألف جنيه استراينى عن طريق (الانجلو ساكسون) وأخرى قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه استرلينى عن طريق شركة (تراست)، وحالت بعض العقبات دون المضى فى تكوين تلك الشركة ، مثل ظهور المياه فى البئر المتدفقة طبيعيا، وحفر بئر جافة فى المنطقة ، وأعلنت شركة (الانجلو ساكسون) أنها لا تريد أن تقحم الجمهور فى مغامرة قد يخسر فيها أمواله.

وفى إبريل عام ١٩٠٩ تمكنت شركة (تراست) Trust الإنجليزية من اكتشاف البترول بمنطقة جمسة على عمق ١٩٢٠ قدما بمعدل قدره ٥٠ طنا يوميا ودرجة جودة ٣٩ ، وفى أكتوبر من نفس العام تم حفر ثانى بئر منتجة للبترول فى مصر وتدفق البترول طبيعيا إلى سطح الأرض فى البئر الثالثة، وبدأ الإنتاج التجاري من الحقل فى عام ١٩١٠ .

وفى الحادى والعشرين من شهر يونيه عام ١٩١١ ، تكونت الشركة الانجليزية المصرية لآبار الزيت Anglo Egyptian Oilfields، برأس مال قدره ٦٧٦ ألف جنيه استرلينى اكتتبت فيه شركة (الانجلو ساكسون) فى أسهم (فئة أ) بقيمة ٢٢٦ ألف جنيه استرلينى، وحصلت شركة البحر الأحمر على أسهم (فئة ب) قيمتها ٤٥٠ ألف جنيه استرلينى ، وقد سجلت الشركة فى ٦ يوليو عام ١٩١١.

وفى عام ١٩١٢ ارتفع رأس مال هذه الشركة إلى مليون جنيه استرلينى ، وقامت الشركة بإنشاء أول معمل لتكرير البترول فى مصر فى مدينة السويسوبدأ تشغيله عام ١٩١٣، وفى نفس العام أصدرت شركة آبار الزيت الإنجليزية تلك أسهما جديدة (فئة ج) عددها ١٠٠ ألف سهم ، حصلت عليها الحكومة المصرية.

وكانت إدارة الشركة تحت إشراف شركة (الأنجلو ساكسون) لمدة أربعين عاما ، وكانت الإتاوة التى تدفعها للحكومة ٥ر٢ قرش للمائة جالون من الزيت الخام. *

ثم تخلت شركة African Prospecting البريطانية عن منطقة جبل الزيت بشمال جمسه بعد أن حفرت أربعة آبار وجدت جميعها جافة ، وقامت شركة آبار الزيت الإنجليزية بتطوير حقل جمسة بحيث ارتفع إنتاجه من ٢٧٩٣ طنا عام ١٩١١ إلى ٢٧٩٦ طنا عام ١٩١٢ ثم إلى ١٢٦٢٠ طنا **عام ١٩١٣ ، و بلغ مجموع عدد الآبار التى حفرت بطريق الدق أو الطرق فى حقل جمسة ٢٣ بئرا ، وبدأ تشغيل معمل التكرير بالسويس بطاقة إنتاجية ١٠٠ ألف طن سنويا، واستمرت شركة آبار الزيت الإنجليزية فى البحث والتنقيب عن البترول جنوبى جمسة وأمكن لمهندس تعدين هولندى يدعى Buhrmannأن يكتشف الزيت فى حقل الغردقة فى ديسمبرمن عام ١٩١٣ على عمق ٦٣١ قدما.

فى عام ١٩١٤ وصل الحفر إلى عمق ١٦٧٠ قدما فى حقل الغردقة ، فى الوقت الذى كانت فيه شركة آبار الزيت الإنجليزية تطور اكتشافها فى حقل الغردقة ، كانت هناك عدة شركات تحاول العثور على البترول فى مناطق أخرى ، ولكن لم يصادفها الحظ ، ومن بين هذه الشركات الشركة الشرقية للبترول التى كانت قد حصلت على ثلاث مناطق فى خليج السويس من شركة (جمسة سنديكات) ، ثم تخلت هذه الشركات عن مناطقها لشركة السويس للبترول ، وهى إحدى شركات الشركة الشرقية ، التى حفرت عدة آبار فى جزيرة رنيم وجوبال دون أن يصادفها أى نجاح ، كذلك قامت شركة Gemsa Oil Reefs ، وهى شركة تابعة لمجموعة الشركة الشرقية أيضا ، بحفر عدة آبار فى سيناء ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى فى أغسطس عام ١٩١٤ ، أوقف جميع أعمال البحث والتنقيب عن البترول لمدة خمس سنوات كاملة .

وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كان هناك المزيد من الاكتشافات ونمت صناعة البترول المصرية إلى حجم كبير، واستمرت عدة شركات في التنقيب بإذن من الحكومة المصرية، مثل شركات (٢٨) :

***الجالون من الزيت الأمريكى = ٣.٧٨٥٣ لتر أى أن البرميل = ١٥٩ لترا بالمقياس الأمريكى والبريطانى . وبالتالى فأن نسبة الإتاوة التى كانت تحصل عليها الحكومة المصرية لم يكن يزيد على % من إنتاج زيت الآبار فى ذلك الوقت .**

****الطن الخام يعادل**

١- شركة الأنجلو الإيرانية للنفط .

٢- رويال داتش شل .

٣- وشركة ستاندرد أويل كاليفورنيا .

٤- وشركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي .

وتمكنت هذه الشركات من أن تتوسع في المناطق التي تم اكشاف البترول فيها.[٢٩] وفي عام ١٩٣٥ بدأ إنتاج الغاز الطبيعي، ووصل حجمه إلى ١,٥ جيجا قدم مكعب (Gcf) سنويا بين عامي ١٩٤١-١٩٥٣[٣٠].

وفى عام ١٩١٨ تم إنشاء هيئة الابحاث البترولية وقامت بأعمال جيولوجية متعددة، أستتبعها عام ١٩٢٢ إنشاء " معمل تكرير البترول الأميرى الحكومى " فى السويس لتكرير خام الإتاوة ، ويعد ثانى معمل تكرير بترول فى مصر ، وتم تشغيله فى عام ١٩٢٣.

وفى عام ١٩٣٤ تم إنشاء " شركة الجمعية التعاونية للبترول ، التى منحت عام ١٩٥٣ حق إمتياز البحث عن البترول فى بعض مناطق سيناء (بلاعيم) ، كما تكونت الشركة الاهلية للبترول برؤوس أموال أوروبية مستقلة للعمل لحساب الجمعية التعاونية للبترول ، حتى تتجنب الأخيرة المخاطر المالية لعمليات البحث والتنقيب عن البترول.

في عام ١٩٤٨، قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بوقت قصير، أصدرت الحكومة المصرية قانونايحظر تصدير النفط الخام ، بهدف تحفيز صناعة التكرير الوطنية والصناعات البتروكيماوية.

كما صدر فى العام نفسه القانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٤٨ ، .الذى نص لأول مرة على إعتبار جميع الخامات والمعادن التى تحويها أراضى مصر ملك لمصر وحكومتها ، ونص على أن يكون إعطاء

التراخيص للبحث بقوانين ولفترة زمنية محددة ، أما الاستغلال فيكون عن طريق شركة مساهمة مصرية أو تحت التأسيس .

وخلال هذه المرحلة المبكرة من إنتاج البترول الخام فى مصر ، كانت عقود التراخيص تمنح لمدة طويلة قد تصل إلى ٣٠ عاما ، وتجدد لمدة ١٥ عاما ، فى مساحة بحد أقصى ٥٠٠٠ فدان نظير إيجار سنوى وتحصيل إتاوة قدرها قرش صاغ عن كل برميل من الإنتاج . وبعد معاهدة ١٩٣٦ تقرر الفصل بين شروط ترخيص البحث وترخيص الاستغلال كما ارتفعت نسبة الإتاوة إلى ١٥٪ .

وفى عام ١٩٥٤ منحت الحكومة المصرية امتيازاً يغطى الجانب الأكبر من الصحراء الغربية ، إلى مجموعة من الشركات الامريكية المستقلة ، التى كونت فيما بينها شركة صحارى للبترول (كونرادا) والتى لم تحقق أى اكتشاف تجارى وانسحبت عام ١٩٥٨، وغالبا كان إنسحابها بدوافع سياسية وعدم الرغبة فى دعم اقتصاد النظام الناصرى ، الذى بدا أنه يتخذ منحى تحرريا من السياسات الغربية ، وخلال هذه الفترة لم يكن عدد الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر يزيد على أثنتى عشرة شركة .

المرحلة الثانية : فترة التنظيم وتدخل الدولة لحماية الثروة الوطنية (١٩٥٣ – ١٩٧٣) .

منذ حدوث ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، تملكت الدولة المصرية رؤية جديدة لإدارة الثروة الوطنية ، سواء فى مجال النفط والغاز ، أو فى غيرها من المجالات ، ففى عام ١٩٥٣ صدر قانون المناجم والمحاجر رقم (٦٦) ، الذى أوجب طرح مساحات البحث فى مزايدات عامة، وفى عام ١٩٥٤ وقعت أول إتفاقية مع شريك أجنبى ، أوجبت فيها التخلى عن ٢٥٪ من مساحة البحث بعد إنقضاء فترة معينة من عقد الإمتياز الممنوح لشركات التنقيب عن البترول ، وفى مارس من عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم ١٣٥ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول(GPA)، والتى تعد أول هيئة بمصر تختص بادارة معمل تكرير البترول الحكومى وجميع المنشآت العامة التى تختص بالمواد البترولية ومشتقاتها ،وفى سبتمبر من نفس العام تم تعديل قانون إنشاء الهيئة بالقانون رقم (٣٣٢) لسنة ١٩٥٦ بحيث تخضع لإشراف وزارة الصناعة.

ومع تأسيس هذه الهيئة عام ١٩٥٦، بدأت عملية جديدة لإعادة تنظيم وهيكلة قطاع البترول ، ثم واصل الرئيس جمال عبد الناصر بعدها الجهود الرامية إلى تعزيز الصناعات الاستخراجية المصرية[٢٨] ، كماقام بتأميم شركةقناة السويس، التي كانت وقتها الطريق الأهم لنقل النفط بشكل خاص ، ونتيجة لذلك، بدأت إسرائيل هجومًا على مصر بدعم بريطاني وفرنسي في محاولة لاستعادة السيطرة الغربية على القناة وإزاحة الرئيس جمال عبد الناصر من الحكم ، ولم تنتهي أزمة قناة السويس، التي تعد واحدة من الأزمات الكبرى خلال الحرب الباردة، إلا بإنتصار مصر وعودة قناة السويس إلى حضن الإدارة الوطنية المصرية [٢٩]

وفى عام ١٩٥٧ ، وفى ضوء دروس ما جرى فى إيران عام ١٩٥٣ ، بعد تأميم الدكتور مصدق لآبار النفط التابعة للشركة الإنجليزية ، وقيام المخابرات البريطانية والإمريكية بتنظيم إنقلاب عسكرى بقيادة الجنرال " زاهدى " لإستعادة أوضاع ما قبل التأميم ، تم إنشاء " الشركة العامة للبترول " التى تعد أول شركة وطنية مملوكة للدولة تعمل فى مجال الكشف والانتاج فى الدول النامية ، كما أنشئت فى العام نفسه " الشركة الشرقية للبترول (مصرية – ايطالية) ، وحلت محل الشركة الأهلية للبترول فى مناطق بلاعيم ، وكانت أول شركة تعمل على أساس عقود المشاركة فى العالم العربى.

وفى عام ١٩٥٨ تم توقيع إتفاقية بين مصر والإتحاد السوفيتى بهدف التعاون فى مجال الكشف عن البترول ، وفى ديسمبر عام ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى بقانون رقم (٢٣٤٤) ، والذى بمقتضاه تم تقليص اختصاصات الهيئة العامة لشئون البترول بحيث إنحصر دورها فى الاشتراك فى وضع المواصفات البترولية فقط ، في الوقت نفسه، تم اكتشاف المزيد من حقول النفط في " رأس بكر" و " خريم " و " رأس غارب " ، وواصلت صناعة النفط المصرية نموها ،وتم حفر أول حقل نفط بحري في شمال بلاعيم عام ١٩٦١، أي قبل عام من إعادة تسمية الهيئة العامة لشئون البترول (GPA) بالمؤسسة المصرية العامة للبترول (EGPC). وخلال عملها بالمشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، انشأت المؤسسة العامة للبترول شركة بترول خليج السويس (جابكو) بمشاركة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى ، التي كانت أكبر منتج للنفط في مصر لسنوات.[٣١]

وفى العام ١٩٦١ تم اكتشاف أول حقل بترول بحري فى مصر والشرق الأوسط " بلاعيم بحري " كما صدر فى يوليو من نفس العام القانون رقم (١١٨) ، الذى قضى باشراك القطاع العام فى رأس مال ٩١ شركة ، منها شركة آبار الزيت الانجليزية – المصرية ، والشركة المستقلة المصرية للبترول ، وتم تغيير أسم شركة (آبارالزيت الانجليزية –المصرية) إلى شركة " النصر لآبار الزيت " ، التى أممت بالكامل فى عام ١٩٦٤ ، وآلت ملكيتها إلى المؤسسة المصرية العامة البترول.

كما شهد عام ١٩٦٣ توقيع إتفاقيتى مشاركة مع شركتين عالميتين وهما بان أمريكان (أموكو حاليا) و" فيليبس للبترول " من أجل توسيع مساحات ومناطق البحث عن البترولوفقا لمفهوم تقاسم الانتاج والمشاركة، ومثال على ذلك اتفاقية شركة فيليبس والمؤسسة المصرية العامة للبترول ، وإنشاء شركة مشتركة بينهما بأسم (وبيكو) بالصحراء الغربية عام ١٩٦٣.

فى عام ١٩٦٥ تم تأسيس شركة " جابكو " كشركة مصرية أمريكية للبحث عن الزيت الخام ، وتمكنت من تحقيق أول كشف للغازات الطبيعية (حقل أبو الغراديق فى عام ١٩٧٥) ، كما اكتشفت فى عام ١٩٦٥ أكبر وأقدم حقل بترول (المرجان) الذى بدأ الانتاج فى عام ١٩٦٧.

على الرغم من أحداث يونيو ١٩٦٧ التى أثرت سلباً على صناعة البترول ، فقد تم تشغيل معمل القاهرة لتكرير البترول فى عام ١٩٦٩ ، ومعمل العامرية لتكرير البترول فى عام ١٩٧٢ ، ثم معمل طنطا فى عام ١٩٧٣ ، تحقيقاً لسياسة الانتشار الجغرافى لمعامل التكرير وعدم تركزها فى منطقة السويس.

وفي عام ١٩٧٢، انضمت مصر إلى البلدان العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، وتشكلت أول وزارة للبترول فى مارس من عام ١٩٧٣ .[٣٢]لتتولى المسئولية الكاملة لهذه الصناعة الحيوية .

لقد بلغ عدد الشركات العاملة فى قطاع البترول فى مصرخلال هذه الفترة حوالى ٢٥ شركة ، منها حوالى ١٠ شركات وطنية مصرية مملوكة للدولة ، وحوالى ١٥ شركة أجنبية ومصرية مشتركة .

كما بلغ حجم الانتاج اليومى من البترول فى البلاد حوالى ٢٥٠ألف برميل يوميا

المرحلة الثالثة : فترة عودة هيمنة الشركات الأجنبية والخصخصة (١٩٧٤ – ٢٠١٤).

بعد إنتهاء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وإعيد تنظيم الدولة وقطاعاتها المختلفة بما يتناسب مع التوجهات الجديدة ، وكان قطاع البترول من أبرز القطاعات التى حظيت بالاهتمام من جانب الشركات الأمريكية خصوصا ، والغربية عموما .

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ تم إستعادة حقول بترول سيناء من الاحتلال الإسرائيلى واتخذ هذا اليوم عيداً للبترول من كل عام، وإتسعت عمليات البحث عن البترول فى مصر وأقدمت شركات البترول الغربية على العمل فى مصر، وإن كان قد صاحب ذلك دخول شركات أمريكية وغير إمريكية تبين فيما بعد أنها واجهات لعمليات تجسس واسعة النطاق (٣٣) .

وتم إعادة تشغيل معامل السويس، كما تم فى عام ١٩٧٨ تأسيس شركة (بتروبل) كشركة مشتركة بين الجانبين المصري والايطالي ، وتحولت إلى نظام المشاركة في الإنتاج وأسند إليها إدارة عمليات حقول الغاز بأبو ماضى وهو من أكبر حقول الغاز فى مصر حتى اليوم .

وفي عام ١٩٧٩، تم فتح شبه جزيرة سيناء أمام أعمال التنقيب بعد أن تحررت من قبضة الإحتلال الإسرائيلى ، وتخطى انتاج البلاد لأول مرة حاجز ٦٠٠ ألف برميل يوميًا عام ١٩٨١، وعلى الرغم من زيادة أهمية سيناء، إلا أن معظم أعمال التنقيب تركزت في الصحراء الغربية خلال الثمانينات والتسعينيات ، حيث قامت شركة (شل) وشركة (أباتشى) وغيرهما من الشركات بالعديد من الاكتشافات هناك [٣٤] ،

وفى إبريل ١٩٧٩ تجمدت عضوية مصر في المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط (أوابك) ، كنتيجة لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

وقد بلغ إنتاج النفط في مصر ذروته عام ١٩٩٦ بمتوسط ٩٢٢ ألف برميل يوميًا. ولكن مع نضوب حقول النفط الرئيسية في البلاد وتغير سياسات التشغيل وخصخصة بعض أنشطة البترول انخفض الانتاج الى حوالي ٦٧٠ ألف برميل خام يوميًا منذ ذلك الحين.[٣٥] ، في فترة التسعينات وبعد عدة اكتشافات في الصحراء الغربية ودلتا النيل، أصبحت مصر منتج مهم للغاز الطبيعي، الذي جذب العديد من اللاعبينالجدد[٣٦] .

منذ أواخر الثمانينات ومطلع عقد التسعينيات شهدت الصناعة الاستخراجية في مصر موجة من الخصخصة، فجرى بيع ما يقرب من ٤٠ % من الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص حتى عام ٢٠١٠.[٣٧]

المبحث الثالث

قطاع الثروة المعدنية .. القطاع اليتيم

تتميز مصر بثرواتها الطبيعية الوفيرة المتنوعة من مسطحات مائية عذبة ومالحة وطاقة شمسية ، وثروة معدنية كبيرة،حيث تنوع هذه الثروة المعدنية فتشملالذهب والنحاس والحديد والكروميت والإلمنيت، والمعادن الثقيلة والمشعة والشحيحة والنادرة، وأحجار الزينة من صخور نارية ومتحولة، والرمال البيضاء (رمال الزجاج) والكاولين والفحم و الطفلة والأحجار الجيرية و الدولوميتية و الجبس، ومحاجر الرمل والزلط وخامات الفلسبار الصوديومى والبوتاسي، والكبريت والمنجنيز والماجنزيت، كلها خامات ثبت جدواها الاقتصادية(٣٨)

ونستطيع القول أن الفراعين قد أسسوا مايمكن أن نسميه " السياحة الجيولوجية " ، الذى هو جزءا من السياحة المعرفية، وهذا ما تظهرها النقوش الفرعونية التى امتدت إلى عصر البطالمة المنقوشة فوق صخور وادى الحمامات ، الذى يمرعليه أشهر وأقدم طريق يربط بين محافظتى قنا والبحر الأحمر (طريق قفط- القصير) ، وكثير من الرحلات الجيولوجية الأجنبية تأتى للسياحة الجيولوجية فى مصر وبالذات فى مناطق التحجير والتنجيم القديم فى الصحارى المصرية، ومن المناطق التى يجب الاهتمام بها والتركيز عليها سياحيا كقيمة مضافة إلى الثروة المعدنية هى منطقة الفواخير فى منتصف المسافة بين قفط والقصير(٣٩) .

والفضل الأكبر فى رسم الخريطة الجيولوجية المصرية الحديثة يرجع إلى " الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية " أو مصلحة المساحة الجيولوجية - سابقا - التى أنشئت عام ١٨٩٦ ، والتىتعد ثانى هيئة مساحة جيولوجية فى العالم بعد هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية،وتلاها مصلحة المناجم والمحاجر والوقود عام ١٩٠٥ واختصت مصلحة المساحة بالبحث والاستكشاف، بينما أختصت مصلحة المناجم والمحاجر بإجراءاتمنح التراخيص وعقود الإيجاروالرقابة الفنية علي المناجم والمحاجر والملاحات والوقود .

وقد تم تغيير اسم هيئة المساحة الجيولوجية إلى "الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية " عام ١٩٨٠، ثم إلى "الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية"، وأنيط إليها مسئولية الإشراف على الثروة المعدنية فى البلاد، وانحصرت مهمتها فى المسح والتخريط الجيولوجى ، والبحث والتنقيب ومنح الترخيص لاستغلال الخامات ، وأخيرا جرى فى أكتوبر عام ٢٠٠٤ إغتيالها فعليا بإصدار القرار الجمهورى رقم ( ) لسنة ٢٠٠٤ ، بنقل تبعيتها إلى وزير البترول والثروة المعدنية ، رجل نظام مبارك المدلل فى ذلك

الوقت المهندس " سامح فهمى " ، ومع مرور الوقت فقدت مصلحة المناجم والمحاجر دورها وظهرت اتجاهات جديدة وخصوصا بعد عام ١٩٧٩ نذكر منها علي سبيل المثال:

(١)نقل اختصاصات الوزير المختص بشأن المحاجر إلي المحافظين بالمحليات التى تولت ادارة المحاجر والملاحات.

(٢)تولت هيئة المجتمعات العمرانية إصدار تراخيص وعقود استغلال المحاجر لحين نقلها من المدن الجديدة إلي المحليات وذلك منذ عام ١٩٧٩ .

(٣)قيام هيئة تنمية بحيرة السد العالي بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من منطقة نشاطها شرق البحيرة.

(٤)صدور قرار إنشاء هيئة المواد النووية متضمناً حقها فى البحث وتعدين وبيع وشراء الخامات النووية دون غيرها.

(٥) قيام هيئة قناة السويس بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من المنطقة المحيطة بقناة السويس وفى سيناء .

(٦)منح بعض الشركات مزايا سيادية مثل " شركة النصر للملاحات " حيث تسيطر بمفردها علي صناعة وتجارة الملح.

(٧)قيام جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة باستخراج بعض المعادن وقصر ذلك علي الجهاز.

(٨) انتشار التعدين العشوائي للذهب في جنوب البلاد بسبب قصور الهيئة في التعامل مع هذه الثروة الهامة(٤٠) .

(٩) بداية هيمنة الشركات الخاصة والمقاولين على الجزء الأكبر من الثروة المعدنية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين .

وتبلغ عددالشركات العاملة فى هذا القطاع فى مصر حوالى ٤٢٠ شركة ، هذا بخلاف عشرات ومئات المقاولين من الباطن ، وفقا للبيانات غير المدققة فإن هذا القطاع يعمل فيه الشركات التالية :

أولا : شركات القطاع العام والأعمال العام ويصل عددها إلى حوالى ٢٥ شركة تقريبا .

ثانيا : ٧٩ شركة مرخصة للعمل فى الخامات المنجمية فقط .

ثالثا : يوجد حوالى ٤٢٠ شركة تعمل فى مجال الرخام والجرانيت .

وتشير بعض المصادر أن الموجود فعليا فى هذا القطاع حوالى ٣٠٠ شركة فقط .

وفى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ، تأرجحت تبعية هيئة المساحة الجيولوجية بين وزارتى الصناعة والبترول، الأمر الذى أثر سلبا على عملها ، حيث صارت الحديقة الخلفية لترقيات

محاسيب وزير البترول عديمى الخبرة التعدينية ، وتراجع دورها وتم تجريفها من الجلوجيين العاملين بها ، ونظرا لعدم التطوير سواء فى الهيكل الوظيفى أو فى أسلوب التعامل مع الثروات المعدنية وطرق استغلالها واستمرار تصدير الخامات المعدنية دون إضافة أى قيمة مضافة Value Added عليها وبأسعار تقل كثيراً عن السعر العالمى ، فقد تحولت المناجم والمحاجر إلى وسيلة نهب وتربح لجماعات من المقاولين المحميين من بعض المحافظين ورجال الإدارة المحلية فى كثير من المحافظات (٤١).

مكونات الثروة المعدنية فى مصر :

تحتوى مصر على تسعة مجموعات من الثروة المعدنية والتعدينية ، وهى تتواجد بكميات ونسب متفاوتة من خام إلى أخر ، وتنقسم هذه المجموعات على النحو التالى (٤٢):

المجموعة الأولى : خامات الفلزات الحديدية مثل الحديد والمنجنيز والكروم والتنجستن والموليبدنم والنيكل والتيتانيوم والفناديوم وغيرها .

المجموعة الثانية : مجموعة الخامات الفلزية غير الحديدية مثل النحاس والرصاص والزنك والقصدير والنيوبيوم والتنتالم والألمونيوم .

المجموعة الثالثة : وهى مجموعة الخامات الفلزية النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين .

المجموعة الرابعة : خامات المعادن اللافلزية مثل خامات الحراريات والسيراميك والزجاج (ومنها الرمال البيضاء والفلسبار والأسبستوس والطينية الكاولينية والماجنزيت والتلك ماجنزيت .. الخ) والخامات الصناعية الكيماوية وخامات الأملاح التبخرية .

المجموعة الخامسة : وهى خامات الصناعات الكيماوية والأملاح التبخيرية ، مثل الفوسفات والكبريت والبوتاسيوم والجبس .

المجموعة السادسة : وتشمل الخامات الصلبة للطاقة مثل الخامات الكربونية والطفلة الكربونية والأحجار الزيتية ورمال القار والخامات المشعة كاليورانيوم والثوريوم .

المجموعة السابعة : وتضم خامات مواد البناء وأحجار الزينة مثل الأحجار الجيرية (التى يصنع منها الأسمنت) ، والطفلة والدولوميت والجبس والرمال العادية والرخام والجرانيت والزلط والبزلت والأتربة الزلطية .

المجموعة الثامنة : خامات أخرى مثل التلك والكورندم والفيرميكيوليت والفلورسبار وغيرها .

المجموعة التاسعة : الأحجار الكريمة مثل الزبرجد والزمرد والفيروز والياقوت الأحمر.

وتعانى الثروة المعدنية فى مصر من الإهمال والإهدار الصارخ للمال العام والاستغلال السيئ ، حيث تقوم هيئة الثروة المعدنية حاليا بالإعداد لطرح مزايدات لمناطق استغلال خامات القصدير والفوسفات والذهب ،

وهى مناطق متداخلة تحتوى على أكثر من خام واحد ، وأيضا بطريقة تبعث على الريبة لإقرار الاتفاقيات بعيدا عن مجلس الشعب. كما أن هيئة الثروة المعدنية قامت بإنشاء العديد من الشركات المشتركة لاستغلال معدن الذهب (ومصر بها أكثر من ٩٥ موقع موثق لانتاج الذهب) والعناصر الشحيحة من النويبيوم والتنتاليوم وخلافه. وفى الوقت الذى كان الشعب المصرى يأمل فى مردود اقتصادى لهذه الثروات نجد على العكس أمثلة كثيرة على إهدار ونهب هذه الثروات المعدنية من قبيل :

أولا: إحدى شركات انتاج الذهب (سنتامين الاسترالية) قامت ببيع مايقارب ١٢ مليار جنيه مصرى (أى ما يعادل ٣.٥ مليار دولار بأسعار الصرف السائدة وقتئذ) طوال الثمانى سنوات الماضية (٢٠٠٤-٢٠١٣) من منجم السكرى ، برغم أن الدولة هى الشريك بالنصف فلم تحصل سوى على ٢٠٠ مليون جنيه مصرى فقط حتى عام٢٠١٣ ، بالرغم وعود الشركة والقائمين عليها و فى تصريحات رسمية موثقة ومسجلة بانهم سوف يمنحون الحكومة المصرية خلال عام ٢٠١٣ مبالغ تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار، فالحقيقة أنها لم تؤد سوى ٨.٢ مليون دولار فقط (ثمانية ملايين و ٢٠٠ ألف دولار) (٤٣).

ثانيا: نجد شركة حمش لإنتاج الذهب أعلنت الانتاج التجارى منذ عام ٢٠٠٨ ، وتفاخرت بأنها انتجت أول سبيكة ذهب فى مصر، وحتى عام ٢٠١٣ لم تضف شيئا ، ومازال الشريك المصرى يدفع مستحقاته بلا فائدة، وتصرف بدلات حضور اجتماعات مجلس إدارة (أربعة آلاف جنيه مصرى) للعضو نظيرحضور الاجتماع الواحد، أى إهدار للمال العام بلا انتاج(٤٤).

ثالثا: شركة "تنتاليوم إيجبت" وهى شركة لاستغلال العناصر الشحيحة من النوبيوم والتنتاليوم اللذان يستخدمان فى صناعة المراكب الفضائية والصواريخ والإلكترونيات، تم تأسيس هذه الشركة عام ٢٠٠٤، وهذه الشركة وضعت يدها على مايقارب كل الاحتياطى المصرى ومايقارب ثلث الاحتياطى العالمى، ومنذ تاريخ إنشائها حتى الآن (٢٠١٣) ، بلغت خسارة الشركة حوالى ٥٠٠% من رأسمالها، فهى لم تنتج بعد حصولها على الرخصة كى تتحكم فى السوق العالمى لإنتاج النوبيوم والتنتاليوم، وتنتج من مناطق أخرى خارج مصر، ومصر مازالت تدفع حصة الشراكة من "لحمها الحى" بلا عائد وتتراكم عليها الديون، أليس هذا إهدار مال عام؟

والأمر الأكثر غرابة أن الاتفاقية التى وقعت بين شركة "تنتاليوم إيجبت" وهيئة الثروة المعدنية لم تعرض على مجلس الشعب ،ولم يتم عمل مزايدة لها، وتدار الشركة برئيس ومدير يقيمان فى استراليا والأردن، ناهيك عن تضخم مصروفاتها والمرتبات الضخمة التى يتقاضاها العاملون المحاسيب فى هذه الشركة، وبصدد كل هذه الأوضاع فهذه الشركة محل خلافات ومناقشات فى هيئة الثروة المعدنية لتمرير أوضاع خاطئة يرفض البعض إقرارها .

رابعا : ومن أمثلة ذلك الإهدار للثروة المعدنية ما يجرى مع خام الكوارتز الذى يتم تصديره بحوالى ٣٥ دولار للطن مع أن سعره العالمى يزيد على ١٠٠ دولار للطن ، والرمال البيضاء (رمال الزجاج) الذى يتم تصديره بمتوسط حوالى ٢٦ دولار للطن بينما متوسط سعره العالمى حوالى ٩٠ دولار للطن(٤٥) .

ووفقا للدراسات العالمية المتخصصة فى هذا المجال فأن متوسط ماتشارك به الثروة المعدنية وصناعاتها التعدينية فى الناتج القومى للدول العربية يتراوح بين ١٨% إلى ٢٢% ، وتصل فى بعض دول العالم إلى حوالى ٤٥% من الناتج القومى، بينما فى مصر لا تزيد مشاركة هذا القطاع عن ٠.٩% أى أقل من ١% من الناتج القومى ، بالرغم من وجود تنوع كبير ووافر فى الثروة المعدنية من معادن و خامات وأحجار زينة وعناصر ثقيلة وشحيحة ونادرة(٤٦) .

وجدير بالذكر انه لدينا مشاريع جاهزة للتعدين مثل مشروع خام الحديد بشرق أسوان ، وهو المشروع الذى تم تعطيله لصالح أباطرة الحديد فى عصر مبارك ، بالإضافة إلى بعض مناجم الذهب، وقيام صناعات مثل صناعة الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفريك فى صعيد مصر برأسمال حوالى ١٠٠ مليون جنيه وبعمالة حوالى ٤٠٠ عامل. وأهم من ذلك يمكن استخدام هيئة المساحة الجيولوجية عند استعادتها لممارسة دورالقوى الناعمة فى إفريقيا من خلال تقديم المساعدات والمساهمات فى المسح والتخريط الجيولوجى للبحث واستكشاف الخامات والمعادن فى الدول الأفريقية الغنية فى الثروات المعدنية والفقيرة فى الإمكانيات العلمية والتقنية مثل أثيوبيا والسودان والصومال و كينيا والكونغو، والدول المتشابهة معنا فى التراكيب والتكاوين الجيولوجية.

ويرى بعض المهتمين باقتصاديات التعدين أنه فى حالة لم شتات الثروة المعدنية فى كيان واحد، وتعديل القانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ ، بما يسمح بتحصيل رسوم وضرائب تتناسب مع معدلات السوق العالمية الآن يمكن ان تساهم بنسبة من ١٠ % إلى ١٥% من الدخل القومى بدلا من المساهمة الحالية التى تصل إلى اقل من ١% من الدخل القومى الحالى(أنظر الملحق رقم١) .

آليات أهدار موارد الثروة المعدنية

نستطيع أن نشير إلى مجموعة من الآليات والطرق :

أولا: إستمرار العمل بالقانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر. حيث يجب مراجعة بعض مواد القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ من الناحية المالية ، ومعايرته بالقيمة الفعلية للجنية سنة١٩٥٦ حين تم اقرار القانون الخاص بالمناجم والمحاجر، حينما كانت الدولة هى المهيمنة على هذه المناجم والمحاجر ، وتقوم من خلالها بإمداد شركات القطاع العام بمستلزمات التشغيل من هذه المواد المنجمية والمحجرية ، ومن ثم جرى تقدير قيمة الأتاوات ورسوم التراخيص وغيرها من الرسوم والضرائب بأسعار متدنية جدا تتناسب مع

هذا الوقت وهذه الظروف التشغيلية ، وهو ما تغير تماما بعد سيطرة القطاع الخاص والمقاولين والشركات الأجنبية على هذا القطاع وثرواته منذ عام ١٩٧٩ .

ثانيا: سوء الإدارة وتشتت الشركات العامة العاملة فى القطاع ، وغياب الاستراتيجية التنموية لإدارة هذه الثروات الناضبة ، وإدخالها فى آليات التصنيع وبناء المشروعات الكبرى .

ثالثا : عدم الإلتزام بالقوانين المنظمة للبحث والتراخيص وغلبة الفوضى فى العمل فى هذا القطاع الاقتصادى الحيوى .

رابعا : سيطرة جماعات من رجال المال والأعمال والمقاولين بالتواطؤ مع رجال الإدارة المحلية بالمحافظات على المحاجر والمناجم .

جدول رقم (١)

م	أسم الشركة	الملكية	النشاط
١	**شركة النصر للفوسفات**	**قطاع عام**	
٢	**الشركة القابضة للتعدين والحراريات**	**قطاع عام**	
٣	**شركة مصر للألومونيوم**	**قطاع عام**	
٤	**شركة مصر للسبائك الحديدة بأدفو**		**ل فى الرمال البيضاء عالية السيلكا**
٥	**الشركة المصرية للحراريات**		
٦	**كة النصر لإنتاج الحراريات والفخار (سوناجا)**		
٧	**لشركة المصرية للإملاح والمعادن (أميسال)**	**سست عام ١٩٨٤**	
٨	**الشركة المالية والصناعية للأسمدة**	**سست عام ١٩٢٩**	
٩	**شركة فوسفات البحر الأحمر**	**سست عام ١٩٦٨**	**من شركتى فوسفات سفاجا وفوسفات القصير**
١٠	**شركة سيناء للمنجنيز**		
١١	**شركة مصر للفوسفات**	**١٩٧٨**	**تم إغلاقها أواخر الثمانينات**
١٢	**شركة النصر للملاحات**		
١٣	**شركة مصر لصناعة الكيماويات**		
١٤	**الشركة المصرية للجباسات والمحاجر والرخام**		
١٥	**الشركة القومية للأسمنت**		

١٦	**شركة النصر للكوك**		**يع المعدن خام عبر وسيط نمساوى**
١٧	**الشركة العامة للثروة المعدنية**		**جرى تصفيتها**
١٨			
١٩			
: مهندس عاطف هلال " الموارد المعدنية .. وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ومنتدى لثالث ، ٢٠٠١			

الشركات المملوكة للدولة العاملة فى قطاع الثروة المعدنية فى مصر حتى عام ٢٠١٤

هوامش الفصل التمهيدى

(١) **هذا هو الخطاب الرسمى والإعلامى الحكومى منذ عام ١٩٧٥ ، والذى كرره كبار المسئولين فى الدولة بدءا من الرئيس أنور السادات حتى وزراء المجموعة الاقتصادية ، وكان هو دافعهم لتعديل قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩**

هوامش الفصل الأول

(١) مجلة البترول " تواريخ تحكى قصة البترول فى مصر " العدد (١١١) المجلد (٤٨) ، نوفمبر ٢٠١١ ٠

(٢) د ٠ حسين عبدالله " البترول العربى ٠٠ دراسة اقتصادية سياسية " ،القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ ، ص ١١ وكذلك :

- مازن البندك " قصة النفط " ، دمشق، دار القدس ، الطبعة الأولى ،١٩٧٤ ، ص٥٦ص ٤٠ ٠
- بوريس راتشكوف " النفط والسياسة الدولية " ترجمة خضر زكريا ، بيروت، دار الفارابى ، ١٩٧٤، ص ٣٤ ٠

(٣) د ٠ عبد العزيز حسين الصويغ " أزمة الطاقة الى أين " ، جدة، تهامة، الكتاب العربى السعودى ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٠ ، ص١٥ ٠

(٤) د ٠ حسين عبدالله " البترول العربى " ، مرجع سابق ، ص ١١ وكذلك :

- د ٠ حسين عبد الله " أقتصاديات البترول " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ٠

(٥) د ٠ عيد بن مسعود الجهنى " أهمية دول مجلس التعاون الخليجى فى سوق النفط الدولية " دراسةواردة بكتاب " مؤتمر النفط والغاز فى سياسات الأمن الدولى " ، الأمارات العربية ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ وما بعدها ٠

(٦) د ٠ حسين عبد الله " البترول العربى " ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ٠

(٧) ر ٠و ٠ أندجيكيان " الأويك فى الاقتصاد العالمى " ، ترجمة زهدى الشامى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ، ص ١٩ ٠

(٨) حول هذه العقود أنظر الكتاب الهام : د ٠ محمد لبيب شقير &صاحب ذهب " أتفاقيات وعقود البترول فى الدول العربية " ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، الجزء الأول ، ١٩٥٩

(٩) أنظر على سبيل المثال :

Douglas Evans, "Western Energy Policy"، the Macmillan press LTD,London , 1978,p42.

- Joy Drunkenly&, William Ramsay (editors) "' For Developing Energy Strategies FOR DEVELOPING Nations ',johns Hopkins university press , Baltimore , Maryland, ١٩٨١، pp 3-15.
- وكذلك : أحمد محمد طاشكندى " الاستراتيجيةالنفطية السعودية ومنظمة الأويك " جدة ، تهامة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠ ٠

وكذلك : د. أنس بن فيصل الحجي الخبير السعودى المتخصص فى دراسات النفط والطاقة .

- وكذلك د.وليد خدوريوله كتابات عديدة متميزة فى مجال دراسات الطاقة والنفط .

(١٠) د ٠ حسين عبد الله " البترول العربى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ وكذلك :

- عاطف محمد الجميلى " النفط العربى ٠٠ فرص وتحديات المستقبل المنظور للقرن الحادى والعشرين " واردة بكتاب " مؤتمرالنفط والغاز فى سياسات الأمن الدولى " ، مركز زايد ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ٠

(١١) روبرت لافون " أزمة الطاقة "

ترجمة موسى بدوى ، جنيف ، شركة ترادكسيم ، ١٩٧٧، ص٥٩ ٠

(١٢) المرجع السابق ، ص ٦٧ وكذلك :

- د ٠ عبد العزيز حسين الصويغ " أزمة الطاقة الى أين " مرجع سابق ، ص ١٧ ٠

(١٣) د٠ حسين عبد الله " هل للنفط دور فى الصراع العربى – الاسرائيلى " ، واردة بكتاب " النفط والغاز فى سياسات الأمن الدولى " مرجع سابق ٠

(١٤) عبد الخالق فاروق " النفط والأموال العربية فى الخارج " القاهرة ، المحروسة للنشر والصحافة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥ وأنظر للمؤلف نفسه : " إحتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، القاهرة ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .

(١٥) أنظر على سبيل المثال : مجلس الطاقة العالمى " الطاقة لعالم الغد ٠٠ الحقائق والخيارات الواقعية ٠٠ وبرنامج للأنجاز " ، الطبعة العربية ، د٠ت ٠ ، الطبعة الأنجليزية عام ١٩٩٣ ٠

(١٦) د. عبد الجليل زيد المرهون "

(١٧) . عبد الجليل زيد المرهون ، المرجع السابق .

(١٨) المرجع السابق .

(١٩) المرجع السابق .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢)**Joseph J. Trento, "** - Prelude To Terror.. The Rogue and the Legacy of America's Private Intelligence Network**" , Carroll& Graf Publishers , NEW YORK , 2005**

(٢٣)**Ibid**

(٢٤) جون بيركنز " الاغتيال الاقتصادى للأمم .. إعترافات قرصان اقتصادى " ، القاهرة ، الطبعة العربية ، ترجمة مصطفى طنانى ود . عاطف معتمد ، دار طنانى للنشر ، ٢٠٠٩ .

(٢٥) أعتمدنا فى هذا الجزء على عبد الجليل زيد المرهون ، المرجع السابق

(٢٦) د. عبد الجليل زيد المرهون ، المرجع السابق

(٢٧) مجلة البترول " تواريخ تحكى قصة البترول فى مصر " العدد (١١١) المجلد (٤٨) ، نوفمبر ٢٠١١ ٠

(٢٨) " **A More than١٠٠-year journey**"، ***Oil Egypt&Gas***، **retrieved ٨ March٢٠١٣**.

(٢٩)"E Egypt&Summary P"، ***drilling info***، **retrieved ٨ March٢٠١٣**.

(٣٠) ↑ "Egypt Revisited"، ***The Association for the Study of Peak Oil and Gas***، **February ٢٠٠٩**.

(٣١) ↑ " A More than١٠٠-year journey"، ***Oil Egypt&Gas***، **retrieved ٨ March٢٠١٣**.

(٣٢) ↑ "An affair to remember"، ***The Economist***، **٢٧ July٢٠٠٦**.

(٣٣) **"E Egypt&Summary P"**، ***drilling info***، **retrieved ٨ March٢٠١٣**.

((٣٤) مجلة البترول ، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع ، يوليو / أغسطس ،١٩٨١ ، ص٦١ .

(٣٥)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتاب وزير الصناعة المصرى الأسبق د. مصطفى الرفاعى " غبور الفجوة التكنولوجية .. قصة عمل وطنى معاصر " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ .

(٣٦) ↑ "E Egypt&Summary P"، ***drilling info***، **retrieved ٨ March٢٠١٣**.

(٣٧) ↑ "Egypt Revisited"، *The Association for the Study of Peak Oil and Gas*، February ٢٠٠٩.

(٣٨) ↑ "Egypt Steps on the Gas"، *business today*، ١٤ February٢٠١٢.

(٣٩)"Oil and Gas in Egypt"، *MBendi*، retrieved ١١March ٢٠١٣.

(٤٠) مهندس عاطف هلال " الموارد المعدنية .. وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ومنتدى العالم الثالث ، ٢٠٠١ .

(٤١) د. يحيى عباس القزاز – أستاذ الجيولوجيا بكلية العلوم جامعة حلوان– مقالات متعددة حول الثروة المعدنية منها : السياحة المعرفية .. البحر الأحمر نموذجا" منشورة على الشبكة العنكبوتية ، وكذلك راجع للكاتب اغتيال المساحة الجيولوجية بقرار جمهورى ٢٠٠٤ ،و العمق الأفريقى والثروة المعدنية ، وفضائح الفساد فى هيئة الثروة المعدنية، واستمرار التجاوزات فى هيئة الثروة المعدنية وتعطيل الاستثمار فى التعدين، استمرار مسلسل التجاوزات فى هيئة الثروة المعدنية، قصة سامح فهمى ويوسف بطرس غالى فى مشروع فوسفات أبوطرطور، ومايدور فى شركة السكرى للذهب) .

(٤٢) د. يحيى القزاز ، مرجع سبق ذكره .

(٤٣)أنظر فى هذا مذكرة مرفوعة من النقابة المستقلة للعاملين بمشروع المحاجر بمحافظة السويس بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٨ (مرفق رقم) . وكذلك المذكرة المرفوعة من الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بمحافظة الشرقية حول " مخالفات إدارة المحاجر بمحافظة الشرقية (مرفق رقم) .

(٤٤)مهندس عاطف هلال " الموارد المعدنية .. وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ومنتدى العالم الثالث ، ٢٠٠١ .

(٤٥)د. يحيى القزاز ، مرجع سابق .

(٤٦)د. يحيى القزاز ، مرجع سابق

(٤٧)مهندس عاطف هلال ، المرجع السابق ، من ص ٩٣ حتى ص ٢٢٥ .

(٤٨)المرجع السابق .

الفصل الثانى

التغير فى البنية الهيكلية لقطاع البترول والغاز فى مصر

(١٩٧٤ – ٢٠١٤)

الدارس المتعمق فى تاريخ قطاع البترول والغاز فى مصر ، يستطيع أن يميز بين ثلاثة مراحل تاريخية لكل منها سماتها وملامحها الخاصة والتى تتوازى مع تطور وطبيعة البنية السياسية والاجتماعية فى البلاد وهى :

المرحلة الأولى : الممتدة من عام ١٨٦٦ حتى العام ١٩٥٢

وخلال هذه الفترة التى تراوحت بين الإكتشافات الأولى ، وتردد الشركات الأجنبية وتواضع الخبرات والمهارات الفنية والقانونية المصرية فى التعامل مع هذا النوع الجديد – نسبيا – فى المجال الاقتصادى والتكنولوجى ، لم

تكن الإكتشافات كبيرة ، وإن كانت بعضها مبشر ، خصوصا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، فظهر المزيد من الاكتشافات ونمت صناعة البترول المصرية إلى حجم كبير. واستمرت عدة شركات في التنقيب بإذن من الحكومة المصرية، مثل شركة الأنجلو الإيرانية للنفط، ورويال داتش– شل، وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وشركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي، وشركة النفط الإنجليزية bp ، وتمكنت تلك الشركات من أن تتوسع في المناطق التي تم اكشاف البترول بها.[١] في عام ١٩٣٥ بدأ إنتاج الغاز الطبيعي، ووصل حجمه إلى ١,٥ جيجا قدم مكعب (Gcf) سنويا بين عامي ١٩٤١–١٩٥٣.[٢]

في عام ١٩٤٨، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بوقت قصير، وافقت الحكومة المصرية على قانون يمنع تصدير النفط غير المكرر، هادفة إلى تحفيز صناعة التكرير الوطنية والقطاعات البتروكيماوية. ومع تأسيس شركة نفط وطنية هي الهيئة العامة لشئون البترول (GPA) عام ١٩٥٦، واصل الرئيس جمال عبد الناصر الجهود الرامية إلى تعزيز الصناعات الاستخراجية المصرية.[٣]

المرحلة الثانية : الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى العام ١٩٧٣

وخلالها تملكت الدولة المصرية فى العهد الناصرى رؤية ومشروعا تنمويا وصناعيا ، وضعت فى القلب منه صناعات الطاقة عموما ، والبترول والغاز على وجه الخصوص ، وتحلت الدولة المصرية بالشجاعة التى سمحت لها بتأميم واحدة من أهم وأكبر الشركات البريطانية فى مصر عام ١٩٦١ وهى شركة الزيت المصرية – الإنجليزية ، كما أممت الكثير من الشركات الرأسمالية الخاصة والأجنبية العاملة فى هذا المجال مع تعويض أصحابها عن تلك الممتلكات .

وفي الوقت نفسه، تم اكتشاف المزيد من حقول النفط في رأس بكر وخريم ورأس غارب، وواصلت صناعة النفط المصرية نموها. تم حفر أول حقل نفط بحري في شمال بلاعيم عام ١٩٦١ ، وخلال عملها بالمشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، انشأت الهيئة المصرية العامة للبترول شركة بترول خليج السويس (جابكو) بمشاركة شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسى، التي كانت أكبر منتج للنفط في مصر لسنوات.[٤] وفي عام ١٩٧٢، انضمت مصر إلى البلدان العربية المصدرة للبترول و تشكلت أول وزارة للبترول بعد عام.[٥]

المرحلة الثالثة : التى أمتدت من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠١٥

وتميزت هذه المرحلة بفتح الباب على مصراعية للإستثمارات الغربية والعربية والقطاع الرأسمالى الخاص المصرى فى مجال البترول والغاز ، صحيح أن زيادة كبيرة فى الانتاج قد تحققت ، ولكن بالمقابل فأن إهدارا ضخما للموارد الوطنية قد حدث ، ونهبا وفسادا قد تولد ، وخلق شبكات فساد مروعة داخل بنية الاقتصاد والمجتمع المصرى خصوصا فى قطاع البترول والغاز والثروة المعدنية ، بما جعل من الممكن القول ، بأن الفوائد التى تحققت

لمجموعات من المسئولين والموظفيين الكبار داخل هذا القطاع تكاد تفوق ما تحقق للشعب المصرى والدولة المصرية دون أى قدر من المبالغة والتهويل .

والحقيقة أنه لا يمكن النظر إلى الأرقام والأحصائيات الخاصة بتطور الانتاج والإستهلاك فى منتجات البترول والغاز ، دون النظر فى العمق إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التى صاحبت هذا التطور داخل بنية العاملين فى هذا القطاع عموما والقيادات المسئولة عن إدارته وتشغيله على وجه الخصوص .

ونظرا لطبيعة موضوعنا فقد قررنا التركيز على هذه المرحلة الأخيرة بالدراسة والتحليل ، للتعرف على آليات هذا الإهدار المالى والاقتصادى ، وعلى شبكات الفساد التى تشكلت داخله ، وعلى الوسائل والأساليب التى أتبعت فى إستنزاف الفائض الاقتصادى لصالح تلك الجماعات ، وأخيرا ما هى السياسات الواجبة لتفكيك جماعات المصالح الضارة تلك ، وإعادة وضع هذا القطاع على المسار الصحيح والسليم .

المبحث الأول :

الفترة من (١٩٧٤ – حتى عام ١٩٨٤)

شهدت الفترة التى أعقبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وبداية الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربى ، وتغير بوصلة السياسة المصرية ، سواء على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى ، أو على مستوى علاقات مصر الخارجية ، تطورات مهمة فى نمط العلاقات الاستثمارية مع شركات البحث والتنقيب عن البترول عموما ، الشركات الأمريكية والبريطانية والغربية خصوصا.

ولم يكن ذلك سوى مدخلا ضروريا لتوسيع مساحة التغيرات فى البنية القانونية ، والإدارة المصرية لهذا القطاع الحيوى ، الذى بدا أنه واعدا بالكثير من العوائد والإيرادات ، خاصة وأن مصر بموقعها الجغرافى والجيولوجى تقع بين أهم خزانين لمصائد حقول النفط وهما الصحراء الليبية فى الغرب ، والجرف السعودى والبحر الأحمر فى الشرق ، ناهيك عن إكتشافات مبكرة وواعدة فى الجنوب السودانى صمتت عن الاستثمار فيه الشركات الكبرى لإعتبارات سياسية واستراتيجية ، أكثر من كونها فنية أو مالية واقتصادية بحته .

ويمكننا أن نميز بين هذه المراحل فى تعامل الحكومات المصرية بعد عام ١٩٧٤ مع موضوع النفط والغاز على من زوايا محددة هى :

الأولى : عدد الشركات المصرية والعربية والأجنبية العاملة فى السوق المصرية سواء فى البحث والتنقيب أو فى مجال الانتاج والتكرير والتوزيع والتسويق .

الثانية : من حيث التغير الكبير الذى طرأ على البنية القانونية والاقتصادية المصرية بما يتوافق مع مطالب الشركاء العرب والأجانب والقطاع الخاص المصرى للحصول على المزايا والتسهيلات .

الثالثة : من حيث نمط الإدارة ، ومدى الكفاءة أو السفه ، وتفشى المحسوبية والمجاملات فى هذا القطاع ، سواء فى التعيينات الوظيفية ، أو التقسيمات الإدارية ، أو الاستثمارات ، وإنشاء الشركات الجديدة المشتركة أو العامة أو الخاصة ، ونمط الشراكة .

الرابعة : تبلور مفهوم الدولة داخل الدولة بين قيادات ومسئولى هذا القطاع ، أسوة بتلك الحالة القائمة فى إدارة هيئة قناة السويس ، أو القوات المسلحة ، أو وزارة الداخلية ، أو المخابرات العامة ، ومؤسسات القوة والنفوذ عموما خارج أطر الرقابة الدستورية سواء التشريعية أو الأجهزة الرقابية ، أو الإعلامية .

فقد شهد عام ١٩٧٣ تشكيل أول وزارة للبترول ، وقبلها كان هناك وزارة دولة للبترول *، وكانت المؤسسة المصرية العامة للبترول ، هى تقريبا صاحبة الولاية القانونية والاقتصادية ، بالتوافق المباشر مع رئاسة الجمهورية ، نظرا للحساسية الفائقة لهذا القطاع والتوقعات التى ترتبها القيادة السياسية المصرية على نموه وتطوره .

ومنذ عام ١٩٧٤ إنشئت العديد من الشركات سواء المملوكة لهيئة البترول والحكومة المصرية ، أو تلك المملوكة للأجانب مشاركة مع هيئة البترول ، وفقا لصيغة تقاسم الانتاج والشراكة التى أشرنا

إليها من قبل ، أو تلك المشروعات والشركات المشتركة التى تمت مع الحكومات والشركات العربية العاملة فى مجال البترول تحديدا .

ففى يناير ١٩٧٤ تم إنشاء الشركة العربية لانابيب البترول " سوميد " كنموذج للاستثمار العربى المشترك ، وفى إبريل من نفس العام بدأ تنفيذ المرحلة الأولى بطاقة ٤٠ مليون طن سنوياً ، وفى ديسمبر ١٩٧٦ تم تفريغ أول ناقلة بترول فى العين السخنة لنقلها عبر أنابيب الشركة الجديدة ، و في يناير ١٩٧٧ تم شحن أول ناقلة بترول لخط سوميد من سيدي كرير، و فى أكتوبر ١٩٧٨ بدأ تشغيل المرحلة الثانية لخط سوميد بطاقة ٨٠ مليون طن / سنوياً ويعد مشروع " سوميد " من أنجح المشروعات المشتركة التى تمت بين مصر وبعض دول الخليج العربية .

وفى عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم (٢٠) بإنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول التى حلت محل المؤسسة المصرية العامة للبترول ومنح القانون للهيئة سلطة الولاية الكاملة على التعاقدات وتنظيم الانتاج ، وتحددت موارد

الهيئة الجديدة التى أصبحت أموالها مملوكة ملكية (خاصة) للدولة ، من نصيبها فى صافى أرباح شركات القطاع العام البترولية ، وحصتها مقابل الأشراف ، ونصيبها فى صافى أرباح الشركات التى تساهم فيها مع الشركاء الأجانب ، وما تقدمه الدولة من إعتمادات مالية من الموازنة العامة ، وما تعقده من قروض ، وكذلك حصيلة نشاطها وأعمال الخدمات التى تؤديها للغير (٦) .

***تولى المهندس على والى** منصب وزير دوله لشئون البترول والثروة المعدنية فى مايو ١٩٧١ ، الذى تخرج فى كلية الهندسة قسم الميكانيكا عام ١٩٤١ ، وقد بدأ حياته العملية كمهندس بترول فى شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية فى مواقعها وحقولها بالبحر الأحمر وسيناء ، ثم تدرج فى وظائف متعددة حتى وصل إلى منصب رئيس منطقة البحر الأحمر فى عام ١٩٥٥، وظل بهذا المنصب حتى أواخر عام ١٩٥٧، اشترك فى تمصير شركات البترول العاملة فى مصر فى ديسمبر ١٩٥٧ ، وقد توصل إلى أن أفضل الآليات للتمصير هو إنشاء الشركة العامة للبترول كأول شركة تملكها الدولة بنسبة ١٠٠%، واختير ليكون مديراً لإدارة العمليات بالشركة من ٤ يناير ١٩٥٨ وحتى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠، ثم تولى منصب أول مدير عام للمؤسسة المصرية العامة للبترول فى ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ .*

وخلال هذه الفترة (١٩٧٤– ١٩٨٤) ، شهد قطاع البترول أقبالا متزايدا من جانب الشركات الأجنبية ، وزاد الانتاج من الزيت الخام من ٢٥٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٧٤، إلى أن قارب على

616 ألف برميل يوميا عام ١٩٨١ ، وبالمقابل لم يكن الاستهلاك المحلى من الزيت الخام يزيد عام

١٩٨١ عن ٢٥٠ ألف برميل يوميا ، مما سمح بفرص لتصدير الفائض (٦) .

كما جرى التوقيع وإبرام ١٠٠ إتفاقية مع الشركات الأجنبية والمحلية ، وكان نصيب البحث والتنقيب فى الصحراء الغربية الربع تقريبا (٧) ،

وقد سمح هذا التوسع إلى تنامى إحساس لدى قيادات قطاع البترول والعاملين فيه ، أن قطاعهم هو المسئول عن توريد جزء كبير من إيرادات النقد الأجنبى إلى الخزانة العامة للدولة التى كانت تعانى منذ منتصف السبعينات من عجز متفاقم فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات .

ومع تنامى ممارسات الإدارة بالإقطاعية (والعزب) لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ، وخصوصا تلك القطاعات التى تبدو غنية بمواردها (قناة السويس – هيئة البترول – السياحة – مصلحة الضرائب – وزارة الداخلية – القوات المسلحة - البنوك) ، تحولت هذه القطاعات إلى دول داخل الدولة المصرية ، فأنفرد كل وزير تقريبا أو رئيس هيئة أو مصلحة بقراراته ، وسمح تعديل قانون الموازنة العامة عام ١٩٧٩ (القانون رقم ١١) ، بتعزيز هذا السلوك غير التنموى ، حيث سمح هذا التعديل البغيض ، بإستقلالية كل هيئة اقتصادية أو شركة

قطاع عام قابضة بكيانها المالى ، وأن تنحصر علاقتها بالخزانة العامة للدولة ، بتحويل الفائض المتاح لديها إلى الخزانة ، أو فى حالة العجز الحصول على دعم من الخزانة العامة ، مع حقها فى وضع هياكلها التنظيمية ولوائح الأجور والمرتبات والمكافآت الخاصة بها ، فظهرت تلك الظواهر الشاذة التى يعرفها المجتمع المصرى الأن فيما يسمى المكافآت المليونية للقيادات فى تلك الهيئات والمصالح .

وقد أستفز هذا الوضع الغريب ، والتصرفات المالية غير النزيهه ، الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ، فى الثمانينات ، فخاض نضالا شرسا ، عبر سلسلة طويلة من المقالات فى جريدة " الشعب " ، لكشف التصرفات المالية الشاذة لوزير البترول فى ذلك الحين (الكميائى عبد الهادى قنديل) الذى أستمر فى منصبه منذ عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩١ ، دون أن يراجعه أحدا خصوصا الرئيس الجديد للجمهورية فى ذلك الحين (حسنى مبارك)(٨) ، وقد سبق وأشرنا إلى بعض تلك الممارسات فى الفصول السابقة ، ولم يكن مبررا الصمت على هذه الممارسات التى أضاعت على الخزانة العامة عشرات الملايين من الجنيهات والدولارات ، بحجة أن القطاع ينمو ويتوسع بصورة معقولة .

لقد مثل نظام الشراكة بين الشركات الأجنبية وهيئة البترول المصرية بعض الأضرار والمخاطر ، بسبب سوء تصميم بنود العقود التى وقعت ، أو فى نظم الرقابة والتفتيش على السجلات المالية والمحاسبية المتعلقة بمصروفات تلك الشركات ، ومدى دقة ما يدرج منها فى " بند إسترداد التكاليف " ، وكذلك فى نمط توزيع الحصص لكميات الزيت الخام المكتشف أو فى كميات الغاز الطبيعى المكتشف بكميات تجارية كبيرة خصوصا بعد عام ١٩٩٠ .

المبحث الثانى

الفترة من (١٩٨٥ – حتى عام ١٩٩٩)

ومع نمو القطاع الرأسمالى الخاص فى مصر ونشأة طبقة رأسمالية جديدة بصورة كبيرة طوال عقدى السبعينات والثمانينات مدعومة برغبة أمريكية وأوربية جارفة ، وأحتضان دول الخليج العربى ، وزيادة فرص تمويله من خلال البنوك المصرية والمؤسسات التمويلية الدولية وفى طليعتها البنك الدولى ، وكذا التمويل المشترك مع مستثمرين عرب وأجانب ، وما فرضته متطلبات برنامج " التعديل الهيكلى " وما أسموه " برنامج الاصلاح الاقتصادى " بعد حرب تدمير العراق عام ١٩٩١ ، ورغبة مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولى ، فى خصخصة كل القطاعات الاقتصادية فى مصر ، مقابل السماح بتخفيض ديون مصر لدى دول

أعضاء نادى باريس بقيمة ٢٥ مليار دولار على عدة سنوات ، فى نفس الوقت تفشى الفساد داخل جهاز الدولة المصرية ، وزواج المحارم الذى حدث منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين ،بين رجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب من جهة ، ورجال الحكم والإدارة والأمن فى البلاد من جهة أخرى ، رنا رجال المال والأعمال المصريين إلى قطاع زاخر بالثروة والمكاسب لم يكن يجرأوا من قبل على الدخول إليه بسبب أحتياجاته الضخمة من الاستثمارات والإنفاق من ناحية ، واستئثار الحكومة المصرية وشركائها الأجانب بهذا النشاط لسنوات طويلة من ناحية أخرى ، فبدأت عمليات خصخصة للحقول والأصول فى شركات البترول العامة ، وشهد عام ١٩٩٢ ، بداية دخول القطاع الخاص المصري مجالات البحث والتنقيب عن البترول ، وهكذا قفز عدد الشركات التى تعمل فى قطاع البترول المصرى بصورة غير متصورة ، وغير ذات جدوى اقتصادية للحكومة المصرية بحيث تجاوز عددها أكثر من ٣٥٠ شركة من جميع الأنواع والأحجام .

وقبل أن نتعرض لما جرى من سياسات خصخصة وبيع الحقول وتأجيرها لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، قد يكون من المناسب أن نعرض لتقارير إنجازات القطاع من وجهة النظر الرسمية وفقا لتقارير هيئة البترول ووزارة البترول .

ففي أكتوبر من عام ١٩٨٣ تم افتتاح مصنع الغازات المصاحبة بمنطقة شقير (مشروع تجميع غازات خليج السويس) ، وافتتحت المرحلة الثانية في مارس ١٩٨٧ ، وفى العام التالى (١٩٨٤) تم بدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع استخلاص البوتاجاز لاستغلال الغاز المصاحب المنتج من منطقة بلاعيم، وفى العام ١٩٨٧ تم تصدير الفحم البترولي لأول مرة من السويس ، وبدء ضخ الزيت الخام بكميات منتظمة من حقل السلام في الصحراء الغربية ، وفي يونيو من نفس العام تم افتتاح أحدث كشف للغاز الطبيعي بالصحراء الغربية الذي حققته شركة خالدة للبترول " كشف طارق " ، وفي نفس العام تم إضافة بند جديد للغاز الطبيعي يكفل للشريك الأجنبى الحق الكامل في استرداد ما أنفقه من تكاليف ، ونصيبه من الأرباح في اتفاقيات الغاز مثل اتفاقيات الزيت الخام .

وفى العام ١٩٨٩ حقق القطاع عددا كبيرا من الاتفاقيات البترولية مع الشركات الأجنبية للبحث عن البترول والغازالطبيعي بلغت ٣٥ إتفاقية .

وفى العام ١٩٩٠ تم تطبيق المسح السيزمى ثلاثي الأبعاد بالصحراء الغربية ، ونفذته شركة (بدرالدين) ، وتم تشغيل وضخ الغاز لأول مرة عبر الخط الجديد (بدرالدين/العامرية) التابع لشركة بتروجت ، وكذلك تشغيل أكبر

مصنع للغاز الطبيعي بالصحراء الغربية ، كما شهدت الفترة التى تولى فيها الدكتور حمدى البمبى مسئولية هذه الوزارة (١٩٩١–١٩٩٩) ، **زيادة وتوسع فى الأكتشافات ، وكذلك إدخال القطاع الخاص المصرى بالتحالف مع المستثمرين العرب والأجانب ، فقد شهد عام ١٩٩٢** دخول القطاع الخاص المصري مجالات البحث والتنقيب عن البترول ، وفي ديسمبر تم افتتاح فرع شركة بترومين مصر (بترولوب) في مصر لتغطية احتياجات السوق المصـــــــــري والافريقـــــــــــي مـــــــــن زيـــــــــوت التشـــــــــحيم.

أما عام ١٩٩٣ فقد تم تعديل بند الغاز بحيث يتم تسعيره بمعادلة تقوم على أساس الزيت الخام بدلاً من المازوت متوســــــــــــــط الكبريـــــــــــــــــــت.

وفي عام ١٩٩٤ تم توقيع أول إتفاقية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص المصري للتنقيب عن البترول والغاز في مصر، كما تم البدء فى تشغيل مشروع غازات عبر الخليج بهدف استغلال ونقل الغازات من تسهيلات الإنتاج بمنطقة بلاعيم بسيناء وحقل شمال أكتوبر بخليج السويس ، كما تم بدء تنفيذ مشروع الايثيلين والبولى ايثيلين بمجمع البتروكيماويات المصرية ، وكذلك وضع حجر الأساس لمشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت بشركة النصر للبترول بالسويس ، في أغسطس تم افتتاح أول محطة لتموين السيارات بالغاز الطبيعي في مصر والشرق الأوسط في منطقة العباسية والتابعة لشركة بتروبل ، وكذلك وضع حجر الأساس لمشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت بشركة النصر للبترول بالسويس(٩) .

وفى عام١٩٩٥ تم توقيع الاتفاق على أكبر مشروع للقطاع الخاص في مصر فى مجال البتروكيماويات ، وهو معمل تكرير الشرق الأوسط " ميدور " بالاشتراك مع رأس المال الإسرائيلى

فى سياق تصور الشرق الأوسط الجديد للرئيس الإسرائيلى " شيمون بيريز " بالمشاركة بين رجل " حسنى مبارك " الغامض " حسين سالم " وبعض شركاءه الإسرائيليين بهدف الاستثمار فى صناعة تكرير البترول المصرية .

كما بدأ تنفيذ مشروع تنمية حقل غازات " وقار " بالبحر المتوسط شمال بورسعيد والتابع لشركة بتروبل (المصرية الايطالية المشتركة) ، في يونيو تم اعطاء إشارة البدء لتنمية حقل قارون ، وتم افتتاحه في يونيو ١٩٩٧ ، وفي أغســـطس ، تـــم بـــدء تشـــغيل المرحلـــة الثالثـــة لخـــط ســـوميد بطاقـــة ١١٧ مليـــون طـــن / ســـنويا.

وفى فبراير عام ١٩٩٦ شهد افتتاح أول مركز لتموين وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي والتابع لشركة " كارجاس " ، وفي يوليو تم افتتاح حقل بورفؤاد البحري للغاز الطبيعي ببورسعيد ، وفى نوفمبر تم افتتاح المرحلة

الأولى لمشروع زيادة الطاقة التخزينية لخط سوميد بسيدي كرير لتصل إلى ٣.٢ مليون م٣ ، وفي ديسمبر بدأ تشغيل أحدث مجمع لخلط الزيوت المعدنية بالعامرية

وفى عام ١٩٩٧ تم البدء في الإنتاج من حقل " مليحة " العميق لشركة عجيبة ، وكشف " كنز " التابع لشركة خالدة للبترول ، في نفس الشهر بدأ تنفيذ مشروع تشغيل حقل " الأبيض " أكبر كشف للغازات الطبيعية بشمال الصحراء الغربية ، وحقل " الفرس " التابع لشركة عجيبة والذي يعد أول حقل منتج للبترول بمنخفض القطارة ، كما تم أيضا وضع حجر الأساس لمشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت لشركة مصر لتصنيع البترول ، في إطار الاهتمام بدخول شركات القطاع الخاص في مجال العمل البترولي، تم فى يونيه من عام ١٩٩٧ افتتاح حقل " برج العرب " في الصحراء الغربية ، وهو أول حقل بترول قطاع خاص مصري(١٠) ، كما شهد نهاية عام ١٩٩٧ تأسيس العديد من الشركات الخاصة ومنها شركة (سيتي جاز) ، وشركة (سيدي كرير للبتروكيماويات) .

في سبتمبر من هذا العام (١٩٩٧) ، تم تفريغ أول ناقلة جزئياً في العين السخنة في إطار التعاون بين سوميد وقناة السويس ، وفي أكتوبر تم افتتاح حقل بترول بني سويف ، ويعد أول حقل منتج بالصعيد، و في أكتوبر أيضا ، تم توقيع إتفاقية بين هيئة البترول وشركة (إينى) الإيطالية لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية بالبحر المتوسط الى شمال سيناء عبر نفق أسفل قناة السويس ، وبدأ تنفيذ المشروع في أغسطس ١٩٩٨.

و في نفس الشهر تم توقيع إتفاقية في أبو رديس بين هيئة البترول وشركة(أيوك) لإنشاء خط انابيب غاز جديد وإسناد عمليات التنمية والتشغيل لشركة " بتروبل " ، وكانت أيوك أول شركة تستأنف أنشطة الحفر في المياه العميقة بالبحر المتوسط بعد عدة سنوات من غياب هذا النشاط ، ويعد هذا العمل خطوة حقيقية نحو تطوير إنتاج الغاز الطبيعي المصري في البحر المتوسط ،

وفي ديسمبر تم اعطاء إشارة البدء تشغيل وتنمية حقل بترول " وادي السهل " غرب الغردقة.

وفى مارس عام ١٩٩٨ ، تم توقيع إتفاقية إنشاء شركة الشرقيون للبتروكيماويات ، وتعتبر أول مجمع بتروكيماويات قطاع خاص (بين مصروالسعودية وأمريكا واليابان) ، وفي إبريل تم توقيع عقد أول شركة مصرية – صينية مشتركة في مجال حفر آبار البترول ، وفي يوليو تم افتتاح أول مشروع لخط أنابيب بحري لنقل البوتاجاز عبر الخليج من حقول بلاعيم بجنوب سيناء إلى مستودعات التخزين الرئيسية بمنطقة رأس بكر بشرق خليج السويس ومنها إلى مراكز التوزيع بالقطامية.

وفى فبراير عام١٩٩٩، تم اعطاء إشارة البدء لتشغيل المستودع الاستراتيجي للمنتجات البترولية في منطقة توشكى، والذي سيوفر الطاقة للمشروعات المخطط إقامتها في جنوب الوادي،كما تم إنتاج نوع جديد من الأسفلت ذو مواصفات عالية الجودة ، وفي مايو تم افتتاح مشروع غازات عبر الخليج في منطقة رأس بكر التابعة لشركة (جابكو) ، وفى يونيو تم افتتاح مصنع لخلط وتعبئة الزيوت المعدنية لشركة " أسو " بمدينة العاشر من رمضان، وفي يوليو فازت شركة (إنبى) بعقد تنمية حقول شركة نفط الفرات في مناقصة عالمية كمقاول عام تسليم مفتـــــــــــــــــاح.

وعلينا أن نلاحظ على هذا العرض من واقع تقارير الانجازات الصادرة عن الوزارة وقيادات قطاع البترول مجموعة من الحقائق والإنطباعات هى :

١- الميل الدائم إلى إستخدام مفردات التفضيل مثل الأول والأكبر والأضخم والأحدث فى كل عمل من أعمال الوزارة وهى سمة مميزة للتقارير الحكومية والرسمية .

٢- تكرار الكثير من الإنجازات وإيرادها أكثر من مرة ، مثل التوقيع الأولى على كذا ، وبعدها يجرى التكرار بالقول بالتوقيع النهائى على نفس الشىء ، وكذلك تكرار التوقيع على اتفاقيات البحث عن البترول والغاز مع الشركات الأجنبية وتضخيم حجم الاستثمارات المقدرة .

٣- كثرة الإكتشافات البترولية والغازية طوال العشرين عاما الأخيرة ، دون أن ينعكس ذلك على زيادة حجم الانتاج لهاتين السلعتين الحيويتين ، بل على العكس ينخفض الانتاج عاما بعد أخر مما أوقع البلاد فى ورطة حقيقة ، خصوصا فى موضوع الغاز .

المبحث الثالث

<u>الفترة من (٢٠٠٠ – حتى عام ٢٠١٥)</u>

وقد صاحب هذه العملية القيصرية فى قطاع البترول عملية أخرى قام بها وزير البترول الجديد (سامح فهمى) ، لإعادة هيكلة قطاع البترول المصري وذلك عن طريق فصل الأنشطة الخاصة بالغاز الطبيعي والبتروكيماويات ، عن أنشطة الهيئة المصرية العامة للبترول ، وإنشاء أربعة كيانات مستقلة وتعيين قيادات تدين له بالولاء وهي:

١– الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية فى أغسطس ٢٠٠١ .

٢– الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات فى يناير ٢٠٠٢.

٣– وشركة جنوب الوادي القابضة للبترول فى يناير ٢٠٠٣ ، لتحل محل الهيئة فى التعاقد مع الشركاء الأجانب وتحت هيمنة وزير البترول .

٤– الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية والتى تم ضم نشاطها لوزارة البترول فى اكتوبر ٢٠٠٤

وكان الهدف من ذلك ضمان سيطرة وزير البترول وجماعته على القطاع ككل ، عبر تفتيت الكيانات الكبيرة مثل " هيئة البترول المصرية " وتوزيع صلاحياتها على أكثر من شركة قابضة ، يكون روؤسائها تحت السيطرة المباشرة للوزير ومن هم خلفه .

وبحلول عام ٢٠١٠ كان قطاع الصناعة الاستخراجية في مصر قد شهد تحولا كبيرا وموجة من الخصخصة ، فجرى بيع ما يقرب من ٤٠ % من الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، سواء فى مجال البترول والغاز وحقوله أو فى مجال الثروة المعدنية والتعدين .

كما أتبعت سياسة جديدة ، خصوصا بعد تولى (المهندس سامح فهمى) مسئولية وزارة البترول فى أكتوبر من عام ١٩٩٩ ، وهو التوسع فى إدخال أموال شركات القطاع العام وهيئة البترول ، فى شراكة مع القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى بنسب أقل من ٢٥% من رأس مال هذه المشروعات والشركات المشتركة ، فضرب عدة عصافير بحجر واحد :

أولا : فهو من ناحية أبتعد عن رقابة وفحص مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ، وبالتالى أصبحت هذه الأموال تدار وفقا للمشيئة المطلقة للوزير والقيادات المحيطة به فى الشركات التابعة أو الهيئة .

ثانيا :وهو من ناحية أخرى ، أخرج جزء من الفوائض المالية التى كان من المفترض قانونا أن تؤول إلى الخزانة العامة للدولة ، ومن ثم حرم الموازنة العامة من جزء لا يستهان به من الإيرادات الكفيلة بتلبية أحتياجات المواطنين سواء فى التعليم أو الصحة أو غيرهما ، بنفس منطق بعض قيادات القوات المسلحة الذين أعلنوا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، بأن أموال الجيش قد تكونت بالعرق وأنهم لن يتنازلوا عنها لأحد ،

فهكذا نظرت قيادات قطاع البترول للفائض المحقق من القطاع بأنه عرق وجهد القطاع والعاملين فيه ، ومن ثم فهم الأجدر على تحديد أوجه التصرف فيه .

ثالثا : وهو أيضا قد ضمن توظيفا إستثماريا بعيدا عن القطاع الحكومى ، وبمشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى ، سواء كانت شركات مشتركة أو فى شركات إستثمارية ، يستطيع أن يحتمى بها فى حال محاولة إخراج هذا المال من الزمام العام إلى الجيوب الخاصة ، تماما كما كان يجرى فى الشركة المصرية للاتصالات (١١) ، وكما جرى فى قطاع البنوك المصرية منذ منتصف السبعينات حتى جرت الكارثة الكبرى فى مطلع الألفية الثالثة فيما أطلق عليه رئيس الوزراء وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) بأزمة " المتعثرون " ، التى أدت إلى خسائر فى المحافظ المالية للبنوك المصرية ومعظمها لدى البنوك الحكومية أكثر من ٥٠ مليار جنيه (١٢) ، وكما سوف نرى عند تحليل التوظيف الاستثمارى لقطاع البترول فى الفصل الخامس من هذه الدراسة .

وقد حفلت تلك المرحلة بالكثير من وقائع الفساد وإهدار المال العام ، والتعامل مع الثروة البترولية والغازية كأنها أقطاعية خاصة لمن يديرها ، خاصة بعد أن دخل على الخط رئيس الجمهورية الأسبق (حسنى مبارك) وبعض أبنائه وأصدقائه ، وفى مقدمتهم (جمال مبارك) و(حسين سالم)، فبدا بوضوح لمن يديرون هذا القطاع من القيادات ، أن هذا التدخل الضار بالمصلحة الوطنية ، كما شاهدنا فى موضوع تصدير الغاز إلى الأردن وإلى إسرائيل هو بمثابة الضوء الأخضر للتصرف كما يحلو لهم عملا بالمثل الشعبى الشهير (إذا كان رب البيت بالدف ضاربا .. فشيمة أهل البيت الرقص) ، فبدأت أسوأ مرحلة فى تاريخ هذا القطاع .

وقد يكون من المناسب عرض حالة شركة " جيسوم " –من ضمن عشرات الحالات التى بيع فيها شركات حكومية فى قطاع البترول – لأفراد من رجال المال والأعمال المصريين وشركائهم من العرب أو الأجانب حتى يتبين مقدار العبث بالثروة الوطنية .

ففى نوفمبر من عام ٢٠٠٥ تم تعديل كيان شركة " جيسوم " للبترول من شركة مملوكة بالكامل للحكومة المصرية ، إلى كيان مشترك ، بإدخال رجل الأعمال (صلاح دياب) صاحب جريدة المصرى اليوم الذائعة الصيت ، كشريك على أن يدفع المذكور مبلغ ٩٢ مليون دولار على أقساط سنوية ، ومنحه مهلة خمسة شهور كفترة سماح ، وكانت حقول الشركة تنتج حوالى عشرة آلاف برميل يوميا ، بينما كان سعر البرميل السائد فى ذلك الوقت ١٠٠ دولار للبرميل الواحد ، مما يعنى أن إنتاج حقول شركة " جيسوم " يقارب مليون دولار يوميا ، ومن

ثم فأن ٩٢ يوما كافية للحصول على المبلغ الذى كان من المفترض أن يدفعه رجل الأعمال (صلاح دياب) على أقساط سنوية تصل إلى خمسة سنوات ، وكان رجل الأعمال هذا قد حصل من قبل من هيئة البترول عام ٢٠٠٢ على عقد شراكة على حقل (الزعفرانة) الذى كان يدار بمعرفة شركة (جامبتكو) المملوكة لهيئة البترول ، وهو واحد من أكبر حقول البترول مقابل ١٢ مليون دولار فقط ، وكان الحقل ينتج ثمانية آلاف برميل يوميا ، بما يعنى أن الرجل قد اشترى بئر بترول بقيمة تعادل إنتاجه لمدة عشرين يوما فقط (١٣) .

ومن ضمن وقائع الفساد التى لم يجر التحقيق فيها ، برغم تقديم عدة بلاغات للنائب العام من شخصيات قانونية وسياسية مرموقة ، ما تبين فى واقعة شركة (أجيب) الإيطالية فى مصر ، حيث تبين إنقضاء الشراكة بين الشركة الإيطالية وهيئة البترول المصرية التى أستمرت لمدة ٢٥ عاما فى عام ٢٠٠٥ ، وبدلا من إنتقال ملكية الأصول التى تملكها الشركة الأجنبية إلى الحكومة المصرية والهيئة وفقا للقانون واسترداد التكاليف وإنقضاء الاتفاقية معا ، حدث على العكس ما يستوجب المساءلة والتحقيق ، حيث وافق الوزير على عقد شراكة جديد لنفس الشركة ، بنظام تقاسم الانتاج ، وحصول الشركة الأجنبية على حصة جديدة من الغاز ، مما أثر تأثيرا سلبيا على الحصة المتاحة لمصر من الغاز الطبيعى وسبب إرباكا فى قطاع الكهرباء والطاقة عموما ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل قام الوزير فى محاولة لإخفاء ما أرتكبه ، بالتوغل أكثر فى الخطأ من خلال المطالبة بتغيير خط إنتاج عدد من محطات الكهرباء من إستخدام الغاز الطبيعى إلى إستخدام المازوت الأكثر كلفة ماليا والأكثر تلويثا للبيئة المصرية (١٤) .

ولم يكن كل ذلك ممكنا لولا أن الثروة البترولية والغازية المصرية كبيرة ، بما يناسب التلاعب بها ، والتحايل فيها لإخفاء كل تلك التسريبات والهدر المالى والاقتصادى ، فإذا أخذنا بتقارير الإنجازات التى تنشرها وزارة البترول تباعا خلال تلك السنوات يتبين لنا من حجم النشاط الفرص المتاحة لهذا التلاعب والإهدار .

ووفقا لتقارير وزارة البترول ، نجد أنه فى عام ٢٠٠١ شهد التوسع فى أنشطة شركات المقاولات البترولية للعمل فى الخارج ، وتم لأول مرة انتاج منتج بتروكيماويات مصرى من مصنع شركة (سيدبك) ، وفى يناير ٢٠٠٣ تم انشاء أول مركز للتحكم فى الشبكة القومية للغازات الطبيعية (ناتا) ، وإستكمال تنفيذ مشروع "خط الغاز العربى" الذى بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٩٧ ، وأعلن عن إستكماله فى يوليو ٢٠٠٣ ، وتقوده شركة " إينى " الإيطالية بالتعاون والمشاركة مع الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) ، بحيث يرتبط بالشبكة القومية للغاز ويمتد هذا الخط وقطره ٣٦ بوصة من الدلتا إلى مدينة العريش ، ثم يتفرع إلى جزأين :

الأول : يتجه جنوبا إلى طابا المصرية ، ومنها يتجه إلى الأردن ثم إلى سوريا ولبنان . الثانى : يصل إلى محطة الضواغط بالعريش ومن بعدها أستخدمه حسين سالم وشركته إلى عسقلان فى إسرائيل (١٥) .

وفى ينايرعام ٢٠٠٥ ، بدأ إنتاج وتصدير أول شحنة بروبان من مجمع استخلاص مشتقات الغاز الطبيعى (UGDC)، كما بدأ فى تنفيذ مشروعات تصدير الغاز المسال فى دمياط وبدء تصديره فى ٣٠ مايو٢٠٠٥.

وفى عام ٢٠٠٦ بدأ إنتاج مشروع ألياف الأكريليك (مرحلة أولى)، وفى إبريل تم الافتتاح الرسمى لمجمع تصدير الغاز الطبيعى المسال(بادكو) بالاسكندرية ، وفى يوليو تم طرح أول مزايدة للبحث عن الذهب فى منجم السكرى .

وفى نهاية عام ٢٠٠٧ تمكن قطاع البترول من تصنيع أول حفار برى بالتعاون مع الصين واليابان، كما تم انشاء أول مصنع لتصنيع طلمبات البترول والغاز بالسويس ، بالاضافة الى تأسيس أول مصنع لانتاج مواسير وقيسونات الحفر فى العين السخنة ، وتم وضع أول كشف بترولى فى محافظة بنى سويف (البركة–١) على الانتاج فى نهاية عام ٢٠٠٧.

فى يناير عام ٢٠٠٨ تم وضع كشف (ثقة) على الانتاج وهو باكورة اكتشافات شركة (ثقة) ، وهى أول شركة استثمارية مملوكة بالكامل للدولة تعمل فى مجال البحث والاستكشاف والانتاج.

كما بدء الانتاج من أكبر * حقل لانتاج الزيت الخام بمدينة المنصورة فى فبراير ٢٠٠٨ ، وفى مارس تم الاعلان عن كشف (سايتس) ، أكبر حقل غازى بالبحر المتوسط ، وبدء الانتاج من أكبر حقل لانتاج الزيت الخام بخليج السويس وهو حقل سقارة ، وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربى وتدفيع الغاز المصرى إلى سوريا فى يوليو ٢٠٠٨ ، و فى أكتوبر ٢٠٠٨ تم تحقيق كشف تجاري للزيت الخام فى منطقة امتياز (غرب كلابشة) بالصحراء الغربية ، وتعد انتاجية الكشف من أكبر معدلات انتاج الحقول بالصحراء الغربية، وفى ديسمبر تم تحقيق كشف بترولى فى الصحراء الغربية على أعماق كبيرة فى طبقات العصر الجوراسى ، وتم تحويل مشروع فوسفات أبو طرطور الى شركة استثمارية ذات مردود اقتصادى.

وفى يناير عام ٢٠٠٩ تم توقيع اتفاقية شراكة مع شركة (اديسون) الايطالية بقيمة ٢ مليار دولار وهو أعلى رقم قياسى فى الاستثمارات الاجنبية ، وتم التشغيل المنتظم لمشروع (الالكيل بنزين)

*** لاحظوا اللغة المستخدمة فى وصف إنجازات هذا القطاع وهى صفة أكبر وأول وأضخم .. الخ .**

الخطى فى مارس ٢٠٠٩. وفى منتصف سبتمبر ٢٠٠٩ تم تدفيع الغاز إلى لبنان عن طريق تفريعة خط الغاز الواصلة بين حمص بوسط سوريا وحتى مدينة طرابلس اللبنانية.

فى ديسمبر تم الانتهاء من تنفيذ أول مصنع متكامل بمجمع انتاج الذهب والفضة والنحاس بجبل السكرى وبدء الانتاج التجارى المنتظم من المنجم فى يناير ٢٠١٠.

وفى يوليو عام ٢٠١٠ تم توقيع أكبر اتفاقية للبحث عن البترول والغاز بالمياه العميقة بالبحر المتوسط مع الشركة البريطانية BP ، و بدء تنفيذ مشروع خط غاز الصعيد بطول ٩٣٠ كم وباستثمارات حوالى ٥.٧ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠١٠ .

****

كان هذا هو نهاية الفترة الكئيبة التى تولى فيها (سامح فهمى) ومجموعته إدارة هذا القطاع الحيوى (فمصمصوا) كل ما فيه من حيوية وتحول إلى قطاع مدين بعشرات المليارت من الجنيهات ، وأنتهى به الأمر أن وقع تلك الاتفاقية المشئومة مع الشركة الإنجليزية BP والتى بمقتضاها سلم الشركة البريطانية حقول الغاز فى البحر المتوسط مجانا ، وزاد عليها أن إلتزم بشراء الغاز الطبيعى الذى تنتجه هذه الشركة بأسعار تفضيلية .. !!
ومن يراجع تصريحات سامح فهمى وبقية القيادات المحيطة به فى عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سوف يكتشف حجم الكارثة التى أوصلنا إليها هذا الرجل وسياساته (١٦).

ولم تختلف السياسات المتبعة داخل هذا القطاع بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ عن تلك التى كانت سائدة قبلها ، برغم إرتفاع الأصوات وتقديم الدراسات والأبحاث التى كانت تؤكد وتثبت أن الفساد فى هذا القطاع هو فساد منهجى ، وليس مجرد فساد وإنحرافات أشخاص مهما زاد عددهم ، أو أرتبطوا بقيادات أعلى فى نظام حسنى مبارك وأعوانه ، بما يؤكد لدينا أن نظام مبارك ما زال قائما ويتعزز وجوده يوما بعد يوم فى ظل النظام الجديد سواء فى عهد الرئيس الأخوانى المعزول محمد مرسى ، أو الرئيس عبد الفتاح السيسى .

ففى يونيه عام ٢٠١١ تم وضع حجر الاساس لأكبر مشروع فى الشرق الاوسط لانتاج البولى استر بالعين السخنة بالسويس، كما بدأ فى يونيو التشغيل المنتظم لمشروع انتاج الميثانول ، وفى شهر اغسطس بدء الانتاج من مشروع (البروبلين / البولى بروبلين) من حقول البحر المتوسط.

وفى مارس عام ٢٠١٢ تم افتتاح مشروع توصيل الغاز الطبيعى الى مصانع الطوب بمنطقة عرب أبوساعد بمحافظة الجيزة ، كما تم رفع علم مصر فى منطقة خليج السويس على أحدث جهاز حفر بترولى بحرى فى

منطقة الشرق الأوسط (بحرى ١) باستثمارات ٣١٨ مليون دولار والذى يعد باكورة أجهزة الحفر البحرية التى تمتلكها شركة (سينو – ثروة) المصرية الصينية المشتركة ، وفى إبريل ٢٠١٢ تم إنهاء التعاقد مع شركة شرق المتوسط للغاز (EMG)التى تقوم بتصدير الغاز لاسرائيل، نتيجة اخلال الشركة ببنود التعاقد ، وفى ١٥ أغسطس تم توقيع اتفاق إعادة تشغيل مصنع (موبكو) بدمياط بعد توقف دام ٩ شهور ، وفى 16 أغسطس تم توقيع عقد القرض الرئيسى الذى ترتبه مجموعة من البنوك المصرية بمبلغ مليار دولار كمرحلة أولى على أن يتم ترتيب باقى القرض والبالغ ٢٥٠ مليون دولار كمرحلة ثانية لتمويل مشروع مجمع الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته باستثمارات مصرية.

وفى سبتمبر ٢٠١٢ ، تم تشغيل خط نقل المنتجات (بدر/التبين) بمسافة ٨٩ كم/ ٢٠بوصة بشركة (التيوب) بطاقة ٥ مليون طن سنوياً وذلك بتكلفة استثمارية بلغت ٣٧ مليون دولار ، وفى نفس الشهر تم توقيع اتفاقية بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية بمبلغ ٦٠ مليون دولار لتمويل شبكات توصيل الغاز إلى حوالى ٧٥٠ ألف وحدة سكنية ضمن خطة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ ، وفى كتوبر ٢٠١٢، تم تشغيل مشروع إنتاج البولى ستيرين بالأسكندرية بطاقة ٢٠٠ ألف طن/السنة ، وتبلغ التكلفة الإستثمارية للمشروع حوالى ٤٠٨ مليون دولار، وقد تم تشغيل خط الإنتاج الأول فى سبتمبر ٢٠١٢ ، وافتتح المصنع المصرى الايطالى المشترك بمدينة (بدر) الصناعية التابع لشركة (ثروة – بريدا) لتصنيع رؤوس الآبار البترولية والصمامات ووحدات التحكم والاجهزة الخاصة بها المستخدمة فى خدمة آبار البترول .

وقد بدء فى تطبيق رفع أسعار بنزين ٩٥ بالسوق المحلى وبيعه بسعر ٥٨٥ قرشا/ للتر ، كما صدر فى ديسمبر ٢٠١٢ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٥٦) لسنة ٢٠١٢ بتحديد سعر بيع اسطوانات البوتاجاز(من ٢.٥ جنيها إلى ٨ جنيهات للأسطوانة ١٢ كيلو منزلى ، الأسطوانة تجارى من ٨جنيهات إلى ٢٥ جنيه) ، وصدر القرار رقم (١٢٥٧) بتحديد سعر بيع المتر المكعب من الغاز الطبيعى المنتج محلياً لشركات انتاج الكهرباء ، كما صدر قرار رقم (١٢٥٨) بتحديد سعر بيع طن المازوت لشركات انتاج الكهرباء وشركات القطاع الخاص التى تقوم ببيع انتاجها من الكهرباء لشركات وزارة الكهرباء ، وجرى الاعلان عن طرح المزايدة العالمية لعام ٢٠١٢ لشركة جنوب الوادى القابضة للبترول وطرح ثلاث مزايدات لاستغلال خامات الكاولين والحديد والفوسفات فى مناطق شمال الصحراء الشرقية وشرق أسوان وشرق النيل وذلك بنظام اقتسام الانتاج .

وفى نفس العام صدر قرار من مجلس الوزراء بتأسيس شركة (شلاتين للثروة المعدنية) كشركة مساهمة مصرية بين الهيئة المصرية للثروة المعدنية و بنك الاستثمار القومى و الشركة المصرية للثروات المعدنية .

أما فى يناير عام ٢٠١٣ ، فقد تم عقد لقاء مع وفد من مشايخ قبائل وادى العلاقى والعبابدة والبشارية لبحث تقنين أوضاع البحث والتنقيب العشوائى عن الذهب فى الصحراء الشرقية بمحافظة أسوان ، والتعرف على مشاكلهم وأفكارهم للإنخراط داخل الإطار القانونى والشرعى ، وتوقيع بروتوكول تعاون مشترك لإنشاء تجمع صناعى للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة وادى النطرون لتوفير منتجات نهائية كثيفة التداول والاستخدام فى الحياة اليومية اعتمادا على توافر المواد الخام الأساسية التى يتم انتاجها من مشروعات الخطة القومية للبتروكيماويات ، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم لانشاء شركة لتجميع وكبس وتخزين ونقل المخلفات الزراعية وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية ، خاصة قش الأرز ودراسة استغلاله فى إنتاج الايثانول الحيوى . **وفى فبراير جرى** افتتاح مجمع التفحيم ، و افتتاح مشروع مصنع استخلاص مشتقات الغاز الطبيعى بمنطقة رأس شقير بخليج السويس، **وفى شهر مارس** زار رئيس الوزراء العراقى مصر وجرى توقيع اتفاق يقضى بموافقة الجانب العراقى على إمداد هيئة البترول بـ ٤ ملايين برميل زيت خام شهرياً لتكريرها بالمعامل المصرية . كما تم توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ، وشركات مصانع إنتاج السكر من البنجر لتوريد مولاس بنجر السكر المادة الخام لتغذية مشروع إنتاج الإيثانول الحيوى فى منطقة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ ، وتوقيع عقد توريد وحدات أول مشروع من نوعه للتدوير الكامل لمياه الصرف الصناعى (Zero Liquid Discharge) بتكلفة ٢٥ مليون دولار فى مشروع مجمع إنتاج الايثيلين ومشتقاته الجارى تنفيذه بالاسكندرية ، كما تم الإعلان عن نتيجة المزايدة العالمية التى طرحتها شركة ايجاس لـ ١٥ قطاع بالمياه العميقة بالبحر المتوسط للبحث عن الغاز والبترول .

وتم افتتاح مشروع محطة تخفيض ضغط الغاز الطبيعى بقرية ميت نما بمحافظة القليوبية، وفى مايو ٢٠١٣ أعلن قطاع البترول عن نجاحه خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ٢٠١٣ فى تحقيق ١٤ كشفا جديدا للبترول والغاز بمناطق الصحراء الغربية وخليج السويس والبحر المتوسط والصعيد . وفى يونيو ٢٠١٣ إعلن عن كشف جديد للغاز الطبيعى فى منطقة امتياز غرب المنزلة بدلتا النيل فى البئر الاستكشافى (بيجونيا –) .

وفى يوليو ٢٠١٣ فازت شركة (بتروجت) بعقدين بتروليين جديدين خارج مصر بقيمة اجمالية ٥ر١٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات بترولية فى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، وفى اغسطس ٢٠١٣ تحقق كشف (سلامات – ١) للغاز الطبيعى كأول كشف بمنطقة امتياز شمال دمياط البحرية بالبحر المتوسط ، وعقد شراكة بين شركة (اباتشى) الامريكية و(سينوبك) الصينية الحكومية فى مجال البحث

والاستكشاف عن البترول والغاز يتضمن مشاركة الشركة الصينية لأباتشى فى مصر واستحواذها على ٣٣% من حصتها بـ ١ر٣ مليار دولار .

وفى سبتمبر ٢٠١٣ بدء تشغيل مشروع وحدة معالجة النافتا بالهيدروجين التابع لشركة الأسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات (أنربك) .

وتوقيع شركة (انبى) على عقد جديد فازت به فى فنزويلا بقيمة ٥٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع باجمى، وفى أكتوبر تحقق كشف جديد للغاز الطبيعى بمنطقة امتياز (بترو– تمساح) فى بئر (تونة –٦) لشركة بترول بلاعيم، كما جرى توقيع عقود توصيل الغاز الطبيعى إلى ٨٠٠ ألف وحدة سكنية فى ٢٢ محافظة من محافظات مصر مع الشركات المتخصصة فى توصيل الغاز، وكذلك توقيع اتفاقية بين مصر و دولة الامارات لدعم البرنامج التنموى المصرى بمبلغ ٩ر٤ مليار دولار تم تخصيص اكثر من مليار دولار منها للمساهمة في توفير جزء من كميات الوقود والمنتجات البترولية التي تحتاجها مصر حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣ .

كما قامت شركة جنوب الوادى القابضة للبترول باسناد أربعة مناطق للبحث عن البترول والغاز بخليج السويس والصحراء الشرقية فى ضوء المزايدات العالمية التى طرحتها عامى ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وتوقيع ٩ اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز فى مناطق خليج السويس وسيناء والصحراء الغربية والشرقية ، كما تحقق كشف غازى جديد بالصحراء الغربية لشركة (اي بى ار) فى حقل(يدما) ، وتوقيع الشركة العامة للبترول اتفاقاً مع مركز التعاون اليابانى لاقامة مشروع لاستغلال الرمال المشبعة بالمخلفات البترولية بحقول الشركة برأس غارب .

وفى نفس العام جرى توقيع عقد انشاء مشروع جديد للبتروكيماويات لإنتاج الستيرين بالمنطقة البترولية بالأسكندرية ، وتوقيع اتفاقية بترولية جديدة لهيئة البترول مع شركتى (آر دبليو أى) الالمانية و(دوف انيرجى) الانجليزية للبحث عن البترول والغاز .

كما صدر قرار رئيس الوزراء رقم(١٢٦٤) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ تنمية مشروع المثلث الذهبي للتعدين "سفاجا – القصير– قنا " لاستخراج واستغلال الخامات المعدنية والمحجرية ، و موافقة مجلس الوزراء على ٧ اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز الطبيعى مع الشركات الفائزة بالمزايدة العالمية (لإيجاس) ، وموافقة مجلس الوزراء على إصدار قانون لتنظيم استغلال الذهب والمعادن بمنطقتي حلايب/شلاتين وأسوان من خلال شركة شلاتين للثروة المعدنية .

وكذلك افتتاح محطة تخفيض ضغط الغازوإضافة الرائحة بمدينة الغردقة لتغذية محطة كهرباء الغردقة، و اعلان هيئة البترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعى (ايجاس) عن المزايدة العالمية لعام ٢٠١٣ ، كما تم البدء فى سداد ٥ر١ مليار دولار تمثل أول دفعة من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر ، حيث

تم تحويل مليار دولار من مستحقات وزارة المالية لدى البنك المركزى الى قطاع البترول اضافة الى تحويل مايعـــــــــــادل ٥٠٠ مليــــــــون دولار بالجنيــــــــــه المصــــــــرى .

وقد صدر قرارًا جمهوريًا بتاريخ ١٢/١٢/ ٢٠١٣بالموافقة على الاتفاقية الإطارية بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية قبرص، بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، والموقعة في القاهرة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ، فى إطار دعم التعاون المصرى القبرصى فى مجال الهيدروكربون ، إعلان مشترك من وزراء الطاقة لدول قبرص ومصر واليونان .

وفى ينايرعام ٢٠١٤ شهد أصدار قرارات جمهورية بقوانين لـ ٨ اتفاقيات بترولية جديدة للبحث عن البترول والغاز فى مناطق سيناء وخليج السويس والبحر المتوسط ، وصدور قرار مجلس الوزراء بانشاء هيئة مستقلة لمشروع المثلث الذهبى ، وتم الاتفاق على طرح المشروع فى مارس ٢٠١٤ على أحد بيوت الخبرة العالمية لاعداد الخطة الشـــاملة لـــة .

وكذلك توقيع ٣ اتفاقيات بترولية لهيئة البترول والشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) **وفى فبراير** زار وزير البترول القبرصى مصر لبحث تنمية التعاون المشترك بين البلدين فى مجال البترول والغاز، كما تم التوقيع على ٣ اتفاقيات بترولية جديدة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) مع شركات دانا غازالأماراتية و(بتروكلتك) الأيرلندية و(أديسون) الإيطالية، واعلان شركة ايجاس عن ملحق لمزايدة ٢٠١٣ تضمن اضافة قطاع ارضى جديد بدلتا النيل (المطرية الارضية) ووضع حجر الاساس لمحطة تخفيض الضغط والقياس بمدينة قنا.

وفى مارس ٢٠١٤ تم تعيين المهندس شريف اسماعيل وزيرا للبترول والثروة المعدنية فى الحكومة الأولى للمهندس ابراهيم محلب، ثم إعيد تكليفه فى ١٧ يونيو فى الحكومة الثانية للمهندس إبراهيم محلب امام الرئيس عبد الفتاح السيسى .

وفى **إبريل ٢٠١٤** وافق مجلس الوزراء على استخدام الفحم فى منظومة الطاقة ، كما جرى التوقيع على ثلاثة اتفاقيات جديدة مع شركات انجليزية وكندية للبحث عن الغاز الطبيعى ، و بناء جهاز حفر بحرى فى المياة العميقة، وفى **مايو ٢٠١٤** جرى التوقيع على عقد أول سفينة عائمة لاستقبال شحنات الغاز الطبيعى المسال المستورد ، و توقيع اتفاقيتين جديدتين للبحث عن البترول و الغاز بمناطق الصحراء الغربية و خليج السويس مع شركتى (اباتشى) و(دراجون اويل) ، وفى **يونيو** جرى الترخيص لشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب و المعادن ، و توقيع اتفاقية للبحث عن الذهب والمعادن واستغلالها فى مناطق بالصحراء الشرقية ، وفى **يوليو ٢٠١٤** صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١٦٠) لسنة ٢٠١٤ بزيادة وتعديل اسعار الوقود ، كما ألتقى

رئيس الوزراء برئيس شركة بريتش بتروليوم بحضور وزير البترول والثروة المعدنية ، وكذلك لقاء المهندس /إبراهيم محلب و رئيس شركة(ترافيجورا) العالمية ، **وفى أغسطس ٢٠١٤** تم وضع حجر الاساس الخاص بتوسعات معمل تكرير (ميدور) ، كما جرى التوقيع على اتفاقية بترولية جديدة بين شركة جنوب الوادى القابضة للبترول وشركة فيجا بتروليوم (الانجليزية) بمنطقة شرق جبل الزيت بخليج السويس . كما بدء أول إنتاج من الغاز الطبيعى من مصنع معالجة الغازات بحقل دسوق ، وفى **سبتمبر ٢٠١٤** جرى التوقيع على اتفاقيتين بتروليتين جديدتين للبحث عن البترول والغاز فى الصحراء الغربية بمنطقتى غرب كنايس وسيوة . كما تم انتهاء خطى أنابيب نقل الغاز الطبيعى (النوبارية/ السادات) و(أدفو) باستثمارات ٥٩٠ مليون جنيه .

وفى نوفمبر ٢٠١٤ تم إطلاق الغاز الطبيعى لأول مرة لمنازل القنطرة شرق ، والتوقيع النهائى لإتفاقية قرض البنك الدولى لمشروع توصيل الغاز للمنازل ، فى إطار تعظيم استخدامات الطاقة المتجددة نفذت الوزارة ٣٧ محطة طاقة شمسية جديدة بقدرة ٢ ميجاوات** .

وفى يناير من عام ٢٠١٥ توقيع عقد أول مشروع جديد لإنتاج الغاز غير التقليدى بالصحراء الغربية ، وتوقيع عقد توريد ٦ شحنات من الغاز الطبيعى المسال من الجزائر لمصر بكمية ٧٥٠ ألف متر مكعب اعتباراً من شهر إبريل القادم حتى سبتمبر لمواجهة جزء من احتياجات قطاع الكهرباء.وفى هذا الشهر قام قطاع البترول نتسديد دفعة جديدة من مستحقات الشركاء الأجانب بلغت ١ر٢ مليار دولار لينخفض اجمالي المستحقات المتراكمة إلى ١ر٣ مليار دولاروتوقيع ٦ اتفاقيات جديدة للبحث عن البترول والغاز فى منطقتى الصحراء الغربية وخليج السويس

**** علينا أن نلاحظ أن كثير من هذه الإنجازات التى تعلنها وزارة البترول تتكرر كل فترة زمنية ، كما نلاحظ إرتفاع مؤشر المديونية وتوقيع عقود إقتراض من عدة مصادر ، بما يشير إلى فشل القطاع فى أن يكون إضافة للموارد المالية المصرية فتحول بسبب تلك السياسات الضارة إلى عبء على الدولة المصرية .**

هوامش الفصل الثانى

(١).٢٠١٣March ٨retrieved ،*drilling info* ،"P Summary&Egypt E"

.٢٠٠٩February (٢)*The Association for the Study of Peak Oil and Gas* ،"Egypt Revisited"و

P &Egypt E" *Gas& (٣) Egypt Oil* ،"-year journey١٠٠More than A " ٢٠١٣March ٨retrieved ،*drillinginfo* ،"Summary

(٤)*Gas&Egypt Oil* ،"-year journey١٠٠More than A " ٢٠١٣March ٨retrieved

(٥)

(٦) نيفين عمرو السيد " توصيف الوظائف فى المنظمات العامة المصرية بالتطبيق على الهيئة المصرية العامة للبترول " ، رسالة ماجيستير – غير منشورة – جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الإدارة العامة ، ٢٠٠٠ .

(6) Amr Saber Algarhi ," Oil And Natural Gas In Egypt " , The American University In Cairo , Department Of Economics , paper , December 2005

(٧) مجلة البترول ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، يناير / فبراير ١٩٨٢ .

(٨) د. محمد حلمى مراد " الفساد فى قطاع البترول " ، القاهرة ، دار العارف ، مرجع سبق ذكره ، وهو من أهم الكتب التى تؤرخ للفساد فى هذا القطاع .

(٩) وزارة البترول ، الموقع الإليكترونى ،٢٠١٠ .

(١٠) وزارة البترول ، الموقع الإليكترونى ،٢٠١٠ .

(١١) حول ما جرى فى الشركة المصرية للاتصالات طوال سيطرة جماعة نظيف – كامل - عقيل عليها راجع للكاتب " اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين منذ عام ١٩٧٤- حتى عام ٢٠١٠ " ، القاهرة ، الطبعة الأولى مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١ ، والطبعة الثانية مكتبة الأسرة ، ٢٠١٣ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول ما جرى فى البنوك المصرية منذ عام ٢٠٠١ وما سمى أزمة المتعثرون ، يمكن الرجوع إلى كتابنا " الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الإمتيازات والخصخصة " ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر والتوثيق ، ٢٠٠٤ .

(١٣) د. إبراهيم يسرى وأخرون ، مذكرة مرفوعة إلى المستشار النائب العام بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩ حول وقائع فساد فى قطاع البترول ، ولم يجرى التحقيق فيما ورد فيها من وقائع ومعلومات خطيرة وجرى حفظها .

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى بلاغ السفير إبراهيم يسرى وعدد من الشخصيات العامة الهامة إلى النائب العام السابق الإشارة أليه .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ .

(١٧) من أبرز تلك التصريحات لسامح فهمى طوال هذين العامين :

– (سوف نستورد الغاز وسوف نترك المهمة للقطاع الخاص) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٠/١/١٠ .

– (مصر لا تعانى مشكلة غاز وإسرائيل تحصل على ٣% فقط من إنتاجنا) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢١

– رفض الوزير سامح فهمى التحدث عن عقد الغاز لإسرائيل أمام لجنة الطاقة بمجلس الشورى) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ .

– وردد بعض قيادات القطاع ما يقوله الوزير ومنهم المهندس مدحت يوسف رئيس شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور) وشريف إسماعيل رئيس شركة جنوب الوادى القابضة للبترول وقتئذ ، والذى رقى إلى منصب الوزير بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ فى حكومة السيسى – محلب .

١. "A More than ١٠٠-year journey"، *Egypt Gas & Oil*. March ٢٠١٣ retrieved ٨
٢. ↑ "An affair to remember"، *The Economist*، ٢٧ July ٢٠٠٦.
٣. ↑ "Egypt E&P Summary"، *drillinginfo*، retrieved ٨ March ٢٠١٣.
٤. ↑ "Egypt Revisited"، *The Association for the Study of Peak Oil and Gas*، February ٢٠٠٩.
٥. ↑ "Egypt Steps on the Gas"، *business today*، ١٤ February ٢٠١٢.
٦. ↑ "Oil and Gas in Egypt"، *MBendi*، retrieved ١١ March ٢٠١٣.

الباب الثانى

أوجه الفساد والإختلالات الهيكلية فى قطاع البترول والغاز

الفصل الثالث

أوجه الخلل القانونى فى قطاع البترول والثروة المعدنية

المبحث الأول :

تطور الأشكال والأطر القانونية لعقود البترول

تنتظم أعمال وأنشطة قطاع البترول والثروة المعدنية في مصر – كما في غيرها من الدول المنتجة للنفط والغازوالمعادن – وفقا لإطار قانوني وتشريعي ولائحي معين ، يؤثر هذا الإطار القانوني بشكل أو بأخر على الحقوق المكتسبة لكل طرف ، وخصوصا على الطرف الأضعف في هذه العلاقة وهو الدول المنتجة للنفط والغاز ، أي الدول النامية ومنها مصر لصالح الطرف الأقوى إلا وهو الشركات الأجنبية الغربية .

ومن ناحية أخرى فأن القطاع المسئول عن إدارة هذه الثروة الوطنية في مصر ينتظم داخليا بدوره وفقا لإطر قانونية منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ٢٠١٥ لعل من أبرزها القوانين التالية :

ن رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم و المحاجر، وتعديلاته بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩ ، والقرار الجمهوري بقانون رقم (١٤٥١) لسنة ١٩٧٣ الخاص بتنظيم وتحديد أختصاصات وزارة البـ ون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٦ بشأن الهيئة المصرية العامة للبترول ، والقانون رقم (٢١٧) لسنة ١٩٨٠ في لطبيعي ، وكذلك القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولو وعات التعدينية ، و القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ، والقانون رقم (٢٣٦) في شأن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ، المعدل بالقرار الجمهوري بقانون رقم (١٠٠٩) لسـ بشأن إنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ، وكذلك القرار الجمهوري بقانون رقم (١٢٠٩) بشأن إنشاء الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ، والقرار بالقانون رقم (١٧٥٥) لسنة ٢٠٠٢ في شركة جنوب الوادي القابضة للبترول ، والقرار الجمهوري بقانون رقم (١٩٦٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الثروة ة .

، القوانين والقرارات الجمهورية جاءت تعبيرا عن رؤى مختلفة لمن أداروا الدولة عموما وقطقطاع البترول و سا ، طوال هذه الفترة التاريخية بحيث نستطيع القول بدرجة من الثقة ، أن تغيرا جوهريا قد طرأ على مفهو ب إدارة هذا القطاع ، من كونه مناط للمصلحة القومية وتعزيز فرص النمو والدخل ، إلى منظور أخر يتد ى مصالح شديد البأس والقوة في إدارة هذا المرفق الحيوي كما سوف نرى بعد قليل .

وعموما وقبل أن نخوض في تفاصيل هذه البنية القانونية ونمط التعاقدات المصرية مع الشركات الأجنبية ، قد يكون من المناسب عرض التطور والتغير العام الذي طرأ على العقود البترولية التي وقعتها الدول المنتجة – خصوصا في المنطقة العربية وإيران وفنزويلا – مع الشركات الأجنبية الكبرى أو ما ما كان يسمى الشقيقات السبعة (١) خلال المائة عام الماضية :

أولا : عقود الإمتياز

بدأ هذا النوع من العقود عام ١٩٠١ حينما وقعت إيران مع الشركة البريطانية BP ، وتوالى بعدها توقيع عقود من هذا النوع مع بقية مشيخات وإمارات دول المنطقة العربية ، وبمقتضاه تمنح الدولة المنتجة للشركة الأجنبية ، الحق المطلق فى البحث والتنقيب عن الموارد البترولية الكائنة فى إقليمها أو جزء منه ، وكذا الحق فى إستغلاله وذلك خلال فترة زمنية معينة – عادة لا تقل عن ٦٠ عاما وقد تصل إلى ٧٥ عاما – مقابل الحصول على هوامش مالية معينة (٢) .

كما يمنح هذا النوع من العقود الشركات الأجنبية الحق فى النقل والتصدير والتكرير ، وبمعنى أخر فأنه يمنح الشركات الأجنبية حق ملكية البترول المنتج والتصرف فيه (٣) ، لذا وصفه البعض بأنه بمثابة عقد إذعان (٤) .

وبالمقابل لا تحصل الدولة المنتجة سوى على حقوق ضئيلة هى :

١- الأتاوة أو الريع ، التى هى مدفوعات عينية أو نقدية لا تزيد عادة على ١٠% من كمية البترول المنتج ، أى أنها ثمن إستغلال مكامن البترول .

٢- الإيجار نظير إستعمال الشركة الأجنبية لسطح الأرض وهو مبلغ مالى ضئيل تحصل عليه الدولة المنتجة دوريا .

٣- مكافأة التوقيع على العقد ، وهو مبلغ مالى محدود يمنح للحكومة المنتجة (٥) .

ثانيا : عقود الشراكة أو المشاركة Participation Contracts

حاولت الدولة المنتجة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز دور وأهمية البترول فى الاقتصاد العالمى عموما ، وللإقتصاد الأوربى والأمريكى خصوصا ، تعديل تلك الصيغ التعاقدية ذات الطبيعة الاستعمارية ، كما ساهمت دخول الشركات الأمريكية الأصغر حجما والتى أطلق عليها فى التاريخ الاقتصادى الشركات المستقلة Independent Companies عن الشركات الكبرى أو ما كان يسمى الشقيقات السبعة ** ، فى تقديم بعض التنازلات لصالح الدول المنتجة فى صورة عقود مناصفة للأرباح ، بيد أن هذه الصيغة كانت تفتقر كذلك إلى العادلة ، حيث كانت تحسب نسبة ال ٥٠% للدول المنتجة بعد خصم الضرائب التى تدفعها الشركات الأجنبية لحكوماتها ، كما أنها لم تكن تتضمن الأرباح التى تحققها الشركات الأجنبية نتيجة بيع البترول فى الخارج ، أو نتيجة عمليات التكرير أو النقل وغيرها .

ومن ثم توصل الطرفان إلى صيغة جديدة لتعاقد هى عقود المشاركة ، التى تتحمل فيها الشركة الأجنبية مصاريف البحث والتنقيب ، مع وضع حد أدنى لهذه المصروفات على فترات زمنية متعاقبة ، ووتتميز عقود المشاركة بأن لمدتها أقل نسبيا مقارنة بعقود الأمتياز ، حيث

تتراوح عادة بين ٢٥ عاما إلى ٤٥ عاما ، وبمساحات جغرافية أصغر ، كما تلزم العقود أحيانا الشركة الأجنبية بإنشاء معمل أو أكثر للتكرير داخل إقليم الدولة . وتتم آلية العمل من خلال إنشاء شركة وكيلة عن الشركة الأجنبية

والجهة الوطنية المسئولة أو المشرفة على قطاع البترول فى الدول المنتجة ، تتولى القيام بعمليات البحث والتنقيب والاستغلال بعد إكتشاف البترول بصورة تجارية ، وكذلك عمليات التسويق بحسب حصة كلا منهما فى تلك الشراكة (٦) .

ثالثا : عقود المقاولة

وفقا لهذا النوع من العقود ، فأن الشركة الأجنبية تعمل لحساب الجهة الوطنية (شركة أو هيئة أو مؤسسة) المتعاقد معها ، وتتولى من خلالها تحمل نفقات البحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه ، فإذا ما أكتشف البترول بكميات تجارية ، تتحمل الجهة الوطنية هذه النفقات ، محملة بفائدها تسددها للشركة الأجنبية ، كما يحق للشركة الأجنبية فى هذه الحالة شراء نسبة معينة من البترول المكتشف

**** يقصد بالشقيقات السبعة كبرى الشركات العالمية التى أحتكرت لفترة طويلة إنتاج وتكرير ونقل وتسويق البتول فى العالم اجمع منها خمسة أمريكية هى : أستندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وأستندارد أويل أوف نيوجرسى ، وشركة اوسكونى فكوم أويل ، وتكساس أويل ، وجلف أويل ، وشركة شل الهولندية البريطانية المشتركة والشركة البريطانية BP وشركة توتال الفرنسية .**

بأسعار تفضيلية ، وكذلك تعفى الشركة الأجنبية فى هذه العقود من دفع أية إيجارات أو عوائد أو ضرائب أو رسوم ، ووتراوح مدة العقد عادة بين ١٥ عاما إلى ٢٥ عاما ، أما إذا لم يتحقق كشف بترولى تجارى أو مهم ، فأن الشركة الأجنبية تتحمل وحدها هذه الخسارة وهذه النفقات ، وبرغم أن هذا النوع من العقود هو الأنسب للدول المنتجة من حيث تملكها وحدها للبترول المكتشف ، وكافة الأصول الثابتة والمنقولة التى أستخدمتها الشركة الأجنبية ، إلا أنها لم تلق قبولا واسعا لدى الشركات الأجنبية فى العالم (٧) .

رابعا : عقود إقتسام الانتاج

تعد مصر من أوائل الدول التى أتبعت هذا النظام ، حينما وقعت عام ١٩٧٠ عقدا بين " المؤسسة المصرية العامة للبترول " وشركة " شمال سومطرة " الأندونيسية (نوسوديكو) .

ووفقا لهذا النوع من العقود تتحمل الشركة الأجنبية بكافة المصروفات الخاصة بالبحث والتنقيب ، فإذا لم يكتشف البترول بكميات تجارية ، ضاعت عليها هذه النفقات ، أما إذا أكتشفت البترول فيصبح لها الحق فى :

١- إسترداد التكاليف التى تحملتها فى صورة حصة من البترول المنتج وفقا للإتفاق بين الطرفين .

٢- حصة من البترول المنتج وهى تتفاوت من عقد إلى عقد ومن شركة إلى شركة (٨) .

وطبقا لهذا النوع من العقود – والذى أصبح الأكثر إنتشارا وقبولا – فإن إدارة العمليات تميز بين فترتين :

الأولى : البحث والتنقيب التى تقوم فيها الشركة الأجنبية بإعداد البرامج والميزانيات الخاصة بها ، وتتولى فحصها لجنة مشتركة من الجهة الوطنية المسئولة (شركة أو هيئة أو مؤسسة) وممثلى الشركة الأجنبية بعد تاريخ سريان العقد .

الثانية : تتولى فيها العمليات شركة يقوم بتأسيسها الطرفين – الوطنى والأجنبى – يسمى عادة (المقاول) .

وتتسم هذه العقود عادة بأن الشركة الأجنبية لا تلتزم فيها تجاه حكومات الدول المتعاقدة معها بأية إجراءات أو عوائد ، أو أى نوع من الضرائب والرسوم ، كما أن مدة سريان هذا العقد تتروح بين ٨ إلى ٢٥ سنة ، والمساحة الجغرافية للبحث والتنقيب ليست كبيرة جدا ، كما هو الحال فى عقود الأمتياز ، وفى حال النزاع يؤخذ فى هذه العقود بنظام التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات (٩) .

خامسا : عقود الخدمة Services Contracts

ويطلق عليها أيضا عقود التشغيل Operation Contracts أو عقود العمل ، وتتميز هذه العقود بأحتفاظ حكومات الدول المنتجة بملكية البترول المكتشف كاملا ، وكذلك سلطة التصرف فيه ، وتوفر الشركة الأجنبية المتعاقدة هنا ، رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية ، على أن تسترده مع الفوائد خلال سنوات محددة بعد مرحلة الانتاج ، أما نقدا أو حق شراء جزء من الانتاج بأسعار مخفضة ، وعند بدء الانتاج تتولى الحكومة دفع كافة تكاليف التشغيل .

وقد يكون عقد الخدمة لمرحلة واحدة (كالتنقيب) ، أو شاملة لكل المراحل بما فى ذلك مرحلة التسويق ، وهناك نوع أخر من عقود الخدمة تتحمل فيها الحكومة كافة مخاطر البحث ، أو بعضها وتستأجر الشركة الأجنبية المنقبة للتنفيذ فقط ، كما هو فى حالة التعاقد بين المملكة السعودية وشركة أرامكو الأمريكية ، حيث تصل رسوم الخدمة تلك حوالى ٢٠ سنتا للبرميل الواحد أو أكثر (١٠) .

وبرغم أن عقد الخدمة يحقق للحكومات المنتجة عائدا أكبر عن عقد إقتسام الانتاج ، أو عقد المشاركة ، لكن قبول الشركات الأجنبية لمثل هذا النوع من عقود الخدمة يرتبط بتقديرها لمدى وفرة البترول فى هذه الدولة أو تلك وسهولة إكتشافه ، مثلما هو الحال فى دول الخليج العربى وإيران والعراق .

ولا شك أن هناك خلافات فقهية عديدة حول الطبيعة القانونية لعقود البترول ، هل هى عقود دولية تخضع للقانون الدولى ؟ أم أنها عقود داخلية ومحلية تخضع للقانون المحلى لكل دولة متعاقدة ؟ أم هو نمط ثالث بين الأثنين ؟ ويترتب على التكييف القانونى لعقود البترول نتائج سياسية واقتصادية هائلة فى العلاقات الدولية من ناحية حقوق كلا الطرفين كما سوف نرى بعد قليل (١١) .

وتفاضل الدول والحكومات المتعاقدة بين العقود والعروض فى ضوء النقاط والمزايا التالية (١٢) :

١– منح التوقيع Bonus المقدمة من الشركات الأجنبية .

٢- منح الانتاج Production Bonus .

٣- نسبة زيت الانتاج أو إسترداد التكاليف Cost Recovery .

٤- نسبة إقتسام الانتاج أو الحصص المتفق عليها بين الطرفين Production Sharing .

٥- طريقة التعامل مع فائض زيت الانتاج Excess Cost Recovery .

٦- مبالغ مخصصات تدريب العمالة المحلية Training

٧- منح مد الاتفاقية أو التجديد Extension Agreement Bonus .

أما عن الطرق المحاسبية المتبعة فى تسجيل العمليات المالية والاقتصادية للشركات الأجنبية ، فهى بدورها تحمل أوجها تحتاج إلى مزيد من التفاصيل سوف نتناولها بعد قليل .

فإذا طبقنا هذه القواعد على بعض العقود المصرية مع الشركات الأجنبية ، خصوصا فى الفترة التى أعقبت منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين ، سوف نكتشف نمطا يتسم بالكثير من التنازلات لصالح الشركات الأجنبية ، تحت نفس المسمى والشعار " جذب الاستثمار " و " تشجيع المستثمرين " ، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية المصرية ، بل لقد تعدى الأمر أن كثير من هذه العقود - خصوصا بعد تولى الرئيس الأسبق حسنى مبارك مقاليد الحكم فى البلاد أواخر عام ١٩٨١ - يكاد يكون من صاغها هو المستثمر الأجنبى ووكلائه المحليين ..!!

وقبل أن نخوض فى تحليل بعض هذه العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خصوصا فى الفترة الكالحة التى مرت بالبلاد منذ عام ١٩٨١ حتى خلع الرئيس الأسبق حسنى مبارك ونجليه من الحكم والإدارة والتسلط ، قد يكون من المناسب عرض تطور آليات الفساد والإفساد داخل هذا القطاع التى أستمرت أكثر من أربعين عاما كاملة ، أنتقلت فيها من شكل إلى شكل أخر ، ومن مستوى إلى مستوى .

المبحث الثانى

آليات تسمح بالفساد والإفساد فى قطاع البترول والغاز والثروة المعدنية

تميز هذا القطاع منذ نشأته بطبيعة خاصة ، تقوم على عدة عناصر ومرتكزات :

الأول : أن طبيعة تعاملاته مع الشركاء الأجانب ، بكل ما تتميز به الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع البترول من ثراء وغنى – بصرف النظر عن نهب ثروات الشعوب المنتجة وأستنزاف ثرواتها الطبيعية – قد انعكس على العاملين المحليين (المصريين) ، فبدا أن التماهى مع الموظفيين الأجانب ، والحصول بالمقابل على مزاياهم كلها أو بعضها هدفا فى حد ذاته ، بصرف النظر عن منطقية وموضوعية هذا الطلب والطموح فى بلد يعانى من مستويات معيشة متدنية ، ويعتمد على إستغلال أمثل لموارده المحدودة أصلا .

الثانى : أن الخبرة الفنية والإدارية والقانونية المطلوبة فى تنظيم تلك العلاقة مع الأطراف والشركات الأجنبية ، تتطلب كوادر فنية وقانونية عالية المستوى ، وهو ما يعطى هذه الكوادر مساحة أكبر من التمايز الوظيفى ، يترجم نفسه فى متطلبات مالية وأجرية فوق مستوى المتوسط العام السائد فى المجتمع المصرى والمجتمعات المحلية فى الدول النامية عموما .

الثالث : تؤدى الفوضى عادة أو ضعف الرقابة المؤسسية على أداء الشركات الأجنبية والأطراف المصرية المتعاملة معها ، إلى تنامى إحساس لدى قيادات هذا القطاع ، بعدم المساءلة والمحاسبة ، وبالتالى تزداد فرص التربح من الوظيفة العامة ، والحصول على مكاسب شخصية حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية المصرية ، وإهدار المال العام .

الرابع : تسعى الشركات الأجنبية عموما ، إلى تعظيم مكاسبها من خلال إغراء بعض القيادات المحلية المؤثرة فى رسم السياسات البترولية فى بلدانها ، أو اتخاذ القرارات التنفيذية واليومية الفعالة

خصوصا أن هناك عدد كبير جدا من القضايا الفنية والقانونية والمالية محل التنازع أو النقاش بين الشركة الأجنبية والطرف المحلى .

لكل هذه الأسباب فأن مجال الإغراءات يظل كبيرا ، يعززه السرية وعدم الشفافية فى عقود البترول عموما ، وتواضع مستوى المساءلة والرقابة من الأجهزة الرقابية ، يزيد عليها فى الحالة المصرية ، ومنذ عام ١٩٧٥ ، نمو جماعات مصالح فاسدة ورجال مال وأعمال ، وتزاوج عرفى بين رجال الحكم والإدارة ورجال المال والأعمال سواء على المستوى المحلى ، أو على مستوى المصالح الدولية ، مما خلق شبكات فساد هائلة فى الدولة المصرية (١٣) وتكشف بعض قضايا الفساد التى تناولتها المحاكم المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ فى قطاع البترول ،وتورط شخصيات سياسية نافذة داخل النظام والحكم فيها ، و القيادات الوسطى بهيئة البترول المصرية ، عن آلية من آليات الفساد ووفقا الإوراق القضية التى جرى تداولها على أكثر من ثلاثة أعوام كاملة وتدارسها أكثر من ثلاثة دوائر لمحاكم جنائية ، ومحكمة النقض المصرية ، أى نظرها أكثر من أحد عشرة قاضيا كبيرا* ، وأنتهت بتوقيع جزاء السجن لفترات متفاوتة على معظم المتهمين ، والعزل من الوظيفة للمرتشين من قيادات هيئة البترول ، وتدور القضية حول طرح الهيئة عبر مزايدات دورية منذ أعوام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ مساحات من الأراضى على الشركات العالمية للبترول للبحث والتنقيب ، وقد قامت هذه القيادات وعددهم ٦ قيادة بالاضافة إلى ثلاثة من كبار رجال الأعمال المصريين ، وأحدهم يشغل منصب عضو مجلس الشعب المصرى وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم ،فهرع هؤلاء لأصطياد المتقدمين للمزايدات – طبقا لوصف المحكمة – والحصول على رشى مقابل تسريب معلومات وبيانات غير مسموح بتداولها كما سعوا لإرساء بعض هذه المزايدات على هذه الشركات إخلال بمبدأ تكافوء الفرص مما أضر بالمصلحة المصرية وتسببت فى إهدار المال العام (١٤) .

- **ضمت القضية كل من عماد الجلدة عضو مجلس الشعب وعضو لجنة السياسات ، وشريكيه فى شركة (إليكس أويل للبترول) عمر الفاروق ومحمد إدريس كراشين ، وكل من المهندس محمد عبد المنعم ضاحى نائب رئيس هيئة البترول لقطاع الاتفاقيات والإستكشافات ، والمهندس محمد بهى نيازى والمهندس محمود صبرى إبراهيم وأحمد عبد الحميد محمد من قيادات الهيئة ، ونظرها فى دائرة الجنايات المستشار عادل عبد السلام جمعة وعضوية المستشارين محمد حامد وأسامة جامع عام ٢٠٠٨ ، وحكمت عليهم بالسجن ، ثم عادت محكمة النقض وأعادت المحاكمة ونظرتها دائرة أخرى برئاسة المستشار إسماعيل محمد إسماعيل وعضوية المستشارين أسامة عز الدين ود. مصطفى عبد الفتاح ، وخكمت أيضا عليهم بالسجن ، ثم عادت محمكة النقض وأعادت المحاكمة ونظرتها دائرة ثالثة برئاسة المستشار طه أحمد شاهين وعضوية المستشارين على عمران وأحمد عبد**

المعز أحمد وحكمت أخيرا في شهر أكتوبر عام ٢٠١٠ ، بتوقيع عقوبة السجن لفترات متباينة والعزل من الوظيفة للموظفيين والغرامات لما سببوه من أضرار بالمال العام .

وقد قمنا بحصر القوانين التى صدرت بها أتفاقيات عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية – التى غالبا ما يطلق عليه المقاول – فوجدنا أنها تقارب ٤٧١ قانونا منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٠ ، شملت شركات عديدة من جنسيات مختلفة ، كما أنها تضمنت أما تعديلا لعقود سابقة ، أو كانت عقودا جديدة .

وترتكز عقود البترول والغاز مع الشركات الأجنبية وفقا لنظام تقاسم الانتاج المتبع غالبا فى مصر على عدة عناصر أساسية ، تؤدى الصياغات المطاطة ، وعدم المراجعة الدقيقة من جانب السلطة التشريعية (مجلس الشعب السابق) للبنود والتفاصيل الفنية والمالية دورا فى إتاحة الفرص للفساد والتلاعب بالمصالح الوطنية المصرية ، وحرمان الخزانة العامة من موارد مستحقة ، كما سوف نعرض تفصيلا بعد قليل .

ومن أهم المرتكزات والعناصر الأساسية فى العقود الموقعة مع الشركاء الأجانب النقاط التالية :

١- طبيعة إلتزامات الشريك الأجنبى ، سواء فى مرحلة الأمتياز الأولى (البحث والأستكشاف) ، أو فى مرحلة الإمتداد Extention ، أو فى مرحلة التنمية والانتاج ، خصوصا ما يتعلق منها بمنح التوقيع Sigenature Bouns ومنح الانتاج Production Bouns، وكذلك حجم الانفاق والاستثمار المقدرة فى كل مرحلة من هذه المراحل .

٢- المدد الزمنية للعقود ، خصوصا المدة الأولية للبحث والإستكشاف ، فكلما طالت هذه المدد ، وزاد عليها المد الأختيارى للعقود ، يؤدى ذلك إلى تحمل الجانب المصرى بنفقات أعلى فى بند إسترداد التكاليف فى حال الاكتشاف التجارى للزيت الخام ، أو الغاز الطبيعى ، لأن الفترة تحمل كلها بتكاليف هذه المراحل مجتمعة من ناحية ، أو حرمان مصر من فرص إعادة طرح هذه المناطق على شركات دولية أخرى من ناحية أخرى .

٣- بند إسترداد التكاليف ، وكيفية حسابه والتدقيق فى سجلات وفواتير المقاول (الشريك الأجنبى) منعا للتلاعب أو تحميل الجانب المصرى بأعباء غير ضرورية .

٤- إنتاج الزيت الخام أو الغاز – وفقا للعقد – وطريقة توزيع الحصص ، وشراء بعض حصص الشريك الأجنبى .

٥- ملكية الأصول والمعدات بعد إنتهاء فترة عقد التنمية ، أو تخلى الشريك الأجنبى عن العقد ، وطريقة تسجيلها ، ومنع التلاعب أو احتمالات التواطؤ بين المقاول أو الشريك الأجنبى وبعض الموظفيين المصريين كما سوف نرى .

٦- نظم الرقابة والتفتيش على السجلات والعينات ، والتى بدا بوضوح من قراءة العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خلال العشرين عاما الأخيرة ، التساهل وإستخدام تعبيرات ومصطلحات لم تكن موجودة من قبل ، من شأنها أن تغل يد المراقبين المصريين عن التفتيش بدقة وصرامة على أعمال المقاول والشريك الأجنبى مثل تعبيرات " فى الأوقات المناسبة " ، أو " بالطريقة المناسبة " أو " فى الحدود المعقولة " .

٧- الضرائب على الدخل والضريبة الأضافية ، أو ضرائب الأرباح ، وكيفية حسابها .

٨- الأتاوة التى تقدر كنسبة من كميات البترول أو الغاز المنتج من الأبار وفقا للسعر المعلن ، وهى تتفاوت من بلد إلى أخر ، ومن عقد إلى أخر ، حيث تصل فى ليبيا إلى ١٦.٦٧% بينما تتدنى فى مصر إلى ١٠% .

٩- حقوق الجانب المصرى مثل حق الإلغاء ، وحق الاستيلاء ، وحق الشريك الأجنبى فى التنازل ، وشروط تطبيق هذه الحقوق الأساسية فى التعاقد .

١٠- مسئولية الشريك الأجنبى أو (المقاول) ، أو الشركة القائمة بالعمليات فى التعويض فى حال الإضرار بالغير .

١١- وأخيرا وليس أخرا مبادىء قانونية أساسية ينبغى أن يتضمنها العقد مثل مبدأ " القوة القاهرة " أو مبدأ " تغير الظروف " اللذين يمثلان بوابة العبور من المواقف الصعبة بالنسبة لحكومات الدول النامية أو المنتجة .

ووسط هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المصرية الجديدة التى مرت على مصر – دولة وشعبا – نشأت آليات منتظمة للفساد داخل هذا القطاع وبين بعض قياداته نعرضها على النحو التالى :

الآلية الأولى

طريقة تسعير البترول والغازالطبيعى المصرى وتوزيع الحصص للزبائن

نظرا لأن مصر لم تكن دولة منتجة بكميات تصديرية لخام البترول والغاز الطبيعى طوال الخمسينات والستينات ، فقد ظلت مسألة تسعير الزيت الخام ، تقوم به مؤسسة البترول بالتوافق مع الشركاء الأجانب على سبيل تسوية الحسابات بين الطرفين ، ولكن مع عودة آبار البترول فى سيناء إلى مصر بعد إزاحة الإحتلال الإسرائيلى عنها ، وأقبال عدد كبير من الشركات الغربية ، وخصوصا الأمريكية إلى السوق المصرية ، وظهور البترول المصرى بكميات كبيرة وواعدة ، فقد أنيط تسعير الخام المصرى منذ عام ١٩٧٦ إلى لجنة برئاسة رئيس مؤسسة البترول – التى تحول مسماها إلى الهيئة المصرية العامة للبترول – وعضوية ثمانية من رؤساء القطاعات بالهيئة ، علاوة على أربعة من خارجها هم : مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد ، ووكيل مجلس الدولة ، ومدير عام البنك الأهلى للعلاقات الخارجية ، ومندوب عن وزارة النقل البحرى .

وكان مهمة هذه اللجنة فقط هو التسعير الدورى للزيت الخام ومشتقاته ، ولا تمتد صلاحياتهم إلى حجم الكميات المباعة ، ولا توزيع الحصص بين زبائن مصر الذين بلغ عددهم فى مطلع الثمانينات إلى حوالى ٣٠ عميلا رئيسيا ، كان فى مقدمتهم إسرائيل (بنسبة ٢٠% من صادرات البترول المصرى) ، وتركت هذه الصلاحية لوزير البترول ورئيس هيئة البترول ، ولم تكن نتائج أعمال هذه اللجنة سارية المفعول ، إلا بعد عرضها على اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء قبل إعلانها .

وقد تحولت هذه اللجنة بعد تولى المهندس " أحمد عز الدين هلال " مسئولية وزارة البترول أواخر عام ١٩٧٣ ، وأستمراره فى هذا المنصب حتى عام ١٩٨٤ ، إلى لجنة تتأثر تقديراتها بتوجهات الوزير المسئول وسياساته خصوصا فى عهدى الوزيرين عبد الهادى قنديل (١٩٨٤-١٩٩١) وسامح فهمى (١٩٩٩-٢٠١١) ، وقد أستمرت هذه التأثيرات الشخصية للوزراء اللاحقين ، اللذين أرتبطت سياساتهم بالكثير من ملامح الفساد وإهدار المال العام والتساهل مع الشركاء الأجانب فى الكثير من هذه البنود.

فعلى سبيل المثال تبين عام ١٩٨٤ أن من بين ٣٠ زبونا للبترول المصرى ، يوجد مكتب فى جنيف زادت حصته من البترول المصرى عن مليون طن سنويا ** (أى ما يعادل ١٠% من الزيت المصرى المصدر) ، وتحصل إسرائيل على ٢ مليون طن سنويا (بما يعادل ٢٠% من البترول المصرى المصدر) ، وتأتى رومانيا فى الترتيب الثالث بحوالى نصف مليون طن سنويا (٥% من صادرات مصر البترولية) ، أى أن مكتب جنيف المرتبط صاحبه بعلاقات خاصة مع رئيس هيئة البترول (عبد الهادى قنديل) وبعض أبناء شخصيات سياسية مسئولة فى النظام الحاكم فى عهد مبارك يستحوذ وحده على ١٠% من صادرات مصر البترولية (١٥) .

ولجأ الوزير (أحمد عزالدين هلال) ورئيس هيئة البترول (عبد الهادى قنديل) إلى وسائل أضافية مثلت علامات إستفهام حقيقة حول نوايا وشفافية ونزاهة القائمين على قيادة هذا القطاع من قبيل :

١- منح مهل زمنية للسداد قد تصل إلى ٦٠ يوما لبعض العملاء ، مما يؤدى إلى تحقيقهم أرباحا ضخمة على حساب الخزانة العامة المصرية قد تصل الفروقات إلى حوالى ٢٠ إلى ٣٠ سنتا فى البرميل الواحد (١٦) .

٢- توزيع الحصص على بعض العملاء والزبائن تقوم أحيانا على عنصر المجاملة والمحسوبية ، والتربح والمنافع المتبادلة فى أحيان أخرى .

٣- وقد زاد الأمر فجاجة فى عهد الوزير سامح فهمى (١٩٩٩-٢٠١١) ، حينما أصدر تصريحاته الغريبة والمثيرة للسخرية فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ (٢٠٠٨/٦/٣٠) ، التى كشف فيها إلى أى مدى أصبحت قضية تسعير البترول المصرى فى يد وزير فاسد وغير أمين وغير مسئول عن الموارد الطبيعية المصرية حيث صرح إلى أن أسعار تصدير الغاز الطبيعى المصرى محكومه بعنصرين :

- الأول : تكلفة الاستخراج .
- الثانى : السعر المحلى .

والحقيقة أن هذه التصريحات ليست فقط مجافية للمنطق السليم ، لكنها محملة بمعانى فاسدة وعقل استعماري تقليدى وليس لوزير مؤتمن على ثروات مصر من النفط والغاز ؟

فشركات النفط العالمية الكبرى (أو ما كان يطلق عليها الشقيقات السبع) كانت تدير الثروة النفطية للبلدان المنتجة – العربية وغير العربية – منذ مطلع القرن العشرين بنفس هذا المنطق ، حيث كانت تكلفة الاستخراج متدنية تتراوح بين ٢٨ سنتا فى البلدان العربية وحوالى ٦٧ سنتا فى بلدان أخرى ، ومن ثم فقد كانت تمنح مشايخ الخليج وحكومة إيران أقل من ١.٥ دولار للبرميل ، فى حين كانت الشركات تحقق أكثر من ٢٠ دولارا فى صورة أرباح ، بالاضافة إلى ما تحققه الحكومات الغربية من ضرائب على مشتقات النفط تزيد فى المتوسط على ٣٠ دولارا فى البرميل الواحد ..!!

هذا المنطق علاوة على فساده، فهو يحمل مضامين خطيرة لرجل أسندت إليه مسئولية وأمانة إدارة هذا القطاع الحيوى من ثروة البلاد من النفط والغاز ، ولعل مناط فساد هذا المنطق ثلاثة :

الأول : أن سعر مصادر الطاقة الأخرى مثل النفط أو الفحم أو الطاقة الحرارية أوغيرها فى السوق العالمية لا تتحدد بمؤشر تكلفة الاستخراج ، وإنما بأحوال العرض والطلب ونقطة التوازن بينهما ، فهل يمكن القول أن تكلفة استخراج برميل النفط السعودى أو الكويتى أو غيرهما من الضخامة بحيث يرجع إليه ارتفاع سعر برميل النفط فى السوق الدولية حاليا إلى أكثر من مائة دولار ؟

الثاني : أن عنصر الاحتياطيات المؤكدة أو المتوقعة ، وحق الأجيال القادمة تدخل عنصرا أساسيا فى التسعير عبر وسيلتين ، أما التسعير المباشر من خلال الصفقات أو المزايدات التى تقوم بها الدول المنتجة ذاتها ، أو من خلال التحكم فى كميات المعروض فى السوق العالمية سواء من النفط أو الغاز .

الثالث : أن عامل المضاربة المنتشر فى الأسواق العالمية بعد حرمان دول منظمة (الأوبك) والمنتجين عموما منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضى من تحديد سعر برميل النفط بزعم مخالفة ذلك لمبدأ حرية التجارة ، كان يدفع لصالح شركات المضاربة التى يسيطر عليها ويديرها فعليا كبار الرأسماليين والشركات الأمريكية والأوربية ، يكفى أن نشير إلى أن هذه الشركات وبورصات النفط قد زاد نصيبها فى تسويق النفط العالمى من ٨% عام ١٩٨٦ إلى ٦٠% عام ٢٠٠٧ ، كما أن عدد العقود المستقبلية المتداولة للنفط فى بورصات البترول قد زادت بدورها من سبعة آلاف وثلاثمائة عقد فقط عام ١٩٨٢ إلى ٤٦٧ ألف عقد فى منتصف عام ٢٠٠٢ .

وبالتالى فأن حديث الوزير(سامح فهمى) ، أما أنه ينم عن جهل الرجل بأحوال ومقتضيات سوق الطاقة العالمى – وهو ما أستبعده أنا شخصيا – أو أنه يكشف عن أهواء وأغراض ضارة بالمصلحة العليا لمصروفساد مستشري فى إدارة هذه الأصول الاستراتيجية التى توشك على النفاذ .

أذن كيف يتحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى ؟

هناك أكثر من عشرة عوامل يتحدد فى ضوئها سعر الغاز الطبيعى سواء فى مصر إو فى غيرها من الدول ، ويجرى على أساسها المعادلات الحسابية ، وهذه العوامل هى :

١- تكاليف الاستخراج ، ومنها عمليات البحث والتنقيب والنقل والتأمين وغيرها .
٢- مقدار المتاح منه كاحتياطيات مؤكدة لدى الدولة المنتجة وليس التوقعات والتقديرات المنفلتة .
٣- مقدار وأهمية هذه المادة فى الاقتصاديات المحلية والعالمية.
٤- طبيعة الفرص البديلة للاستخدام ونمط الأولويات المحددة من جانب الدولة والقائمين عليها

٥- شكل وهيكل السوق الدولية للطاقة عموما وللغاز الطبيعى على وجه الخصوص ، وأسعار البدائل المتاحة .
٦- مدى الخطط الاقتصادية التنموية داخل الدولة المنتجة ومدى رغبتها فى استخدامه كمصدر للتوسع الصناعى أو الخدمات المنزلية أو غيرهما .
٧- وضع وهيكل سوق النفط العالمى من حيث أسعاره وهيكل الطلب والعرض القائم فى الحاضر وفى المستقبل المتوسط والطويل .
٨- ضرورة مراعاة المتطلبات الحاضرة واحتياجات الأجيال القادمة ، فلا ينبغى أن تترك البلاد خاوية وخربة من مصادر الثروات الطبيعية والطاقة فى المستقبل .
٩- مدى نقاء الغاز الطبيعى المستخرج، حيث يتباين السعر وفقا لاختلاف درجة نقاء الغاز الطبيعى .
١٠- متوسط سعر البدائل السائدة فى أسواق الطاقة العالمية وخصوصا برميل البترول فى الفترات المرجعية للحساب (برميل البترول يوفر ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية B.T.U وفقا لجودة وكثافة الزيت الخام) .

وكذلك يؤثر وجود تكتلات للدول المنتجة للغاز من عدمه ، فى سيادة حالة من الفوضى والغموض فى صفقات بيع الغاز الطبيعى بين الأطراف المختلفة فى السوق الدولية حاليا .

أذن وكما هو واضح فأن هذه النظرة السطحية المخلة التى طرح بها وزير البترول المصرى الموضوع ، تعكس ليس جهلا بحقائق وقيمة هذه المادة الحيوية فحسب ، وإنما تعكس المستوى المتدنى لمدركات صانع القرار الإقتصادى والسياسى فى مصر لحقائق الأسواق الدولية ومقتضيات الحفاظ على الأصول والموارد الحيوية .

نعود الآن إلى سؤالنا المحورى .. كيف نحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى ؟

حتى نقترب ببساطة من الموضوع ويسهل على القارىء غير المتخصص فهم أبعاده نشير إلى العناصر والمكونات التالية :

١- أول هذه العناصر هو طبيعة ومستوى أسعار برميل النفط الخام فى المتوسط بالأسواق الدولية ولفترات متوسطة الأجل ، فكما نعلم فأن برميل النفط الخام ينتج ما بين ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) وهى وحدة القياس المعتمدة دوليا ، ويرجع سبب التباين إلى اختلاف نوع الزيت (ثقيل – خفيف .. الخ) .
٢- فإذا كان سعر برميل النفط فى السوق الدولية يعادل ٣٠ دولار ، فأن المليون وحدة حرارية بريطانية تعادل ٥.٥٥ إلى ٥.١٧ دولار فى المتوسط ، محملا بتكاليف النقل والتأمين ، وهو ما كان سائدا فعلا فى الأسواق الدولية قبل

الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ والتى شهدت بعدها أسواق الطاقة عموما والنفط خصوصا قفزة هائلة لم تشهدها من قبل :

٣- ومع ارتفاع سعر برميل النفط من أقل من ٣٠ دولار مطلع عام ٢٠٠٣ إلى ما يجاوز ١٤٥ دولار للبرميل فى يونيه من عام ٢٠٠٨ ، ثم انخفاضه إلى حدود أقل من ١٢٠ دولار للبرميل خلال شهور صيف ذلك العام ، وإستمراره عند هذا المستوى حتى خريف عام ٢٠١٤ ، فأن متوسط سعر المليون وحدة حرارية من الغاز (وتساوى ٢٨.٤ متر مكعب غاز أو ألف قدم مكعب) سوف يتراوح طوال السنوات الثلاثة الماضية والسنوات الثلاثة القادمة بين ١٢ إلى ١٥ دولار .

٤-بيد أن عمليات بيع وشراء النفط الخام تكاد تجرى يوميا ، والعقود الآجلة أو المستقبلية تجرى عبر عمليات المضاربة المنتشرة فى الأسواق الدولية ، وهى بالتالى تختلف إلى حد بعيد عن عقود بيع وشراء الغاز الطبيعى التى تتحكم فيها الحكومات المنتجة من ناحية ، والتى تتطلب عقد اتفاقيات متوسطة وطويلة الأجل ، بما لا يسقط حق الدولة المنتجة عن شرط " مراجعة الأسعار كل فترة زمنية " غالبا تتراوح بين ثلاثة إلى ستة شهور كما جرى فى حالة تعاقدات روسيا الاتحادية مع دول الاتحاد الأوربي أو أوكرانيا .

٥- أذن السعر العادل للمليون وحدة حرارية من الغاز المصرى الذى جرى التعاقد به منذ منتصف التسعينات أو مطلع الألفية الثالثة مع أسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا أو إيطاليا أو الكيان العنصرى فى فلسطين المحتلة لم يكن متوافقا مع التعاقدات التى كانت تجرى أيضا فى السوق الدولية خلال نفس الفترة ، الذى كان يتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات للمليون وحدة حرارية ، وبالتالي فأن ما جرى فى الحالة المصرية ببيع الغاز المصرى بين ٠.٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية بريطانية للأردن إلى ٢.٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية لإسرائيل وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرهم يعد انتهاكا خطيرا للمصالح الاقتصادية والوطنية المصرية تستوجب المساءلة والعزل من الوظيفة أيا كان شاغلها .

٦- وإذا قدرنا – مع الغالب من رأى الخبراء فى مجال الطاقة واقتصادياته – بأن سعر برميل النفط فى السوق الدولية سوف يتوازن غالبا عند سبعون دولارا لسنوات قد تطول بسبب من اعتبارات جيو – سياسية وجيو –

استراتيجية ، فأن الغاز المصرى ينبغى إلا يقل سعره خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥ عن ١٥ دولار للمليون وحدة حرارية تحت أى ظرف من الظروف مع ضرورة الاستمساك بشرط المراجعة الدورية للأسعار (١٧) .

الآلية الثانية

إرباك مجلس الشعب بزحمة القوانين التعاقدية للبترول

من أبرز الوسائل والتكتيكات التى أتبعتها وزارة البترول والقائمين عليها بالتوافق مع رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء ، هو إرباك مجلس الشعب (أعلى جهاز رقابى وتشريعى فى البلاد) – وبصرف النظر عن ضمان ولاء وتبعية الغالبية الكاسحة من أعضائه للحكومة والنظام – من خلال تقديم عشرات العقود (المعدلة أو الجديدة) للمجلس فى جلسة واحدة أو جلسات متقاربة زمنيا ، حتى لا يتاح لأعضاء المجلس عموما ، وأعضاء المعارضة المحدودة وغير الخبيرة فى هذا المجال التخصصى ، مراجعة دقيقة لهذه العقود التى ينبغى أن تصدر بقوانين من المجلس وفقا للدستور وإشتراطات الشركات الأجنبية .

وقد أدى ذلك فعليا إلى تمرير الكثيرهذه القوانين التى حمل الكثير منها خسارة فادحة للاقتصاد المصرى ، دون مناقشة جدية ، ولعل هذا ما دفع المرحوم الدكتور محمد حلمى مراد النائب بالمجلس عن حزب العمل الاشتراكى ، إلى كتابة سلسلة مقالاته الشهيرة حول الفساد فى قطاع البترول منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٩ دون أن يصحح أحدا هذا الإنحراف والإعوجاج بدءا من رئيس الجمهورية – وقتئذ– حسنى مبارك ، وحتى يومنا هذا (عام ٢٠١٥) .

فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، قدمت الحكومة ممثلة فى وزارة البترول فى جلسة واحدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ أربعة عشرة قانونا بعقود بترول وغاز ، وبالقطع لم يكن هناك متسع من الوقت لمراجعة الأعضاء لهذه العقود ، بل أننا قد أجرينا حصرا لقوانين صدرت فى شهرين فقط هما مايو ويونيه عام ٢٠٠٥ ، فتبين أنها تزيد على ٤٠ قانونا ، يحتاج كل واحدة منها لقراءة قد تستغرق عدة أيام متواصلة (أنظر الملحق رقم ٣) .

وهكذا كان يجرى لسنوات طويلة ، حيث تقوم الوزارة وهيئة البترول بتجميع هذه الاتفاقيات ودفعها إلى مجلس الشعب دفعة واحدة ، بحيث يصعب المراجعة والفحص والتحليل .

الآلية الثالثة

المشاركة فى رأس مال عدد كبير من الشركات والمشروعات خارج نطاق الرقابة المالية

من أبرز الوسائل التى أتبعتها وزارة البترول وبصحبتها هيئة البترول ، خصوصا فى عهد الوزير سامح فهمى – مشاركة هيئة البترول بأموال فوائضها التى ينبغى وفقا لقانون الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ ، أن تؤول إلى الخزانة العامة لدعم الموازنة وتغطية جانب من العجز فى تلك الموازنة ، بيد أن السياسة التى أتبعتها وزارة البترول ووزيرها منذ منتصف الثمانينات ونمو جماعات الفساد والمصالح الذاتية داخل هذا القطاع ، هو أستثمار جزء كبير من هذه الفوائض المالية فى تأسيس شركات مشتركة وخاصة ، مما يحرم الخزانة العامة من هذه الأموال .

وقد يرد البعض بالقول أن من شأن هذا الاستثمار توسيع شرايين الاقتصاد المصرى ، وزيادة العوائد والإيرادات المستقبلية لهيئة البترول ووزارة البترول .

لكن التجربة قد كشفت عن حقائق على جانب كبير من الأهمية والخطورة من قبيل :

١– المشاركة فى رأس مال كثير من هذه الشركات بنسبة أقل من ٢٥% حتى تتجنب رقابة وفحص مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهو ما يضع علامات أستفهام حول نوايا هذا التوظيف المالى وأغراضه .

٢– قيام الهيئة بعد فترة ليست بالطويلة بالتخارج من هذه المشروعات ، وكأن المقصود هو دعم أصحاب هذه الشركات والمشروعات والمشاركة فى مصمصة (بدلا من خصخصة) الاقتصاد المصرى وشفط الموارد العامة لصالح القطاع الخاص ، تماما كما كان يجرى فى الشركة المصرية للاتصالات وفى شركات التأمين التجارى الحكومية (١٨) .

٣– الاستفادة من نص المادة التاسعة من قانون الانفتاح الأول رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ ، التى نصت على إعتبار شركات الاستثمار الخاضعة لأحكامه من شركات القطاع الخاص ، مهما كانت نسبة مشاركة القطاع العام فى رأس مالها ، كما عزز من هذا التوجه صدور القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهيئات العامة ، حيث نصت المادة (٣٩) من هذا القانون على أنه (عند مساهمة شخص عام أو شركة قطاع عام فى شركة أخرى لا تعتبر قطاعا عاما ، يتعين على كل منها أن يقدم للجهاز المركزى للمحاسبات ، تقرير مراقبى الحسابات السنوى ، وكذلك أية بيانات أو مستندات يطلبها لمراجعتها وإبداء الرأى فيها) . وهكذا أستبعدت المادة الفحص المستندى

لمراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات وأكتفت بالتقرير المالى الذى تعده مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة ، مع ما يكتنفها عادة من تجاوزت أثبتتها التجارب على مدى أربعين عاما فى البلاد .

٤- كما زاد الأمر سوءا صدور قانون قطاع الأعمال العام الذى أعده طباخ السم كله فى مصر (د. عاطف عبيد) رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، الذى نص فى مادته الثالثة على حق الشركات القابضة والهيئات العامة فى إنشاء شركات فرعية ، مما فتح الباب واسعا لعملية منظمة لتهريب أموال الشركات العامة إلى شركات خاصة ، يجرى التخارج منها بعد ذلك ببيع حصة المال العام منها بأبخس الأسعار ، وكذلك ما نصت عليه المادة (٥٥) على حظر عمل الأجهزة الرقابية داخل شركات هذا القطاع إلا بعد إخطار وإستئذان الوزير المختص أو رئيس الشركة القابضة ، علما بأن كثير من رؤوساء ووزراء هذا القطاع كانوا محاطون بالشكوك والتجاوزات .

٥- وإذا قارنا ماجرى فى قطاع البترول والغاز المصرى طوال الأربعين عاما الماضية بما هو قائم فى قطاع البترول فى السعودية والجزائر وأبو ظبى والكويت نكتشف مدى الفوضى الموجودة فى قطاع البترول المصرى ، وهو ما سنتعرض إليه بالتفصيل فى الصفحات اللاحقة (١٩) .

الآلية الرابعة

إنشاء شركات متعددة واستخدامها فى أغراض ومصالح شخصية

أظهرت تجربة الأربعين عاما الماضية ، وخصوصا فى الخمسة عشرة عاما الأخيرة ، إستخدام وزير البترول وبعض قيادات الوزارة والهيئة ، أموال الفوائض المالية لقطاع البترول فى إنشاء شركات غير ضرورية ، وتعيين عشرات الأشخاص لأغراض غير المصلحة العامة ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر :

١- تعيين بعض أعضاء المجالس التشريعية (شعب وشورى) كأعضاء فى مجالس إدارات هذه الشركات ، مقابل مكافآت مالية كبيرة جدا .

٢- تعيين أبناء كبار المسئولين والشخصيات العامة والصحفيين فى هذه الشركات بمبالغ ومرتبات لا تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم العملية ، والهدف من وراء ذلك ترويض وإرضاء ذويهم من كبار الشخصيات ومن الإعلاميين والسياسيين وغيرهم ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام الوزير عبد الهادى قنديل بتعيين عدد كبير جدا من الضباط دون مقتضى ومنهم اللواء محمود درويش واللواء حسن ممتاز واللواء محمود ثابت واللواء رشاد عمارة واللواء ابراهيم المهندس واللواء نبيل الهلالى ، واللواء مختار عبد المعطى ، واللواء محمد عادل فريد ، واللواء على سلامة والعميد ابراهيم سويلم ، والعقيد عصام طاهر ، والعقيد وجدى يوسف ، والعقيد أحمد محمود فهيم ، والعقيد صبرى عبد المقصود ، والعقيد محمد نجيب الرافعى ، والعقيد عبد الوهاب الشيخ ، والمقدم عمر عبده حسن ، والمقدم محمد محمد إسماعيل ، والمقدم عبد الفتاح خميس والمقدم محمد عبد الفتاح والمقدم محمد غالى

نصر وأخرين من أبناء المسئولين والصحفيين ، وكذلك فعل الوزير سامح فهمى وشقيقه هادى فهمى صاحب فضيحة بيع شركة عمر أفندى وصاحب الكلمة النافذة فى قطاع البترول برغم عدم عمله بها .وبلغ الأمر أن أحد أبرز أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى ، وصحفى بارز فى جريدة الأهرام ورئيس تحرير أحد مطبوعاتها ، صرح للكاتب عام ٢٠٠٩ بأنه لا يستطيع أن يذكر أو يتفوه بكلمة ضد وزير البترول سامح فهمى لأن الأخير قد قام بتعيين كريمة شقيقته الحديثة التخرج من الجامعة الأمريكية بمرتب ٣٠ ألف جنيه شهريا ..!!

٣–استخدام هذه الشركات فى التعيين المؤقت والدائم لمئات من الشباب والشخصيات العامة أثناء المعارك الانتخابية التى يشارك فيها الوزير سامح فهمى وأقربائه وكبار المسئولين المرتبطين به ، مما يحمل القطاع بأعباء مالية ليست ذات جدوى اقتصادية وأنما للمنافع الخاصة وإهدار المال العام الذى كان من الممكن استثماره فى مشروعات مفيدة توظف عشرات الآلاف من الشباب ،وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات ، فبمناسبة نزول الوزير (سامح فهمى) فى انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٧ ، وافق الوزير على تعيين السيدة سهام بكرى زوجة الصحفى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم (كرم جبر) ، كمديره بشركة (OGC) للبترول ، مقابل حملة إعلامية ودعائية للوزير ، كما شملت الحملة توزيع عدد كبير جدا من المجلة والجريدة على العاملين فى شركات البترول ، كما جرى تعيين السيدة (سميحة عاشور) شقيقة نقيب المحامين وعضو المعارضة الناصرية سامح عاشور ، كما جرى تعيين ثلاثة من أبناء مدير حملة الوزير الانتخابية (محمد أنور زيدان) بشركات البترول ، أحدهم فى شركة جنوب الوادى القابضة للبترول ، والثانية فى الهيئة العامة للبترول ، والثالثة فى الجمعية التعاونية للبترول ، كما جرى ترقية الرجل إلى منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشئون الإدارية بشركة (جاسكو) .

٤–وبالتوازى مع ذلك يجرى تبذير وأسراف مال وفوائض هيئة البترول وشركاتها فى نشاط رياضى ضخم لا يستفيد منه العاملون فى القطاع ، فعلى سبيل المثال ووفقا للتقرير السنوى للهيئة لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ فقد تبين أن قطاع البترول قد أنشأ شركة إستثمارية خاضعة لقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ تحت مسمى (الشركة المصرية للخدمات الرياضية – بترو سبورت) للعاملين فى قطاع البترول يشارك فى ١٦٧ لعبة ، ينخرط فيها حوالى ثلاثة آلاف لاعب وإدارى من مختلف المستويات ، ويساهم شقيق الوزير سامح فهمى (السيد هادى فهمى) برغم أنه ليس من العاملين فى قطاع البترول بدور كبير جدا فى هذا النشاط ، ويقوم بتحرير شيكات بملايين الجنيهات لهذا النشاط .كما يجرى تعيين عدد من لاعبى كرة القدم المعتزلين فى وظائف قيادية (مدير عام) بقطاع البترول وشركاته ، مثلما هو الحال بالنسبة للاعب على ماهر ، وخالد بيبو ، وأحمد ناجى ، وياسر ريان ، وهشام يكن وحسام البدرى بشركة بتروجيت (٢٠)

٥-كما يجرى تعيين مستشارين بعد سن التقاعد لبعض المقربين للوزير ، مثلما هو الحال فى تعيين السيد حسن صقر – بعد إحالته للتقاعد – بوظيفة إستشارى بمرتب ٣٠ ألف جنيه شهريا بشركة جنوب الوادى القابضة للبترول ، وكذلك تعيين السيد حسن محمد محمد عقل بوظيفة إستشارى بديوان عام وزارة البترول ، بمرتب ٨٠ ألف جنيه شهريا وغيرهم كثير .

الآلية الخامسة

إفساد أعضاء الأجهزة الرقابية

لم تحظر القوانين السارية تعيين أعضاء الأجهزة الرقابية المتقاعدين من الخدمة فى الجهات التى كانوا يشرفون عليها ويراقبون أدائها أثناء خدمتهم الوظيفية ، سواء كان ذلك فى قطاع البنوك والمصارف ، أو قطاع الأسكان والتعمير ، أو فى قطاع الكهرباء والطاقة ، أو فى قطاع البترول والغاز ، مما أدى لأنتشار ظاهرة تعيين أعضاء الأجهزة الرقابية (هيئة الرقابة الإدارية – الجهاز المركزى للمحاسبات – البنك المركزى – هيئة الرقابة المالية – مباحث الأموال العامة وغيرها) فى هيئة البترول وشركاتها .

وتمثل هذه الظاهرة ثغرة أبليس فى نظامنا الإدارى ، وينطبق نفس الأمر على أعضاء الهيئات القضائية بكافة صورهم الذين يجرى تعيينهم فى وظائف تنفيذية بعد تقاعدهم أو أستقالاتهم كمافظين أو وزراء أو غيرها من الوظائف الكبرى .

هذا الخلل يكشف إستمراره حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، عن عدم جدية الحكم والنظام (الجديد) فى محاربة الفساد وتفكيك مفاصله وهدم أحد مرتكزاته فى الإدارة الحكومية والنظام السياسى المصرى .

ومن هنا رأينا عشرات من جرى تعيينهم فى قطاع البترول وشركاته من كبار موظفى الأجهزة الرقابية الذين كانوا مسئولين عن كشف – أو إخفاء تجاوزات وأخطاء وجرائم – القيادات المسئولة فى قطاع البترول .

أضافة إلى ذلك فأن المكافآت الكبيرة جدا التى تمنح لمراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ، فى ختام إعداد التقرير النهائى لميزانية الهيئة وشركاتها ، تجعل من الصعب على الكثيرين منهم إغضاب قيادات الوزارة والهيئة ، بتسجيل المخالفات الجسيمة فى الأداء المالى والاقتصادى داخل الوزارة والهيئة وشركاتها التابعة ، حتى لا يؤدى ذلك إلى خسارة موقعه ذلك ، ومن ثم ضياع وخسارة هذه المكافآت الضخمة التى يتقاضاها سنويا .

الآلية السادسة

سلطة الوزير المطلقة فى تفكيك وتركيب قطاع البترول

يقصد بذلك منح السلطة المطلقة لوزير البترول فى إعادة هيكلة قطاع البترول وشركاته وفقا لما يراه ويرغبه ، دون رقابة أو مراجعة الأجهزة المسئولة عن التنظيم الإدارى للدولة و الهيئات العامة – كالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات – فعلى سبيل المثال وليس الحصر قام الوزير بتقليص صلاحيات الهيئة العامة للبترول ورئيسها ، من خلال إنشاء شركة جنوب الوادى القابضة للبترول عام ٢٠٠٢ ، تتولى هى القيام بمعظم مهام الهيئة من قبيل توقيع العقود مع الشركاء الأجانب ، وإنشاء الشركات التابعة للشركة القابضة ، وكل هذه الإجراءات من شأنها تحقيق عدة أهداف فى آن واحد ، فهى من ناحية تنقل جزءا كبيرا من الفائض المالى المحقق لدى هيئة البترول لصالح هذه الشركة القابضة ، وهو ما يغير النمط المحاسبى المعتمد ونظام الحساب الضريبى ، ومن ناحية أخرى فمن شأن هذا تصرف الشركة القابضة عبر إنشاء عدد غير محدود من الشركات التابعة فى إدارة الأموال والفوائض المالية بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية والجهاز المركزى للمحاسبات وأجهزة الرقابة الأخرى ، تلك السياسة التى بدأت بعد تولى سامح فهمى مقاليد وزارة البترول بعدة شهور قليلة ، ومن أمثلة ذلك إستصدار الوزير سامح فهمى للقرارات الجمهورية التالية :

- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٠١والمعدل بالقرار الجمهورى بقانون رقم (١٠٠٩) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٢٠٩) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للصناعات البتروكيماوية .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٧٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء شركة جنوب الوادى القابضة للبترول لتحل عمليا محل الهيئة العامة للبترول فى التعاقد مع الشركاء الأجانب وبالتالى تقليص صلاحيات وسلطات رئيس هيئة البترول لصالح تعزيز سلطة الوزير (سامح فهمى) .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٩٦٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء شركة جنوب الوادى للثروة المعدنية .

لقد أستهدفت هذه السياسة – تماما كما حدث فى شركات قطاع التأمين التجارى وشركات قطاع الاتصالات وغيرهما – تفكيك الكيانات الكبرى ، وتقليص صلاحيات هيئة البترول ورئيسها ، ثم إنشاء كيانات وشركات ومشروعات أصغر حجما ، بعيدة عن الرقابية المحاسبية والمالية الدقيقة ، تمهيدا لعمليات بيع وخصخصة لاحقة فى هذا القطاع ، تجرى على الأصول الأكبر والأهم ، والعمود الفقرى لقطاع البترول ، وغالبا لن يكون المشترين الجدد سوى هؤلاء وأقربائهم وأصدقائهم السماسرة من المصريين و العرب والأجانب .

الآلية السابعة

طريقة إسناد الأعمال والمشروعات

فى كثير من المواقف المعروفة – غير المعروفة – تبين أن طريقة إسناد أعمال المقاولات الفرعية من شركة المقاول (أو الشريك الأجنبى) إلى شركات محلية مصرية ، غالبا ما تكون الوساطة والمحسوبية والمجاملة ، ناهيك عن علاقات تبادل المصالح الخفية بين الوزير أو كبار القيادات بالوزارة والهيئة تلعب الدور الأكبر فى إسناد هذه العمليات والمقاولات ، بصرف النظر عن الكفاءة وسابقة الأعمال لهذه الشركة أو تلك .

١- تماما كما حدث فى حال أسناد أعمال إلى شركة " مارى ديف " لصاحبها المهندس " مجدى زيد " ، ذو الصلة الوثيقة بالوزير عبد الهادى قنديل (٢١) . ويؤدى اسناد إعمال ومشروعات بترولية لشركات من الباطن ، سواء كانت أجنبية أو محلية ، غير ملتزمة بالقطع بقانون المزايدات والمناقصات ، إلى مغالاتها فى الأسعار ، وبالتالى أهدار المال العام لأن بند إسترداد التكاليف أو بند تحمل مصروفات التشغيل أو غيرها سوف يتحملها فى كثير من الأحيان الجانب المصرى والخزانة العامة المصرية ، التى سوف تحرم من أرباح أو دخول أكبر ، لو كانت قد أتبعت نظما رشيدة فى إسناد المشروعات من الباطن (٢٢) .

وتؤدى مثل هذه العلاقات الباطنية بين الوزير أو رئيس الهيئة وكبار قيادات وزارة البترول والهيئة معا ، إلى القيام بمشروعات غير ذات أولوية اقتصادية فى هذه المرحلة أو تلك ، وهذه مسألة غيرذات جدوى اقتصادية .

٢- فعلى سبيل المثال ، حينما تكون طاقة تكرير البترول فى مصر عام ١٩٨٥/١٩٨٦ من معاملها الستة تزيد على ٢٠.٥ مليون طن ، بينما الاستهلاك المحلى من هذه المشتقات لا يزيد على ١٧.٧ مليون طن ، بوجود فائض يقارب ٣.٠ مليون طن ، ثم يقوم الوزير بإصرار غير مفهوم على إنشاء معمل تكرير جديد فى محافظة أسيوط بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه مصرى (٢٣) ، بينما الديون المصرية للخارج خانقة ، وصلت إلى حد مطالبة رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) الشعب المصرى للتبرع من أجل سداد هذه الديون * ، وزاد الأمر بأن جرى أقتطاع ألف فدان كان من الممكن زراعتها ، وكذلك مد خط أنابيب من ميناء شقير على البحر الأحمر إلى أسيوط بطول ٣٥٠ كيلو متر فى الصحراء الشرقية ، وبأقطار تتراوح بين ٢٦ بوصة و ٣٢ بوصة بتكلفة قدرها ٤٣ مليون جنيه ، هذا بخلاف ثمن المواسير والبلوف ومحطتى الضخ ، وأشرفت شركة " بكتيل " الأمريكية العملاقة على هذا المشروع .

٣- ومن الأمثلة كذلك أسناد مشروع مجمع البتروكيماويات العملاق فى العامرية عام ١٩٨٦ لشركة "تكنى بترول " الإيطالية ذات الصلة الوثيقة بوزير البترول الأسبق عبد الهادى قنديل ** ، بعد موافقة الحكومة الإيطالية على تقديم قرض لمصر من أجل تسيير تنفيذ هذا المشروع وإسناده إلى الشركة الإيطالية (٢٤) .

*** تبين فيما بعد أن دعوة رئيس الجمهورية للشعب المصرى للتبرع من أجل سداد ديون مصر ، قد صاحبها وتزامن معها تجارة نجله جمال مبارك فى أسواق سندات الديون الدولية بشراء هذه الديون بأسعار منخفضة ثم إعادة بيعها للحكومة المصرية والبنك**

المركزى المصرى بأسعار أعلى حقق من وراءها ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار خلال سنوات قليلة جدا ، وقد توقفت هذه العملية بعد أن أفتضح أمرها من خلال بعض الصحف الغربية ومنها الفياننشال تايمز البريطانية .

**** من الجدير بالذكر أن الوزير عبد الهادى قنديل قد تلقى جانبا من تعليمه وتدريبه فى معهد البترول بميلانو بإيطاليا وتخرج منه أواخر عام ١٩٦٤ ، وهناك كون صداقات ومعارف مفيدة .**

الآلية الثامنة

اضافة المد الأختيارى فى عقود البترول لفترات أخرى

تعاملت الحكومات المنتجة للبترول مع العقود مع الشركات الأجنبية بثلاثة طرق مختلفة :

- أولها : هو منح فترة الأمتياز للبحث والتنقيب ، ثم الانتاج وتنمية الحقول لفترات طويلة جدا قد تمتد لأكثر من ٤٠ عاما أو يزيد .
- ثانيها : هو الفصل بين فترة البحث والتنقيب ، عن فترة الانتاج وتنمية الحقول بحيث يكون لكل منها عقدا مستقلا ، يوضح الحقوق والإلتزامات المحددة لكل طرف من طرفى العقد .
- ثالثها : بين هذا وذاك جاء شرط الإمتداد الأختيارى للعقد الأولى ، والذى يعنى أنه فى حال عدم إكتشاف البترول بكميات تجارية فى فترة البحث والتنقيب الأولية التى عادة تبلغ ٢٠ عاما ، فاللشركة

الأجنبية أو المقاول أن يطلب من الحكومة المحلية قبل ستة شهور وأحيانا أثنتى عشرة شهرا من إنتهاء تاريخ العقد الأولى ، مد فترة البحث والتنقيب لمدة أخرى قد تمتد إلى ثمانى سنوات أخرى . ويرى كثير من الخبراء – ونحن منهم – أن هذا الشرط الذى أدخل على العقود المصرية مع فترة الانفتاح والرغبة فى جذب الشركات الأجنبية ، قد أضر بالمصالح الوطنية المصرية لعدة أسباب هى :

الأول : أنها بهذا تعطى الشركات الأجنبية مساحة زمنية طويلة قد تؤدى إلى حرمان مصر من أمكانية أستغلال هذه المساحات الجغرافية الكبيرة ، وفى إعادة طرحها مرة أخرى للمزايدات الدولية والحصول بالتالى على شركات أكثر جدية أو لديها من الخبرة ما يساعد فى أكتشاف أسرع لمصادر الثروة البترولية .

الثانى : انها تحرم مصر من منح التوقيع على العقد الجديد (عقد المد) من خلال الموافقة على المد الأختيارى دون مقابل .

الثالث : أنها تحمل الجانب المصرى بأعباء مالية كبيرة فى حال أكتشاف البترول خلال فترات المد ، مما يؤدى لحساب بند إسترداد التكاليف منذ بداية سريان العقد الأولى أى منذ لحظة بداية البحث والتنقيب ، بعكس الموقف فى حال أحتساب بند إسترداد التكاليف مع سريان العقد الثانى بالمد لفترة أخرى .

وقد لعب بعض ممثلى الشركات الأجنبية دورا كبيرا فى إجبار الحكومة المصرية منذ النصف الثانى من السبعينيات على قبول هذا الشرط وإدراجه فى العقود المصرية وكان على رأس هؤلاء السيد (طارق حجى) ممثل

شركة شل فى مصر ، وكان وراء الحملات الصحفية لإبتزاز الحكومة المصرية ، بزعم أن ذلك من شأنه جذب مزيدا من المستثمرين فى قطاع البترول (٢٥) .ومستخدما فى ذلك سطوة وقوة مجموعة شل العالمية التى كان لها أكثر من خمسة فروع فى مصر هى (سوكو – ديوكو – باتيكو – سيتكو) .

ومن المعروف أن التطور التكنولوجى الكبير الذى حدث فى العلوم الجيولوجية والجيو – فيزيقية ، وأساليب المسح السيزمى المتعدد الأبعاد ، كل هذا قد قلص فجوة البحث بحيث ارتفعت نسبة الأبار المنتجة إلى الآبار الجافة من ١ إلى ١٣ فى الخمسينات ، إلى ١ إلى ٣ فى الثمانينات والتسعينات . ويزيد الأمر سوءا ما يجرى أحيانا من تساهل الجانب المصرى فى تحصيل المنحة المستحقة للهيئة – أو شركة جنوب الوادى القابضة فيما بعد عام ٢٠٠٢ – عند إمتداد فترة البحث والتنقيب أو منحة الانتاج (٢٦) .

الآلية التاسعة

التساهل مع الشركات الأجنبية فى بعض الحقوق المالية المصرية

كشفت ممارسات التعامل بين وزارة البترول وهيئة البترول المصرية من جهة ، والشركات الأجنبية من جهة أخرى طوال الأربعين عاما الماضية ، وجود تنازلات غير مبررة قانونيا ومنطقيا من الجانب المصرى وقياداته لصالح الشركات الأجنبية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر :

١- بينما تمنح العقود المصرية الشريك الأجنبى ، الحق فى التنازل عن كل أو بعض حقوقه لصالح طرف ثالث ، فأنها قيدت هذا الحق بشرطين :

- الأول : ضرورة موافقة الحكومة المصرية على هذا التنازل .
- والثانى : أن تكون الشركة الأجنبية المتنازلة قد أوفت بإلتزاماتها الواردة فى أصل العقد الأولى .

بيد أن التجربة المصرية قد أظهرت أن هذا التنازل فى الكثير من الحالات يتم فعلا دون الحصول على الموافقة المسبقة للجانب المصرى ، أو أنها تأتى لاحقة بفترة من الزمن ، وهو ما جعل كثير من الشركات الأجنبية ، خصوصا الأمريكية والبريطانية والأسبانية والهولندية تستخف بالجانب المصرى ، ويؤدى ذلك إلى ضياع بعض الحقوق المصرية وتهرب بعض الشركات الأجنبية من تنفيذ بعض إلتزاماتها المالية والاستثمارية الواردة فى العقد الأولى .

٢- ما قام به رئيس هيئة البترول عبد الهادى قنديل عام ١٩٨٣ – الذى عين فيما بعد وزيرا للبترول – مع الشركة الفرنسية " ألفا كيتين " للبحث عن البترول وأستغلاله فى منطقة شمال الأسكندرية البحرية ، فوفقا للمادة (٢٦) من قانون الاتفاقية رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٥ ، تلتزم الشركة الفرنسية (المقاول) بضرورة الإعلان خلال عامين على الأكثر ، عن الأكتشاف التجارى للغاز الطبيعى غير المصاحب للزيت ، فإذا لم تعلن ذلك للجانب المصرى ، يحق للحكومة المصرية أن تسترد البئر دون مقابل ، وبرغم أن الاتفاقية قد عدلت مرتين (بالقانون رقم ٥٣ لسنة

١٩٧٧ والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣) ، فأن الشركة لم تعلم الجانب المصرى بأنها قد أكتشفت الغاز الطبيعى عام ١٩٧٨ ، بل أنها أعلنت الهيئة فى ١٩٨٣/٣/٢٨ عدم رغبتها فى مد الاتفاقية لفترة ثالثة ، وطالبت الهيئة بالدخول فى عملية تقدير الغاز المكتشف لتسوية حقوقها المالية ..!! والغريب والمدهش على حد تعبير أستاذنا الدكتور محمد حلمى مراد ، أن رئيس الهيئة (عبد الهادى قنديل) قد وافق على طلب الشركة الفرنسية ، ودون عرض الأمر على مجلس الشعب كما تقضى بذلك القواعد المعمول بها ، قدم الرجل للشركة الفرنسية ٨٠ مليون دولار بالمخالفة للقانون المصرى (٢٧) .

والمدهش والمثير للسخرية أكثر أن هناك واقعتين مشابهتين حدثتا مع شركة " فيلبس " الهولندية عام ١٩٦٩ وشركة MOBIL عام ١٩٧٧ ، وتنازلت فيهما الشركتين للحكومة والهيئة عن الآبار دون مقابل تطبيقا للنص القانونى (٢٨) .

فهل كان تصرف رئيس هيئة البترول (عبد الهادى قنديل) هو من دوافع شخصية ، أم كانت طلبا وتوجيهات مباشرة من رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) عشية زيارته لفرنسا ولقاءه الأول مع الرئيس الفرنسى " فرانسوا ميتران " ، وسوابق علاقته الخفية مع الدوائر الفرنسية منذ صفقة طائرات الميراج عام ١٩٧٢ . . !!

٣- وقد أدت هذه الواقعة إلى إدخال تعديل عام ١٩٨٤ يقضى بأن يسترد الشريك الأجنبى نفقات البحث إذا ما بلغ أحتياطى الغاز المكتشف فى منطقة البحث ٧ مليارات متر مكعب ، وبرغم أن هذا التعديل كان معيبا من ناحية المصالح المصرية ، فقد أستمر ضغط الشركات الأجنبية على قيادات وزارة البترول وهيئة البترول ، فجرى تعديل جديد على الاتفاقية عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، ووفقا لهذه التعديلات ، ففى حال ظهور الغاز الطبيعى تسترد الشركات الأجنبية تكاليف البحث والتنقيب فى حدود ٤٠% ، علاوة على ٢٥% حصتها من الغاز المستخرج ، وبهذا تحصل الشركة الأجنبية على ما يزيد على ٦٥% من الغاز المصرى المكتشف ، ويبقى لمصر حوالى ٣٥% فقط من هذا الغاز ، كما أصبحت مصر منذ ذلك التاريخ ملتزمة بشراء ٧٥% من حصة الشريك الأجنبى من الغاز ، وهو ما يعفى الشريك الأجنبى من أعباء تسييل الغاز وتصديره ، كما أعطت هذه التعديلات الشريك الأجنبى حق التحفظ على الغاز لمدة سبعة سنوات للبحث عن وسيلة لتسويقه أو تصديره إلى الخارج دون إلتزام بالحفاظ على أحتياطى قومى لمصر (٢٩) .

٤- ومن ضمن الوسائل والأساليب التى قد تضر بالجانب المصرى ، ما يجرى فى طريقة حساب إيرادات شركات البترول والغاز الأجنبية ، فهناك طريقتان الأولى : التى تستخدم ما يسمى الأسعار المعلنة لبرميل الزيت الخام Posted Price وتحسب على أساسها الضرائب المستحقة للدولة المصرية ، والثانية : التى تستخدم ما يسمى الأسعار الفعلية لبرميل الزيت الخام Realized Price وغالبا تقدمها الشركات الأجنبية لمساهمى الشركات ومموليها . فالطريقة الأولى التى تستخدم عادة فى مصر مع الشركات الأجنبية تحت شعار جذب الاستثمارات

وعدم (تطفيش المستثمرين) ، تؤدى دائما إلى إهدار جزء من الموارد التى كان من المفترض دخولها إلى الخزانة العامة . فجميع الخبراء العاملين فى هذا الحقل يعرفون تماما أن الشركات الأجنبية غالبا ما تتلاعب بالأسعار المعلنة ، والذى يتكون من جزأين ، الأول : السعر المعلن الأساسى Base Posting والثانى : السعر المتغير والذى يمثل علاوة مؤقتة تمنح على السعر ، وقد نجحت ليبيا فى عهد القذافى وبعض دول أمريكا اللاتينية فى أضافة هذه العلاوة على السعر المعلن وأسمتها علاوة التضخم أو علاوة الشحن أو غيرها .

فأسعار السوق هى الأسعار الحقيقية التى – للأسف – لا يجرى التعامل على أساسها فى مصر لحساب إيرادات الشركات الأجنبية من ناحية وبالتالى حساب الضرائب المستحقة عليها للدولة المصرية .

٥– فى حساب تكاليف إنتاج برميل بترول المشاركة ، هناك أيضا ما يستلزم الإنتباه حرصا على المصالح المصرية ، فوفقا لما هو معمول به فأن تكاليف إنتاج برميل المشاركة تعادل سعر البيع الرسمى مطروحا منها هامش الربح المقرر على البرميل .

بمعنى أخر فأن تكلفة برميل المشاركة على أساس السعر المعلن تساوى جميع ما تدفعه الشركة عن البرميل الواحد .

وطبقا للمعادلة فأن :

ك س = أ د + ت ب + ض د .

حيث :

ك س = تكاليف نفط المشاركة على أساس السعر المعلن .

أ د = أتاوة الدولة وهى عادة نسبة محددة تتراوح بين ١٢.٢٥% إلى ١٠% من السعر المعلن .

ت ب = تكاليف انتاج البرميل الواحد بما فيها الاستهلاكات ومصاريف التشغيل .

ض د = ضريبة الدخل الخاضع للضريبة وكانت فى ليبيا فى عهد القذافى ٦٥% وهى فى مصر إنخفضت من ٣٢% قبل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% وفقا لقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وأصبحت ٢٥% لفترة قصيرة منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٤ ، وأصبحت ٢٢.٥% بداية من عام ٢٠١٥ .

وهنا قد يحدث شيء من التواطؤ أو التلاعب من بعض الشركات الأجنبية ، ومن ثم فأن نظم الرقابة الدقيقة من الجانب المصرى تصبح ضرورية للغاية

٦– طريقة حساب الأتاوة أيضا من الأمور الهامة فهى تحسب وفقا للمعادلة التالية :

أ د = (ص ك – س ش) × س م × & × س ص .

ثم تحسب الأتاوة عن كل برميل من خلال :

أ د ÷ (ص ك – س ش) .

حيث :

أ د = أتاوة الدولة .

ص ك = صافى الكمية المنتجة من الزيت الخام .

س ش = استعمالات الشركة الأجنبية من الزيت .

س م = السعر المعلن للبرميل بالدولار .

& = نسبة الأتاوة التى تتراوح فى مصر بين ١٠% إلى ١٢.٢٥% من السعر المعلن .

س ص = سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة المحلية وقت الحساب .

وكما نرى فأن بعض هذه العناصر يمكن التلاعب بها من جانب الشريك الأجنبى ، ما لم يكن الطرف المصرى القائم بعملية الرقابة من النزاهة والخبرة الفنية المناسبة .

الآلية العاشرة

المبالغة فى الأجور والمرتبات فى هذا القطاع

صحيح أن شركات البترول تحقق مكاسب هائلة ، وصحيح كذلك أنها من المهن الشاقة التى تستدعى العمل فى ظروف بيئية شديدة القسوة ، ولكن المؤكد أن هذه الأعباء تتحملها الحكومات والدول المنتجة ، خصوصا من منطقة الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، عبر ما يسمى " إسترداد التكاليف " COST RECOVERY .

ومن ثم فعندما تبالغ الشركات الأجنبية ، فهى تعلم أن هناك من سوف يتحمل هذا العبء من الدول المنتجة ، فى حين أن مبالغة الحكومة المصرية وهيئة البترول وشركات البترول المصرية ، سواء التابعة للهيئة أو الاستثمارية والمشروعات المشتركة ، للأجور والمرتبات للتماهى مع نظرائهم الأجانب هو بمثابة إستنزاف وإهدار للمال العام ، وسوء تقدير للمسئولية الملقاة على عاتق هؤلاء المسئولين فى وزارة البترول وهيئة البترول ، تماما كما فعل المهندس كمال مصطفى رئيس شركة بتروجيت منذ منتصف الثمانينات ، بتعيين ما يسمى خبراء من شركة Brown & Root الإنجليزية ومنحهم مرتبات بمبلغ ١٤٧٥٠ دولار أمريكى شهريا (٣٠) .

ولا شك أن غياب المسئولية المدنية المباشرة فى قوانين العقوبات والجزاءات الإدارية عن أخطاء القيادات فى الأجهزة والمصالح الحكومية المختلفة ، جعلت التهاون والتساهل فى التعامل مع مثل تلك الأخطاء وإتخاذ القرارات التعسفية ، التى ترد قضائيا بالتعويض لأصحابها غالبا ، ومن هنا فأن الضرورة أصبحت ماسة لإجراء مثل تلك التعديلات القانونية بحيث يتحمل المسئول الإدارى أو الوزير المسئولية المباشرة عن أخطائه فى التعسف بإستخدام سلطته من ناحية أو فى حال الإضرار العمدى بالمال العام .

ولا تقدم قيادات قطاع البترول ، لأية جهة رقابية وتشريعية فى الدولة المصرية بيانات بشأن هيكل ونظام الأجور والمرتبات والمكافآت الموزعة على العاملين فى هذا القطاع ، وخصوصا للقيادات العليا فيه ، من واقع كشوفات الصرف ، ولا المزايا العينية التى يحصل عليها هؤلاء ، بما يمثل تحديا حقيقيا لدولة القانون ، بما فى ذلك ما يسمى قانون " الحد الأقصى للأجور " الذى صدر فى أكثر من صورة منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، سواء فى عهد المجلس العسكرى الأول (طنطاوى – عنان) ، أو فى عهد الرئيس المشير عبد الفتاح السيسى .

الآلية الحادية عشرة

أساليب منح تراخيص المناجم والمحاجر

منذ تلك اللحظة التى فقدت مصلحة المناجم والمحاجر قوتها ، وتوزعت عملية منح تراخيص العمل فى المناجم والمحاجر بين أكثر عشرين جهة ، وهذا القطاع يشهد فساداو أهدارا هائلا للثروة الوطنية فى مجال التعدين ، نذكر منها علي سبيل المثال:

(١) نقل اختصاصات الوزير المختص بشأن المحاجر إلي المحافظين بالمحليات التى تولت ادارة المحاجر والملاحات .

(٢) تولت هيئة المجتمعات العمرانية إصدار تراخيص وعقود استغلال المحاجر لحين نقلها من المدن الجديدة إلي المحليات وذلك منذ عام ١٩٧٩ .

(٣) قيام هيئة تنمية بحيرة السد العالي بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من منطقة نشاطها شرق البحيرة .

(٤) صدور قرار إنشاء هيئة المواد النووية متضمناً حقها فى البحث وتعدين وبيع وشراء الخامات النووية دون غيرها .

(٥) قيام هيئة قناة السويس بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من المنطقة المحيطة بقناة السويس وفى سيناء .

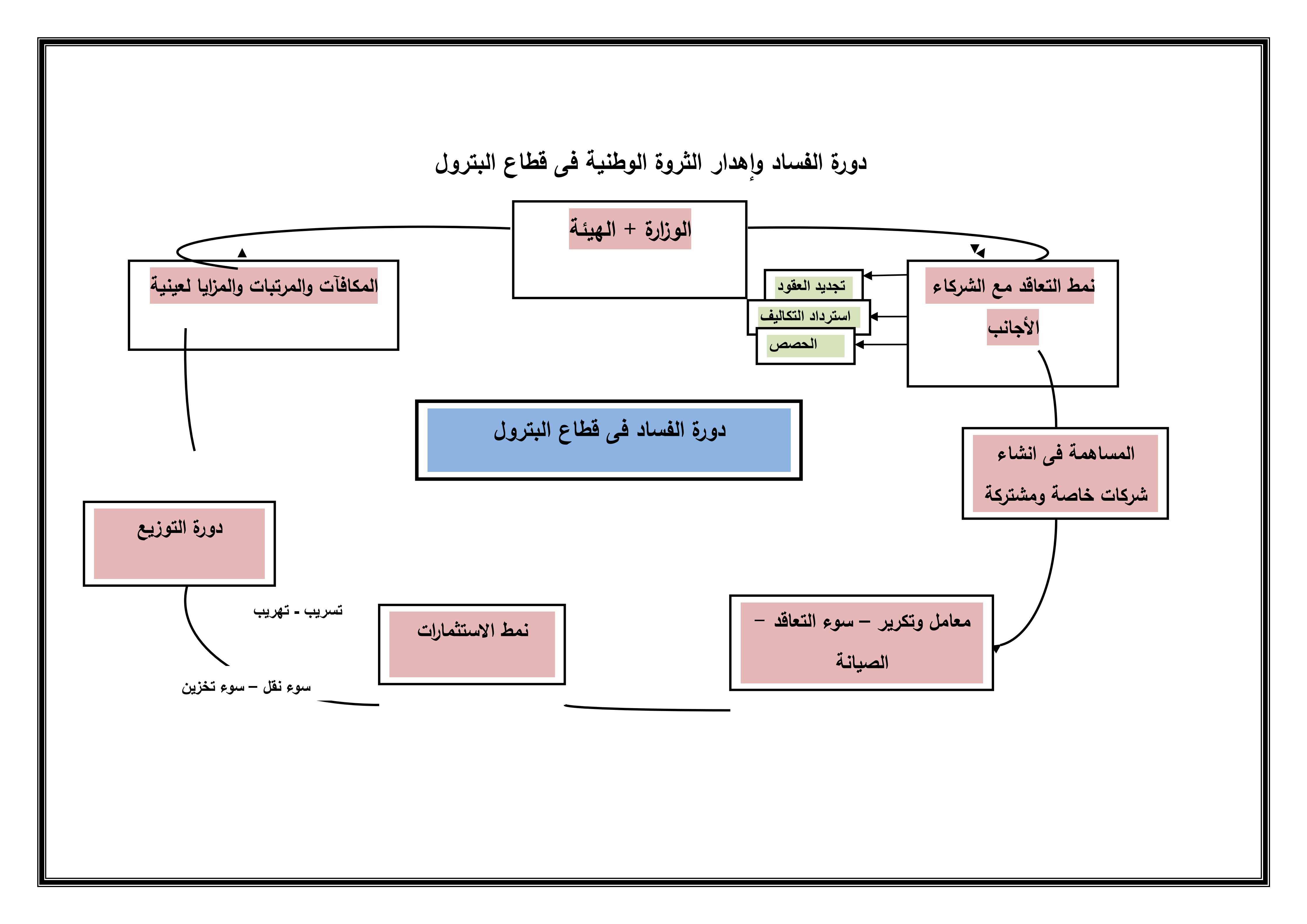
(٦) منح بعض الشركات مزايا سيادية مثل " شركة النصر للملاحات " حيث تسيطر بمفردها علي صناعة وتجارة الملح .

(٧) قيام جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة باستخراج بعض المعادن وقصر ذلك علي الجهاز.

(٨) انتشار التعدين العشوائي للذهب في جنوب البلاد بسبب قصور الهيئة في التعامل مع هذه الثروة الهامة .

(٩) بداية هيمنة الشركات الخاصة والمقاولين على الجزء الأكبر من الثروة المعدنية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين (٣١) .

وتبلغ عددالشركات العاملة فى هذا القطاع فى مصر حوالى ٣٥٠ شركة ، هذا بخلاف عشرات ومئات المقاولين من الباطن ، ولن يتحقق شيء ذو بال فى هذا المجال ، إلا بعد توحيد جهة منح التراخيص ، وتعديل القانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ ، وإنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية ، ووضع خطة إستراتيجية كاملة للتصنيع فى هذا المجال ، وفقا لما سوف نعرضه بعد قليل .



دورة الفساد وإهدار الثروة الوطنية فى قطاع البترول
الوزارة + الهيئة
المكافآت والمرتبات والمزايا لعينية
نمط التعاقد مع الشركاء الأجانب
تجديد العقود
استرداد التكاليف
الحصص
دورة الفساد فى قطاع البترول
المساهمة فى انشاء شركات خاصة ومشتركة
دورة التوزيع
تسريب - تهريب
سوء نقل – سوء تخزين
نمط الاستثمارات
معامل وتكرير – سوء التعاقد – الصيانة

المبحث الثالث

قراءة تحليلية فى نصوص بعض الإتفاقيات البترولية المصرية

تتفاوت عقود إتفاقيات البترول والغاز بين الشركات الأجنبية الكبرى وبين الدول المنتجة – التى هى غالبا من دول العالم الثالث – فى شروطها ومزاياها وأيضا عيوبها . وهذا التفاوت قد يحدث من عطاء شركة عن شركة أخرى ، أو بسبب تنازلات وتسهيلات دولة منتجة عن دولة أخرى ، وقد يحدث هذا التفاوت فى بعض العناصر الأساسية التى يرتكز إليها التعاقد كلها أو بعضها .

وحتى تتضح أبعاد الصورة بشكل مناسب ومتوازن ينبغى بداية عرض هذه العناصر الأساسية التى يقوم عليها التعاقد بين الدول والحكومات المنتجة – مثل مصر أو السعودية أو نيجيريا من ناحية والشركات الأجنبية من ناحية أخرى ، والتى قد يلعب فيها عنصر المهارة والخبرة دورا أو يدخل فيها عنصر الفساد والحصول على عمولات ورشى أدوارا أخرى ، ومن أبرز هذه العناصر والمكونات الآتى :

١– مدة العقد : فكلما طالت مدة العقد بأكثر من اللازم (أكثر من ١٠ عاما) كلما خسرت الدولة المنتجة فرص أفضل لإستثمار ثرواتها الطبيعية ، وتراخت الشركات الأجنبية فى البحث والإستكشاف .

٢– المساحة المحددة للإمتياز : ذلك أنه كلما أتسعت المساحة الجغرافية المسموح للشركة الأجنبية العمل فيها ، كلما ضاقت فرص الدولة المنتجة فى منح أراضى أخرى لشركات جديدة للبحث والإستكشاف .

٣– مد فترة البحث والاستكشاف : تشترط كثير من الدول المنتجة على الشركات الأجنبية أو حتى الشركات الوطنية ضرورة توقيع عقد جديد بعد إنتهاء فترة البحث والاستكشاف الأولية (التى عادة ما تزيد على ٢٠ عاما) ولفترة محدودة قد تستغرق مرة أو مرتين لا تزيد الواحدة منها عن أربعة أعوام ، وذلك مقابل ما يسمى منحة عقد الإمتداد Extenation Contract Bonus ، وسوف نشاهد معا كيف أن الحكومة المصرية بعد منتصف الثمانينات قد منحت الشركات الأجنبية ما يسمى " المد الأختيارى " ، دون حاجة إلى عقد جديد ، كما تخلت حكومات حسنى مبارك على منحة المد والتخلى عن شرط توقيع عقد جديد .

٤– شروط التخلى : من أهم عناصر عقود وأتفاقيات البترول الدولية ما يسمى شرط " التخلى " Surrending فقد تشترط الاتفاقية إلزام الشركة الأجنبية عند إنقضاء فترة زمنية معينة دون أكتشاف آبار منتجة تجاريا ، أن تتنازل الشركة عن ربع أونصف أو كل المساحة المشمولة بالأمتياز ، وهنا قد تطول فترة الإنقضاء لتكون ثلاثة أو أربعة أو أكثر من السنوات ، وقد تنخفض المساحة المتخلى عنها أو تزيد كأن تكون ربع أو ثلث أو نصف المساحة وهكذا .

٥- شروط الانفاق الاستثمارى : عادة ما تلزم اتفاقيات البترول ، الشريك الأجنبى ** فى مرحلة البحث والتنقيب على إنفاق مبالغ معينة طوال فترة البحث والإستكشاف ، وقد يؤدى تقصير الشركة الأجنبية فى هذا إلى إلزامها بالتعويض وسداد الفرق بين الإلتزام الأصلى وما تم إنفاقه فعلا إلى هيئة البترول المصرية .

٦- شروط التنازل : سواء كان هذا التنازل عن حقوق البحث والتنقيب والإستكشاف ، أو بعد مرحلة البحث وأكتشاف آبار أو حقول تجارية ، فهنا تلتزم كثير من العقود والدول والشركات الأجنبية بمجموعة من الإلتزامات حتى لا تكون مجالا للتلاعب والفوضى ، كأن تكون قد أوفت الشركة بالتزاماتها المالية كلها ، أو تكون قد قامت بتقييم الأصول وجرى التفتيش على سجلاتها ، وكذلك شرط عدم التنازل لشركة تنتمى إلى دولة ليست لها علاقة دبلوماسية مع مصر مثلا أو فى حالة حرب معها .

٧- نسبة الإتاوة : حيث تتوقف نسبة الإتاوة الممنوحة على القدرة التفاوضية للفريق الوطنى فبينما تصل نسبة الإتاوة فى ليبيا ١٦.٢٥% من كمية الانتاج اليومى للأبار ، فقد كانت فى مصر عام ١٩٦٣ حوالى ١٥% ، أنخفضت فى عقود الثمانينيات وحتى عام ٢٠١٠ إلى ١٠% فى الكثير من العقود المصرية كما سوف نرى ، بما يمثل تنازلا عن حقوق مصرية وحرمان للخزانة العامة من موارد مالية كبيرة .

٨- منحة التوقيع على العقد : وهى تختلف من شركة إلى شركة ، ومن بلد إلى أخر ، وهى تتوقف أيضا على قدرة المفاوض الوطنى ومدى نزاهته وحرصه على المصالح الوطنية المصرية ، ولكن كما سوف نرى ، فأنا الحالة المصرية وتحت شعار " جذب المستثمرين " والاستثمار جرى التنازل عن الكثير من الحقوق والموارد .

٩- الحصة المقتطعة نظير إسترداد التكاليف : ففى حال إكتشاف البترول أو الغاز بكميات تجارية ، يتم حساب التكاليف التى تحملتها الشركة الأجنبية منذ مرحلة البحث والتنقيب وسريان العقد ، وينص فى العقود على إسترداد تلك التكاليف – بعد مراجعتها بدقة والتدقيق فى حسابات الشركة – وتحرص كثير من الدول المنتجة على أن تكون حصة الشريك الأجنبى من الانتاج اليومى فى صورة إسترداد التكاليف فى حدود معقولة لا تزيد عن ٢٥% من الانتاج اليومى ، ولكن كما سوف نرى فأن العقود المصرية خصوصا بعد الثمانينات قد بالغت لصالح الشريك الأجنبى تحت شعار جذب الاستثمار والمستثمرين ، فأوصلت هذه النسبة إلى ٤٠% من انتاج الآبار يوميا ، هذا بخلاف الطريقة المحاسبية التى تتم وفقا لها حساب تلك التكاليف .

١٠- حصة الشريك الأجنبى من الانتاج اليومى للآبار : بعد خصم كمية إسترداد التكاليف ، يمنح الشريك الجنبى حصته من الزيت أو الغاز المنتج ، وفى حالة الزيت فأن هذه النسبة تصل فى العقود المصرية إلى حوالى ٢٠% فى المتوسط من الانتاج اليومى ، وبالتالى تصبح ما يحصل عليه الشريك الأجنبى من البترول المصرى ٦٠% على الأقل من الانتاج اليومى .

١١- منح الانتاج : حيث تمنح الشركات الأجنبية حكومة الدول المنتجة ما يسمى منح الانتاج عند كل مستوى من إنتاج الأبار وفقا لشرائح إنتاج معينة (خمسة آلاف برميل يوميا – خمسة وعشرون ألف برميل يوميا .. الخ) ، وتتوقف هذه المنح على القدرة التفاوضية ونزاهة المفاوض المصرى ، وسوف نرى مقدار التنازلات التى قدمها المفاوض المصرى وقيادات قطاع البترول للشركات الأجنبية فى هذا المجال طوال العقود الثلاثة الماضية .

١٢- طريقة التعامل مع فائض زيت الانتاج Excess Cost Recevery ويقصد به أنه فى حال حصول طرف من الطرفين المتعاقدين على ما يزيد على ٥٠% من الانتاج اليومى خلال ربع السنة التقويمية فأنه ينبغى على هذا الطرف (الذى يطلق عليه المشترى) أن يشترى من تلك الزيادة ما لايجاوز ١٢.٥% من إجمالى الزيت الخام المنتج من عقد التنمية ،ويدفع للطرف الأخر (يسمى البائع) مبلغا محسوبا على أساس سعرالبرميل معادلا لسعره فى ميناء الشحن ، أى متوسط تكاليف رفع الزيت ومعالجته للبرميل الواحد الذى دفعته الشركة المشتركة بين الجانبين (المقاول) ** فى ربع السنة المذكور .

١٣- تضمين العقد المبادىء الأساسية الضامنة لحقوق السيادة للدولة المنتجة : مثل تضمين العقود مبدأ " القوة القاهرة " ومبدأ " تغير الظروف " و " حق الإلغاء " و " حق الاستيلاء " وإشتراطات التحكيم الدولى أو طريقة مناسبة لحل المنازعات التى قد تنشأ أثناء العمل .

**** تقوم نظم التعاقد فى معظم الدول ومنها مصر ، على تكوين شركة مشتركة مناصفة بين هيئة البترول المصرية والشريك الأجنبى حينما يكتشف آبار منتجة للنفط يسمى (المقاول) تتولى عملية تطوير الحقول والانتاج وغيرها من الأمور .**

١٤- مخصصات تدريب الكوادر المحلية : والتى تلتزم بها الشركات الأجنبية ومدى كفايتها فى دعم القدرات العلمية والفنية للعمالة الهندسية والفنية المصرية ، وقد أثبتت التجربة أن كثير من هذه الإلتزامات التى تتعهد بها الشركات الأجنبية فى تدريب العمالة المصرية لا يتم تنفيذها (٣٢).

١٥- حساب الضرائب على أرباح الشركات : حيث جرى تخفيض الضرائب على الدخل عام ٢٠٠٥ من ٣٢% من الدخل ، إلى ٢٠% وفقا للقانون الذى أصدره وزير المالية فى حكومة أحمد نظيف رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

١٦- ملكية الأصول : تنص العقود عادة على أن تؤول ملكية الأصول من معدات وآلات وأراضى وأصول منقولة أخرى (كالسيارات) وغيرها ، سبق أحتساب المقاول والشريك الأجنبى لها فى بند إسترداد التكاليف إلى الهيئة الوطنية التى تمثل الحكومة المصرية – سواء كانت هيئة البترول أو الشركة القابضة التى أنشأها سامح فهمى بعد عام ٢٠٠٢ – وتتم هذه العملية بعد إنتهاء فترة إسترداد التكاليف أو إنقضاء الاتفاقية أيهما أقرب ، وهنا قد يجرى تلاعب وتواطؤ بين بعض قيادات قطاع البترول المصرى والشركات الأجنبية ، من خلال طرق تحديد

قيمة تلك الأصول سواء بالقيم الدفترية أوبغيرها ، حيث تنص معظم العقود على أن يقوم المقاول أو الشريك الأجنبى بأخطار الهيئة أو الشركة القابضة قبل نهاية ربع السنة التقويمية بالقيمة الدفترية لهذه الأصول .

١٧–وأخيرا الأسس المحاسبية والفنية لتقدير وحساب المصروفات والتكاليف من ناحية ، وحساب الانتاج (العدادات) من ناحية أخرى ، ونظم الرقابة والتفتيش على السجلات والعينات المأخوذة ، وسوف نرى كيف تنازلت العقود المصرية عن هذا الحق وجعلته شكليا ، باستخدام تعبيرات جديدة على العقود المصرية مثل " فى جميع الأوقات المعقولة " و " فى الأوقات المناسبة " و " بما لا يؤثر على سلامة العمل " ، وبالطبع فأن من يحدد الأوقات المناسة والأوقات المعقولة هى الشركة الأجنبية ، وبالتالى قيد حق الجانب المصرى فى التفتيش على أعمال الشركة الأجنبية .

هذا من ناحية النصوص القانونية للتعاقد مع الشركاء الأجانب ، فماذا عن الأساليب المحاسبية والمالية لهذه العقود والأتفاقيات ، والتى ينص عليها أحد بنود تلك التعاقدات فى ملحق الاتفاق بشأن نظام المحاسبة المتبع ؟

ونظرا لأن الشركات الأجنبية تستخدم أساليبا محاسبية متنوعة ، مما يؤدى إلى ظهور القوائم المالية بصورة مختلفة تطبيقا لتلك المبادىء المحاسبية ، كما أن تعدد وتنوع مراحل البحث والتنمية من ناحية ثانية ، وتنوع وتعدد البيانات والسجلات المستخدمة من ناحية ثالثة ، كل ذلك يترتب عليه صعوبات حقيقية وفرص ممكنة للتلاعب المالى والمحاسبى من تلك الشركات الكبرى بحقوق الدول المنتجة خصوصا فى العالم الثالث (٣٣) .

ويترتب على تعدد جنسيات شركات البترول عدة نتائج هى :

١– لجوء الشركات إلى عمل مجموعتين من السجلات المحاسبية والتكاليف ، أحداها تخدم أغراض وأهداف الإدارة المحلية أو ما يسمى دولة الجنسية (كأمريكا أو فرنسا أو بريطانيا أو إيطاليا .. الخ) والثانية تتوافق مع تعليمات وتوجيهات النظم الضريبية للدول التى تزاول الشركة الأجنبية نشاطها فيها (كحالة مصر مثلا) .

٢– وبالنظر لكون تلك الشركات الأجنبية تخضع لأكثر من نظام قانونى واحد فأن هناك صعوبات فى وضع نظام محاسبى موحد يمكن تطبيقه فى كل شركات البترول المتعددة الجنسيات تلك .

٣– ومن ثم هناك صعوبة حقيقة فى الاعتماد على بيانات هذه الشركات الأجنبية ، فى التخطيط الاقتصادى فى الدولة المنتجة ، أو فى إجراء مقارنات بين نتائج نشاط الشركات وتكاليف الأداء فيما بين تلك الشركات (٣٤) .

وحتى نتعرف على صعوبة تلك العملية المحاسبية ، وبالتالى فرص التلاعب والتواطؤ نعرض لأهم مكونات وعناصر النظام المحاسبى الذى من الضرورى المراجعة عليه من جانب السلطات الوطنية للدول المنتجة وهى :

١– المجموعة المستندية .

٢– المجموعة الدفترية .

٣– دليل الحسابات أو الدليل المحاسبى .

٤- دليل وحدات التكلفة .

٥- دليل مراكز التكلفة .

٦- طرق وأساليب قياس وتجميع التكاليف .

٧- طرق وأساليب التكاليف المرحلية المتعددة النشاط فى صناعة البترول (٣٥) .

ومن شأن تغيير طريقة المحاسبة من فترة إلى أخرى أن يؤدى إلى تغيير نتائج الأعمال (٣٦) . فعلى سبيل المثال تميل شركات البترول الكبرى إلى أستخدام أسلوب المصروفات الإيرادية Expensing Method بحيث تستقطع كافة مصروفات مرحلة البحث والتنقيب والاستكشاف من الدخل فى السنة التى تنفق فيها هذه المصروفات ، بينما تلجأ الشركات الصغيرة والحديثة التكوين إلى رسملة جميع نفقات البحث عن البترول ، بما فيها مصروفات البحث والتنقيب والاستكشاف ، أى استخدام طريقة التكاليف الكلية Full Costing Method وبالتالى تأجيل أستقطاع مصروفات البحث والتنقيب الباهظة بهدف إظهار أرباحها بمستوى كبير أو مبالغ فيه ، مما يساعدها فى رفع أسعار أسهمها فى البورصة وسوق الأوراق المالية (٣٧) .

لذا فقد ألزمت قوانين بعض الدول المنتجة – مثل ليبيا وفنزويلا وغيرهما – الشركات الأجنبية العاملة لديها ، برسملة كل مصروفاتها التى تنفقها الشركة الأجنبية على عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف ، قبل بدء الفترة الإنتاجية بمعدل ثابت ٥% سنويا ، على أن يبدأ هذا الاستهلاك بعد الفترة الانتاجية للشركة ، ولا يجوز أن تستهلك هذه المصروفات بأى طريقة أخرى ، أى إتباع طريقة التكاليف الكلية (٣٨) .

ومن ضمن وسائل التلاعب المحاسبية التى قد تلجأ إليها بعض الشركات الأجنبية الكبرى طريقة حساب تكاليف إصلاح آلات ومعدات الحفر ، أو أقساط التأمين عليها ، حيث قد تستخدم هذه المعدات فى حفر أكثر من بئر واحدة ، وبالتالى يتكرر حسابها أكثر من مرة ، وكذلك تحميل نفقات حفر الآبار الجافة على نفقات حفر الآبار المنتجة (٣٩) .

فإذا تناولنا نصوص بعض عقود البترول التى وقعتها الحكومة المصرية مع الشركات الأجنبية ، نستطيع أن نميز بين ثلاثة مراحل مختلفة هى :

الأولى : عقود ما قبل عام ١٩٧٥ .

الثانية : عقود الفترة من ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٠ .

الثالثة : عقود الفترة التى تولى فيها سامح فهمى مسئولية وزارة البترول وأستمرت بعد عزله (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) .

ونظرا لصعوبة عرض كل العقود التى تمت خلال الفترات المشار إليها ، خاصة فى الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٠ والتى تجاوز عددها ٤٧١ أتفاقية وعقد ، ودخول القطاع الخاص المصرى على خط إستغلال

الموارد البترولية والغازية المصرية بداية من عام ١٩٩٢ ، في عام ١٩٩٤ تم توقيع أول إتفاقية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص المصري للتنقيب عن البترول والغاز في مصر ، لذا سوف يقتصر عرضنا على نموذج لعقد فى كل مرحلة من تلك العقود هى :

١- القرار الجمهورى بقانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٦٣ بشأن التعاقد بين الحكومة المصرية (ممثلة فى المؤسسة المصرية العامة للبترول) وشركة (فيلبس) الأمريكية بالبحث عن البترول فى منطقة الصحراء الغربية .

٢- التعديل الذى تم على تلك الاتفاقية عام ٢٠٠٣ ، بين الحكومة المصرية (ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول) وشركة (أباتشى) الأمريكية فى منطقة الصحراء الغربية ، وهذه الشركة (أباتشى أم بركة L.DC) هى شركة محدودة الأسهم ومنشأة طبقا لقوانين جزر (كايمان) البريطانية التى تعد أحد الملاذات للتهرب الضريبى .

٣- القانون رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٧ بالتعاقد بين الحكومة المصرية (ممثلة فى شركة جنوب الوادى القابضة) وشركات ثلاثة أجنبية هى شركة (جوجارات ستات بتروليم كوربوريشن ليمتد) وشركة (جو جلوبال ريسورز) الكندية السجلة فى جزيرة (باربادوس) وشركة (ألكو نيروليمتد – ألكور) فى منطقة الصحراء الغربية .

فلنتأمل التطور – أو التدهور – الذى حدث فى صياغة العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خلال هذه الفترة ، وما يكمن خلفها من مصالح ، وما ترتب عليها من إهدار لموارد مالية وثروات طبيعية مصرية .

١- مدة العقد : فى التعاقد الذى تم عام ١٩٦٣ كانت مدة العقد ٣٠ عاما للبحث والإستكشاف يحق مدها إلى مدد أخرى قد تصل إلى ١٥ عاما وهى مدة طويلة جدا ، فى التعديل الذى تم عام ٢٠٠٣ كانت مدة عقد التنمية (الانتاج)٢٠ عاما تبدأ من تاريخ سريان هذه الإتفاقية ، مضافا إليها فترة الإمتداد الأختيارية ومدتها ٥ سنوات ، ويجوز للمقاول* طلبها بخطاب يرسل إلى الهيئة قبل ٦ شهور سابقة من تاريخ إنقضاء الاتفاقية ، وتنازلت هيئة البترول المصرية عن وضع أية شروط جديدة لمد الفترات ، أو توقيع عقد جديد يسمح بالحصول على منحة توقيع وأضافة موارد جديدة للخزانة العامة المصرية ، فى أتفاقية عام ٢٠٠٧ جرى تغيير جوهرى حيث أصبحت مدة البحث ٤ سنوات من تاريخ السريان ، يمنح بعدها المقاول فترة إمتداد لمرتين متلاحقتين مدة كل منهما سنتان ، أى لدينا ٨ سنوات ،لكن فترة تنمية الأكتشاف التجارى تصل إلى ٢٠ عاما من تاريخ الإكتشاف بخلاف فترات المد (٤+٢+٢) ، بحيث لا يزيد أجل عقد التنمية عن ٣٥ عاما من تاريخ الإكتشاف التجارى ، ويمكن الإتفاق على خلاف ذلك بموافقة وزير البترول .

*** يقصد بالمقاول فى عقود البترول الشركة المشتركة التى تؤسس بين هيئة البترول والشركة الأجنبية .**

٢-الأتاوة : فى الأتفاقية الأولى (١٥٥ لسنة ١٩٦٣) كانت نسبة الأتاوة ١٥% من كمية الانتاج اليومى (م ٢١) تدفع على أساس السعر المرجح ** لتصدير الزيت الخام خلال الفترة المستحق عنها الأتاوة كما نص العقد

على أن تشمل أتاوة الحكومة المصرية كل مادة هيدرو كربونية – بخلاف الزيت الخام – على أساس القيمة السوقية عند رأس البئر أو المنشأت الأخرى ، ولكن فى التعديل الذى تم عام ٢٠٠٣ خفضت نسبة الأتاوة إلى ١٠% فقط وتسرى هذه النسبة أيضا على فترة التجديد ، كما أسقط النص على كل المواد الهيدروكربونية السابق الإشارة إليها فى عقود الستينات وكذلك لم يأخذ بالقيمة السوقية وأنما أخذوا تحت ضغط الشركات الأجنبية وممثليهم (مثل السيد طارق حجى) بالسعر المعلن وهو أقل قيمة من القيمة السوقية

٣-التخلى Relinquishments: وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ، فقد نصت على أنه فى حال انقضاء السنة الثالثة من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، أو قبل إنقضائها يتخلى المقاول (الشركة المشتركة بين المؤسسة وشركة فيلبس) عن عدد من قطاعات البحث يعادل ربع المساحة على الأقل من مجموع قطاعات البحث ، وعند إنقضاء ٦ سنوات بعد نفاذ الاتفاقية يتخليان عن ربع القطاعات الأخرى ، وعند إنقضاء ١٠ سنوات يكون لهما أن يختارا وأن يحتفظا بعدد من قطاعات التى تكون قد تحولت إلى عقود تنمية ، أو طلب تحويلها إلى ذلك ، ويحق لشركة فيلبي بعد إنقضاء ٣ سنوات التخلى عن أى قطاع بشرط إخطار الحكومة المصرية قبلها بتسعين يوما على الأقل ، وفى هذه الحال تعفى شركة فيلبس من أى إلتزامات ، وإذا كان نفقاتها أقل من تلك الملتزمة بها تدفع للحكومة المصرية ٥٠% الفارق ، وذهبت الاتفاقية إلى أبعد من ذلك بالنص صراحة على أنه إذا لم تحفر شركة فيلبس خلال ٢٤ شهرا من نفاذ الاتفاقية بئرا إستكشافيا واحدا فى أحد مناطقها ، فعليها أن تتخلى للحكومة المصرية عن واحدة من تلك المناطق الثلاثة المشمولة بالعقد ، وما لم يوافق الوزير المصرى على إعفائها من ذلك ، على العكس من ذلك فى تعديل الاتفاقية عام ٢٠٠٣ ، حيث نصت على تنازلات جديدة للشريك الأجنبى ، منها أنه فى حال عدم تحقيق انتاج تجارى للزيت أو الغاز خلال ٥ سنوات من تاريخ سريان هذه الاتفاقية ، يمكن للهيئة أن توافق على إستمرار قطاع التنمية هذا فى يد المقاول ، وهنا يتبين مقدار التنازل والتضحية بالمصالح الوطنية المصرية مقارنة بما كان يجرى من قبل ، وحتى بما كان يجرى فى الدولة المجاورة (ليبيا) منذ عام ١٩٧٠ (٤٠) ، وفى اتفاقية عام ٢٠٠٧ جرى مزيد من التنازلات

****يقصد بالقيمة السوقية متوسط السعر المرجح المتحصل عليه من المشترين من غير الشركات التابعة مطروحا منها التكاليف والمصروفات التى أنفقت فى معالجة هذه المادة ، وهذا يختلف عن السعر المعلن الذى أخذت به العقود المصرية منذ منتصف الثمانينات والتسعينات .**

حيث نصت على أنه فى نهاية السنة الرابعة بعد سريان تلك الاتفاقية يتخلى المقاول عن ربع المنطقة الأصلية التى لم يتم تحويلها إلى عقود تنمية (م ٥) ، وفى نهاية السنة السادسة يتخلى المقاول للحكومة المصرية عن ربع أضافية من المنطقة الأصلية من تاريخ سريان الاتفاقية التى لم تتحول إلى عقود تنمية ، إلى هنا ويبدو هذا النص جيد ، ولكن بقية نصوص الاتفاقية شديدة الضرر حيث جاء فى هذا العقد وبقية عقود تلك الفترة مبدأ

جديد هو (وحدة وعدم إنقسام مفهومى الأكتشاف التجارى وعقد التنمية) ، أى أصبح عقد التنمية هو إمتداد قانونى لعقد الالتزام بالبحث والإستكشاف دون حاجة لموافقة حكومية جديدة ، وعقد جديد كما جاءت هذه الاتفاقية بمبدأ جديد يقوم على جعل فترات إعلان نتائج البحث والتنقيب للجانب المصرى طويلة جدا تمتد من ٣٠ يوما إلى ١٢ شهرا بالنسبة للزيت الخام ، و إلى ٢٤ شهرا بالنسبة لآبار الغاز الطبيعى .

٤-الانتاج وتوزيع الحصص Production Sharing : وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ، عندما يتحقق إكتشاف تجارى فى أى منطقة من المناطق الثلاثة للبحث يتحمل المقاول ٥٠% من جميع التكاليف والمصروفات التى تنفق على التنمية والانتاج ، وعلى مواصلة البحث والعمليات الأخرى داخل المنطقة باستثناء الأراضى التى تكون قد تحولت إلى عقود تنمية متى كانت شركة فيلبس قد أنفقت ما ما إلتزمت به من مبالغ وهو ١٠.٠ مليون دولار ، وفى حال الكشف التجارى خلال فترة لا تقل عن ٦٠ يوما قبل بدء السنة التقويمية * يجوز لشركة فيلبس أن تخطر المؤسسة برغبتها فى أن توفى كل أو بعض ما قد يكون باقيا عليها من إلتزامات البحث فى عقد التنمية المشتركة ، ونصت الاتفاقية على مناصفة الانتاج يتصرف فيه كل طرف بمعرفته ، أما الاتفاقية المعدلة عام ٢٠٠٣ فقد نصت على طريقة جديدة لإقتسام الانتاج يقوم على خصول الشريك الأجنبى على ٤٠% من كمية الانتاج اليومى فى صورة إسترداد التكاليف ، والنسبة الباقية (٦٠%) توزع مناصفة بين الهيئة والمقاول ، بمعنى أخر فأن الشريك الأجنبى يحصل على ٦٠% من كمية الانتاج اليومى على الأقل ، وأضافت الاتفاقية الجديدة ، مبدأ خطيرا حيث نصت على أنه فى حال إكتشاف الزيت الخام ، فلن يكون المقاول والشريك الأجنبى بالتالى مطالبا بالتقدم بطلب لتوقيع عقد جديد ، كما أن له الحق فى فترة " الإمتداد الإختيارى " مدتها ٥ سنوات سابقة لتاريخ إنتهاء ال٢٠ عاما ، وزادت عليها النص على موافقة الهيئة على إستمرار قطاع التنمية هذا فى يد المقاول ، إذا لم يتحقق إنتاج تجارى للزيت أو الغاز خلال ٥ سنوات من تاريخ سريان العقد ، أما اتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد نصت على أن يكونتوزيع الحصص على أساس ٣٧% فى صورة إسترداد التكاليف ، وتوزع النسبة الباقية (٦٣%) بين شركة جنوب الوادى

***يقصد بالسنة التقويمية التى يبدأ منها حساب الشركة على ما تنتجه من زيت أو غاز .**

القابضة والشريك الأجنبى ، وفقا لكميات الانتاج ، والتى تظهر ان حصة الشريك الأجنبى سوف تزيد فى المتوسط على ٦٤.٥% من كميات الانتاج اليومية .

٥-استرداد التكاليف Recovery of Costs : حدث تطور – أو تدهور مهم – فى هذا المجال فوفقا لأتفاقية عام ١٩٦٣ فأن إحتساب بند إسترداد التكاليف كان شديد الحرص على المصلحة الوطنية المصرية حيث كانت لا تزيد على ٢٥% ، وينص فيها على أن شركة فيلبس تقدم كل ثلاثة شهور قائمة بالتكاليف التى تحملتها والمستندات اللازمة لها جاهزة للفحص فى أى وقت وقد حرص المفاوض المصرى فى اتفاقية عام ١٩٦٣ على التدقيق

والتمييز بين تكاليف الحفر للآبار والتكاليف التى يتحملها الطرف المقترح ، والطرف غير المقترح لهذا الحفر ، حتى يجنب الجانب المصرى الشريك فى هذه الشراكة مصروفات غير ضرورية قد يقوم بها الشريك الأجنبى دون مقتضى .

أما فى أتفاقية عام ٢٠٠٣ فقد جرى إحتساب مختلف لبند إسترداد التكاليف شاملة التكاليف والمصروفات بجميع عمليات البحث والتنقيب والتنمية ، والعمليات المتعلقة بها – وهو تعبير مطاط يدخل عناصر غير ضرورية – فى حدود ٤٠% من كل البترول المنتج ، والمحتفظ بـه من عقد التنمية داخل حدود المنطقة ، وأضـاف إلـى ذلك المصروفات غير المباشرة التى قد تشملها معدات غير ضرورية وسيارات ووقود شخصـى وغيرها من العناصر ، وتشير تجربة ليبيا على سبيل المثال إلـى تضيقهم من مفهوم المصـروفات غير الضرورية نظرا لسابق تلاعب الشركات الأجنبية خصوصا الأمريكية والبريطانية والإيطالية بها (٤١) بل أن العقود الليبية كانت تستبعد مصروفات الخفر والتطوير غير الملموسة بحيث يتم إختصامها وفقا للعمر الانتاجى للآبار بما يزيد على ١٠ سنوات وتصل أحيانا إلى ٢٠ عاما بواقع ٥% سنويا (٤٢) .وزادت على ذلك الاتفاقية المصرية لعام ٢٠٠٣ بأن وزعتها بحيث تكون نفقات البحث المستردة بمعدل ٢٥% سنويا ، تبدأ من تاريخ سريان الاتفاقية ، وليس من تاريخ العمل بها ، وفى السنة الضريبية التى حملت ودفعت فيها هذه النفقات ، بالاضافة إلى ٢٥% أخرى لنفقات تنمية الحقول تسترد أيضا سنويا وبنفس الطريقة ، وأخيرا يضاف إليها مصروفات التشغيل التى تسترد فى السنة الضريبية ، بل لقد أوغل مفاوض هيئة البترول المصرية فى إرضاء الشريك الأجنبى على حساب المصالح المصرية بالنص على أنه (عندما تزيد قيمة كل البترول المخصص لإسترداد التكاليف على التكاليف والنفقات الفعلية القابلة لإسترداد والمزمع إستردادها فى ربع السنة ذاك ، بما فى ذلك ما قد يرحل طبقا للمادة السابعة فأن يتعين تقسيم قيمة هذا الفائض من البترول بين الهيئة والمقاول) ، أى أنه ببساطة جعل الشركة الأجنبية تشاركنا فى قيمة البترول الزائد عن بترول الاسترداد بدلا من أن تسترد الهيئة هذا الفائض كله ، فى سابقة غير معهودة فى تاريخ العقود المصرية حتى منتصف الثمانينات .

وبالمقابل وحفاظا على حق الشريك الأجنبى جاء النص بأنه (يحق للهيئة قبل بدء كل سنة تقويمية ب ٩٠ يوما أن تختار وإخطار المقاول كتابة بطلب سداد نصيبها من هذا الفائض بنسبة ١٠٠% عينا بالزيت الخام بشرط ألا تزيد كمية الزيت الخام الذى تأخذه الهيئة عينا فى أى ربع سنة على قيمة الزيت المخصص لإسترداد التكاليف المأخوذه فعلا ، والذى تصرف فيه المقاول بصفة منفردة) ، فهنا توضع القيود لحماية مصالح الشريك الأجنبى فى زيت الاسترداد ، أما مصر ومصالحها فعليها ألف قيد وقيد ، حرصا على الاستثمار والمستثمرين * ...!!

أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد خفضت نسبة الاسترداد إلى ٣٧% من كمية الانتاج اليومى ، ولكنها عادت ووزعت حصص الانتاج بحيث تصل نسبة ما يحصل عليه الشريك الأجنبى إلى ٦٢.٥% من كمية الانتاج كما سبق وأشرنا . وقد زادت عليها بأن نصت إرضاء للمستثمرين والشركات الأجنبية بأنه (إذا كانت التكاليف والمصروفات فى أى سنة ضريبية تزيد على قيمة كل البترول الواجب إستردادها فى تلك السنة الضريبية فأن الزيادة ترحل لإستردادها فى السنة أو السنوات الضريبية التالية إلى أن تسترد بالكامل) ، يضاف إلى ذلك ثغرة أبليس التى فتحت لبعض ممارسات الفساد حيث نصت المادة ( ) من تعديل عام ٢٠٠٣ على أنه (إذا لم تقم الهيئة بأخطار المقاول – والشريك الأجنبى بالطبع – فى مدى ثلاثة شهور بإعتراضها على البيان فأن هذا البيان يعتبر معتمدا) ، بمعنى أخر فأن إهمال مسئول فى هيئة البترول أو شركة جنوب الوادى القابضة التى حلت تقريبا محل هيئة البترول بعد عام ٢٠٠٤ ، أو حصوله على رشوة للتغاضى عن الرد والذى سيكلف مصر عدة ملايين من الدولارات هى مسألة تترك هكذا .

٦–شراء البترول : وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ورد فى المادة (٢٨) النص على حق الحكومة المصرية فى شراء الزيت الخام بما لا يجاوز أحتياجات معامل التكرير فى البلاد ، ولا تزيد كمية شراء الحكومة للزيت الخام عن ٢٠% من الكمية التى تملكها شركة فيلبس أو مؤسسة البترول ، وفقا لإخطارت سابقة متدرجة زمنيا ، أما الأسعار فقد حددتها الاتفاقية بأقل ١٠% من متوسط السعر المرجح الذى حصلت عليه مؤسسة

*علينا أن نلاحظ أنه ومنذ مطلع الثمانينات لعبت شخصيات من أمثال د. طارق حجى مسئول مجموعة شل العالمية فى مصر وأخرين دورا كبيرا فى صياغة هذه العقود ودفع حكومات مبارك المتتالية فى إتباع هذا النهج الضار بمصالح مصر ومواردها .

البترول المصرية ، أو شركة فيلبس المصدر إلى الخارج خلال الشهر التقويمى الذى سار فيه التسليم إلى الحكومة المصرية ، فإذا كان الشراء أكثر من ٢٠% من زيت شركة فيلبس أو المؤسسة فيكون سعره هو السعر الأدنى من كل من السعر الجارى استعماله فى إحتساب الإتاوات ومتوسط السعر المرجح للتصدير،

أما شراء المنتجات البترولية من جانب الحكومة المصرية فهو فى حدود ٢٠% من الكميات الستخرجة من الزيت الخام المملوك للمؤسسة أو شركة فليبس .

سنلاحظ أن هذا النص قد أختفى تماما من عقود الثمانينات والتسعينات وحتى اليوم (٢٠١٥) ، ففى الأتفاقية المعدلة لعام ٢٠٠٣ نصت على أنه فى حال رغبت هيئة البترول المصرية فى شراء مستحقات المقاول من البترول المخصص لإسترداد التكاليف أو حصته من البترول المخصص لإقتسام الانتاج ، فأن السعر يكون هو سعر السوق منقوصا منه ٢.٠% فقط لا غير ..!! وبمقارنة هذا النص بما كان موجودا فى ليبيا ، نجد أن حصول الحكومة الليبية على حصة الشريك الأجنبى كانت تتم بسعر التكلفة مضافا إليها عدة سنتات أو عدة

دولارات كربح عن البرميل الواحد . أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد نصت على أن سعر الشراء يتحدد على أساس سعر السوق – وليس السعر المعلن – بشرط أخطار هيئة البترول المصرية الشريك الأجنبى قبلها ب ٤٥ يوما قبل بدء نصف السنة التقويمية ، عن رغبتها فى الشراء لكمية محددة .

٧-الاستثمارات Investements : وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ فأن الشريك الأجنبى ملتزم ١٠.٠٥ مليون دولار خلال الأثنتى عشرة عاما من البحث والتنقيب وزعت على النحو التالى ، ثلاثة ملايين فى السنوات الثلاثة الأولى ، ومليون دولارسنويا خلال السنوات الرابعة والخامسة والسادسة ، ومليون دولار أخرى سنويا خلال السنوات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة ، ثم ٢٥ ألف دولار سنويا عن السنتين الأخيرتين عن كل قطاع بحث محتفظ به ، وهكذا يبدو دقة العقود ووضوحها فيما يتعلق بالحقوق والواجبات على كل طرف ، أما الاتفاقية المعدلة لعام ٢٠٠٣ فقد نصت على على أن تنفق الشركاء الأجانب مبلغ ٢٠ مليون دولار خلال الثلاثة سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية ، فإذا لم تنفق هذه المبالغ خلال هذه الفترة ، تدفع الشركاء الأجانب الفارق بين ٢٠ مليون دولار وما أنفقته فعلا إلى هيئة البترول ، ثم يمكن أن تستردها فى حال إكتشاف الانتاج التجارى فيما بعد.

وهكذا يبدو واضحا أن الشركات الأجنبية فى مجال البترول لا تلتزم فعلا بالارقام التى تقدم للحكومة المصرية بشأن إستثمارتها فى البلاد ، وبدلا من توقيع الغرامات أو الجزاءات كما كان متبعا فى عقود الستينات فأنها فتح لها باب خلفى لإسترداد هذه المبالغ بوسائل شتى ، وسوف تجد الشركات الأجنبية فى حالة الفساد المستشرى فى مصر وفى قطاع البترول ما يقدم لهم مثل تلك الخدمات .

أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد نصت على أن ينفق الشريك الأجنبى ٤٥ مليون دولار خلال فترة البحث الأولية (٤ سنوات) وحفر بئران مع مسح معناطيسى سيزمى لمساحات محددة فى ٤ سنوات ، كما يلتزم الشريك الأجنبى بإنفاق ٥٠ مليون دولار فى فترة الإمتداد الأولى (سنتان) وحفر بئران أضافيان ، كما يلتزم المقاول بإنفاق ٥٠ مليون دولار أخرى خلال فترة الإمتداد الثانية (عامان أضافيان) ، أى بمجوع ١٤٥ مليون دولار خلال ثمانى سنوات ، فأن الغريب فى الأمر أن هذه الشروط الشديدة التى وقعت على شركات هندية و أسبانية متوسطة الحجم ، لم نجدها لها أبدا نظيرا وشبيها فى العقود التى وقعت مع الشركات الأمريكية ولا الشركة البريطانية ، وكذلك شركة شل التى كان يدير مصالحها طارق حجى ذو الصلات الوثيقة برجال الحكم والأمن فى مصر .

٨-المنح Bonus : لم يأت ذكر فى أتفاقية عام ١٩٦٣ على المنح المقدمة من الشريك الأجنبى فى حال التعاقد أو منح الانتاج وغيرها ، أما أتفاقية عام ٢٠٠٣ فقد نصت المادة (٩) على منحة مقدمة من الشريك الأجنبى قدرها مليون دولار عند التوقيع على الاتفاقية ، كما يمنح الهيئة مليون دولار أخرى كمنحة إنتاج عندما يصل الانتاج من المنطقة لأول مرة إلى ١٠ آلاف برميل يوميا على مدى ٣٠ يوما متتالية ، ثم يدفع منح أخرى عند وصول الانتاج إلى كميات أخرى وهى كلها لا تزيد على ٥.٥ مليون دولار ، أما أتفافية عام ٢٠٠٧ فقد نصت

على منح وإلتزامات ممثلة فى ١.٥ مليون دولار كمنحة توقيع ، و٥٠٠ ألف دولار منحة عند الموافقة على دخول المقاول فترة الإمتداد ، علاوة على ١٢٥ ألف دولار سنويا كتكلفة غير مستردة لغرض التدريب ، أما المنح المرتبطة بكميات الانتاج فنظهرها على النحو التالى :

جدول رقم (2)

مقارنة توزيع المنح والحصص بين الشريك الأجنبى والطرف المصرى

فى إتفاقية عام ٢٠٠٣ وإتفاقية ٢٠٠٧

كميات الانتاج	اتفاقية عام ٢٠٠٣		إتفاقية عام ٢٠٠٧	
	ن الشريك الاجنبى	ل الشريك الاجنبى	شريك الاجنبى	ل الشريك الاجنبى
ن ٥آلاف برميل يوميا	توقيع مليون دولار	وجودة	توقيع ١.٥ مليون دولار	
آلاف برميل إلى ١٠آلاف ب/ى	دولار	وجودة	ن دولار	
ن ١٠آلاف إلى ٢٥ ألف ب /ى	ليون دولار		يون دولار	
ن ٢٥ ألف ب/ى إلى ٥٠ ألف ب/ى	ن دولار	%	يون دولار	
ن ٥٠ألف ب/ى إلى ١٠٠ ألف ب/ى				
ن ١٠٠ ألف ب/ى			يون دولار	
ع المنح	ليون دولار		مليون دولار	

المصدر : أتفاقية عام ٢٠٠٣ وأتفاقية عام ٢٠٠٧.

وكما هو واضح من البيان السابق فأن بعض هذه المنح هى منح إفتراضية أو معلقة على شرط الوصول بالانتاج إلى الكميات المناظرة ، فإذا لم يتحقق هذا الانتاج لا تؤدى الشركة الأجنبية هذا الإلتزام .

٩-الضرائب على الدخل Taxes : للضرائب جانبان سوف نتناول أحدهما الأن ونؤجل الثانية المتعلقة بالأسس المحاسبية التى تستخدمها الشركات الأجنبية فى حساب إيرادتها ومصروفاتها ، ووفقا لكل القوانين والعقود التى وقعت مع الشركات الأجنبية وحتى الشركات الوطنية ، كانت صادرات الشركات من الزيت تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية فيما عدا الضرائب على الدخل المفروضة على الشركات الأجنبية (المقاول) التى تبلغ ٥٠% من الدخل أو الأرباح المحققة * وقد نصت أتفاقية عام ١٩٦٣ على هذا الإعفاء ما عدا رسوم الخدمات التى تقدم إلى الشركة الأجنبية ، وعلينا أن نلاحظ أن معدل الضريبة على أرباح الشركات فى ليبيا كانت تصل إلى ٦٢% من الأرباح المحققة قبل تدخل الناتو فى ليبيا عام ٢٠١١ . وتنص أتفاقية عام ١٩٦٣ على أن هذه الضريبة ينبغى ألا تقل عن المبلغ الذى تتسلمه الحكومة المصرية فى أى سنة ضريبة عن قيمة الأتاوة ، فإذا كان مجموع الإيجارت والأتاوة وضرائب الدخل والرسوم تقل عن ٥٠% من الربح الصافى Net Profits فيجب على الشريك الأجنبى أن يسدد مبلغا أضافيا كضريبة أضافية على الدخل .

- **يحسب الدخل السنوى الخاضع للضريبة على النحو التالى = (مجموع الإيرادات – (التكاليف والمصروفات + قيمة حصة الهيئة من فائض البترول المخصص لإسترداد التكاليف المعاد دفعها للهيئة نقدا أو عينا إن وجد) + مبلغ مساوى لضرائب الدخل المستحقة على المقاول)**

وعندما وقعت أتفاقية عام ٢٠٠٣ كان سعر الضريبة على الدخل ٣٢% فقط ، لذا لم يرد فى هذه الاتفاقية ولا أتفاقية عام ٢٠٠٧ أى نص يتعلق بسعر الضريبة على الدخل وتركت للقوانين المصرية الضريبية التى خفضت السعر الضريبى من ٣٢% إلى ٢٠% فقط فى قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ . وبهذا تحققت ميزة أضافية لأصحاب المشروعات عموما وشركات البترول خصوصا .

كما يؤدى معاملة شركات البترول ومعامل التكرير بنظام المناطق الحرة الخاصة ، إلى منحها إعفاءات ضريبية غير مستحقة لأعمالها ، وقد قامت الحكومة فى مايو عام ٢٠٠٨ ، بإصدار القانون رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٨ التى أطلق عليها قرارات ٢٠٠٨/٥/٥ ، وبمقتضاه جرى إخراج شركات البترول ومعامل التكرير (٣٧ شركة ومعمل) من نظام المناطق الحرة الخاصة ، إلى نظام الاستثمار الداخلى الخاضع للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، مما ترتب عليه فرض ضرائب على دخولها ، وزيادة الحصيلة الضريبية ، حيث سددت ثلاثة شركات فقط حوالى مليار جنيه مصرى (٤٣) .

١٠–تملك الأصول : فى أتفاقية عام ١٩٦٣ حينما أنشئت الشركة المشتركة بين مؤسسة البترول (ممثلة للحكومة المصرية) وشركة فيلبس الإمريكية تحت مسمى (ويبكو) كمقاول يقوم بالاعمال لم ينص أبدا على أن هذه الشركة من أشخاص القانون الخاص ، ومن ثم فأن تملك الأصول بعد إنتهاء أعمال هذه الشركة ، سواء بانتهاء فترة العقد والإمتياز ، أو بالتخلى الطوعى أو التخلى الإجبارى للشركة ، أو بعد أنتهاء فترة إسترداد التكاليف ،أو بأى صورة من الصور كانت تؤول مباشرة إلى مؤسسة البترول وتضاف إلى رصيدها من الأصول الانتاجية ، بيد أن هذا النمط قد تغير تحت ضغط جماعات مصالح عاتية نشأت داخل قطاع البترول وبالتحالف مع رجال المال والأعمال المصريين والعرب ، فقد أصبحت النصوص الجديدة بعد عام ١٩٩٢ تنص على إنشاء شركة (المقاول) تكون شركة قطاع خاص ..!! وهنا التساؤل كيف تكون شركة خاصة أو من أشخاص القانون الخاص وهناك مساهمة حكومية فيها بالمناصفة على الأقل ، وأين ستؤول ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء فترة الاسترداد أو إنتهاء العقد أيهما أقرب ؟ ولماذا لا تكون شركة مشتركة بين الجانبين الحكومى والأجنبى أو الخاص ؟

لقد نصت أتفاقية عام ٢٠٠٣ على أن تلتزم شركة (أباتشى أم بركة) بنقل جميع ملكيتها إلى الهيئة والمتمثلة فى ٥٠% فى كافة الأصول الثابتة والمنقولة الموجودة حاليا والمستخدمة فى عمليات عقد تنمية أم بركة .

أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد جاءت بأحكام ومبادىء جديدة تماما وخطيرة فى نفس الوقت حيث نصت المادة الثامنة من تلك الأتفاقية على أن تصبح شركة جنوب الوادى القابضة – التى حلت هنا محل هيئة البترول فى التعاقد فى إطار عملية إعادة هيكلة قام بها الوزير سامح فهمى عام ٢٠٠٢ – مالكا لكافة الأصول التى حصل عليها المقاول وتملكها وحملها على إسترداد التكاليف ، لكنه أضاف عليها فى الفقرة الثانية للمادة شرط واقف فى غاية الخبث والدهاء بالقول (غير أن ملكية الأصول الثابتة والمنقولة كاملة ستنتقل تلقائيا من المقاول إلى جنوب عندما يكون المقاول قد أسترد تكلفة هذه الأصول بالكامل وفقا لنصوص المادة السابعة ، أو عند إنقضاء الاتفاقية أى التاريخين أسبق) .

هذا التلاعب القانونى قد أدى إلى ميزة أضافية للشريك الأجنبى على حساب المصالح الوطنية المصرية .

١١–المنازعات وحل المشكلات : ضعف الموقف المصرى فى التعامل مع الشركاء الأجانب وبدا ذلك واضحا فى نصوص العقود التى وقعت منذ منتصف السبعينات على النحو التالى :

أولا إستيراد المعدات : حيث نصت المادة (١٨) من أتفاقية عام ١٩٦٣ على حصول الشركة الأجنبية على مهماتها ومعداتها من السوق المحلية كلما كان ذلك ضروريا حتى لو كان السعر المحلى يزيد بنسبة ١٠% عن المستورد ، وبالتالى تقيد إستيراد الشريك الأجنبى للمعدات والآلات وغيرها ، فجاءت اتفاقية عام ٢٠٠٣ لتنص على حق المقاول (والشريك الأجنبى) حرية إستيراد المعدات والآلات من الخارج ، وكذلك النص فى أتفاقية عام ٢٠٠٧ .

ثانيا مراجعة السجلات والفواتير : بينما جاء النص فى إتفاقية عام ١٩٦٣ حاسما لا مراوغة فيه حيث جاء فى المادة السابعة (تقدم شركة فيلبس كل فترة ربع سنوية قائمة بالتكاليف التى تحملتها والمستندات اللازمة المؤيدة لها جاهزة للفحص فى أى وقت) ، وكذلك النص على أن (تقدم البيانات المالية والمشتريات مفصلة بالقدر المعقول) ، بينما فى اتفاقية عام ٢٠٠٣ وجدنا لغة مختلفة فيها الكثير من الإنبطاح أمام الشركاء الأجانب أو الشركاء من القطاع الخاص المصرى والعربى حيث جاء النص مقيدا للحق الأصيل لممثلى الحكومة فى التفتيش على السجلات باستخدام تعبيرات مثل " تقديم المعلومات فى الحدود المعقولة " و " فى الأوقات المناسبة " وغيرها من التعبيرات وزاد عليها طريقة حل الخلافات والمنازعات .

ثالثا طريقة فض المنازعات والتحكيم : لم يرد فى أتفاقية عام ١٩٦٣ أى نص يحيل الخلافات والمنازعات – مثل الخلاف على التسعير أو تنفيذ الإلتزامات أو غيرها من المسائل– إلى لجنة تحكيم دولية أو غيرها بل كان يجرى

فضها بوسائل داخلية ، بينما فى أتفاقية عام ٢٠٠٣ وكذلك فى اتفاقية عام ٢٠٠٧ نجد إنبطاحا يصل إلى حد التفريط فى الحقوق المصرية والسيادة المصرية ، فهى أولا تنص على التشاور بين الطرفين ومحاولة الوصول إلى تسوية مرضية لكليهما ، دون أى نص على توقيع الجزاءات أو الغرامات فى حال مخالفة الشريك الأجنبى للعقد فى أى من نصوصه وإلتزاماته ثم أنها بعد عملية التشاور التى لم تصل إلى حل مرضى للطرفين تلجأ إلى التحكيم ، سواء بأختيار محكم واحد (م ٢٤) لتحديد السعر المتفق عليه ووفقا لمواصفات قد لا تنطبق أبدا إلا على مكاتب وأشخاص موجودن فى الدول الغربية والولايات المتحدة وهم محدودى العدد جدا **

كما نصت المادة (١٣) من أتفاقية عام ٢٠٠٣ على أن تعتمد ميزانية المقاول من مكتب محاسبى مصرى معتمد ، ثم أضافت المادة (١٦) من الاتفاقية ذاتها قيودا على حرية حركة ممثلى الحكومة ومفتشيها بالنص على شرطين الأول : عدم تعويق سلامة أو كفاءة العمليات ، والثانى : الحفاظ على سرية المعلومات التى يحصلون عليها ، وأن يتم ذلك كما أشرنا من قبل فى الأوقات المناسبة وبالطريقة المعقولة . أما المادة (٢٤) من تلك الإتفاقية فقد تنازلت تماما عن السيادة القضائية المصرية بالنص على اللجوء للتحكيم فى المحكمة الدائمة للتحكيم فى (لاهاى) بهولندا .

****من ضمن هذه الشروط أن يكون خبيرا فى تسعير وتسويق الزيت الخام وذو سمعة عالية ، ولايجوز أن يكون من رعايا دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع مصر ودولة الشريك الأجنبى ، ولا يجوز وقت أختياره أن يكون مستخدما أو محكما أو مستشارا بصفة مستمرة أو متكررة بمعهد البترول الأمريكى أو منظمة الأويك أو منظمة الأوابك ، أو أن يكون مستشارا بصفة مستمرة لهيئة البترول أو لدى الشريك الأجنبى أو لأحدى شركاتها ،ولا يجوز له أن يكون قد شغل فى أى وقت من الأوقات خلال السنتين السابقتين على أختياره أحدى الوظائف بأى من شركات البترول أو أية وكالة حكومية أو غير حكومية ......!!!**

<u>هوامش ومراجع الفصل الثالث</u>

(١) راجع فى هذا كتابنا النفط والأموال العربية فى الخارج ، القاهرة ، مركز المحروسة للمعلومات والتوثيق ، ٢٠٠٢) .

(٢) منى جبر على مصطفى " الجوانب السياسية والقانونية فى الاتفاقيات البترولية .. حالة مصر " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة ماجيستير ، جامعة القاهرة ، غير منشورة ٢٠١٠ ص ١٢ .

(٣) د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ ص ٤٦ وما بعدها .

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا التاريخ يمكن الرجوع إلى عبد الخالق فاروق " النفط والأموال العربية فى الخارج .. خمسة دراسات فى الاقتصاد الدولى المعاصر " ، القاهرة ، مركز المحروسة للمعلومات والتوثيق ، ٢٠٠٢ .

(٥) منى جبر ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

** الشقيقات السبعة هى : أستندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وأستندارد أويل أوف نيوجرسى الأمريكيتين ، والشركة البريطانية BP ، وشركة شل الهولندية ، والشركة الفرنسية توتال ،

(٦) منى جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

(٧) منى جبر ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨) د. مختار على أبو زيدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ ص ٤٣ وما بعدها ، وكذلك منى جبر ، مرجع سبق ذكره ص ١٨ .

(٩) منى جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

(١٠) منى جبر ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(١١) د. كمال الدين على ، د. محمد عبد العظيم حماد " دراسات فى محاسبة شركات البترول " ، ، القاهرة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، التعليم المفتوح ، ٢٠٠١ ، ص ٥١ . وكذلك ، منى جبر ن المرجع السابق .

(١٢) منى جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتابنا : اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤- ٢٠١٠" القاهرة ، الطبعة الولى مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١ ، والطبعة الثانية ، مكتبة الأسرة ٢٠١٣) .

(١٤) تناولت الصحف المصرية كافة هذه القضية وتابعتها جلسة بعد أخرى ، ومنها جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٦ وبتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٥ و ٢٠١٠/٥/٢٧ و ٢٠٠٨/٦/٢٢ و ٢٠٠٨/١٢/٦ .

(١٥) د. محمد حلمى مراد " الفساد فى قطاع البترول " ، القاهرة ، دار العارف ، ١٩٨٩ ص ٨

(١٦) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

(١٧) حول هذا الموضوع أنظر للكاتب مقال بعنوان " كيف نقدر السعر العادل للغاز الطبيعى، جريدة العربى الناصرى ، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٨ .

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول ما جرى فى هذه الشركة كنموذج للفساد ونهب المال العام راجع كتابنا " اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠" ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١ . (١٩) لمزيد من التفاصيل حول تجارب تلك الدول أنظر الكتاب الهام الذى أعدته الباحثة فاليرى مارسيل & جون ف . ميتشل " عمالقة النفط .. شركات النفط الوطنية فى الشرق الأوسط " ، القاهرة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ومكتبة مدبولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧٣ وما بعدها .

(٢٠) نص البلاغ المقدم من السفير الدكتور إبراهيم يسرى وعدد من الشخصيات الوطنية العامة للنائب العام بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩ ضد وزير البترول عن وقائع فساد متعددة ، ولم يجرى التحقيق فى هذه الوقائع .

(٢١) يمكن الرجوع إلى تفاصيل كثيرة حول هذا الموضوع فى د. محمد حلمى مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ وما بعدها .

(٢٢) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢٣) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢٤) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ص ٦٨ .

(٢٥) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ص ١٥٢ .

(٢٦) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٧) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٢٨) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢٩) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٣٠) د. محمد حلمى مراد ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٣١) نعتمد فى معظم ما نطرحه حول الثروة المعدنية على دراسات الدكتور يحيى القزاز ، الخبير الجيولوجى ، والأستاذ بجامعة حلوان .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل المحاسبية رجعنا إلى د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ ص ٧ وما بعدها ،وكذلك د. كمال الدين على ، د. محمد عبد العظيم حماد " دراسات فى محاسبة شركات البترول " ، ، القاهرة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، التعليم المفتوح ، ٢٠٠١ ،.

(٣٣) د. كمال الدين على ، د. محمد عبد العظيم حماد " دراسات فى محاسبة شركات انتاج البترول " ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٣٤) د. **كمال الدين على ، د. محمد عبد العظيم حماد ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .**

(٣٥) د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ وما بعدها .

(٣٦) د. مختار على أبو زريدة ، المرجع السابق ، ص ٥٠ وما بعدها .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٩٥ وما بعدها .

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب وزير الصناعة الأسبق د. مصطفى الرفاعى " عبور الفجوة التكنولوجية " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ .

(٤٠) لمزيد من التفصيل حول تجربة ليبيا مع الشركات الأجنبية ومراجعة قانون النفط الليبى والتعديلات التى طرأت عليه أنظر د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣.

(٤١) د. مختار أبو زريدة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ إلى ص ٢٧١ .

(٤٢) المرجع السابق ، ص

(٤٣) تصريحات رئيس مصلحة الضرائب العامة أشرف العربى فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٦ .

الفصل الرابع

البنية التحتية لقطاع البترول

وإختلال الهيكل الاقتصادى والمالى

لا شك أن التطورات الكبيرة التى طرأت على قطاع البترول والغاز – دون الثروة المعدنية – فى مصر طوال الأربعين عاما الماضية ، قد عززت من دور وأهمية هذا القطاع فى الهيكل الاقتصادى والمالى المصرى ، خصوصا بعد أن توسعت الإكتشافات البترولية من ناحية ، وإستعادة مصر لآبار سيناء بعد تحريرها من ربقة الإحتلال الإسرائيلى الذى أستمر لأكثر من عشر سنوات كاملة (يونيه ١٩٦٧ – ١٩٧٦) من ناحية أخرى ، وكذلك حرص كثير من الشركات الغربية وخصوصا الإمريكية على الدخول إلى السوق المصرية ، وتوقيع عشرات العقود والإتفاقيات ، مع ما رتبته هذه القوى العالمية من حقائق جديدة ومراكز قوى ونفوذ هائلين على صناعى القرار فى البلاد .

وبرغم هذه الأهمية المتعاظمة لهذا القطاع داخل بنية الاقتصاد المصرى خلال العقود الأربعة الماضية ، فأن غموضا قد أحاط بالكثير من الممارسات وطريقة تقييم نتائج الأداء داخله ، وتحولت كثير من الإتفاقيات والعقود وملاحقها إلى طلاسم وأسرار كهنوتية أمام المجتمع المصرى عموما ، والخبراء والمتخصصين خصوصا ، وكذلك غمض الكثير منها على أعضاء المجلس التشريعى والرقابى الأول فى البلاد إلا وهو " مجلس الشعب " ، وبالمثل على الأجهزة الرقابية الأخرى كالجهاز المركزى للمحاسبات ، وهيئة الرقابة الإدارية وغيرهما .

كما أظهرت معارك السنوات الأخيرة من نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك ومجموعته ، وقبل إندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، عن الكثير من الغموض والفساد فى كثير من هذه العقود خصوصا تلك المتعلقة ببيع الغاز المصرى إلى إسرائيل وغيرها من الدول ، وكذلك ما جرى فى موضوع معمل تكرير " ميدور " بالاسكندرية ، وفى عمليات خصخصة وبيع بعض آبار البترول لمستثمرين مصريين وعرب وأجانب .

لقد تحولت وزارة البترول والهيئة المصرية العامة للبترول ، والشركات التابعة لها ، أو المشاركة فيها ، إلى قلاع من السرية والغموض ، وأستحال فى كثير من الأحيان الولوج إلى هذا العالم ، والحصول على المعلومات والبيانات ، برغم حصول الباحثين والمساعدين على خطابات رسمية من أحد الأجهزة المركزية الهامة فى البلاد **

****منع أفراد الأمن فى وزارة البترول والهيئة العامة للبترول ومعهد البترول ، الباحثين الرسميين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من الدخول إلى المبانى التابعة لهم ومقابلة أيا من المسئولين أو القياديين داخل هذه المبانى التابعة لوزارة البترول برغم حملهم لخطابات رسمية بالمهمة البحثية ؟؟؟**

ومن هنا تأتى أهمية عرض حقائق ومعطيات هذا القطاع الإنتاجى ، للتعرف على آليات العمل داخله ، وأوجه القوة والضعف فيه ، ووسائل تلافى نقاط الضعف تلك ، من أجل تعظيم والاستفادة منه مستقبلا ، وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض للمعطيات والحقائق التالية :

١- التوزيع الجغرافى الراهن لمراكز الثروة البترولية والغازية ، وحجم الانتاج والاستهلاك المصرى من المنتجات البترولية والغازية ، وأسباب الفجوة المتزايدة بينهما .

٢- البنية الأساسية والتحتية Infrastructures لهذا القطاع ، من حيث عدد شركاته العاملة ، ومعامل التكرير القائمة ، ومراكز الإسالة للغاز ، وخطوط الأنابيب ، وأسطول النقل بأنواعه ، ومحطات تموين الوقود وتوزيعاتها .

٣- عدد الاتفاقيات والعقود الموقعة وأنواعها ، سواء كانت أتفاقيات جديدة أو اتفاقيات تعديل لإتفاقيات قائمة أو قديمة ، أو أتفاقيات تنمية للحقول بعد الإكتشافات ، أو حتى اتفاقيات مد لفترة البحث والتنقيب .

٤- حجم الاستثمارات المالية والاقتصادية لهيئة البترول المصرى ، وشركاتها التابعة والعائد المتحقق منها ، وأوجه التلاعب والفساد فى هذه الاستثمارات أو بعضها على الأقل .

٥- نمط توزيع الحصص بين الطرف المصرى ، والشركاء الأجانب ، وطريقة حساب بند إسترداد التكاليف ، ووسائل تسعير وشراء البترول المصرى من الشريك الأجنبى ، وما يسمى فائض الإسترداد .

٦- إيرادات قطاع البترول والغاز المصرى ، وما يؤول منه إلى الخزانة العامة للدولة وأسباب المديونية المتزايدة لهذا القطاع لصالح الشركاء الأجانب .

المبحث الأول :

البنية الأساسية لقطاع البترول والغاز

تراكمت على مدى مائة عام أو يزيد بنية أساسية لإنتاج ونقل وتوزيع المنتجات البترولية فى الداخل ، والتصدير إلى الخارج ، كما تراكمت خبرات بشرية وعلمية لكوادر مصرية يزيد عددها حاليا على مائة وستون ألفا يعملون فى هذا القطاع الحيوى فى البلاد . وسوف نتناول هذه البنية الضخمة من خلال عدة محاور تبدأ من شكل وتوزيع الخريطة الجغرافية لموارد النفط والغاز ، مرورا بمعامل التكرير ووسائل النقل بمختلف أنواعها ، أنتهاء بالشركات العاملة وتوزيعاتها ، وشكل ومدى كفاءة استثماراتها وإدارتها لهذه الموارد الضخمة .

أولا : خريطة التوزيع الجغرافى لمصادر الثروة البترولية والغازية

لسنوات طويلة تشكلت الخريطة الجغرافية أو الجيولوجية والجيوفيزيقية لمراكز الانتاج الأساسية للزيت الخام فى مصر على النحو التالى (١) :

١- منطقة الصحراء الغربية ، وتشكل حاليا ما بين ٤٠% إلى ٤٥% من حجم الانتاج المصرى من الزيت الخام .

٢- يليها منطقة خليج السويس ، وتمثل فى المتوسط بين ٢١% إلى ٢٥% من هذا الانتاج .

٣- ثم تأتى منطقة البحر المتوسط وتمثل حوالى ١٤% .

٤- ومن بعدها تأتى منطقة سيناء وتنتج حوالى ١٠% إلى ١٢% من الزيت الخام المصرى .

٥- ثم تأتى منطقة الصحراء الشرقية بنسية ٩% تقريبا .

٦- وأخيرا تأتى منطقة الدلتا بنسبة لا تزيد على ٢% .

وهذا التوزيع الذى فرضته أما الشركات الغربية - وخصوصا الإمريكية - بتركيزها على هذه المنطقة أو المناطق دون غيرها ، أو ربما فرضته إدارة غير كف فى وزارة البترول وهيئة البترول ، بعدم بذل جهد حقيقى يتناسب مع الاهتمام بالمناطق الأخرى ، أو ربما فرضته ظروف الطبيعة الجيولوجية والجيوفيزيقية لهذه المناطق ، وسوف نعالج هذه النقطة بعد مراجعة الدراسات الجيوفيزيقة المصرية لكبار المتخصصين فى هذا المجال قبل أن ندلى برأى نهائى فى هذا الموضوع ، لكنه توزيع ملفت للنظر ويحتاج إلى التأمل والتحليل وعدم التسليم بنتائجه ومعطياته .

أما بالنسبة لتوزيع مراكز انتاج الغاز الطبيعى المصرى الذى بدأت تباشيره منذ منتصف الثمانينات فقد توزعت على النحو التالى (٢) :

١- منطقة البحر المتوسط وتشكل حوالى ٧٥% من إجمالى الانتاج المصرى من الغاز الطبيعى .

٢- يليها منطقة الصحراء الغربية وتمثل حوالى ١٧% إلى ٢٠% من هذا الانتاج .

٣- ثم تأتى منطقة الدلتا وتمثل حوالى ٥% .

٤- ثم منطقة خليج السويس وتشكل أقل من واحد فى المائة (٠.٩%) .

٥- وأخيرا تأتى منطقة سيناء بنسبة ٠.١% .

ثانيا : الشركات العاملة فى مصر

على مدى أكثر من مائة عام راكم قطاع البترول فى مصر ، بنية أساسية وتحتية كبيرة ومتشعبة ، خصوصا فى الستين عاما الأخيرة ، وتحديدا منذ عام ١٩٥٥، حينما إمتلكت الدولة المصرية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر رؤية إستراتيجية بشأن نمط التنمية القائم على التخطيط ودور اقتصادى للدولة ، بعد أن عجز القطاع الرأسمالى الفردى فى البلاد عن تلبية متطلبات التنمية والطموح التصنيعى لسلطة ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

والحقيقة أن تمنع الشركات الأجنبية - خصوصا الأمريكية والبريطانية - عن الاستثمار فى قطاع البترول والطاقة فى مصر لسنوات طويلة ، وتواضع المستوى التكنولوجى لدى الشركات الوطنية المصرية من ناحية ،

أو حتى الشركات الشرقية (الكتلة السوفيتية) الحليفة للنظام الناصرى ، كل هذا قد أدى لتواضع النمو فى هذا القطاع لعقدين من الزمان .

تغير الوضع إلى حد ما بعد عام ١٩٧٥ ، حينما أنفتحت السوق المصرية بكافة نوافذها على الغرب ، وخصوصا الولايات المتحدة ، وإن كان هذا لم يحل دون عمليات تجسس تحت غطاء بعض شركات البترول (٣) .

على أية حال حينما نتحدث عن البنية التحتية لقطاع البترول والغاز فى مصر ، فنحن نقصد المكونات التالية :

١- عدد ضخم من الشركات العاملة فى هذا القطاع ، سواء كانت من القطاع العام ، أو القطاع المشترك (المصرى – الأجنبى) ، أو القطاع الاستثمارى الخاضع لقوانين الاستثمار ، وأخيرا الشركات الأجنبية أو التى هى فروع لشركات أجنبية ، وتزيد عدد الشركات العاملة فى مصر حتى عام ٢٠١٤ على 350 شركة من مختلف الأنواع ، حيث لدينا حوالى ١٨٩ شركة أجنبية تعمل فى مختلف المجالات ومن كافة دول العالم ، ولدينا ١١١ شركة استثمار تعمل وفقا لقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ، ولدينا ٤٤ شركة مشتركة بين القطاع العام والخاص العربى والأجنبى ، ومن بين هذه الشركات هناك ١٦ شركة لتكرير البترول والصناعات البتروكيماوية ، و٢٩ شركة لإنتاج البترول ، و٣٥ شركة عاملة فى مجال الغاز الطبيعى وخدماته .

كل هذه الغابة من الشركات ، لم تفلح فى أن تنقل مصر إلى ما تستحق ويتناسب مع هذا الإزدحام غير المفهوم إلى مركز مرموق فى إنتاج البترول والغاز فى العالم وفى المنطقة المكتنزة بالنفط والغاز .

٢- عدد مناسب من معامل التكرير ، بلغ عددها حتى عام ٢٠١٣ حوالى ثمانية معامل للتكرير تابعه للحكومة – بعد أن كانت معملا واحدا فى مدينة السويس حتى عام ١٩٦٠ – لديها طاقة تكريرية تبلغ ٣٦ مليون طن عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، هذا بالإضافة إلى معامل التكرير والبتوكيماويات المملوكة للقطاع الخاص أو المشترك الذى دخل على خط الانتاج بعد عام ١٩٩٤.

٣- بنية كبيرة لعمليات النقل بكافة أنواعها ، سواء كان بالانابيب أو سيارات النقل أو السفن ، أو الناقلات النهرية .

٤- منافذ للتسويق الداخلى ومحطات التموين بالوقود تقارب ثلاثة آلاف منفذ تسويقى على مستوى محافظات الجمهورية .

٥- موانىء للتصدير أوأستقبال الواردات البترولية بكفاءة .

٦- معامل لإسالة الغاز وإعادة التغويز فى دمياط والاسكندرية .

٧- موارد بشرية من كافة المستويات العلمية والفنية .

٨- بنية معلوماتية وعلمية كبيرة ، وخبرة جيدة بشأن عمليات المسح الجيولوجى والجيو فيزيقى ، والمسح السيزمى المتعدد الأبعاد .

٩- خبرة قانونية فى صياغة العقود والاتفاقيات الخاصة بقطاع البترول ، بصرف النظر عن طريقتهم الراهنة فى صياغة هذه العقود .

١٠- شركة خط أنابيب " سوميد " لنقل البترول ، وتشارك فيه مصر بحصة ٥٠% ، وتشارك فى الباقى كل من السعودية و الكويت و الإمارات وقطر .

١١- هذا بالاضافة إلى الممر الملاحى لقناة السويس الذى يتولى نقل حوالى ٩٨% من بترول دول الخليج العربى / الفارسى إلى أوربا .

فلنتناول كل واحدة بشىء من التفصيل :

(أ) بالنسبة للشركات :

يعمل فى مصر فى الوقت الراهن حوالى ٣٥٧ شركة من مختلف الأنواع والأحجام والجنسيات موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (3)

عدد وتوزيع الشركات العاملة فى قطاع البترول فى مصر وفقا للموقف فى عام ٢٠١٣

ت عامة مملوكة للدولة	ت مشتركة	ت قطاع استثمارى	ت أجنبية	وع

المصدر : وزارة البترول ، دليل شركات قطاع البترول لعام ٢٠١٢ .

وقد قمنا بحصر هذه الشركات من أكثر من مصدر ، وتبين وجود فروقات لافته للنظر ، فعلى سبيل المثال يقدم لنا " دليل تليفونات وعناوين الشركات العاملة فى قطاع البترول " الصادر عن الهيئة المصرية العامة للبترول عام ٢٠١٢ ، أسماء وأعداد للشركات تختلف عن تلك التى قمنا بجمعها من مصادر أخرى ، فبينما يشير الدليل إلى أن عدد الشركات الأجنبية لا تزيد على ٩٥ شركة (٤) ، فأن الحصر الذى قمنا به يؤكد وجود ١٨٩ شركة أجنبية فى قطاع البترول المصرى ، وهو عدد ضخم جدا لا يتناسب مع حجم الانتاج ولا التوقعات الخاصة بالاستكشاف والبحث ، ونفس الشيء بالنسبة للشركات الاستثمارية والشركات المشتركة (بين القطاعين العام والخاص) ، وهنا نستحضر التجربة التى أشار إليها رجل البترول والصناعة المصرى ووزير الصناعة الأسبق الدكتور مصطفى الرفاعى فى كتابة " عبور الفجوة التكنولوجية .. قصة عمل وطنى معاصر " الصادر عام ٢٠٠٦ ، والذى أكد فيه أن بعض هذه الشركات الأمريكية كان يقوم بأعمال التجسس على الحياة المصرية ولم يكن جادا فى البحث عن البترول فى مصر (٥) . والجدول التالى يظهر توزيع الشركات الأجنبية العاملة فى مصر :

جدول رقم (4)

عدد وتوزيع جنسيات الشركات الأجنبية العاملة فى مصر التى أمكن حصرها حتى عام ٢٠١٢

م	الدولة	عدد شركاتها	ملاحظات
١	ت المتحدة	١٩	
٢	نيا	١٥	
٣		١١	
٤	ا	٧	
٥	ا	٦	
٦		٦	
٧	ا	٥	
٨	يا	٤	
٩	ن	٨	
١٠	ت	١٦	
١١	دية	٦	

١٢		٥	
١٣	ت	٤	
١٤		٤	
١٥	ل	٣	
١٦		٣	
١٧	ن	٢	
١٨	ا	٢	
١٩	خرى	١٥	١٢ دولة أخرى
وع		١٤١	

المصدر : الباحث عماد محمد عبد الله من واقع الحصر الفعلى الذى قام به ، ومراجعتنا له .

وإذا قارنا هذا العدد الضخم للشركات وتنوع جنسياتها بصورة كبيرة ، بعدد الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع البترول فى المملكة السعودية أو الكويت أو الإمارات أو العراق الغنية بالنفط ، نكتشف أن هذا العدد فى مصر يفوق بثلاثة أضعاف الشركات العاملة فى دول الخليج مجتمعة (٦) فالشركات المملوكة للدولة فى المملكة السعودية لا تزيد على ٦ شركات ، أما الشركات المشتركة مع أجانب فهى لا تزيد على ٤ شركات ، أما الشركات القابضة الإقليمية فهى شركتان فقط ، وأخيرا فأن الشركات الأجنبية أثنتان فقط هما موبيل وشل (٧) .

ولعل من أكبر أشكال الخديعة فى هذا القطاع ، هو إطلاق أسم " المصرية " ، على الشركات المشتركة ، والتى توحى بأن هناك علاقة متوازنة أو أنها شركة مصرية ، بينما الحقيقة أنها شركة أجنبية ، أو مجموعة شركات أجنبية متحالفة ، تشارك فى رأس مالها هيئة البترول أو بعض الشركات العامة المصرية بنسب لا تزيد على ١٠% إلى ٢٠% على أقصى تقدير ، بما يجعلها مجرد محلل للكثير من الأعمال الضارة أحيانا بالمصالح الوطنية المصرية ، وتلك كانت سياسة وزارة البترول وهيئتها منذ تولى (سامح فهمى المسئولية الوزارية فى أكتوبر عام ١٩٩٩) كما سوف نرى .

والمفارقة التى تستدعى التأمل هنا ، أنه برغم هذا العدد الضخم من شركات البترول التى تعمل فى مصر فى كافة المجالات بدءا من نشاط التنقيب والبحث ، إلى الانتاج والخدمات ، إنتهاء بالتسويق والنقل والتصدير ،

فأن كميات الانتاج والاستكشاف آخذه فى التناقص عاما بعد أخر ، برغم البيانات التى تقدمها هيئة البترول فى تقاريرها السنوية عن التعاقدات الجديدة وعمليات الحفر والبحث والتنقيب والاستكشاف التى زادت على ٢٦ أتفاقية خلال أربعة سنوات فحسب (منذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٠/٢٠١١) ، بقيمة استثمارية معلنة بلغت ٣٣.٤ مليار دولار أمريكى ، ستقوم بها أكثر من ٦٧ شركة إلى ٧٩ شركة من ٢٦ جنسية مختلفة ، وكان لبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا حصة الأسد فى هذه الاتفاقيات كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (5)

توزيع الاتفاقيات التى تمت مع شركات أجنبيةخلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨حتى ٢٠١٠/٢٠١١

	ة	لاتفاقيات
	نيا	
	ت المتحدة	
	ا	
	ا	
	ا	
	البترول	
وع		

المصدر : وزارة البترول ، هيئة البترول ، التقارير السنوية للأعوام المشار إليها .

وتتركز هذه الاتفاقيات فى المناطق المؤكدة الأحتياطيات مثل الصحراء الغربية ، وخليج السويس ، والبحر المتوسط ، دون أن يكون هناك إهتمام حقيقى بالبحث والإستكشاف فى مناطق الصعيد (باستثناء شرق بنى سويف) والصحراء الشرقية ، بما يشير إلى وجود خلل هيكلى فى عمل وزارة البترول المصرية وهيئة البترول ، سواء فى الترويج للمناطق المهملة ، أو بالانصياع لمتطلبات الشركات الأمريكية والبريطانية عبر نظام المزادات الدورية ، دون القدرة على جذب شركات من الشرق خصوصا من الصين وروسيا وماليزيا والهند والبرازيل وغيرها .

ربما تكشف الدراسة التى أعدها أحد الباحثين المصريين عن الهيكل الراهن للشركات العامة أو الحكومية وشكل مساهمتها عن جانب من جوانب الفوضى المالية والتنظيمية والإدارية السائدة فى هذا القطاع ، وتحوله إلى ما يشبه العزبة الخاصة التى يديرها الوزير المختص ، وعدد محدود من القيادات المحيطة به والمنتفعة برئاسته ، كلما كانت الرقابة غائبة وتحول هذا القطاع إلى ثكنة عسكرية ، مغلفة أسرارها وكأنها من ضرورات الأمن القومى ، فسهل بعد ذلك إهدار المال العام والتصرف به برعونة وإستخفاف . ووفقا لهذه الدراسة فأن التركيب الهيكلى لمساهمات شركات القطاع العام وهيئة البترول تتوزع كالتالى (٨) :

١– الشركات العاملة فى مجالى البحث والتنقيب والاستكشاف ٩ شركات قبل عام ٢٠٠٥ .

٢– الشركات العاملة فى مجال التكرير والتصنيع والخدمات حوالى ٩ شركات وهى تنقسم إلى نوعان :

النوع الأول : شركات يساهم فيها قطاع البترول فى رأسمالها ولا تعمل فى مجال البترول وعددها أربعة شركات هى :

- **شركة أبو قير للأسمدة**
- **البنك الوطنى للتنمية .**
- **الشركة الوطنية للحديد والصلب (حديد الدخيلة لصاحبها أحمد عز)**
- **الشركة العربية للصلب المخصوص (أحمد عز)**

النوع الثانى : شركات يساهم فيها قطاع البترول وتعمل خارج مصر وعددها خمسة شركات هى :

- **الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أسكورب) وتأسست عام ١٩٧٥ .**
- **الشركة العربية للخدمات البترولية (تأسست عام ١٩٧٥) .**
- **شركة فجر المصرية – الأردنية (تأسست عام ٢٠٠٣) .**
- **شركة ميدجاس اليونانية (تأسست عام ٢٠٠٤) .**
- **الشركة العربية للمشروعات والصيانة (تأسست عام ٢٠٠٤) .**

٣– الشركات التى يساهم فيها شريك أجنبى بالعملة الأجنبية وعددها ٣٣ شركة وتتوزع على النحو التالى :

أ) مساهمات بالعملة الأجنبية فى ٢٣ شركة ، منها ١٦ شركة حصة الشريك الأجنبى تزيد على ٥١% من رأسمالها مما يسمح لها بتوجيه سياسات الشركة وفقا لمصالح الطرف الأجنبى .

ب) مساهمات للشريك الأجنبى فى ٨ شركات أخرى ، حصة الشريك الأجنبى تساوى ٥٠% من رأسمالها ، تسمح له بالسيطرة والتوجيه والتأثير على قرارات تلك الشركات .

ت) مساهمات لشركاء أجانب فى ٦ شركات ، حصة الشريك الأجنبى أقل من ٥٠% من رأسمالها

ث) مساهمات لشركاء أجانب فى ٣ شركات غير محددة الحصة .

٤- مساهمات بالعملة المحلية فى ٨ شركات ، منها شركتان تزيد حصة الشريك الأجنبى على ٥٠% ، وشركتان تبلغ حصة الشريك الأجنبى ٥٠% من رأسمالها ، وأربعة شركات أخرى ، تقل حصة الشريك الأجنبى عن ٥٠% من رأسمالها .

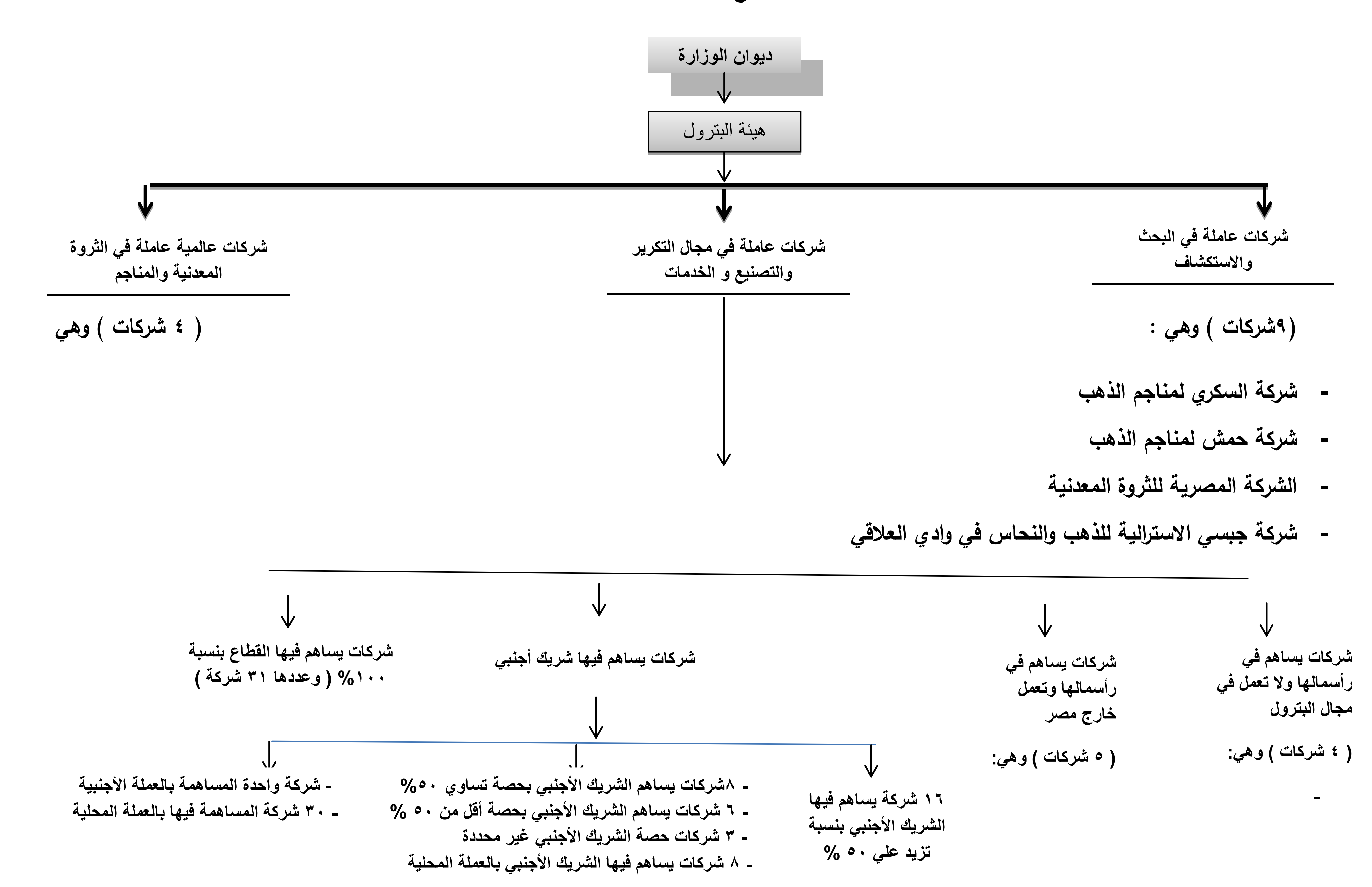
وبالتالى فأن الشركاء الأجانب يساهمون فى ٤١ شركة مشتركة بحصص كبيرة ومؤثرة فى إتخاذ القرارات داخل هذه الشركات التى يساهم فيها المال العام .

٥- أما الشركات المساهمة المصرية بنسبة ١٠٠% فعددها ٣١ شركة ، منها شركة واحدة المساهمة فيها بالعملة الأجنبية ، و ٣٠ شركة المساهمة فيها بالعملة المحلية (٩) .

٦- أما الشركات الأجنبية العاملة فى مجال الثروة المعدنية والمناجم فهى أربعة شركات هى :

- شركة (حمش) مصر لمناجم الذهب .
- شركة (السكرى) لمناجم الذهب .
- الشركة المصرية للثروة المعدنية .
- شركة (جيبس لاند) الاسترالية للتنقيب عن الذهب والنحاس فى وادى العلاقى

هيكل قطاع البترول و الثروة المعدنية



لقد بلغ عدد اتفاقيات التعاقد مع الشركاء الأجانب التى صدرت بقوانين منذ عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٠ حوالى ٤٧١ اتفاقية (بقانون) ، وكانت عملية التلاعب التى تجرى فى هذا القطاع وتواطؤ القيادات بقطاع البترول تتم كالتالى :

١- يجرى التعاقد مع شركة أجنبية للبحث والتنقيب ويصدر قانون بذلك من مجلس الشعب المصرى.

٢- ويتم إنشاء شركة مشتركة بين هيئة البترول والشركة الأجنبية أو الشركات الأجنبية تحت مسمى (المقاول) بالمناصفة بين الجانبين ، على أن يتحمل الشريك الأجنبى كافة نفقات البحث والتنقيب .

٣- بمجرد إكتشاف آبار تجارية للزيت الخام أو الغاز الطبيعى ، يتم توقيع عقد جديد للتنمية وتوزيع الحصص وأسترداد التكاليف وغيرها من الأمور الواردة فى العقد الأصلى ، وقد تنازلت هيئة البترول فى السنوات العشرة الأخيرة عن فكرة توقيع عقد تنمية جديد وأعتمدت مفهوما جديدا يسمى " المد الإختيارى " .

٤- وقبل أن تنتهى فترة البحث والتنقيب تقوم بعض الشركات الأجنبية ببيع حق امتيازها إلى شركة أجنبية أخرى أو جزء من حصتها ، فيمتد التعاقد دون مراجعة حقيقية وجادة من هيئة البترول غالبا.

٣- ثم تقوم كل واحدة ببيع جزء من حصتها إلى شركة ثالثة أو رابعة لنجد أنفسنا أمام تكتل مصالح دولى غالبا ، وكمثال على ذلك ما جرى من اتفاق بين شركة " فيلبس " الأمريكية ببيع امتيازها عام ١٩٨٣ إلى شركة فينكس phenex الأمريكية ، التى قامت بدورها عام ١٩٨٥ ببيع ٥٠% من حصتها إلى شركة كونكو conoco الأمريكية (ذات الصلات الوثيقة بجهاز الاستخبارات الأمريكية CIA) فأصبحت الحصص كالتالى :

- ٥٠% لهيئة البترول المصرية.
- ٢٥% لصالح شركة phenex.
- ٢٥% لصالح شركة conoco .
- ثم قامت الأخيرة (شركة كونكو) فى مطلع عام ١٩٩١ ببيع حصتها إلى شركة أسبانية هى شركة " ريبسول " Repsol وتوجهت شركة conoco إلى روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفيتى للتعاون مع جماعات الحكم الجديدة – على رأسهم بوريس يلتسن – التى كانت أقرب إلى سلوك المافيا .

٤. ثم قامت شركة ريبسول الأسبانية ببيع حصتها إلى شركة أباتش APACHE الأمريكية ، وأصبحت أباتش تملك بذلك ٥٠% ثم عادت وباعت لها ال٥٠% الباقية من حصتها عام ٢٠٠٠ وأنسحبت الشركة الأسبانية من السوق المصرية .

كل هذا يتم ولا تتحرك هيئة البترول وكأننا بصدد عملية غسل تعاقد وإهدار للحقوق المصرية.

ومن صور تواطؤ قيادات البترول أيضا واستنزاف حقوقنا عبر عدة وسائل وإجراءات:

- التحايل فى حساب تكاليف الأصول الثابتة ، حيث يجرى تحويلها إلى مصروفات تشغيل سنوية فتحمل على بند استرداد التكاليف بدلا من استنفاذها.

- المبالغة الشديدة فى حساب أجور الخبراء الأجانب (١٥ ألف دولار شهريا كأجور ومزايا عينية) وبعضهم ليسوا خبراء حقيقيين فى مجال البحث والتنقيب وإنما هم طباخون ..!!
- سيارات قطاع البترول وشركاته معفاه من الجمارك ويجرى استخدامها بصورة غير اقتصادية وكذلك وقود هذه السيارات (١٠) .

وبرغم الاستثمارات المعلنة للشركات الأجنبية أو هيئة البترول وشركاتها ، فأن المفارقة تظل قائمة وتلح بالسؤال حول مدى فاعلية هذه الإستثمارات فى زيادة إنتاجنا من الزيت الخام ومن الغاز الطبيعى .

جدول رقم (6)

الاستثمارات الأجنبية والمشتركة فى مجال البترول خلال السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢(بالمليار دولار)

السنوات	نوع الاستثمار				عدد الشركات	
	ت البحث	ت التنمية	ت التشغيل	لى العام	ات المشتركة	شركات البحث
٢٠٠٨/٢						مثل ٢٦ جنسية عالمية
٢٠٠٩/٢						مثل ٢٩ جنسية عالمية
٢٠١٠/٢	١					مثل ٢٩ جنسية عالمية
٢٠١١/٢						مثل ٢٩ جنسية عالمية
٢٠١٢/٢						مثل ٢٩ جنسية عالمية
لى	٥.٩١	٢٠.١	٧.٤	٣٣.٤	-	سط عدد الشركات بين ٦٧ إلى

- المصدر: وزارة البترول – الهيئة المصرية العامة للبترول – التقرير السنوى لعام٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص٣٨ ، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٣٩ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ص٥٤ ، وعام٢٠١٠/٢٠١١ ص ٤٦ ، عام٢٠١١/ ٢٠١٢ ص٤٦ .

ويلاحظ أن هذه الاستثمارات التى قامت بها الشركات الأجنبية والمشتركة خلال السنوات الخمسة الأخيرة قد أنخفضت عاما بعد أخر من ٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى حوالى ٦.٣ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وبمتوسط لا يزيد على ٦٣.٧ مليون دولار إلى ٨٦.٨ مليون دولار لكل شركة من هذه الشركات سنويا ، وهو مبلغ متواضع للبحث والتنقيب أو التنمية فى الحقول ، فأنه يكاد يتناقض مع التصريحات الحكومية التى كان يغرد بها وزير البترول المصرى والمحيطين به طوال هذه السنوات عن جاذبية الاستثمار فى مصر ، وضخامة الاستثمارات الأجنبية والغربية فى مجال البترول المصرى .

بل أن تحليل أعمق لهذه الاستثمارات نكتشف أن معظمها (بنسبة ٦١.٩ % فى المتوسط سنويا) تتم فى مجال تنمية الحقول المكتشفة أو المنتجة فعلا وتطويرها ، بينما لم تحظ عمليات البحث والتنقيب الجديدة ، أو الممتدة سوى على ٥.٩ مليار دولار طوال الخمس سنوات المشار إليها بنسبة ١٧.٧% فقط ، أما نفقات التشغيل فهى لم تزد على ٧.٤ مليار دولار بنسبة ٢٢.٢% فقط . كما أستثمرت هيئة البترول أكثر من ٦.٠ مليار جنيه فى مجالات البحث والانتاج ورفع الكفاءة خلال نفس الفترة كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (7)

توزيع استثمارات هيئة البترول وشركات القطاع العام خلال السنوات من

(٢٠٠٧ /٢٠٠٨حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢) (بالمليون جنيه)

نوع الأنشطة	٢٠٠٨/٢	٢٠٠٩/٢	٢٠١٠/٢	٢٠١١/٢	٢٠١٢/٢	الاجمالى
ت البحث والإنتاج التى تقوم بها الشرك						١٧٨٩
فاءة وإحلال وتجديد وحدات الإنتاج						٣٢٣٠
عات رفع كفاءة خطوط الأنابيب وتحسي						٦٦٤
عات الأمن الصناعى وحماية البيئة						٣٣١
الى	١	١	١	١	١	٦٠١٤

المصدر: وزارة البترول – الهيئة المصرية العامة للبترول – التقرير السنوى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص٣٨ ، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٣٩ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ص ٥٤، وعام ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٤٧ ، عام٢٠١١/ ٢٠١٢ ص٤٦ .

وقامت هذه الشركات بحفر أكثر من ٣٠٠٠ بئر متنوع ، سواء كان بئرا استكشافيا ، أو بئرا تنمويا ، أو بئر حقن مياه ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (8)

نشاط الحفر الاستكشافى والتنموى وحقن المياه خلال الفترة

من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتى ٢٠١١/٢٠١٢

الس	الحفر الاستكشافى		الحفر التنموى		حقن مياه	
	لآبار	لأقدام المحفورة	لآبار	لأقدام المحفورة	لآبار	لأقدام المحفورة

٢٠٠٧/٢٠٠٦				٢		
٢٠٠٨/٢٠٠٧		١		٢		
٢٠٠٩/٢٠٠٨		١		٢		
٢٠١٠/٢٠٠٩		١		١		
٢٠١١/٢٠١٠		١		٢		
٢٠١٢/٢٠١١		١		٢		
المجموع		٨	٢	١٤		٢

المصدر : وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ١٦ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ١٥ ، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٢٠ ، وعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٢٢ ، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٢١ .

وينطبق الأمر ذاته بالنسبة للانتاج فى مجال الغاز الطبيعى ، ومن هنا نستطيع القول بأننا بصدد عدة إحتمالات كلها تحتمل الخطأ والخطر هى :

الأول : أن هذه النفقات الاستثمارية فى البحث والتنقيب وتنمية الحقول غير حقيقية ، وأنها أقرب إلى الدعايات والبروبوجندا الاعلامية منها إلى الجهد الحقيقى والاستثمار الجدى .

الثانى : أو أن هذه الاستثمارات والنفقات غير منتجة إقتصاديا وإنتاجيا ، لأسباب تحتاج إلى مراجعة أنماط العقود ومناطق البحث والتنقيب وكفاءة الشركات العاملة .

الثالث : أو أن البيانات التى تقدم من الشركات العاملة فى الحقول عن الانتاج والتصدير – سواء كانت أجنبية أو مصرية أو عربية – هى أرقام وبيانات غير دقيقة وأقل من الانتاج الحقيقى ، وتجرى عمليات تلاعب خطيرة فى قطاع البترول المصرى ، وهذا الإحتمال ينسحب بتداعياته على القيادات المسئولة فى قطاع البترول ومدى كفاءتهم فى الرقابة ، أو تواطؤهم مع بعض الشركات العاملة فى مجال الانتاج والبحث والتنقيب .

الرابع : أو أن خصخصة الحقول وبيع الكثير منها إلى المستثمرين المصريين (صلاح دياب وأسرته – يحيى الكومى –عماد الجلدة أو ناصر الخرافى وأخرين من العرب أو الأجانب) قد أدى إلى تدهور كمية إنتاج هذه الحقول وتدنى كفاءتها الانتاجية ، وما يؤكد هذا تدنى مستوى الاحتياطيات المؤكدة من الثروة البترولية والغازية عاما بعد أخر خلال السنوات الخمس الأخيرة كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (9)

حجم الاحتياطيات المؤكدة من الثروة البترولية خلال الأعوام من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ " الكمية بالمليار برميل مكافئ"

السنوات	الزيت الخام	المتكثفات	الغاز الطبيعي " بالترليون قدم مكعب "	الاجمالى بالمليار برميل مكافئ
٢٠٠٧/٢٠٠٨	(١٧ر٨ مليار برميل مكافئ)			١٧ر٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	(٤ر٤ مليار برميل)		٧٧ر٢	١٨ر٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	٣ر١٣	١ر٣٤	٧٧ر٠٧٥	١٨ر٤١
٢٠١٠/٢٠١١	٢ر٩	١ر٤	٧٧ر٤٥٥	١٨ر٢
٢٠١١/٢٠١٢	٢ر٩٨٣	١ر٢٩٧	٧٢ر٢	١٧ر١٧

المصدر: التقرير السنوى – الهيئة المصرية العامة للبترول عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ١٥ ، عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ١٣ ، عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ص ١٧ ، عام ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٢١ ، عام ٢٠١١/٢٠١٢ ص ٢٠ .

* الغاز الطبيعى حجم احتياطيات الغازات الطبيعية المتبقية فى ٢٠١٢/٦/٣٠ حوالى ٢٠٧٢ تريليون قدم ٣ منها (٩٠١٩ تريليون قدم٣ تحت التقييم)

)

هذا التناقض المكشوف بين المعطيات الثلاثة المنشورة من جانب وزارة البترول وهيئة البترول المصرية والمتمثلة فى :

١- الإعلان كل سنة عن تزايد أعداد الاتفاقيات البترولية مع كبريات الشركات العالمية ، سواء للبحث والتنقيب الجديد ، او بتعديل الاتفاقيات القديمة والقائمة ، أو فى تنمية الحقول ، والتى تجاوز عددها كما أشرنا خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) حوالى ٢٦ أتفاقية ، منها شركات بريطانية (١٢ أتفاقيات) والإيطالية (٣ أتفاقيات) والشركات الأمريكية (٥ اتفاقيات) والهولندية والبولندية والألمانية وغيرها .

٢- زيادة أعداد المشروعات والنفقات الكبيرة المخصصة لها من جانب هيئة البترول المصرية وشركات البترول الحكومية ، والتى تجاوزت ٦٤١٩.٥ مليون دولار بالاضافة إلى ١٦٧١.١ مليون جنيه مصرى خلال نفس الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) .

٣- زيادة حجم الاستثمارات الموظفة من جانب هيئة البترول فى شركات الاستثمار الخاصة والأجنبية والعربية ، والتى تجاوزت فى ديسمبر عام ٢٠١١ حوالى ١٣٤٢.٩ مليون دولار ، علاوة على ٩٨٠٢.٩ مليون جنيه مصرى .

ووفقا لما نشرته الجهات المختصة فأن الانتاج اليومى لخمسة شركات فقط من تلك العاملة فى الصحراء الغربية فى مصر يقارب ٥٠٠ ألف برميل يوميا ، فكيف تكون بقية الشركات لا تنتج سوى أقل من ٢٠٠ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٢ ؟

جدول رقم (10)

إنتاج بعض الشركات فى منطقة الصحراء الغربية من الزيت الخام عام ٢٠١٢

اسم الشركة	حجم الانتاج يوميا (برميل نفط)
شركة بتروبل	١٦٨٦٤٨
شركة جابكو	١٢١٣٢٦
شركة خالدة	٩٨٨٦٦
شركة عجيبة	٤٦٤٩٦
الشركة العامة	٤٣٨٦٧
المجموع	٤٧٩٢٠٣

المصدر :

ويكاد ينطبق الأمر نفسه على إنتاجنا من الغاز الطبيعى الذى كان واعدا وفقا لتصريحات المسئولين المصريين منذ عام ١٩٩٧ – حينما شكلت لجنة الغاز بوزارة االبترول – حيث تراجع هذا الانتاج ، سواء بسبب عمليات الخصخصة وبيع الحقول ، أو بسبب الإدارة السيئة والفاسدة لتعاقدات الغاز المصرى كما سوف نعرض بعد قليل .

ثالثا : معامل التكرير ومنافذ التسويق والتوزيع

لدى قطاع البترول المصرى ثمانية معامل مملوكة للدولة أو معظم رأس مالها مملوك لهيئة البترول والشركات التابعة لها ولديها طاقة تكرير تبلغ ٣٦ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١١ (١١) ، برغم أن الانتاج المحلى الفعلى ينخفض منذ عدة سنوات بسبب إنخفاض كميات الزيت الخام المنتج ، وتقوم بإستيراد بقية أحتياجاتها من المنتجات البترولية من الخارج ،صحيح أن هذه المعامل لم تعد تنتج بأكثر من ٤٤٥ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٣ ، وهنا مفارقة أضافية ، ربما تحتاج إلى مزيد من التأمل والتحليل ، حيث نكتشف وجود علاقة عكسية لا تخطئها العين بين زيادة أعداد الشركات والاتفاقيات العاملة فى مصر – حيث تزيد عدد الشركات العاملة عن ثلاثة أضعاف الشركات التى تعمل فى دول الخليج العربى مجتمعة – من جهة وتناقص الكميات المنتجة سواء من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى ..!!

بينما على الجانب الأخر يتزايد حجم إستهلاكنا من كافة المنتجات البترولية عاما بعد أخر خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل ، مما أدى لخلق فجوة Gap واسعة تتزايد بإستمرار ، تؤثر سلبيا على مدى التوازن الاقتصادى والمالى لقطاع الطاقة عموما _ بما فيها قطاع الكهرباء – وقطاع البترول والغاز على وجه الخصوص .

وتتوزع طاقةهذه المعامل على النحو التالى :

- **طن الغاز الطبيعى = ١٢٥٠ متر مكعب غاز = ٤٤٠٧٥ قدم مكعب غاز = ٤٤.٠٧٥ مليون وحدة حرارية **المليون وحدة حرارية بريطانية = ١٠٠٠ قدم مكعب غاز = ٢٨.٣٦١ متر مكعب غاز**

***المتر مكعب غاز = ٣٥.٢٦ قدم مكعب غاز .

جدول رقم (١١)

إنتاج معامل التكرير فى مصر وفقا للموقف عام ٢٠١٣ (بألف برميل يوميا)

م	أسم المعمل	طاقة الانتاج	طاقة التكرير (%)
١	ل الأوسط لتكرير البتروكيماويات (ميدور)	١٠٠	%١٤.٢
٢	النصر لتكرير البترول والكيماويات	١٠٠	%١٤.٢
٣	رة للتكرير بمسطرد	١٤٢	%٢٠
٤	ندرية للتكرير بالماكس	١١٥	%١٦.٣
٥	ية	٧٥	%١٠.٦
٦	س	٦٨	%٩.٧
٧	ط	٥٠	%٧.١
٨		٥٤	%٧.٧
	مجموع طاقة الانتاج	٧٠٤	١٠٠

Source : U.S Energy Information Administration (eia) ,Country Analysis Brief : Egypt , last updated , august 14, 2014 ,p.7

فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، نجد أن معدل إنتاجنا من الزيت الخام – بصرف النظر عن نمط توزيع الحصص بين مصر والشركاء الأجانب الذى سوف نتناوله بالتفصيل بعد قليل – قد أخذ فى التزايد منذ مطلع الثمانينات من ٥٠٠ ألف برميل / يوميا ، إلى أن بلغ ذروته عام ١٩٩٩ بحوالى ٩٢٠ ألف برميل / يوميا ، ثم أخذ فى التناقص والتذبذب نزولا إلى ٦٣٨ ألف برميل / يوميا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ثم زاد قليلا فى العام التالى إلى ٦٧٤.٣ ألف برميل / يوميا (١٢) ، ثم عاد وأنخفض إلى ٦٦٣.٠ ألف برميل / يوميا عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وعاد عام ٢٠١١/٢٠١٢ ليصل إلى ٦٧٥ ألف برميل / يوميا . أما الغاز الطبيعى فقد بلغ إنتاجنا هذا العام (٢٠١١/٢٠١٢) حوالى ٥.٩١ مليار قدم مكعب يوميا (١٣) .

وقد أدى هذا بالطبع إلى إنخفاض كمية المنتجات البترولية المعالجة من معامل التكرير الثمانية فى البلاد من ٣٢.٢ مليون طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى نحو ٢٥.٧ مليون طن عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وإلى ما يعادل ٤٤٥ ألف برميل يوميا عام ٢٠١٣ كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (١٢)

تطور الإنتاج المحلى للمنتجات البترولية موزعة على المناطق خلال السنوات من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى٢٠١٢/ ٢٠١٣ " الوحدة/ ألف طن "

م	المنتجات البترولية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
	منتجات رئيسية						
١	بوريان/ بوتاجاز	٥٨٢	٥٩٧	٥١٩	٥٢٢	٥٠٤	
٢	بنزين/ نافتا	٧٠٠٧	٦٩٥٦	٦٦٢١	٦٥٩٣	٦١٢٢	
٣	كيروسين/ ترباين	٢٥٦٦	٢٤٥٢	٢١٦٧	٢٠٥٩	١٦٦٠	
٤	سولار / ديزل	٨٨٠٣	٨٦٩٦	٨٢٦٨	٨٣٨٦	٧٤٩٧	
٥	مازوت/ مقطرات شمعية	١١١٨٢	٩٤٩٧	٩١٦٧	٨٨٥١	٨٩٠٢	
	منتجات خاصة						
١	مذيبات	٦١	٤٦	٥٥	٥٥	٦٨	
٢	ألكيل بنزين	٥٥	٤٢	٥٦	٥٦	٤٧	
٣	شموع	٤١	٤٣	٣٧	٣٤	٢٣	
٤	تلوين/ بنزول	١١	١١	١١	١١	١١	
٥	كبريت	٦٤	٦١	٤٥	٥٢	٢٨	
٦	أسلفت	٩٢٣	٨٩٢	٩٣٠	٦٤٨	٤٣٦	
٧	فحم	٦٠٤	٦١٩	٥٢٧	٤٥١	٣٢٥	
٨	سولار/ديزل مخصوص	٢٧	٣٦	٨٠	٦٤	٤٥	
٩	زيوت(معدنى/متعادل/	٢٦٢	٢٦٠	–	٢١١	١٩٤	

الاجمالى العام	٣٢١٨٨	٣٠٢٠٨	٢٨٧٤٦	٢٧٩٩٤	٢٥٨٦٢	

المصدر: التقرير السنوى للهيئة المصرية العامة للبترول للعام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢١ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٢٠ ، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٣١ ، وعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٢٦ ، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٢٧ ٠

****تشمل المناطق (القاهرة – طنطا / الإسكندرية / السويس / أسيوط) .**

ربما نجد تفسيرا لهذه الظاهرة الضارة فى الاقتصاد المصرى فى ثلاثة عوامل تتنامى داخل قطاع البترول طوال العقود الأربعة الأخيرة وهى :

الأول : تساهل الطرف المصرى المفاوض – سواء فى الوزارة أو قيادات الهيئة أوشركة جنوب الوادى القابضة للبترول فيما بعد عام ٢٠٠٤– مع الشركاء الأجانب فى شروط العقود الموقعة ، تحت الشعار نفسه الذى إستمر لأكثر من أربعين عاما إلا وهو " جذب الاستثمار والمستثمرين " ، خصوصا التنازلات المقدمة فى بند إسترداد التكاليف ، أو حصص الشريك الأجنبى ، أو بند إسترداد الفائض ، وغيرها من البنود التى سبق عرضها فى الفصل الرابع .

الثانى : خصخصة بعض الحقول والآبار بدءا من عام ١٩٩٢ ، من خلال لجوء الوزارة والهيئة إلى بيع أعداد متزايدة من الحقول والآبار إلى شركات خاصة مصرية أو عربية أو أجنبية ، مثما حدث فى بيع حقل " جيسوم " إلى شركة كويتية وشريك مصرى هو (السيد صلاح دياب) بقيمة ٩٢ مليون دولار تدفع على أقساط سنوية مريحة ، وكذلك تنازل الوزير سامح فهمى عن حصة الحكومة فى حقل شمال الاسكندرية للشركة البريطانية العملاقة BP ، وبيع حقل " أبو قير البحرى " وغيرها .

الثالث : التوسع فى سياسة " مد " فترات البحث والإستكشاف للشركات الأجنبية ، بما يحرم الجانب المصرى من فرص إعادة طرح المساحات من جديد فى مزايدات جديدة ، وبالتالى تقليص تباطوء أو تلاعب الشركات الأجنبية بالمصالح المصرية ، والمعروف أن المدد الجديدة قد تصل إلى ثمانى سنوات ، مما يعطل طاقة محتملة لكشف آبار جديدة ، وتكشف دراسة لإدارة معلومات الطاقة فى الولايات المتحدة عن هيمنة خمسة شركات غربية تقريبا على معظم إنتاج مصر سواء من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى ، وهى شركات " Apache " الأمريكية و " BP " البريطانية ، و " Eni " الإيطالية ، ومجموعة BG " و " شل " الهولندية (١٤).

ولهذا وجدنا أن البيانات المنشورة من جانب وزارة البترول والهيئة ، حول إحتياطيات مصر من البترول الخام ، متضاربة أحيانا ، وغامضة ومشوشة فى أحيانا أخرى ، حيث جاء فى التقرير أن إحتياطياتنا من الزيت الخام والمتكثفات Condensate* حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ قد بلغت ٤.٣ مليار برميل ، منها ٣.٠ مليار برميل زيت خام ، و ١.٣ مليار برميل متكثفات (١٥) . دون أن يحدد بدقة

---

*يقصد بالمتكثفات Condensate:

ما هو المقصود بالاحتياطيات Reserves ، هل هى الأحتياطيات المؤكدة Proved Reserves ، أو هى الإحتياطيات شبه المؤكدة Semi – Proved Reserves أو أنها الإحتياطيات المحتملة Possible Reserves(١٦) . أما الإحتياطيات من الغاز فى ٢٠١٢/٦/٣٠ فقد بلغت حوالى ٧٢.٢ ترليون قدم مكعب منها ١٩.٩ ترليون قدم مكعب مازالت تحت التقييم (١٧) ، أى أن المؤكد لا يزيد على ٥٣ تريليون قدم مكعب .

وبالمقابل وكما سبق وعرضنا فى الفصل السابق ، فأن حصة الشريك الأجنبى من البترول المصرى وفقا للعقود الموقعة منذ مطلع التسعينات ، تمنحه فى حال إكتشاف الزيت الخام ما يقارب ٥٥% إلى ٦٥% من الإنتاج اليومى موزعة على النحو التالى :

- ٣٧% إلى ٤٠% فى صورة بترول إسترداد التكاليف ، بصرف النظر عن مدى دقة وصحة ما تقدمه الشركات الأجنبية بشأن التكاليف وسلامة عملية المراجعة والتدقيق التى تقوم بها الهيئة ومسئوليها .
- ٢٥% من بقية الانتاج ، والممثلة فى حوالى ربع الكمية الباقية بعد إختصام كمية إسترداد التكاليف التى أشرنا إليها من قبل .

وبينما تنص عقود عدد كبير من الدول المنتجة للبترول – مثل ليبيا وإيران وفنزويلا وغيرها – على أسعار تفضيلية أقل من الأسعار المعلنة فى الأسواق السائدة فى السوق الدولية فى حال رغبة الحكومات شراء جزء أو كل حصة الشريك الأجنبى ، فأن العقود المصرية تمنح الشريك الأجنبى الحق فى بيع جزء من حصته أو كل حصته إلى الطرف المصرى بالأسعار الدولية المعلنة خلال ربع العام التالى لسريان العقد (١٨) .

وعموما فأن هذه الظاهرة ، قد قابلها نموا مضطردا فى الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية ، حيث زاد إستهلاكنا من ٢٧.٧ مليون طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٣٢.٥ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، مما أدى لخلق فجوة مستمرة ومتسعة بين إنتاجنا وإستهلاكنا من المنتجات البترولية ، فتحولت مصر بسبب سوء إدارة هذا القطاع طوال الثلاثين عاما الماضية إلى دولة مستوردة للمنتجات البترولية ، فإنعكست سلبا على قطاع الكهرباء وعلى الميزان التجارى ، وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، والضغط المستمر على الأحتياطى النقدى بالبنك المركزى .

جدول رقم (١٣)

استهلاك المنتجات البترولية خلال الأعوام المالية من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١

(الكمية بالألف طن)

المنتجات	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	الكمية	تغيير	الكمية	تغيير	الكمية	تغيير	الكمية	تغيير	الكمية	تغيير	الكمية	تغيير
بوتاجاز	٣		٣	%	٤	%	٤	%	٤	(٠%	٤٣٤٠	(١%
بنزين	٣		٣	١%	٤	١%	٤	١%	٥	%	٥٦٧٠	١%
كيروسين				(١%		(٧%		١%			١٠	(٩%
تربناين				%		%		%		(٥%	٥٧٠	%
سولار/ديزل	١٠		١١	%	١١	%	١٢		١٢	%	١٢٧٧٠	%
مازوت	٨		٨	%	٩	٤	٩	%	٨	(٦%	٨٠٠٠	(١%
أسفلت				%		(١%		%		(%	٤٩٠	(٢%
منتجات خاصة				(٨%		(٩%		٩		(١%	٢٨٠	%
زيوت وكيماويات				%		(٤%		%		(٨%	٤٠٠	%
اجمالى الاستهلاك	٢٧٦٨٠	–	٢٩٨٤٠	٨ر٧%	٣١٥٤٠	٧ر٥%	٣٣٥٧٠	٤ر٦%	٣٣٠٢٠	(١%	٣٢٥٣٠	(١%

المصدر: التقرير السنوى – الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص٢٢ ، لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٢٣ ، ٢٠٠٩العام/٢٠١٠ ص٣٣ ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٢٨ ، لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص٢٩ . ** الأرقام بين الأقواس سالبة.

جدول رقم (١٤)

استهلاك المنتجات البترولية وخصوصا البنزين خلال الأعوام المالية من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢" الكمية بالألف طن "

المنتجات	٢٠٠٧/٢٠٠٨		٢٠٠٨/٢٠٠٩		٢٠٠٩/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٢	
	الكمية	تغير	الكمية	تغير	الكمية	تغير	الكمية	تغير	الكمية	تغير
بوتاجاز	٣٩٣٠	٨ر٤%	٤٢٢٠	٤ر٧%	٤٤٠٠	٣ر٤%	٤٣٩٠	(٢ر٠)%	٤٢٤٠	(١ر١)%
أنواع البنزين										
بنزين ٨٠	١٥٨٠	–	٢١٢٠	٢ر٣٤%	غير متاح		غير متاح		غير متاح	
بنزين ٩٠	١٤٢٠	–	١١٦٠	(٣ر١٨)%	غير متاح		غير متاح		غير متاح	
بنزين ٩٢	٨٣٠	–	١٠٧٠	٩ر٢٨%	غير متاح		غير متاح		غير متاح	
بنزين ٩٥	٢٠	–	٢٠	–	غير متاح		غير متاح		غير متاح	
مجموع البنزين	٣٨٥٠	٤ر١٧%	٤٣٧٠	٥ر١٣%	٤٨٨٠	٧ر١١%	٥	%	٥٦٧٠	١%
كيروسين	١٤٠	(٦ر١٧)%	١٣٠	(١ر٧)%	١٥٠	٨ر١٥%	١٥٠	–	١٠	
تربابن	٥٥٠	٨ر٧%	٥٦٠	٨ر١%	٥٨٠	٦ر٣%	٥٦٠	(١ر٥)%	٥٧٠	٧ر١%
سولار /ديزل	١١١٢٠	٨ر٨%	١١٦٥٠	٨ر٤%	١٢٣٥	٠ر٦%	١٢٤٥٠	٧ر٠%	١٢٧٧٠	٦ر٢%
مازوت	٨٧٢٠	٠ر٦%	٩١٤٠	٨ر٤%	٩٦٠٠	٠ر٥%	٨٩٨٠	(٣ر٦)%	٨٠٠٠	(٩ر١٠)%
أسفلت	٧٥٠	٤ر١%	٧٤٠	(٣ر١)%	٨١٠	٥ر٩%	٦٤٠	(٠ر٢١)%	٤٩٠	(٤ر٢٣)%
منتجات خاصة	٣٣٠	(٣ر٨)%	٣٠٠	(١ر٩)%	٣٣٠	٠ر١٠%	٢٧٠	(٦ر١٥)%	٢٨٠	٧ر٣%
زيوت وكيماويات	٤٥٠	١ر٧%	٤٣٠	(٤ر٤)%	٤٧٠	٣ر٩%	٤٣٠	(٥ر٨)%	٤٠٠	(١%
احمالى الاستهلاك	٢٩٨٤٠	٨ر٧%	٣١٥٤٠	٧ر٥%	٣٣٥٧٠	٤ر٦%	٣٣٠٢٠	(٦ر١)%	٣٢٥٣٠	(٥ر١)%

المصدر: التقرير السنوى – الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص ٢٣ ٠

-الأرقام بين الاقواس سالبة .

ومن هنا فأن تصحيح هذا الخلل الهيكلى فى قطاع البترول يستدعى إعادة النظر فى سياسات تشغيل هذا القطاع ، كما سوف نعرض بعد قليل .

كما بلغت منافذ التسويق والخدمة على مستوى البلاد حوالى ٢٥٢٩ منفذا فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، تشارك فى إدارتها ٧ شركات عالمية و ٤ شركات محلية هى (التعاون ومصر والوطنية والنيل) وتتوزع مبيعات هذه الشركات فى السوق المصرية ، على النحو التالى : شركة مصر للبترول (٣٣.٥%) يليها شركة التعاون (٣٠.٠%) وهما مملوكتان لهيئة البترول ، ثم شركة أكسون موبيل بنسبة (١٦.٥%) وأخيرا شركة النيل الخاصة وبقية الشركات الخاصة بالنسبة الباقية (٢٠%).

أما منافذ توزيع أسطوانات البوتاجاز فى مصر فقد بلغ عددها عام ٢٠١٢/٢٠١١ حوالى ٢٨٨٢ منفذا ، تتولى توزيع أكثر من ٣٧٠ مليون أسطوانة سنويا ، أى بمعدل مليون أسطوانة يوميا ، ولكن مراجعة نمط إنتاج هذه الاسطوانات يكشف عن ثغرة أبليس التى منها تنشأ معظم أزمات وأختناقات توزيع هذا المنتج . فقد تبين أن هذه الأسطوانات يتوزع إنتاجها بين المصانع التابعة للشركات الحكومية (حوالى ١٥٠ مليون أسطوانة سنويا) ، بينما يترك للمصانع الخاصة والمحليات أنتاج حوالى ٢٢٠ مليون أسطوانة (١٩) ، فعبر هذه الثغرة يمكن أن تحقق المصانع الخاصة وأصحابها أرباح هائلة كل فترة زمنية من خلال تلاعبها ، وعدم قدرة الرقابة والتفتيش أو حتى تواطؤ بعض المراقبين ، مما يتحقق لهذه لأصحابها عشرات الملايين من الجنيهات كل عام من خلال إختلاق تلك الأزمة التى تستمر عادة ثلاثين يوما وكأنها دورية شبه منتظمة ومتكررة ، تكون كافية لتحقيق هذه المكاسب غير المشروعة ، كما سوف نعرض فى نموذج حالة بأحد تلك المصانع الخاصة بتعبئة الأسطوانات فى محافظة قنا .

رابعا : خطوط النقل والتسويق والموانىء

يمتلك قطاع البترول فى مصر بنية ضخمة للنقل والتسويق وموانىء التصدير ، وجلب الواردات ، وقد بنيت هذه البنية التحتية الكبيرة طوال الستين عاما الأخيرة ، ومن أهم مكونات هذه البنية الأتى :

١- خطوط أنابيب النقل ، التى تمتد لأكثر من خمسة آلاف وأربعمائة كيلو متر طولا ، كما تتولى هذه الشبكة الهائلة نقل حوالى 53 مليون طن من المنتجات البترولية والزيت الخام ، بما يشكل حوالى ٧٠.٤% من إجمالى المنتجات وفقا لعام ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٠) .

٢- أسطول من سيارات النقل يضم حوالى ١٦ ألف سيارة نقل وقود تتولى نقل حوالى 17.4 مليون طن ، بما يمثل ٢٣.١% من إجمالى المنتجات .

٣- ناقلات البترول البحرية التى تنقل حوالى ٤.٦ مليون طن من الزيت الخام بنسبة ٦.١% .

٤- أما النقل النهرى والنقل بالسكك الحديدية فلم يتجاوز ٠.٣ مليون طن ذلك العام بنسبة ٠.٤%

وبالإجمال فأن الكمية المنقولة عبر هذه الوسائل عام ٢٠١٢/٢٠١١ قد بلغت ٧٥.٣ مليون طن.

٥- خط نقل أنابيب شركة سوميد المصرى العربى المشترك وقناة السويس ينقلون وحدهما حوالى ٣.٢ مليون برميل نفط مكافىء يوميا ، أى ما يعادل ٨ % من نفط العالم كله عام ٢٠١٣ ، ذهابا وإيابا ، وخط سوميد وحده تولى نقل حوالى ١.٤ مليون برميل يوميا من ميناء العين السخنة على شواطىء البحر الأحمر إلى سيدى كرير على شواطىء البحر المتوسط ، برغم أن طاقته الانتاجية تزيد على ٢.٤ مليون برميل يوميا (٢١) .

جدول رقم (١٥)

كميات البترول والغاز المسال التى تمر عبر قناة السويس وأنابيب خط سوميد منذ عام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٣(بالمليون برميل يوميا) و(الغاز بالتريليون قدم مكعب)

البيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تدفقات عبر قناة السويس						
خام	١.٢	٠.٦	٠.٧	٠.٧	١.٤	١.٥
ت مكررة	١.٣	١.٣	١.٣	١.٤	١.٦	١.٧
ى الزيت	٢.٥	١.٩	٢.٠	٢.١	٣.٠	٣.٢
سال	٠.٦	٠.٨	١.٦	٢.١	١.٥	١.٢

ع ما تم نقله	٤.٦	٣.٠	٣.١	٣.٨	٤.٥	٤.٦

Source : U.S Energy Information Adminstation (eia) ,Countery Analysis Brief : Egypt , last updated , august 14, 2014 ,p.13

٦–موانىء التصدير والاستيراد ويصل عددها حوالى ستة موانىء .

خامسا : الاتفاقيات والتعاقدات والإكتشافات الجديدة

إذا توقفنا عند البيانات التى تنشرها هيئة البترول وتصريحات الوزير وكبار المسئولين فى هذا القطاع ، والمتضمنة فى التقارير السنوية لهيئة البترول ، نجد أن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ قد شهد توقيع ٦ أتفاقيات مع ٣ شركات عالمية بانفاق استثمارى يقدر بحوالى ٨٧٤ مليون دولار بالاضافة إلى ١١٢ مليون دولار منح توقيع ، وفى العام التالى (٢٠٠٩/٢٠٠٨) شهد ٧ اتفاقيات بترولية جديدة ، ، كما شهد هذا العام ٦٤ كشفا بتروليا جديدا (٢٢) ، أما العام التالى (٢٠١٠/٢٠٠٩) فقد شهد بدوره توقيع ٩ أتفاقيات جديدة وأكتشاف ٦٣ كشف بترولى جديد (٢٣) ، وفى العام التالى (٢٠١١/٢٠١٠) جرى توقيع ٤ اتفاقيات جديدة ، وانفاق ٦.٤ مليار دولار فى البحث والتنقيب والتطوير (٢٤) ، وفى العام الذى يليه (٢٠١٢/٢٠١١) تبين أكتشافات كبيرة أيضا (٢٥) ، وهكذا يبدو أننا إزاء مسلسل من الاعلانات دون رقابة على مدى جدية هذه الإكتشافات ، فلو كانت هذه الإكتشافات حقيقية لتحولت مصر إلى أكبر منتج للبترول والغاز فى العالم ، ولكن المؤكد أن قيادات هذا القطاع أعتادت التدليس على الشعب المصرى طوال أربعة عقود على الأقل .

المبحث الثانى

كيف تدار ثروتنا من البترول والغاز

لقد حصلت إسرائيل وحدها وفقا لتفاهمات (السادات – بيجين) على ٢١.٢ مليون طن من الزيت الخام خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠ (أى بمتوسط سنوى ٢.١٢ مليون طن سنويا) ، ثم حصلت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٠ على كمية قدرها ١٦.٦ مليون طن (بمتوسط سنوى ١.٦٦ مليون طن) ، ثم أنخفضت الكميات المصدرة إليها بعد ذلك إلى حوالى ١٦٠ ألف طن سنويا فقط خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٨ (٢٦) .

أما بالنسبة للغاز الطبيعى الذى بدا واعدا بثروة هائلة منذ عام ١٩٩٤ ، فقد تنبه وزير البترول (د. حمدى البمبى) فى ذلك الوقت إلى أهمية التعامل مع إحتمالات مبشرة للغاز الطبيعى فى مصر ، فأصدر القرار الوزارى رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٧ لتشكيل لجنة متخصصة داخل الوزارة لبحث شئون الغاز لطبيعى ، الذى تحول بعد تولى الوزير (سامح فهمى) إلى مغارة كبرى ، حيث جرى إدارته بأسلوب أقرب إلى سلوك الجريمة المنظمة وعصابات المافيا ، وشارك فى هذه الجريمة أعلى السلطات فى الدولة المصرية فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، بداية من الرئيس ذاته ، مرورا برئيس جهاز المخابرات العامة (لواء عمر سليمان) إنتهاء بوزير البترول وبعض قيادات وزارته ، هذا بالاضافة بالطبع إلى عدد من كبار رجال الأعمال وعلى رأسهم الرجل المتعدد المهام والأدوار(حسين سالم) ، الشريك الأكبر للرئيس مبارك فى شبكة تجارة السلاح الدولية منذ عام ١٩٨٠ حينما كان نائبا للرئيس السادات (٢٧) .

لقد بدا أن هناك إنخفاض ملحوظ وغير مبرر فى إنتاج مصر من الزيت الخام ، كما سبق وأشرنا ، حيث أنخفض من ٩٢٠ ألف برميل يوميا فى عام ١٩٩٩ ، ثم أخذ فى التناقص والتذبذب نزولا فبلغ ٦٣٨ ألف برميل / يوميا عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ليصل إلى ٦٧٥ ألف برميل / يوميا عام ٢٠١٢/٢٠١١. وهذا الانخفاض فى الزيت الخام لا يمكن فهمه وتبريره مع هذا الزخم الكبير الذى أشرنا إليه قبل قليل ، سواء من حيث الاتفاقيات والعقود السنوية ، أو من حيث كثرة وزحمة الشركات من كل صوب وحدب التى تعمل فى مصر

.

أما الغاز الطبيعى فقد بلغ إنتاجنا اليومى هذا العام (٢٠١٢/٢٠١١) حوالى ٥.٩١ مليار قدم مكعب ، وقد بدا أن هناك فائضا كبيرا منه يسمح بالتصدير ، خصوصا وأن الدولة المصرية كانت قد أنقطعت منذ منتصف السبعينات عن فكرة التخطيط الصناعى ورعاية الصناعة المصرية ، لقد تطور حجم الغازالطبيعى المنتج والفائض المتاح للتصدير على النحو التالى :

جدول رقم (١٦)

تطور الانتاج والاستهلاك المحلى للغاز الطبيعى فى مصر والفائض المتاح للتصدير

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥/٢٠١٤ (الكمية بالمليار قدم مكعب)

إت	ج المحلى	الاستهلاك المحلى		الفائض المتاح للتصدير	
		ة	ن الانتاج	ة	ن الانتاج
٢٠٠٦/٢	٥	٣	٦%	١	٢%
٢٠٠٧/٢	٥	٣	٦%	١	٢%
٢٠٠٨/٢	٥	٣	٦%	١	٢%
٢٠٠٩/٢	٥	٤	٦%	١	٢%
٢٠١٠/٢	٦	٤	٧%	١	٢%
٢٠١١/٢	٦	٤	٧%	١	٢%
٢٠١٢/٢	٦	٥	٧%	١	٢%
٢٠١٣/٢	٧	٦	٧%	١	٢%
٢٠١٤/٢	٨	٦	٧%	١	٢%
٢٠١٥/٢	٩	٧	٧%	٢	٢%

لمصدر : جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٦/٢ .

وقد أدى غياب سياسات جادة للتنمية الاقتصادية قائمة على التخطيط ودور للدولة فى توجيه الموارد ، إلى إستسهال تصدير الغاز رغبة فى زيادة موارد النقد الأجنبى ، بدلا من إستخدامه فى توسيع قاعدة الانتاج الصناعى ، وتخفيف العبء عن المواطنين والفقراء من خلال توسيع شبكات توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل فى المناطق الفقيرة والمحرومة بدلا من الإختناقات المستمرة والدورية التى تحدثها أنبوبة البوتاجاز ، كما ترك

لمصانع القطاع الخاص فى كافة المحافظات إنتاج النسبة الأكبر من أنبوبة البوتاجاز، مما أدى إلى إختناقات متكررة بسبب التلاعب فى الكميات المطروحة فى الأسواق وتسريب جزء كبير منه إلى السوق السوداء وتحقيق أرباح طائلة لمافيا إدارة هذه الشبكة الكبيرة من المتلاعبين بهذه السلعة الحيوية .

أما توزيع الاستهلاك المحلى من الغاز على قطاعات الانتاج المختلفة فكانت على النحو التالى :

جدول رقم (١٧)

تطور استهلاك القطاعات المختلفة من الغاز الطبيعى خلال الفترة

من ١٩٩٦/٩٥ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (الوحدة بالمليون متر مكعب)

السنة	قطاع الكهرباء	قطاع الأسمدة	قطاع الصناعة	المجموع
١٩٩٦/٩٥	٨.٠٤	١.٧٦	١.١٦	١٠.٩٦
١٩٩٧/٩٦	٨.٤٢	١.٧٨	١.٢٧	١١.٤٧
١٩٩٨/٩٧	٨.٣٢	١.٦٧	١.٦٥	١١.٦٤
١٩٩٩/٩٨	٨.٨١	٢.٠٧	١.٧١	١٢.٥٩
٢٠٠٠/٩٩	١١.٢٨	٢.٢٥	١.٧٢	١٥.٢٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤.٠٩	٢.٦١	٢.٠٣	١٨.٧٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥.٤١	٢.٧٦	٢.٢٨	٢٠.٤٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧.٤٩	٢.٦٩	٢.٥٥	٢٢.٧٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٩.٣٨	٢.٧٣	٢.٩١	٢٥.٠٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨.٤٢	٢.٨٠	٣.٢٠	٢٤.٤٢

المصدر : وزارة البترول ، أشرف فكرى منشورة فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٠ .

وأندفعت الدولة ووزارة البترول فى توقيع عقود تصدير الغاز إلى أكثر من ٢١ عقدا وبروتوكولا للتصدير وإلى ثمانى دول ، كانت كلها – دون إستثناء واحد – تؤدى إلى إهدار هذا المورد الحيوى ، وبيعه بأبخس الأسعار كما سوف نعرض فى بعض الحالات والنماذج التفصيلية ، وخصوصا حالتى إسرائيل والأردن وأسبانيا وإيطاليا وفرنسا .

فإسرائيل التى تراقب كل واردة وشاردة فى مصر ، ليلا ونهارا ، كانت قد أدركت أن تفاهمات (السادات – بيجين) فى موضوع إمدادها بالزيت الخام ، يكاد يقترب من نهايته بسبب تدنى الانتاج المصرى ، وسيطرة رجال المال والأعمال والشركات الأجنبية على الحصة الرئيسية فيه ، ومن هنا ، وبمجرد أن بدا فى الأفق ثروة غازية مصرية واعدة من خلال الكشف الغازى الكبير الذى تم بمعرفة شركة (خالدة) المصرية فى حقل (طارق) عام ١٩٨٧ ، وتصاعد نبرة التصريحات والصيحات الرسمية المصرية حول هذا القطاع الواعد والمبشر .

وعلى الفور دخلت إسرائيل على الخط ، وبدأت منذ عام ١٩٩٥ نصب شباك عمليتها الكبرى داخل مصر ، وساعدها فى ذلك كنزها الاستراتيجيى من ناحية ، وملفاتها الهائلة التى أحتوت كافة الأسرار لكبار القادة المصريين السياسيين منهم أو التنفيذيين بما فيهم قيادات قطاع البترول ،وتاريخهم فى تقاضى العمولات والرشى من الشركات الأجنبية ، هذا بخلاف ملفات علاقاتهم الشخصية والنسائية ، كما سهل لها المهمة ، متابعتها للسياسة الحكومية المصرية فى قطاع البترول الذى بدأ منذ عام ١٩٩٢ بيع بعض الحقول المصرية العامة إلى مستثمرين مصريين وعرب وأجانب ، بما يشبه عملية خصخصة منظمة وتدريجية فى هذا القطاع ، الذى لا يمكن لعاقل أن يدعى أن الحقول تخسر مثلما هو الحال فى شركات القطاع العام الأخرى .

فكيف تشكلت جماعة المصالح الجديدة فى إهدار ونهب الغاز المصرى لصالح إسرائيل وغير إسرائيل ؟

نستطيع أن نشير إلى أربعة مكونات أو عناصر شكلت لوبى المصالح الجديد فى هذا القطاع :

الأول : قيادات سياسية مثل الرئيس الأسبق حسنى مبارك والمستشار السياسى للرئيس أسامة الباز ، والسفير المصرى فى إسرائيل ورجل المخابرات السابق محمد بسيونى ، وقيادات أمنية وفرت الغطاء وبثت الرعب لأية عناصر تنفيذية قد تعارض أو تتردد فى تنفيذ الاتفاق مع إسرائيل وفى طليعتهم رئيس المخابرات العامة المصرية " اللواء عمر سليمان " .

الثانى : رجال مال وأعمال ذو صلات عميقة بالقيادات السياسية والأمنية وفى طليعتهم " حسين سالم " رجل المهام السرية المالية والاستخبارية والصديق الصدوق لرئيس الجمهورية حسنى مبارك وأنجاله (٢٨) .

الثالث : قيادات فى قطاع البترول والغاز وبعض الشركات الأجنبية والمشتركة وفى مقدمتهم الوزير سامح فهمى الذى جىء به وزيرا فى أكتوبر عام ١٩٩٩ لسابق تعاونه الحميم مع الإسرائيليين فى مجال البترول .

الرابع : قيادات أمنية ورجال أعمال فى إسرائيل ، ومن أبرزهم الجنرال (شبيتاى شافيط) رئيس جهازالموساد السابق ، ورجل الأعمال (يوسى مايمان) ، و(د. نمرود نوفيك) نائب رئيس مجموعة شركات (مرهاف) المملوكة لرجل الأعمال (يوسى مايمان) .

فكيف جرت هذه العملية المعقدة والتى ترتب عليها أسوأ إتفاقيات فى تاريخ قطاع البترول فى مصر ، خسرت البلاد بموجبه ما يقارب ٥.٤ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ ؟

حتى يتبين الموقف علينا أن نتتبع المسار الزمنى والتنفيذى الذى أحيكت فيه خيوط العنكبوت على مصر :

١- بدأت عملية التفاوض بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٥ ، عبر مسارين ، أحدهما سياسى والأخر تنفيذى ، ففى المسار السياسى ، وبعد توقيع أتفاقية (واى ريفر) فى الولايات المتحدة بين السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر وعرفات وإسرائيل بقيادة رئيس الوزراء الجديد (بنيامين نتنياهو) ، تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلى بطلب مباشر وشفوى للرئيس حسنى مبارك ، الذى لم يعد بشىء محدد وإن كان قد أبدى عدم معارضته ، ومن هنا سارعت شركة كهرباء إسرائيل بفتح خط إتصال مع المعنيين فى وزارة البترول المصرية (د. حمدى البمبى) ، الذى كلف بدوره رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول ، بمتابعة هذا الموضوع وإدارة هذا التفاوض بشرط السرية ، نظرا لحساسية الرأى العام المصرى لأية تعاون جديد مع إسرائيل فى هذا المجال .

٢- جرت عملية تفاوض سرية فى باريس بين رئيس هيئة البترول المصرية (المهندس عبد الخالق عياد) مع الجانب الإسرائيل منذ عام ١٩٩٦ ، وفى ٢١ ديسمبر من عام ١٩٩٨ رفع المهندس عبد الخالق عياد مذكرة إلى وزير البترول (د. حمدى البمبى) يعرض فيها تفاصيل لقاءات باريس مع المسئولين الإسرائيليين الذين كان بعضهم قيادات فى جهاز الموساد الإسرائيلى ، وكانت بعض هذه اللقاءات بحضور رؤساء شركات (أموكو مصر – وأموكو الدولية – وهيئة كهرباء إسرائيل – وهيئة البترول المصرية) ، وعرض فى المذكرة أن تصدير الغاز المصرى لشركة كهرباء إسرائيل سوف يتم من خلال حصتى شركتى " أموكو مصر " و" أموكو الدولية " اللذين ربطا بين توسع إستثمارتهما فى مصر بمدى موافقة الحكومة المصرية على تصدير حصتهما إلى إسرائيل لوجود فائض لديهما ، وهكذا لعبت الشركتان دورهما فى تسهيل العملية ، وقد جرى التوقيع المبدئى على الاتفاق فى ١٤ سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، خصوصا بعد الحصول على موافقة رئيس المخابرات العامة (اللواء عمر سليمان) .

٣-فى يناير من عام ٢٠٠٠ دخل على الخط بصورة مباشرة وواضحة رئيس المخابرات العامة المصرية (اللواء عمر سليمان) ، وأرسل خطابا إلى وزير البترول المصرى (سامح فهمى) يخطره فيه بموافقة المخابرات المصرية على إتمام صفقة الغاز الطبيعى إلى إسرائيل ، وهكذا توافرت ورقة التوت الأمنية ، وأنفتح الباب واسعا لإستكمال العملية ، وقد تبين بعد ذلك وفى إطار صراع وخلاف حدث بين (د. نمرود نوفيك) ورجل الأعمال الإسرائيلى وشريك حسين سالم (يوسى مايمان) ، أن الأخير قد دفع عمولة أو رشوة قدرها ١١ مليون دولار لرئيس الموساد الإسرائيلى وقتئذ (شبتى شابيت) من أجل تسهيل المهمة لدى زميله رئيس المخابرات العامة المصرية (اللواء عمر سليمان) ، وسجل د. نمرود نوفيك هذه الواقعة فى عريضة الأتهام الرسمية التى قدمت إلى المحاكم الإسرائيلية مطالبا بحقوقه لدى (يوسى مايمان) ، ولا نستطيع أن نقطع على وجه اليقين هل حصل عمر سليمان على نصيبه من هذه الرشوة ؟ أم أنه قام بهذا التسهيل مجاملة للجانب الإسرائيلى ، أو تنفيذا لأوامر رئيسه فى مصر (حسنى مبارك) ، ولكن القصة تكشف عن مدى المستنقع الذى أحاط بهذه العملية وكل من شاركوا فيها .

٤-بعد ذلك بعدة أيام قليلة تقدم رجل الأعمال المتعدد المهام (حسين سالم) إلى رئيس هيئة الاستثمار (د. محمد الغمراوى) بطلب تأسيس شركة " شرق المتوسط " كشركة مساهمة مصرية E.M.G ، وفقا لقانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، وبشراكة مع رجل الأعمال الإسرائيلى " يوسى مايمان " بنسبة ٦٥% لصالح حسين سالم و ٢٥% لصالح يوسى مايمان و ١٠% الباقية لهيئة البترول المصرية ، التى اعتادت لعب دور المحلل فى مثل تلك الصفقات المريبة ، وبالفعل صدر قرار رئيس هيئة الاستثمار بالموافقة على الشركة تحت رقم (٢٣٠) لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ .

٥- بعد مرور أقل من خمسة شهور وبتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ أرسل رئيس هيئة البترول خطابا إلى السفير المصرى فى إسرائيل يخطره فيها بتفويض شركة " شرق المتوسط E.M.G " كجهة مفوضة بشراء ونقل وبيع الغاز المصرى إلى إسرائيل .

٦-وفى ١٩ مارس ٢٠٠١ وجه رئيس الوزراء المصرى وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) خطابا إلى رجل الأعمال والصديق الشخصى لرئيس الجمهورية (حسين سالم) ، يخطره فيه بموافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ على تحديد سعر للغاز بحد أدنى ٠.٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية بريطانية BTU وحد أقصى ١.٢٥ دولار ، على أن تقوم الشركة بمد أنابيب الغاز * .

٧-كما أرسل أمين عام مجلس الوزراء (د. صفوت النحاس) خطابا مماثلا لحسين سالم بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٨ يخطره فيها بموافقة مجلس الوزراء على إستكمال إجراءات التعاقد مع شركة شرق المتوسط لتصدير الغاز إلى إسرائيل .

وفى نفس الوقت تقريبا ، كانت هيئة البترول التى كانت قد حصلت على تخصيص ٩٦٠ ألف متر مربع من محافظ شمال سيناء بالقرار رقم (٣٢٣) لسنة ١٩٩٨ لتنفيذ مشروع الغاز الطبيعى بالشيخ زويد بالقرب من العريش ، والمقام عليها محطة نهاية خط غاز شمال سيناء ، تقدم تنازلا جديدا لشركة حسين سالم وشريكه الإسرائيلى بالتنازل عن ٤٠٠ ألف متر مربع منها مقابل ٥٢٧.٦ ألف دولار (أى بواقع ١.٣ دولار للمتر المربع) . وبالمقابل فإذا تأملنا ما جرى علىالجانب الإسرائيلى نكتشف إلى أى مدى تدار مواردنا وثرواتنا بمنطق العزبة لمن يديرها بصرف النظر عن المصلحة الوطنية ، فحينما أرادت شركة شرق المتوسط أستئجار مساحة من الأراضى قدرها ١٢ ألف متر مربع لمدة ١٥ عاما ، من شركة " بريما جاز ليمتد " الإسرائيلية ، لخط أنابيب (إيلات – عسقلان) ، فرض عليها الجانب الإسرائيلى مبلغا قدره ٥.٧ مليون دولار (أى بمتوسط ٤٧٥ دولار للمتر المربع الواحد) بالاضافة إلى ضريبة القيمة المضافة .

***لاحظ أن متوسط سعر المليون وحدة حراريةفى السوق الدولية كانت تتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات ، وكانت روسيا تتعاقد مع أوكرانيا على ٦ دولارات للمليون وحدة حرارية بعد منحها خصومات discount حرصا على علاقات قوية بأوكرانيا التى يتواجد فيها الأسطول البحرى الروسى .**

٨-وهنا دخلت رئاسة الجمهورية على الخط وبعد أن أكتمل مسار الاتفاق ، فأرسل مكتب الرئيس حسنى مبارك بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٣ خطابا إلى وزير البترول (سامح فهمى) يستعجله فيه لإتمام صفقة بيع الغاز المصرى إلى إسرائيل .

٩-وبتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ أصدر وزير البترول (سامح فهمى) القرار رقم (١٠٠) لسنة ٢٠٠٤ الذى يفوض فيه المهندس إبراهيم صالح محمود رئيس هيئة البترول الجديد ، والمهندس محمد إبراهيم طويلة رئيس الشركة القابضة للغازات فى توقيع العقد مع شركة شرق المتوسط ، وإنهاء إجراءات التعاقد معها .

١٠- ويتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٧ أصدر وزير البترول (سامح فهمى) قرارا جديدا برقم (٤٥٦) لسنة ٢٠٠٥ تضمن تعاقد شركة شرق المتوسط كطرف أول (بائع) على كميات الغاز الطبيعى إلى شركة كهرباء إسرائيل كطرف ثان (مشترى) ، وتفويض الأثنان التوقيع على التعاقد كطرف ثالث ضامن لتسليم كميات الغاز طبقا للمواصفات ، بمعنى أخر أن هذا القرار قد ضمن لشركة شرق المتوسط منحها كميات أضافية لتلبية أحتياجات زبائنها الجدد فى إسرائيل بخلاف شركة كهرباء إسرائيل .

١١- وقعت شركة شرق المتوسط بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ ممثلة بنائب رئيس الشركة (المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء المصرى السابق وغير الحائز على حصة من أسهم الشركة) ، وهيئة البترول المصرية ممثلة برئيسها المهندس ابراهيم صالح محمود ورئيس الشركة القابضة للغازات ويمثلها المهندس محمد ابراهيم طويلة ، ويحضور وشهادة وكيل وزارة البترول لشئون الغاز المهندس شريف إسماعيل – الذى أصبح وزيرا للبترول فى حكومة محلب والسيسى – على مذكرة تفاهم تتضمن بنود الاتفاق والكميات والأسعار على النحو التالى :

- كمية الغاز المورد للشركة ومنها لإسرائيل هو ٧ مليارات متر مكعب سنويا .
- الأسعار تتراوح بين ٠.٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية Btu عند سعر ١٨ دولار لبرميل نفط برنت ، ترتفع إلى ١.٢٥ دولار عند ٣٥ دولار لبرميل نفط برنت أو أكثر **
- مدة التعاقد ١٥ عاما ، تجدد بموافقة الطرفين لمدة ٥ سنوات أضافية ، ويتم وقتئذ التفاوض من جديد على السعر .
- قيمة هذه الصفقة ١٥٠ مليون دولار سنويا .

١٢- وهنا تجرأ حسين سالم وشركته وتقدم إلى الحكومة الإسرائيلية بطلب إعفائها من قانون الغاز ، أو تعديل القانون بما يمكنه من الحصول على رخصة تشغيل خط أنابيب الغاز الإسرائيلى على الجانب الأخر من الحدود ، فرفضت الحكومة الإسرائيلية الطلب وأخطرته بأن هذه الميزة ممنوحة فقط للشركات الإسرائيلية ..!!

١٣–وهنا مارس الرئيس المصرى (حسنى مبارك) نفوذه لتمرير مزايا أضافية لصديقه وشريكه الخفى على حساب المصلحة الوطنية المصرية والخزانة العامة المصرية ، فأوعز إلى وزير البترول المصرى توقيع مذكرة تفاهم مع وزير البنية التحتية الإسرائيلى – قاتل الأسرى المصريين عام ١٩٦٧ (بنيامين بن اليعازر)* بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠ يقضى بإعفاء ضريبى متبادل فى موضوع الغاز ، فخسرت بذلك الخزانة العامة المصرية قيمة الضرائب التى كانت ستفرض على شركة شرق المتوسط ، وأستفادت الشركة بهذا الإعفاء كما قامت الحكومة الإسرائيلية بمنح ترخيص لشركة " بريما جاز ليمتد " الإسرائيلية لتشغيل خط الغاز على الجانب

الإسرائيلى نيابة عن شركة شرق المتوسط ، بزعم أن الشركتين سوف تدخلان فى إتفاقية " تساند " ووقع الاتفاق فى ديسمبر عام ٢٠٠٦ (٢٩) . وهكذا ضحكت علينا إسرائيل مرتين ، مرة بدفع شركة شرق المتوسط وصاحب النسبة العظمى من اسهمها حسين سالم فى استخدام نفوذه لدىالرئيس المصرى فى القبول بهذا البروتوكول الضريبى ، ومرة ثانية بمنح رخصة العمل إلى شركةإسرائيلية وليس إلى شركة شرق المتوسط ، وفى كل الأحوال كانت الخزانة العامة المصرية هى الخاسرةكما ربط هذا البروتوكول بشكل تعسفى هذا الاتفاق بما أسماه أتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية ليمنحها غطاءسياسيا وضمانة دولية ..!!

**** لاحظ أستخدام تعبير (أو أكثر) التى تركها مفتوحة بحيث لا يتغير السعر حتى لو تغير سعر برميل البترول لأكثر من ١٠٠ دولار .**

***الذى تبين بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ أنه كان يشغل سرا وظيفة مستشار سياسى للرئيس المصرى مقابل مكافآت مالية سخية ...!!**

***علق أحد السفراء المصريين السابقين ، ورئيس ما يسمى اتحاد المستثمرين العرب ويدعى جمال بيومى على تدنى سعر تصدير الغاز إلى اسرائيل بالقول (ربما كان ذلك بمثابة طعم من الجانب المصرى لتشجيع الإسرائيليين على توقيع عقد الغاز المصرى ..!! (المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦) .**

وكذلك إلتزمت الحكومة المصرية ممثلة فى وزير بترولها بتوفير ٧ مليارات متر مكعب سنويا من الغاز كحد أقصى لمدة ١٥ عاما ** .

١٤–أصبح كل شىء جاهزا للعمل وهنا تقدم حسين سالم وشركته فى مارس عام ٢٠٠٦ ، إلى البنك الأهلى المصرى للحصول على قرض لتمويل خط أنابيب الغاز بقيمة ٣٤٠ مليون دولار، كماحصل على قروض أوربية بحوالى ١٦٠ مليون دولار ، والملفت أنه قد أستخدم ٤٠ مليون دولارمن قرض البنك الأهلى المصرى فى زيادة رأسمال شركته بالمخالفة للقوانين المصرية ، هكذا لم يدفع الرجل مليما واحدا من جيبه الخاص بل من أموال البنوك الحكومية المصرية .

١٥–وعلى الفور قام حسين سالم بتوقيع عقود مع أكثر من ١٣ جهة فى إسرائيل لتوريد الغاز المصرى بأسعار تتراوح بين ٢.٢٥ دولار و ٤.٧٥ دولار للمليون وحدة حرارية BTU منها شركة داورد إينرجى Derwood Energy وشركة ماشاف وشركة كهرباء إسرائيل و غيرهم.

١٦–وقبل أن يبدأ ضخ الغاز إلى إسرائيل فعليا فى مارس عام ٢٠٠٨ ، كان حسين سالم قد بدأ فى ممارسة أسلوبه المعتاد ، والذى كرره أكثر من مرة فى مشروعاته المشتركة مع الإسرائيلين فى مصر – مثل معمل بتروكيماويات (ميدور) عام ١٩٩٥ – فقد بدأ الرجل فى التخارج وبيع أسهمه محققا أرباحا شخصية تزيد على ١.١ مليار دولار صافى . وفى الوقت نفسه كان الرجل يضع مصر فى مأزق كبير ، فقد بدأ ببيع حصة ١٠% من أسهمه لشركة أمريكية يملكها إمريكى يهودى صهيونى يدعى (سام زيل) بقيمة لم تعلن ، ثم باع حصةأخرى بنسبة ٢٥% بمبلغ ٤٨٦.٩ مليون دولار إلى شركة (B.T.T) التايلاندية . وبعدها حصة أخرى قدرها ١٢.٥% لشريكه الإسرائيلى يوسى مايمان ، وإلى شركة (مرهاف) وشركة (أمبال) الإسرائيلية ، ثم حصة قدرها ٤.٤% من أسهمه إلى شركة تركية ، وحقق من وراء بيع أسهمه المقدره بنسبة ٦٥% حوالى ١.١ مليار دولار . وساهم القائمون على البورصة المصرية فى زيادة أرباحه من خلال رفع قيمة السـهم من دولار واحـد إلـى ٩ دولارات**

**** جرى تعيين مراقبى حسابات لشركة شرق المتوسط كل من د. محمد لطفى حسونة و د. صفوت عبيد ، كما جرى تعيين مؤسسة منصور برايس ، وشركة ترهاوس – كوبرز كمراقب حسابات ومستشار قانونى .**

١٧–وبرغم عوار العقد الإسرائيلى المصرى ، وقرار محكمة القضاء الإدارى برئاسة المستشار الدكتور محمود أحمد عطيةفى ٢٠٠٨/١١/١٨ بوقف قرار بيع الغاز المصرى إلى إسرائيل بأسعار بخسة كماسيظهر ، وهو ما كان يشكل فرصة للتراجع عنه ، أو الضغط على الجانب الإسرائيلى وشركة حسين

سالم لتعديل الشروط المجحفة الواردة فى هذه العقود السرية ، على العكس فقد قامت الحكومة المصرية مدفوعة بإصرار عناصر نافذة داخل أروقة الحكم والإدارة بالطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التى أستجابت لطلب الحكومة وإصدرت (حكمها) بتاريخ ٢/٢ /٢٠٠٩ بوقف قرار محكمة أول درجة ، وأسندت

قرارها بذلك السند الأعوج المسمى " أعمال السيادة " ** ، فواصلت بعدها الحكومة المصرية فى تصدير الغاز لإسرائيل وحرمان عشرات الملايين من المصريين من حقهم فى غاز بلادهم ..!!

ولم تكن تلك هى أولى عمليات حسين سالم المشبوهه فى مصر ، فقد سبق لـه القيام بنفس التصرف عام ١٩٩٤ فى تأسيس شركة مشتركة مع الإسرائيليين وخصوصا شركة (ميرهاف) ، كترجمة لاستراتيجية شيمون بيريز بشأن الشرق الأوسط الجديد ، حيث بدأ فى تأسيس شركة " الشرق الأوسطلتكرير البترول " ميدور " ، برأس مال معلن قيمته مليار و ٣٠٠ ألف دولار ، منها ٤٠% لصالح "

**كانت المحكمة برئاسة المستشار إبراهيم يعقوب الصغير نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين حنفى محمود حنفى و ... ، كما قضت بتغريم المدعى الدكتور ابراهيم يسرى ثمانية آلاف جنيه ...!! كما أصدر فى ذات الجلسة أحكاما بإستمرار الحرس الجامعى بالجامعات ومنع إرسال المساعدات لغزة إلا عبر القنوات الشرعية المخصصة لذلك . وكان المستشار إبراهيم الصغير يعقوب سبق وتولى لسنوات طويلة منصب رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية وكان منتدبا لسنوات كمستشار قانونى لوزير البترول ،

"حسين سالم " ، و ٤٠% أخرى لشركة " ميرهاف " الإسرائيلية ، ويبقى حصة ٢٠% لصالح هيئة البترول المصرية .

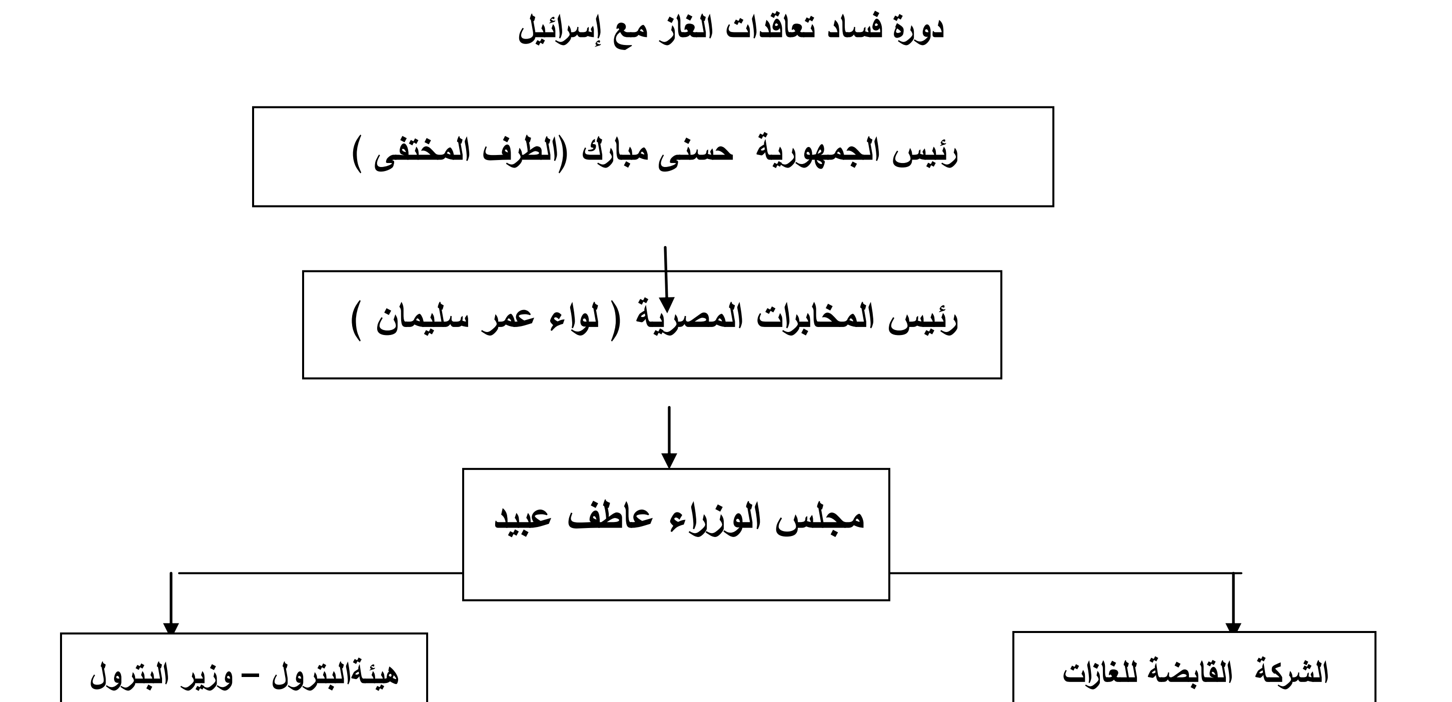
وقد تضمن المشروع إنشاء مصفاة لتكرير البترول الخام وتصدير منتجاته ، وإنشاء خطوط الأنابيب اللازمة للمشروع ، وعلى ضفاف هذا المشروع قام حسين سالم بإنشاء شركة أخرى " ميدور للكهرباء " المعروفة أختصارا (ميداليك) ، لتكون بمثابة المزود الوحيد بالكهرباء لمعمل التكرير ، ولم يكد المشروع يبدأ فى

الظهور حتى قام حسين سالم عام ١٩٩٩ ببيع ٢٠% من أسهمه فى شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول " ميدور " إلى هيئة البترول المصرية بسعر السهم ١٢٠٠ دولار ، وبعدها بشهور قليلة (عام ٢٠٠٠) ، قام حسين سالم ببيع ١٨% أخرى من حصته فى الشركة إلى البنك

الأهلى المصرى بسعر السهم هذه المرة ٤٣٠٠ دولار ، فى حين أن قيمته الحقيقية قبل عام واحد لم تكن تزيد على ١٢٠٠ دولار ، رغم أن الشركة لم تكن قد بدأت بعد فى الانتاج حيث بدأت فعلا فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ ، وهكذا لم يبقى لحسين سالم من شركة " ميدور " سوى ٢% من الأسهم ، ولم يقف الأمر عن هذا الحد وأنما وتحت أوامر من جهات عليا قامت هيئة البترول والبنك الأهلى بشراء حصة الشريك الإسرائيلى بنفس السعر الذى حصل عليه حسين سالم من قبل أى ٤٣٠٠ دولار للسهم ، فى إستنزاف سافر لأموال البنك الأهلى المصرى وهيئة البترول المصرية ، وقد تمت هذه الصفقات فى البورصة المصرية ، ووفقا للمستندات فأن هذه العمليات التى كانت تحمل أرقام (١١٨٩٧٨٩٠٤٠) و (١١٩١٥١٢٠٤٠) و (٥٩٤٩٣٩٠٤٠) قد تم تنفيذها فى البورصة المصرية من خلال ثلاثة شركات للأوراق المالية هى شركة الأهلى للسمسرة وشركة H.C للأوراق المالية بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٣ وتحت إشراف رئيس البورصة فى ذلك الوقت (سامح الترجمان) ، والمدهش أن هذا اليوم هو يوم عطلة رسمية (الجمعة) .. فكيف تم هذا ولمصلحة من ؟

والأن كيف يمكن تقدير قيمة الخسائر الاقتصادية والمالية من عقدين أثنين فقط هما العقد مع إسرائيل والعقد مع المملكة الأردنية ؟

دورة فساد تعاقدات الغاز مع إسرائيل



أولا : حساب الخسائر بسبب العقد الإسرائيلى

١- الاتفاق على توريد ٧ مليارات متر مكعب من الغاز المصرى سنويا إلى إسرائيل (وهذا يعادل ٢٤٧.٣٥ مليونوحدة حرارية بريطانية BTU) .

٢- السعر المتفق عليه لمصر هو ٠.٧٥ سنتا إلى ١.٢٥ دولارا للمليون وحدة حرارية بريطانية وفقا لأسعار برميل زيت برنت عند ١٧ دولارا أو ٣٥ دولارا على الأكثر .

٣- وبالتالى فأن حصة الجانب المصرى (شركة الغازات وهيئة البترول) سوف يتراوح سنويا بين ١٨٥.٥ مليون دولار إلى ٣٠٩.٢ مليون دولار سنويا (أى بمتوسط ٢٤٧.٣ مليون دولار) .

٤- وبالنظر إلى أن برميل البترول برنت قد بلغ فى بداية التصدير إلى إسرائيل فى مارس عام ٢٠٠٨ حوالى ١٢٠ دولار فى المتوسط فأن السعر السائد فى الأسواق الدولية للمليون وحدة حرارية بريطانية كان يتراوح بين ٦ إلى ٩ دولار على أقل تقدير ** .

٥- فإذا أفترضنا أن سعر الغاز المصرى يدور حول هذه القيم أى بمتوسط ٧.٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية BTU ، فأن الخسارة يمكن تقديرها وفقا للمعادلة التالية :

خ م = (ك ح × (س ع - س ق)

حيث :

خ م = الخسارة المالية المصرية .

ك ح = الكتلة الحرارية المباعة سنويا المصدرة إلى إسرائيل .

س ع = متوسط السعر السائد للمليون وحدة حرارية بريطانية فى السوق الدولية .

س ق = متوسط السعر المتفق عليه بين حكومتى مصر وإسرائيل .

الخسارة = (٢٤٧.٣٥٠ مليون مليون وحدة حرارية × (٧.٥ دولارات - ١ دولار)

= ١٦٠٧.٨ مليون دولار سنويا . ...(١)

**هناك معادلة سعرية متبعة فى الأسواق الدولية حيث أن برميل النفط يقدم ما بين ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية فى المتوسط وفقا لمدى جودة الزيت وكثافته ، وبالتالى فأن سعر ١٢٠ دولار للبرميل يعنى أن متوسط سعر المليون وحدة حرارية بريطانية Btu يعادل ٢٢.٢ دولار إلى ٢٠.٦ دولار على رأس البئر ، وبأخذ تكاليف النقل والتسييل وغيرها فأن السعر السائد فى السوق فى ذلك الوقت كان يتراوح بين ٦ دولارات كحد أدنى و ٩ دولارا .

وإذا أخذنا السنوات التى أستمر فيها تدفق الغاز المصرى إلى اسرائيل (مارس ٢٠٠٨ حتى مارس ٢٠١٢)

فأن الخسارة الصافية للخزانة المصرية تصل إلى ٥٤٥١.٢ مليون دولار . ...(١)

أى أن مصر كانت تخسر صباح كل يوم جديد حوالى٤.٢ مليون دولار بسبب هذه الصفقة خلال هذه الفترة ، وبالمقابل حققت شركة شرق المتوسط بشركائها الثلاثة أكثر من ثلاثة مليارات دولار، منها حوالى ١.١ مليار دولار لحسين سالم وحده ومن ورائه من الشركاء المخفيين .

ثانيا : حساب الخسائر بسبب العقد الأردنى

١-الاتفاقية الأولى التى وقعتها الحكومة الأردنية مع الحكومة المصرية عام ٢٠٠٣ وتقضى بتوريد مصر ٧٧ مليار قدم مكعب سنويا من الغاز بسعر ١.٢٧ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية Btu .

٢-الاتفاقية الثانية عام ٢٠٠٧ وتنص على توريد ٣٢ مليار قدم مكعب من الغاز بسعر ٣.٠٦ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية Btu .

٣-وبمراجعة أسعار برميل النفط خام برنت منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٢ حينما تعطل التوريد بسبب العمليات التخريبية التى تمت فى شمال سيناء ، فأن السعر كان يتراوح بين ٨٠ دولار إلى ١٢٠ دولارا ، أى بمتوسط عام ١٠٠ دولار لبرميل نفط برنت ، وبالتالى فأن متوسط سعر الوحدة الحرارية البريطانية من الغاز فى السوق الدولية كانت تتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات ، أى بمتوسط ٧.٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية .

٤-وبالتالى فأن خسائر مصر يمكن إحتسابها وفقا للمعادلتين التاليتين :

(أ) بالنسبة للإتفاقية الأولى فهى :

خ م = (ك ح × (س ع – س ق)

حيث :

خ م = الخسارة المالية المصرية .

ك ح = الكتلة الحرارية المباعة سنويا المصدرة إلى الأردن منذ عام ٢٠٠٤ .

س ع = السعر السائد للمليون وحدة حرارية بريطانية فى السوق الدولية .

س ق = متوسط السعر المتفق عليه بين حكومتى مصر والأردن .

الخسارة = (٧٧ مليون مليون وحدة حرارية × (٧.٥ دولارات – ١.٢٧ دولار)

= ٤٧٩.٧ مليون دولار سنويا ....(٢)

وبالتالى فأن مجموع الخسائر منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٢ = (٤٧٩.٧ × ٧)

= ٣٣٥٨.٠ مليون دولار .

أى أنه مع شمس صباح كل يوم جديد كانت مصر تخسر ٠.٩ مليون دولار .

(ب) بالنسبة للإتفاقية الثانية فهى :

خ م = (ك ح × (س ع – س ق)

حيث :

خ م = الخسارة المالية المصرية .

ك ح = الكتلة الحرارية المباعة سنويا المصدرة إلى الأردن منذ عام ٢٠٠٤ .

س ع = السعر السائد للمليون وحدة حرارية بريطانية فى السوق الدولية .

س ق = متوسط السعر المتفق عليه بين حكومتى مصر والأردن .

الخسارة = (٣٢ مليون مليون وحدة حرارية × (٧.٥ دولارات – ٣.٠٦ دولار)

= ١٤٢.١ مليون دولار سنويا ....(٣)

وبالتالى فأن مجموع الخسائر منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢ = (٢٢٢.٢ × ٥)
= ٧١٠.٤ مليون دولار .

أى أنه مع شمس صباح كل يوم جديد كانت مصر تخسر ٠.٦ مليون دولار .

وبالإجمال فأن الإتفاقيتين مع الأردن تسببت فى خسارة الخزانة العامة المصرية حوالى ٤٠٦٨.٤ مليون دولار ، وبالتالى فأن حجم خسائر الخزانة العامة المصرية فى الاتفاقيات الثلاثة مع إسرائيل والأردن تقدر بحوالى ١٢.٩ مليار دولار منذ يوليو عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٢ .

وبرغم هذه الخسائر البادية للعيان ، وتفاقم مشكلة نقص الغاز للمصانع ومحطات الكهرباء طوال عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، فلم يحرك النظام الحاكم ساكنا ، وطالبت الجهات المسئولة الشركات والمصانع بتدبير أحتياجاتها ، وبدأت الحكومة فى تداول فكرة إستيراد الغاز الطبيعى من العالم الخارجى ، وفى هذا الوقت بالذات سربت صحيفة (هارتس) الإسرائيلية واسعة الإطلاع تقريرا عن إتفاق جرى توقيعه بين شركة شرق المتوسط ومن خلفها الحكومة المصرية والشركة القابضة للغاز الطبيعى لتصدير ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز المصرى إلى شركة (أدلتيك) المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلى " أودى وايلد " وهى شركية فى مجموعة Derwood السابق التعاقد معها ، ويهدف هذا الاتفاق الجديد إلى ضخ الغاز إلى ٣ شركات جديدة لتوليد الكهرباء فى جنوب فلسطين المحتلة(٣٠) .

ثالثا : نماذج أخرى من الفساد والإهدار

من أهم عملاء الغاز الطبيعى المصرى الشركات الأجنبية الأربعة التالية :

١- شركة جاز دى فرانس Gas De France الفرنسية البريطانية المشتركة .

٢- شركة يونيون فينوسيا (الأسبانية – الإيطالية المصرية المشتركة) .

٣- شركة بريتش بتروليم البريطانية BP .

٤- شركة بوابة القابضة الكويتية .

والشركتان (جاز دى فرانس ويونيون فيونيسيا) يمتلكان معملى إسالة للغاز أحدهما فى أدكو بالاسكندرية والتى تضم وحدة إسالة الغاز على مساحة ٣٩٠ فدانا ، ويتكون من مصنعين على ساحل البحر المتوسط بطاقة إجمالية ٢.٧ مليون طن / سنويا ، ومستودعين يسع كل منهما ١٤٠ ألف متر مكعب ، وأكبر ميناء متخصص لتصدير الغاز على رصيف تحميل بطول ٤.٢ كيلو متر لتصدير الغاز المسال إلى فرنسا ودول أوربا والولايات المتحدة ، ويمثل انتاج الحقول من منطقة أدكو ما يقارب ٤٠% من إجمالى إنتاج الغاز فى مصر ، بينما تمثل صادرات هذا المجمع ٦٠% من إجمالى صادرات الغاز المسال من مصر. والثانية فى ميناء دمياط مملوكة لشركة يونيون فيونيسا (أسبانيا – إيطاليا)

أما شركة بوابة القابضة التى يملك مستثمرون كويتيون أكثر من ٥١% من أسهمها (ناصر الخرافى وأخرون) ، ولهم القول الفصل فيها ، فقد كانت شركة " الأسكندرية للأسمدة " التابعة لشركة البوابة القابضة تحصل لسنوات طويلة على الغاز الطبيعى المصرى بقيمة ٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية ، وعندما قامت وزارة البترول المصرية عام ٢٠٠٨ بزيادة سعر توريد الغاز إلى ٣.٢٥ دولار أسوة بتعديل الاتفاقية الثانية مع الأردن ، ردت الشركة الكويتية برفع قضية تحكيم على الحكومة المصرية أمام مركز التحكيم الدولى لمنازعات الاستثمار (أكسيد) ..!!

فإذا تأملنا تفاصيل إلتزامات مصر بتصدير الغاز الذى قيدت به حكومات الرئيس المخلوع (مبارك) البلاد نكتشف إلى أى مدى كانت هذه الإدارة لا تملك إرادة وطنية للتنمية وتلبية أحتياجات المصريين وخصوصا الفقراء منهم لهذه المادة الحيوية .

جدول رقم (١٨)

إلتزامات تصدير الغاز المصرى إلى بعض الإطراف حتى عام ٢٠٠٨

(الكمية بالمليار متر مكعب سنويا)

التعاقد	التسليم	ة سنويا (قائم ومستقب	بالدولار btu	التنفيذ	تعاقد

ة					
ن فينوس جاز (إيطاليا يا)	ة الإسالة بدمياط	١ مليار متر مكعب	١ دولار	٢٠٠٦	
دى فـرانس وبـريتش / بريطانيا	جة الإسالة بأدكو	١ مليار متر مكعب	١ دولار	ر ٢٠٠٥	
ن / سوريا / لبنان / تركيا	العربى	٩ مليار متر مكعب	١ دولار	٢٠٠٣	
ل	ن / عسقلان	مليار متر مكعب	دولار	٢٠٠٨	لى ٢٠
ى إلتزامات التصدير المصرى للغاز بدءا من عام ٢٠١١ = ٦١.٣ مليار متر مكعب سنويا					

وهنا نجد أن إجمالى الالتزامات المصرية تجاه المستوردين عام ٢٠٠٨ وحدها قد بلغت ٢٥.٥ مليار متر مكعب سنويا ، تزيد سنة بعد أخرى حتى تصل إلى ٦١.٣ مليار متر مكعب سنة ٢٠١١ وتظل هكذا لعشرين سنة قادمة ؟ خصوصا وأن الانتاج السنوى المصرى لم يكن يكفى لكل تلك الطلبات الخارجية ، ناهيك عن الإحتياجات الداخلية ، فجرى منح إسرائيل حوالى ١١.٦% من كميات التصدير المصرية إلى الخارج ، كما أن أحتياجات مصر من الغاز فى الداخل أدت إلى إنخفاض الصادرات بنسبة ٣٠% من عام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٣ (٣١) .

فإذا حسبنا الخسائر المترتبة على التعاقد مع هؤلاء المستوردين الأوربيين (فرنسا – إيطاليا –أسبانيا) للغاز المصرى بتلك الأسعار البخسة ، مقارنة بأسعارها السائدة فى السوق الدولية (التى تتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات) طوال هذه الفترة الممتدة من مايو عام ٢٠٠٦ حتى مايو عام ٢٠١٣ حينما بدأت الحكومة المصرية بعد ثورة يناير تراجع تلك الأسعار فأن هذه الخسائر تقدر على النحو التالى :

١– بالنسبة لشركة يونيون فيونيسيا :

تتكون هذه الشركة المشتركة من ثلاثة أطراف هى الشركة الأسبانية بنسبة ٤٠% والشركة الإيطالية بنسبة ٤٠% ، ثم أخيرا الجانب المصرى ممثلا فى هيئة البترول بنسبة ١٠% والشركة القابضة للغازات بنسبة ١٠% ، وبالتالى فأن الشركاء الأجانب هم المسيطرون والرابحون الأكبر من هذا النشاط .

وفقا للإتفاق المبرم بين الحكومة المصرية – فى ذلك الوقت – فأن القيمة المالية لهذا الاتفاق منذ لحظة التوريد فى مايو ٢٠٠٦ حتى مايو عام ٢٠١٣ ، حينما بدأت الحكومة المصرية تعديل أسعار التوريد يقدر كالتالى :

القيمة المالية = سعر الاتفاق × الكمية الحرارية مقدرة بالمليون وحدة بريطانية × عدد السنوات

القيمة المالية = ٢.٦٥ دولار × ٥٣٨.٧ مليون وحدة حرارية × ٧ سنوات)   = ٩٩٩٣.٤ مليون دولار (أى بمتوسط سنوى ١٤٢٧.٦ مليون دولار) .

فإذا أحتسبنا فارق السعر بين السائد فى السوق الدولية (الذى يتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات فى تلك السنوات) ، وما جرى به الاتفاق مع الحكومة المصرية نجده يتراوح بين ٣.٣٥ دولار للمليون وحدة حرارية إلى ٦.٣٥ دولار للمليون وحدة حرارية ، فأن الخسائر على الجانب المصرى تحسب وفقا للمعادلة التالية :

الخسائر = (فارق السعر × الكمية الحرارية الموردة سنويا × عدد سنوات التنفيذ قبل تعديل السعر)

ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

خ = (ف × ك ح × س)

حيث :

خ = قيمة الخسائر المالية .

ف = فارق السعر بين الوارد فى الاتفاقية وبين السعر المتوسط السائد فى الأسواق الدولية .

ك ح = كمية الوحدات الحرارية الموردة محسوبة بالمليون وحدة حرارية بريطانية btu .

س = عدد السنوات المنفذ فيها الاتفاقية من لحظة التوريد حتى شهر مايو عام ٢٠١٣ .

= (٣.٣٥ دولار إلى ٦.٣٥ دولار × ٥٤٠.٦ مليون وحدة حرارية btu سنويا × ٧)

الخسائر = ١٢٦٣٢.٥ مليون دولار خلال السنوات السبعة المشار إليها (بمتوسط سنوى يعادل ١٨٠٤.٦ مليون دولار . ...(١)
أو الخسائر تقدر بحوالى ٢٣٩٤٥.٢ مليون دولار خلال السنوات السبعة (بمتوسط سنوى يعادل ٣٤٢٠.٧ مليون دولار) . ...(٢)

أى بمتوسط خسائر خلال الفترة = ١٨٢٨٨.٩ مليون دولار .

٢- الاتفاق مع شركة جاز دى فرانس

يشابه هذا الاتفاق ، ما جرى مع شركة يونيون فيونيسيا ، وتتكون هذه الشركة أيضا من حصة ٤٠% للشركة الفرنسية ، وحصة ٤٠% للشركة البريطانية ، ثم أخيرا وكما هى العادة حصة ٢٠% مناصفة بين هيئة البترول والشركة القابضة للغازات .

وتطبيقا للمعادلة السابقة وعلى أساس السعر السائد فى السوق الدولية هو ٦ دولارات للمليون وحدة حرارية ، فأن حجم الخسائر المقدرة من سريان ذلك الاتفاق تقدر على النحو التالى :

الخسائر = (٣.٣٥ دولار × ١٠١٧.٦ مليون وحدة حرارية بريطانية سنويا × ٧ سنوات) .
= ٢٣٨٦٢.٨ مليون دولار خلال السنوات السبعة . ...(٣)
= أى بمتوسط سنوى يعادل ٣٤٠٨.٩ مليون دولار .

أو بحساب السعر السائد فى السوق الدولية ٩ دولارات للمليون وحدة حرارية تصبح الخسائر على النحو التالى :

الخسائر = ٦.٣٥ دولار × ١٠١٧.٦ مليون وحدة حرارية × ٧ سنوات .
= ٤٥٢٣٢.٣ مليون دولار (أى بمتوسط سنوى ٦٤٦١.٧ مليون دولار) ....(٤)

والخلاصة :

فإذا أستجمعنا الصورة الكاملة لحجم خسائر مصر من جراء هذا التفريط فى الإتفاقيات الموقعة مع الأطراف الأربعة السابق الإشارة إليها (الأردن – إسرائيل – شركة يونيون فيونيسيا وشركة جاز دى فرانس) فأن النتيجة ستكون كالتالى :

جدول رقم (١٩)

حجم الخسائر المصرية الناتجة عن تعاقدات الغاز الطبيعى مع الأطراف الدولية الأربعة

منذ عام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠١٢

الأطراف	حجم الخسائر المصرية(بالمليون دولار)
ى (الاتفاق الأول)	٣٣٥٨.٠
ى (الاتفاق الثانى)	٧١٠.٤
ل (من مارس ٢٠٠٨ حتى مارس ٢٠١٢)	٥٤٥١.٢
يونيون فيونيسيا	١٨٢٨٨.٩
جاز دى فرانس	٥٢٨٣٦.٤
وع	٨٠٦٤٤.٩

المصدر : من إعداد الباحث .

وإذا قارنا تلك الخسائر بما جرى وفره من أموال نتيجة تعديل معادلة تسعير الغاز المصرى وفقا لمصادر وزارة البترول – المشكوك فى مدى صحتها – خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، والتى بلغ مجموعها حوالى ٣٠.٥ مليار دولار ، نكون بصدد خسائر على الاقتصاد المصرى تتجاوز ٥٠.١ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٢ .

جدول رقم (20)

الوفر المحقق نتيجة تعديل معادلة تسعير الغاز الطبيعى خلال الأعوام من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

حتى ٢٠١٠/٢٠٠٩" بالمليون دولار "

السنوات	الوفر المحقق نتيجة تعديل معادلة تسعير الغاز الطبيعى
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٦٩

٢٠٠٤/٢٠٠٢	٦٠٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦٢١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٧١٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٠٣١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٥٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٥٧٢
٢٠٠١٠/٢٠٠٩	٦٧٢٧
مجموع الوفر خلال الفترة	**٣٠٤٥١**

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص٣٠ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٣١ ، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٤٤ .

فأى مسئولية وطنية دفعت هؤلاء المسئولين فى الحكومة والرئاسة ووزارة البترول للتفريط فى الكميات وفى الأسعار بهذا الشكل ، خصوصا وأن الأحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعى لم تكن تزيد فى ذلك العام عن ٧١.٠ تريليون قدم مكعب من الغاز ، بما يعادل ٢٥٠٨.٨ مليار متر مكعب من الغاز تصل فيها حصة الشريك الأجنبى إلى ٤٠% من الغاز المصرى ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢١)

احتياطيات مصر من الغاز الطبيعى حتى عام ٢٠٢١ " بالتريليون قدم مكعب "

السنوات	لاستهلاك المحلى	إلتزامات التصدير	د الأدنى لحصة مص	صة الشريك الأجنبى	إجمالى الانتاج
٢٠٠٨	١.٧	٠.٩	٢.٦	١.٩٦	٤.٥٦
٢٠٠٩	١.٩١	٠.٩	٢.٨١	٢.١٢	٤.٩٣
٢٠١٠	٢.١٤	٠.٩	٣.٠٤	٢.٢٩	٥.٣٣
٢٠١١	٣.٣٩	٢.١٦	٤.٥٥	٣.٤٣	٧.٩٨
٢٠١٢	٢.٦٨	٢.١٦	٤.٨٤	٣.٦٥	٨.٤٩
٢٠١٧	٤.٧٢	٢.١٦	٦.٨٨	٥.١٨	١٦.٠٦
٢٠٢١	٧.٤٢	٢.١٦	٩.٥٨	٧.٢٢	١٦.٨

لهذا لم يكن غريبا أن يقدم وزير البترول (سامح فهمى) وعدد كبير من معاونيه فى الوزارة وهيئة البترول بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ إلى المحاكمة ، التى قضت فى أول درجة بالسجن ١٠ سنوات على الوزير ومعاونيه وتغريمهم ٢.٠ مليار وثلاثة ملايين و٥١٩ ألف دولار ، ورد ٤٩٩ مليون دولار و ٨٦٢ ألف دولار وهو الحكم الذى نقضته محكمة النقض ، وأعادت محاكمته أمام دائرة أخرى **.

**قدم للمحاكمة كل من سامح فهمى وزير البترول ، ومحمد إبراهيم طويله رئيس هيئة البترول السابق ، ومحمود لطيف عامر نائب رئيس هيئة البترول ، وحسن عقل نائب رئيس الهيئة ، وإبراهيم صالح محمود نائب رئيس الهيئة ، وحسني سالم رجل أعمال ، ونظر القضية دائرة برئاسة المستشار بشير أحمد عبد العال وعضوية المستشارين سيد عبد العزيز تونى وأمجد أمين فرنسيس ، وقضت بالسجن عشر سنوات على الأثنين الأوليين والباقى ٧ سنوات .ثم عادت محكمة النقض فأعادت نظر الدعوى إلى دائرة أخرى التى قضت بالبراءة فى إطار ما أصبح يسمى فى الصحافة المصرية مهرجان البراءة للجميع .

رابعا : حالة بريتش بتروليم BP كنموذج فساد غير مسبوق

تمثل هذه الحالة سابقة غير معروفة فى تاريخ التعاقدات البترولية أو الغازية بين دولة منتجة وشركة أجنبية ، وتبدأ القصة الغريبة بتحقيق شركة (ريبسول) الأسبانية التى حصلت على تعاقد مع هيئة البترول المصرية عام ١٩٩٢ (بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢) ، كشفين هامين من الغاز الطبيعى فى منطقة غرب ساحل الاسكندرية للمياة العميقة وهما حقلى " روبى " و " بولارس " خلال عام ١٩٩٩وعام ٢٠٠٠ ، وجرى التعديل الأول للاتفاقية (بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩) ثم أنضمت إليها الشركة البريطانية BP بشراء ٥٠% من حصة الشركة الأسبانية (أى تنازل) ، ثم عادت وأشترت كامل حصة الشركة الأسبانية عام ٢٠٠١ ، و بلغت الإكتشافات التى قامت بها الشركتان معا حوالى خمسة حقول هى " ليبرا " و " طورس " و " فيوم " و "

جيزة " و " ريفين " ، بإجمالى أحتياطى قدر وقتئذ بحوالى ٧ تريليون قدم مكعب من الغاز ، وأكثر من ٦٠ مليون برميل متكثفات ، وفجأة أنسحبت الشركة الأسبانية وأنهت أعمالها فى مصر بطريقة مثيرة للريبة .

وبرغم إنقضاء فترة التعاقد الأصلية مع الشركة الأسبانية صاحبة التعاقد والإمتياز الأصلى (طبقا للقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ والتعديل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩) ، ومرور ٩ سنوات هى مدة سريان هذا التعاقد ، فلم يلفت الأمر نظر هيئة البترول المصرية التى أنشغل عدد ليس بقليل من قادتها وراء مصالحهم الخاصة وحصولهم على رشى وعمولات وبيع أسرار ورسومات لشركات أجنبية بالمخالفة للقانون ، فاستمرت المنطقة فى حوزة الشركة البريطانية BP خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠٠٣ ، مما يعنى عمليا تواطؤ قيادات وزارة البترول وهيئة البترول مع الشركة البريطانية ، ومخالفة القوانين المصرية ، وحرمان مصر من إعادة طرح هذه المنطقة فى مزايدة جديدة تحصل بمقتضاها مصر على مبالغ قد تزيد على ١٠٠ مليون دولار على الأقل فى صورة منح توقيع وغيرها ، وهكذا بدا وكأن الشركة البريطانية قد حصلت على هذه المنطقة بوضع اليد أو بالأمر المباشر ، أو بالصمت المريب .

وفى محاولة من الهيئة والشركة البريطانية لتصويب الوضع وتجاوز هذا الخطأ القانونى الذى بدأ بعض رموز المعارضة المصرية فى الصحافة وأروقة مجلس الشعب يلوح إليه ، تم إجراء التعديل الثانى على الاتفاقية بتحويل منطقة أمتياز شمال شرق بحر الاسكندرية إلى منطقة " تنمية " بما فى ذلك المساحات التى لم يتحقق بها أية إكتشافات ، وكان من الممكن أستبعاد هذه المناطق ، وإعادة طرحها فى مزايدات بحث وإستكشاف أخرى تدر عائدا إلى الدولة المصرية بدلا من ضمها إلى مناطق التنمية للشركة البريطانية BP طبقا لقاعدة لا عقود تنمية إلا بعد تحقيق الإكتشافات ، حيث تصل مدة عقود التنمية إلى ٣٠ عاما كحد أقصى فى حالات الغاز الطبيعى و ٣٠ سنة فى حالة الزيت الخام .

ووفقا لهذا التعديل الثانى أصبحت نسبة إسترداد التكاليف ٤٠% من الانتاج ، يضاف إليها ١٢% كحصة من الغاز للشريك الأجنبى الذى هو شركة BP .

وفى عام ٢٠٠٨ طلبت الشركة البريطانية BP إجراء تعديل ثالث لبعض بنود عقد التنمية ، بزعم إرتفاع تكاليف الانتاج فى المياه العميقة ، فجرى التعديل الثالث المطلوب على العقد الأصلى (ق ١٥ لسنة ١٩٩٢

المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩) ، تضمن هذا التعديل الإبقاء على نسبة ال٤٠% كإسترداد للتكاليف ، مع مضاعفة حصة الشركة البريطانية من ١٢% إلى ٢٤% ، وبهذا يصبح نصيب الشركة البريطانية من الغاز المصرى المكتشف من هذه المنطقة ٦٤% ، ويتبقى لمصر ٣٦% فقط .

وبرغم الاستجابة المصرية لمطالب الشركة البريطانية أكثر من مرة ، فقد ظلت الشركة تماطل فى تطوير هذه الحقول المكتشفة بزعم إرتفاع التكاليف بالمياة العميقة ، فى نفس الوقت الذى كان النشاط فى حقول الغاز المكتشفة على سواحل فلسطين المحتلة ولبنان وسوريا وقبرص (أى مثلث الاستفادة والسطو الإسرائيلى يتم على قدم وساق) بما يثير ألف علامة إستفهام حول الدوافع الخفية للشركة البريطانية التى تسيطر على الجزء الأكبر من النشاط البحثى والانتاجى فى مصر .

وفى يوليو عام ٢٠١٠ إنكشف المستور ، بتوقيع وزير البترول المصرى (سامح فهمى) وأركان قيادته فى قطاع البترول على أتفاقية جديدة مع الشركة البريطانية تتضمن التعديل الرابع للاتفاقية يحتوى على تنازلات خطيرة وغير مسبوقة أبرزها :

١- تنازل الحكومة المصرية عن حصتها بالكامل ليصبح نصيب المقاول (والشريك الأجنبى) ١٠٠% من الغاز المنتج والمتكثفات بدلا من ٦٤% .
٢- تشترى الحكومة المصرية – بواسطة هيئة البترول – كل الإنتاج من الشركة البريطانية بسعر تقريبى يعادل ٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية B.T.U .
٣- أما المتكثفات فسعرها هو سعر برميل الزيت الخام من مزيج برنت ، حتى مستوى ١٤٠ دولارا للبرميل ، أما أعلى من ذلك فله معادلة أخرى .
٤- كما تتحمل الهيئة عبء كافة الإتاوات والضرائب نيابة عن الشركة .

وقد كان خبراء البترول والغاز يقدرون حجم الاحتياطى المصرى المقدر من الغاز من هذه الحقول بحوالى ٥ تريليون قدم مكعب ، وعند سعر أربعة دولارات للوحدة البريطانية فأن قيمته تصل إلى ٢٠.٠ مليار دولار ، علاوة على ٥.٥ مليار دولار قيمة المتكثفات فى حال سعر برميل البترول عالميا ١٠٠ دولار .وهنا نصبح أمام

ثروة بترولية وغازية من هذه الحقول المكتشفة بحوالى ٢٥.٥ مليار دولار ، وبإفتراض المناصفة بين الطرفين المصرى والبريطانى فأن نصيب الحكومة المصرية يقدر بحوالى ١٢.٧٥ مليار دولار .

وهكذا وبمقارنة التعديل الرابع الذى تم عام ٢٠١٠ للإتفاقية الأصلية (بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢) ، سنكتشف أن وزارة البترول والحكومة المصرية قد تنازلت للشركة البريطانية بما قيمته سوقيا ١٢.٧٥ مليار دولار ، والمدهش أن من أدار هذه العملية التفاوضية والوصول إلى أتفاق من هذا النوع كان مكتب (وود ماكينزى) wood Mackenzie الإنجليزى وهو على صلة وثيقة بكل من رجل الأعمال المصرى الشهير ورجل المهام المتعددة " طاهر حلمى " وشريكه رجل القانون المصرى د. أحمد كمال أبو المجد " ، واللذين سيتكرر أسمهما فى معظم ما جرى من نهب وإهدار الأصول العامة فى شركات القطاع العام المصرى وبرنامج الخصخصة سىء السمعة طوال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٨ ، كما تبين فيما بعد أن الاتفاقية الموقعة بين وزارة البترول (ممثلة فى الهيئة) وشركة بريتش بتروليم قد نصت على إنشاء حساب خاص فى أحد البنوك الأجنبية فى الخارج (غالبا بنك HSBC) تودع فيه عوائد بيع الغاز المصرى تحت مسمى Iscor Account ، وهكذا كانت تدار أموال قطاع البترول مع الشركاء الأجانب من خلف ظهر الأجهزة الرقابية والبرلمان ، الذى

كان وزير البترول قد نجح فى ترويض غالبية أعضائه من خلال تقديم خدمات شخصية لهم وتعيين

أبنائهم وأقربائهم فى شركات البترول الكبرى بمرتبات خيالية * .

وفى محاولة لتغطية هذه التجاوزات ظهر وزير البترول فى منتدى مصر الاقتصادى الدولى الذى يرأسه رجل الأعمال شفيق جبر بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٣ ليصرح بأن هناك نموذج جديد للشراكة بين مصر والشركة البريطانية للبحث فى المياه العميقة .

هكذا كان يجرى التصرف فى الثروة الغازية المصرية دون أدنى إعتبار للأحتياجات المحلية والمصانع المصرية من هذه المادة فوقعت الكثير من هذه المصانع – خصوصا مصانع الأسمدة الحكومية – فى مأزق عدم القدرة على التوسع الاستثمارى وتعظيم أرباحها بسبب نقص الغاز الطبيعى ، وبرغم إستصراخ رجال الصناعة فى مصر ، والمواطنيين الفقراء ومن أبناء الطبقة الوسطى للإستفادة من هذا المصدر الجديد للطاقة لرفع مستوى معيشة الشعب ورفع معدلات نمو القطاع الصناعى الوطنى ، فقد كانت إرتباطات المصالح فى الخارج والعمولات والرشى لكبار القادة فى الدولة وفى قطاع البترول ، هو المؤثر والحاسم فى إتخاذ القرارات طوال الثلاثين عاما من حكم مبارك وجماعته (أنظر قيادات قطاع البترول المصرى بالملحق رقم ٤) .

لقد ترتب على هذه السياسة غير الرشيدة ما أصبح يسمى " الجوع الغازى " مما أدخل قطاعات عديدة إلى أزمة عاصفة ومنها قطاع الكهرباء ، فسمح لما يسمى بعثات البنك الدولى بمطالبة الحكومة المصرية برفع أسعار الكهرباء أربعة أضعاف ما هى عليه فى أوقات الذروة ، وهكذا تتكامل الأدواربين إفساد وسوء إدارة فى الداخل وتوصيات تصبح شبه ملزمة من دول الخارج ومؤسسات التمويلالدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى (٣٢)

---

*روى لىأحد أعضاء مجلس الشورى المصرى وعضو لجنة السياسات وأحد المقربين من الرئاسة وعضو بارز فى نقابة الصحفيين ورئيس تحرير أحد أصدارات جريدة يومية كبرى فى عام ٢٠٠٩ ، أثناء جلسة خاصة أنه لا يستطيع أن يذكر سامح فهمى بكلمة سوء بسبب أنه قد قام بتعيين كريمة شقيقته حديثة التخرج فى أحدى شركات البترول بمرتب شهرى ٣٠ ألف جنيه .

خامسا : نموذج لسوء الإدارة الاقتصادية والمالية للشركة القابضة للغازات (إيجاس)

تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات برغم سريتها ، وعدم إطلاع الرأى العام المصرى على مضمونها بصورة رسمية ودورية ، فهى كاشفة فى الكثير منها – وليس كلها بالطبع بسبب عوامل فساد أو على الأقل تواضع الكفاءة المهنية والفنية إذا أفترضنا حسن النية لدى بعض الفاحصين – عن سوء الأداء المالى والاقتصادى ، ومن هنا حرصنا على الإمساك بما يتسرب منها فى بعض الصحف ووسائل الإعلام ، ووفقا لتقريرالجهاز المركزى المسرب والمنشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ (٢٠١١/٣/٦) عن الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) EGAS عن العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، السابق للثورة المصرية فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ فقد تبين الأتى :

١- أن المبالغ المتوقفة بالحسابات المدينة منذ سنوات بلغت ١.١٧ مليار جنيه وهذا ما أمكن حصره فقط كما يقول التقرير ومراقبى الجهاز ، أى أن هناك مبالغ أخرى لم يستطع المراقبون الوصول إليها وحصرها وإن كانت لديهم قرائن جعلتهم يوردون هذه العبارة .

٢- هناك أرصدة مدينة بنحو ٨٧٩ مليون جنيه مستحقة على شركة شرق المتوسط (لصاحبها حسين سالم وشركاه - الملاحظة هذه من عندنا) ، ونحو ٣٨٤ مليون جنيه أخرى مستحقة على شركة " غاز الشرق " ، علاوة على ٢٣٦ مليون جنيه مستحقة على وزارة الطاقة اللبنانية .

٣- تبين لدى المراقبين واضعى التقرير وجود إختلاف فى أسعار تصدير الغاز المصرى من عميل إلى أخر ، ومن دولة إلى أخرى فمثلا :

أ - سعر بيع الغاز إلى القطاعات الصناعية المحلية بلغ ١.٧١٦ دولارا لكل مليون وحدة حرارية Btu وصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٩٥) لسنة ٢٠٠٨ .

ب- ثم قررت الحكومة زيادة السعر فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ إلى ٢.١٨٢ دولارا للمليون وحدة حرارية Btu .

ج- قامت الشركة القابضة للغازات ورئيسها (مهندس محمود لطيف) بأعفاء بعض هذه الصناعات من هذه الزيادة بناء على كتب دورية من هيئة التنمية الصناعية (ورئسها المهندس عمرو عسل) ، دون الرجوع إلى مجلس الوزراء المصدر للقرار (لاحظوا معى كيف تدار الدولة المصرية بسبب عوامل الفساد والمجاملة التى كانت تنخر فى صلب وعظم هذه الدولة) .

٤- فضلا عن تكوين مخصص مالى بنحو ٣٨ مليون جنيه لمقابلة عجز شحنات تصدير لصالح شركة B.B.G . وهنا لم يجد مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بدا من الصراخ على الورق بتضمين تقريرهم ضرورة توضيح أسباب توقيع عقود تصدير وإسالة للغاز بينما لا يوجد غاز كاف لتغطيتها ؟!

٥- الشركة القابضة للغازات الطبيعية (ورئيسها فى ذلك الوقت المهندس محمود لطيف أحد رجال سامح فهمى) قامت بتمويل استثماراتها من خلال قروض مصرفية وليس من مواردها الذاتية فى شركات (سيجاس) و " أيبيك " و " أيميثاكس " و " أجريوم - موبكو " ، وبلغت تلك القروض ١٦١.٢ مليون دولار (أى ما يعادل ٩١٦ مليون جنيه مصرى) ، منها نحو ٣٨٩ مليون جنيه قيمة القروض المستخدمة فى تمويل المساهمة فى

شركتى (سيجاس) و(أبيبك) تحملت عنها الشركة ٥٩ مليون جنيه ، ولم تحصل الشركة القابضة على أى عوائد من هاتين الشركتين حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ (٣٣) .

٦- الشركة القابضة للغازات تحملت ١٥٤ مليون جنيه فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالاضافة إلى رصيد سابق مرحل من العام السابق بقيمة ٢٠٧ مليون جنيه كغرامات لصالح شركة (سيجاس) CIGAS لعدم الوفاء بالكميات التعاقدية ، وهذه الشركة التى تساهم فيها هيئة البترول المصرية بنسبة ١٠% والشركة القابضة للغازات الطبيعية بنسبة ١٠% ، والشركة الأسبانية " يونيون فيونيسيا " بنسبة ٤٠% وشركة أينى الإيطالية بنسبة ٤٠% ، وحصة صغيرة لرجل الأعمال المصرى وقريب الصلة بالوزير سامح فهمى (يحيى الكومى) ، وكان هناك أتهامات لم يجر فتح تحقيق حقيقى جدى بشأنها ، بوجود شبهة حصول على عمولات فى صفقة بيع الغاز المصرى إلى الشركة الأسبانية بالأمر المباشر عام ٢٠٠٠ متورط فيها رجل الأعمال يحيى الكومى وشركه سيجاس ، والشركة الأسبانية " يونيون فينوسيا " ، حيث جرى البيع ب ٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية Btu بالمخالفة لقانون الهيئة المصرية للبترول رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٦ الذى يلزم الهيئة بعمل مزايدة لبيع هذا الغاز ، وهو ما لم يتم ، بما أدى لخسارة مصر حوالى عدة مليارات من الدولارات منذ عام ٢٠٠٠ حتى تعديل السعر فى العام ٢٠٠٨ .

كما أنه وفى إطار بداية خصخصة عقود البترول والغاز قام الوزير وهيئة البترول ببيع عقد غاز لشركة يملكها (يحيى الكومى) بسعر للغاز ٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية ، ثم عاد وتعاقد معه بشراء الهيئة للغاز بالسعر السائد فى السوق الدولية (ما بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية) مما كبد الدولة المصرية خسائر هائلة(٣٤) .

هل لدينا سوء للإدارة المالية والاقتصادية لقطاع البترول أسوأ من هؤلاء ومن هذه السياسات ، التى يبدو بوضوح مدى التعامل برعونة وخفة مع المال العام والمصالح الوطنية للدولة المصرية المثقلة بالكثير من الديون والأعباء ، وأنهيار كافة قطاعات الخدمات كالتعليم والصحة والإسكان بسبب الافتقار إلى الموارد المصرية الكافية ، وهنا فى هذا القطاع الفاسد يجرى التصرف بهذه الرعونة فى أموال الدولة وكأنها عزب وأقطاعيات خاصة لمن يديرها ، فى تشكيل عصابى يتساند معا على حساب المصلحة الوطنية العليا لمصر .

سادسا : سيطرة القطاع الخاص على انتاج وتوزيع (أنبوبة البوتاجاز)

بعد فتح المجال واسعا لرجال المال والأعمال فى مصر للعمل فى مجال البترول والغاز وتصنيعه ، إنتشرت حالات من الفساد المنظم ، وتزايدت أعباء المواطنين المصريين الفقراء ومحدودى الدخل ، سواء بسبب

إرتفاع الأسعار عبر التلاعب بالكميات المعروضة من المنتجات البترولية والغازية بصورة دورية ومتكررة ، أو من جراء الندرة المصطنعة لهذه المنتجات فى الأسواق المصرية ، وربما يفسر هذا تكرار أزمات ما يسمى المنتجات البترولية (البنزين والسولار وغيرهما) ، أو أزمات أنبوبة البوتاجاز .

وقبل أن نقدم نموذج حالة لعمليات الفساد تلك ، نشير إلى مجموعة من الحقائق التى تمس جوهر السياسات العامة المتبعة من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة ، خصوصا تلك المعينة منذ عام ١٩٩٢ حتى يومنا هذا .

أولا : بينما كان حجم إستهلاكنا من الغاز الطبيعى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالى ١٨.٨ مليون طن (الطن من الغاز يعادل ١٢٥٠ متر مكعب) ، زاد فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٢٧ مليون طن ، ثم إلى ٢٩.٧ مليون طن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٣٥) ، وبالمقابل فأن ٦٩% من إنتاجنا من الغاز الطبيعى يستهلك محليا والباقى يتم تصديره إلى الخارج ، لكن المشكلة أن معظم هذا الاستهلاك يذهب إلى المصانع كثيفة إستخدام الطاقة ، ومنها ٤٠ مصنعا تستهلك الجزء الأكبر من هذه الكميات(٣٦).

ثانيا : وفقا للبيانات الرسمية فأن عدد المشتركين فى خدمة الغاز الطبيعى فى مصر قد زاد من ١.٩ مليون مشترك (أسرة) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٢.٩ مليون مشترك عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٣٧)، وهكذا ظل لدينا حوالى ١٧ مليون أسرة أخرين محرومين من الحصول على الغاز الطبيعى فى منازلهم ، وأصبح هؤلاء هم زبائن ومستهلكى أنبوبة البوتاجاز ، وأسرى مصانع القطاع الخاص والمحليات المسئولة عن تعبئة حوالى ثلثى هذه السلعة الحيوية لملايين الفقراء ومتوسطى الدخول فى البلاد .

ثالثا : فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ كانت طاقة تعبئة البوتاجاز فى مصر حوالى ٣١٣ مليون أنبوبة سنويا ، منها ١٣٢.٢ مليون أنبوبة عبئت فى مصانع شركة بتروجاس المملوكة للحكومة ، والباقى جرى تعبئته فى مصانع القطاع الخاص والمحليات ، وقد زادت طاقة التعبئة إلى ٣٤٦ مليون أنبوبة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، توزع من خلال ٢٨٨٢ منفذا على مستوى الجمهورية ، ومع ذلك ظلت أزمة أنبوبة البوتاجاز تتكرر بصورة لافته ومحزنة ، وخلالها تتبادل الوازارت الحكومية الإتهامات ، وخصوصا وزارتى التموين والبترول ، ولم يجرأ أحدا على التوقف عند جوهر المشكلة ، ومناط الفساد فى النظام السائد فى هذا الموضوع .

رابعا : ونقدم هنا تفسيرا جديدا لهذه المشكلة من خلال تحليل نموذج حالة لعمليات فساد منظمة يقوم بها أحد مصانع القطاع الخاص لتعبئة الغاز المسال فى مصر ، وهى نموذج حالة لعشرات إن لم تكن مئات الحالات لمصانع أخرى ، تحقق مكاسب هائلة من جراء التلاعب بالكميات والتعبئة كما يشير ويؤكد بعض العاملين فى مصنع(H.u) لإنتاج الغازات السائلة (أنابيب البوتاجاز)والمقام بمنطقه كلاحين الحاجر بمركز قفط بمحافظة قنا ، وهذه شهادة يقدمها كثير من العاملين فى هذا المصنع الخاص بصعيد مصر(٣٨) .

أولا : طريقه بيع الانابيب فى السوق السوداء

١- إنتاج المصنع اليومي لايقل عن ٣٠ ألف اسطوانة يوميا (سعة ٣٠ لتر) ، ولا يقل عن ١٠٠٠ اسطوانة (سعة ٦٠ لتر أو ما يسمى الأنبوبة التجارية) .

٢- الطن من الغاز يقوم بتعبئة ٨٠ اسطوانة (سعة ٣٠ لتر منزلي) ، و ٤٠اسطوانة من (سعة ٦٠ لتر تجارى) ، وهذا في حال تنظيف الاسطوانة من الرواسب حتى يتم التعبئة بطريقه صحيحة .

٣- وحيث أن المصنع لايقوم بتنظيف الاسطوانات من الرواسب ولا حتى فتح حوض الماء لتنظيف الاسطواناتفان معدل تعبئه الطن من الاسطوانات قد تصل إلى ١٢٠ اسطوانة من ٣٠ لتر (منزلي) ، وأكثر من ٨٠ اسطوانة ٦٠ لتر (تجارى)

٤- وبالتالي فان الوارد من الغاز خلال الشهر أو حتى الاجمالى الوارد من الغاز خلال العام أقل بكثير مما ينبغي تعبئته من الاسطوانات .

٥- وبالتالي فان المصنع يتلاعب في أوزان الاسطوانات لتوفير كميه أكبر من الغاز لتعبئه كمية أخرى من الاسطوانات لبيعها بالسوق السوداء ، وعدم أدراجها في الأوراق التي ترسل لجهة شركه الغازات البترولية (بترو جاس) ، وجهة مديريه التموين والتجارة الداخلية ، وبالتالي فأن المصنع يقوم بعمليه تزوير في بيانات إنتاج المصنع وتقليل المنتج يوميا من الاسطوانات المعبئة رغم أن المصنع يقوم بتعبئة ما لايقل عن ٣٠ ألف أو يزيد من الاسطوانات ، وهذا يتنافى مع صحة الأوراق المقدمة وعدم تطابقها مع الأوراق المرسلة للجهات الرقابية سواء التموين والتجارة الداخلية أو حتى شركه الغازات البترولية (بتروجاس) ، أو حتى مسحوبات العملاء خلال العام ، التى نراها غير متطابقة مع دفاتر(٢١ بترول) الخاصة بالمصنع ، وعدم تطابقها مع

مسحوبات العملاء ونرى أن هناك فروقات كثيرة في كمية الاسطوانات التي خرجت خلال العامين ونصف من يناير ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١ .

٧- هناك فروقات كثيرة من الغاز الوارد والمسجل بدفتر(٢١ بترول) الخاص بالمصنع ، وبين ماهو واقع من وصول سيارات الغاز الصب ، سواء خلال الشهر أو حتى خلال العام نفسه ، بما يجعلنا نلاحظ أن هذه الفروقات قد تم تعبئتها وبيعت بالسوق السوداء وعدم أدراجها بالدفاتر.

٧- قامت جهة التموين بتحرير كثير من المحاضر خلال هذه الفترة وتم تحريز (دفاتر ٢١ بترول) خلال العامين بظهور فروق من عجز الغاز وصلت إلى ١٦٠٠ طن بعد التسوية الخاطئة.

٨-ولكن بتقديم هذه الأوراق نجد أن المصنع خلال العامين والنصف قد باع اسطوانات للسوق السوداء ما يقرب بالمتوسط (بعد ضرب اسطوانة ٦٠ لتر في ٢ من الاسطوانة المنزلي) من ٢ مليون اسطوانة بوتاجاز وخلق أزمة في السوق بمحافظه قنا ، مما أدى إلى تجمهر المواطنين وحدوث العديد من المشكلات والمشاجرات من أجل الحصول على اسطوانة البوتاجاز التي وصل سعرها لأكثر من خمسين جنيها ، رغم أن الاسطوانة يتم تعبئتها من المصنع بسعر ٢.٤جنيها للاسطوانة ٣٠ لتر(منزلى) ، و٥.٣ جنيها لاسطوانة ٦٠ لتر (تجارى) .

٩- وأحيانا يجرى اتفاق بين ادارة المصنع من جهة ، وأصحاب المستودعات من جهة أخرى ، على توفير كميات اضافيه بعد حصص المستودعات بسعر أعلى يتم الاتفاق بينهم عليها ، أو حتى تفضيل أصحاب المستودعات على شراء كميات غير مخصصه من حصصهم الرسمية التي يوفرها لهم التموين ، عن طريق الاتفاق بينهم وبين العاملين بالمصنع على عدم إبلاغ التموين أو مباحث التموين بعد تحميل سيارات الأنابيب لبيعها في أى مكان غير مخصص لهم البيع فيها ، وبالتالي تنتشر السوق السوداء والبيع بأعلى سعر حتى يتربحون من وراءها من أفراد الشعب الفقير المغلوب على أمره ، وقد تم تحرير كثير من المحاضر بأرقام ٢٨٣ جنح قفط بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ ، ورقم ٢٢٨٦ جنح قفط بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٨ ، ومحضر رقم (٢٢٠٧) جنح قفط بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٢ ، وهكذا فأن المصنع يقوم بشراء الغاز الصب بأسعار مدعمه من الدوله بسعر ١٤٠ جنيه للطن ويقوم رسميا ببيع الاسطوانة (المنزلى) بسعر ٢٤٠ قرشا للمستهلك **بينما يقوم بعدم تعبئة الأسطوانة بالكميات الصحيحة (التلاعب فى الوزن) ، وبالتالى تخفيض هذه الكميات من الغاز

المعبئ لخلق كميه أكبر من الاسطوانات لبيعها بسعر سوق سوداء قد تصل لأكثر من ٢٠ جنيها من ارض المصنع حتى تصل للمواطن بسعر يصل إلى ٥٠ جنيها.

** كل ذلك قبل زيادة سعر الأنبوبة المنزلى إلى ثمانية جنيهات والتجارى إلى ٢٥ جنيها فى ظل حكومة رئيس الوزراء الأخوانى هشام قنديل ، ومن بعده حكومة إبراهيم محلب ووزير تموينه خالد حنفى عام ٢٠١٤ .

ثانيا : يمكن توضيح النتائج السابقة عن طريق الأرقام والفروق مابين دفاتر الواقعية بمصنع (اتش يو) ، وماهو مسجل بدفاتر (٢١ بترول) وعدم مطابقتها لجهات التموين والتجارة الداخلية وشركه بترو جاس للغازات البترولية :

١- الفرق بين الوارد من الغاز والمعبا فعليا فى الفتره من (أول عام ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١) يعادل حوالى ٢٣٩.٩ ألف طن ، وهذا يعادل إنتاج (١٩١٩٢٢٦٧.٢ اسطوانه) ، بينما المعبا فعليا(٢٠١٠٩١٨١ اسطوانه) سعة ٣٠ لتر (منزلى) .
٢- المعبا فعليا(٥٩٦٩١٧ اسطوانه) سعة ٦٠ لتر (تجارى).
٣- مكافئ المعبا فعليا (٢٦٦٢٨٧.٦ طن) .
٤- الفرق بين الوارد من الغاز والمعبا فعليا (٢٦٣٨٣.٦٥ طن) .
٥- معادل بالاسطوانه لفروق الاطنان (٢.١١٠.٦٩٢ اسطوانه) من واقع الارقام السابقه نجد أن المصنع قد قام ببيع ما يقرب من ٢ مليون اسطوانة ومائه وعشره ألف وستمائة واثنين وتسعون اسطوانة(٢.١١٠.٦٩٢) فى السوق السوداء ، أى ما يقرب من ستة وعشرون ألف طن خلال عامين ونصف فقط ، بالإضافة إلى ٢١٨٥٠ اسطوانة منزلي في شهر ديسمبر من ٢٠١١.

٦- ونجد أن مسحوبات العملاء عن عامى ٢٠٠٩و٢٠١٠ ، والستة شهور اللاحقة من شهر يناير حتى شهريونيه عام ٢٠١١ ، غير مطابقة لمسحوبات العملاء المسجلة بشركه بترو جاس للغازات البتروليه بالقاهره(الرئيسيه)ومديرية التموين والتجارة الداخلية بقنا ، وان اموال هذه الاسطوانات تسدد فى خزينه الشركه مباشره على غير النص القانونى والذى يقضى بتوريدها ببنك مصر. ومستند يثبت تورط جهات نيابيه بقنا فى التستر على الفساد بمصنع بتروجاس قنا(H_U) ، وصمت النيابه العامه بمركز قفط على عدم استكمال الاجراءات القضائيه ضد المدعو (عاطف محمد ريحان) المدير

التنفيذى لمصنع بوتوجاز قنا(H.U) ، والتى حكمت المحكمه ببراءته فى القضيه رقم ٢٨٣ لسنه ٢٠١٠ جنح قفط (بتاريخ ٢٤ إبريل عام ٢٠١٠)، والتى كان يحاكم فيها بسبب عدم اخطاره مديريه التموين والتجاره الداخليه ببيان عن الوارد والمنصرف والرصيد من المواد البتروليه فى نهايه كل شهر ، وحتى هذه اللحظه لم تقم النيابه باستكمال اجرائها القانونيه وإستئناف الحكم ، وجرى طمس القضيه.

جدول رقم (٢٢)

إنتاج مصنع قنا للغازات السائلة (H.U) عام ٢٠١٠

بالكميات (بالاسطوانة)

	بوتاجاسكو	العملاء		الوحدات الحكومية		اجمالى الحصص		المبيعات الإضافية		الاجمالى العام	
	٣٠ لتر	٣٠لتر	٦٠لتر	٣٠لتر	٦٠لتر	٣٠لتر	٦٠لتر	٣٠لتر	٦٠لتر	٣٠لتر	٦٠لتر
يناير	٤٤٦٠٠	٥٥٤٩٥٠	٤٣٢٥	٤٩٨٠٠	٣٥٠٠	٦٤٩٣٥٠	٧٨٢٥	٣٩٩٥٠	١٤٣٥٨	٦٨٩٣٠٠	٢٢١٨٣
فبراير	٤٢٢٠٠	٥٢٠٨٥٠	٣٢٠٠	٥١٨٠٠	٣٥٠٠	٦١٤٨٥٠	٦٧٠٠	٦١٦٥٠	١٩٥٩٩	٦٧٦٥٠٠	٢٦٢٩٩
مارس	٥٣٢١٧	٥٧٣٦٠٠	٣٧٨٥	٦٢٦٠٠	٣٩٠٠	٦٨٩٤١٧	٧٦٨٥	٤٠٦٥٠	١٦٦٤٣	٧٣٠٠٦٧	٢٤٣٢٨
ابريل	٥٨٤٥٥	٥٢٤٢٥٠	٣٧١٠	٤٠٩٥٠	٢٩٠٠	٦٢٣٦٥٥	٦٦١٠	٢٢٤٠٠	١٢٢٢٤	٦٤٦٠٥٥	١٨٨٣٤
مايو	٦٢٢٢٩	٥٢٤٨٢٧	٤٠٠٠	٤٣٨٠٠	٣٠٠٠	٦٣٠٨٥٦	٧٠٠٠	١٨٤٥٠	١٢٢٣١	٦٤٩٣٠٦	١٩٢٣١
يونيه	٥٨٦٠٠	٤٧٨٧٦٠	٣٦١٥	٤٠٣٠٠	٣٤٥٠	٥٧٧٦٦٠	٧٠٦٥	٢٧٩٤٠	١١٢٧٥	٦٠٥٦٠٠	١٨٣٤٠
وع إنتاج ٦ شه	٣١٩٣٠١	٣١٧٧٢٣٧	٢٢٦٣٥	٢٨٩٢٥٠	٢٠٢٥٠	٣٧٨٥٧٨٨	٤٢٨٨٥	٢١١٠٤٠	٨٦٣٣٠	٣٩٩٦٨٢٨	١٢٩٢١٥

المصدر : مصنع قنا للغازات السائلة H.U لعام ٢٠١٠

المبحث الثالث

مدى كفاءة التوظيفات الاستثمارية لهيئة البترول الحكومية

من جانب آخر فإن تأمل النمط السائد فى الاستثمارات التى تقوم بها هيئة البترول – أى بأموال عامة وحكومية – نجد أنها تتوزع بين استثمارات بالعملات الأجنبية ، وأخرى بالعملة المحلية (الجنيه) ، وقد بلغ مجموع هذه الاستثمارات حتى نهاية عام ٢٠١١ حوالى ١٣٤٢.٩ مليون دولار أمريكى ، بالإضافة إلى ٩٨٠٢.٩ مليون جنيه مصرى .

هذه المبالغ الضخمة أين تذهب ؟ وفى أى أنواع من الاستثمارات ؟ وما هو العائد المتحقق منها على هيئة البترول وعلى الخزانة العامة للدولة التى تحرم من هذه الأموال نظير إستثمار من المرجح أن يكون مربحا ؟

أولا : نتائج إستثمارات الهيئة فى الشركات الاستثمارية بالعملات الأجنبية

فلنبدأ بالاستثمارات بالعملات الأجنبية (الدولار) فى الشركات الاستثمارية التى تخضع لقانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ التى نجدها تتوزع على النحو التالى :

١- حوالى ٨٥٨ مليون دولار (أى بنسبة ٦٣.٩% من إجمالى استثمارات هيئة البترول المصرية) لدى معمل تكرير البترول (ميدور) الذى كان يشارك فيه الصديق الصدوق للرئيس المخلوع حسنى مبارك السيد حسين سالم وشركاءه من الإسرائيليين منذ عام ١٩٩٤ ، ولحكايته قصة أخرى من الفساد المالى والسياسى سبق وعرضنا بعضها فى الصفحات السابقة .

٢- حوالى ٢٠٠ مليون دولار (أى بنسبة ١٤.٩%) فى مشروع الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) التى تشارك فيها ثلاث دول عربية أخرى هى السعودية والإمارات وقطر .

٣- حوالى ١٤.٧ مليون دولار فى شركة حسين سالم وشركاءه الإسرائيليين الأخرى شرق المتوسط لنقل الغاز إلى إسرائيل .

٤- والباقى وقدره ٢٧٠.٢ مليون دولار فى حوالى ١٨ مشروع أخر .

والجدول التالى يعرض تفاصيل هذه الاستثمارات المصرية فى مشروعات الاستثمار الخاضعة لقانون حوافزالاستثمار وتطورها منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ :

جدول رقم (٢٣)

الاستثمارات المالية للهيئة المصرية العامة للبترول فى شركات الاستثمارخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ (مليون دولار أمريكى)

اسم الشركة	١٢/ ٢٠٠٧	١٢/٢٠٠٨	١٢/٢٠٠٩	١٢/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	التوزيع %
الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	٧٢	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	%٦٣.٩
ة لأنابيب البترول (سوميد)	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	%١٤.٩
البترول الجوية	٤	٤	٤	٤	٤	%٣.٥
ية الأسبانية للغاز (سجاس)	٣	٣		٣	٣	%٢.٨
ية للتكرير	١	٣	٣	٣	٥	%٣.٩
ية لانتاج الالكيل بنزين الخطى(ابلاب)	١	٢	٢	٢	٢	%١.٧
للبترول	٢	٢	٢	٢	٣	%٢.٥
ة للاستثمارات (ابيكورب)	١	١	١	١	١	%١.٢
ية للتكرير والبتروكيماويات	١	١	١	١	١	%٠.٩
المصرية	١	١	١	١	١	%٠.٨
البحر الابيض المتوسط للغاز	١	١	١	١	١	%١.١
البترول البحرية (أبسكو)						%٠.٧
مصر						%٠.٤
ية لتشغيل وصيانة المشروعات (ابروم)						%٠.٦
دة لمشتقات الغاز						%٠.٧
ة لخطوط النفط والغاز (التبوب)						%٠.٥
ية لناقلات البترول						%٠.٢
أخرى						%٠.٠٩
الى	١١٤	١٢٩	١٣١	١٣٢	١٣٤	%١٠٠

المصدر: وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٣٤ ، عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ص ، عام٢٠١٠/٢٠١١ ص ٤٢ ،عام٢٠١١/٢٠١٢ ص ٤٢ .

أما العوائد على هذه الاستثمارات فهى تكشف بذاتها عن أخطاء وتجاوزات لا يمكن السكوت عليها أو إستمرارها ، حيث بلغ العائد من أرباح تلك المشروعات التى تستثمر فيها الهيئة حوالى ٢٣٠ مليون دولار فقط عام ٢٠١١ ، أى بمتوسط عائد لا يتجاوز ١٧.١% من إجمالى تلك الاستثمارات ، كما يكشف عن جانب أخر من سوء إدارة أموال الهيئة المصرية للبترول – التى هى هيئة اقتصادية المطلوب منها تعظيم وزيادة الفائض المحقق منها سنويا لدعم الخزانة العامة المصرية والموازنة العامة لتقليل العجز فيها وليس العكس – حيث نجد إنخفاضا مستمرا من عام إلى أخر فى حصة الهيئة من أرباح تلك المشروعات التى تشارك فيها ، حيث أنخفضت من ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٧٧ مليون دولار فى العام التالى ، ثم عادت وتحسنت قليلا بسبب زيادة أرباح مشروع (سوميد) لنقل البترول عبر الأنابيب وأرتفاع سعر برميل النفط ، أى أنه لعوامل ليس للهيئة وإداراتها دخل فيه ، وبلغت حصتها من الأرباح عام ٢٠١١ حوالى ٢٣٠ مليون دولار ، بينما الكثير من تلك المشروعات لم تحقق أرباحا ، والأهم من ذلك هو مراجعة سياسة الاستثمار التى تتبعها هيئة البترول وقياداتها ووزير البترول (سامح فهمى) حيث نجد معالم تلك السياسة على النحو التالى :

١- فعلى سبيل المثال ساهمت الهيئة فى تأسيس الشركة المصرية للتكرير عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، وهى شركة استثمار قطاع خاص بنسبة ١٥% وبقيمة ١٨.٥ مليون دولار حتى تظل بعيدة عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وكذلك فى تأسيس شركة السخنة للتكرير والبتروكيماويات بقيمة ١٢.٥ مليون دولار وبنسبة ١٦.٦% من رأس المال ، مما يؤدى لإستبعاد رقابة وفحص الجهاز المركزى للمحاسبات ، وكذلك فى شركة السهام للبترول (بتروليم آروز) وهى شركة مملوكة لكريمة الوزير (السيدة سهام سامح فهمى) بنسبة ٢٠% من رأس المال وبقيمة ١٠٠ مليون جنيه وذلك عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتكرر نفس الشىء فى السنوات اللاحقة مثل المساهمة فى شركة الدخيلة للحديد التى يملكها رجل الأعمال ورجل الحزب الوطنى الحاكم القوى فى ذلك الوقت (أحمد عز) وفى البنك الوطنى للتنمية وفى شركة ثروة للبترول (بنسبة ٢٠%) وفى الشركة المصرية للتكرير (بنسبة ١٥%) وشركة البحيرة لإسالة الغاز وغيرها من الشركات .

٢- تكرار هذه السيناريو دون قدرة لأية جهة فى الدولة المصرية على مراجعة هذه السياسة الاستثمارية التى توظف المال العام لصالح أشخاص أو شركات أشخاص قريبى الصلة أما بالحزب الحاكم أو الأقرباء والأبناء تكشف بذاتها عن الفساد والتربح من الوظيفة وأستغلال الوظيفة بصور قد تتعارض مع المصلحة الوطنية المصرية العليا التى قد تتمثل فى توريد الفائض المتاح إلى الخزانة العامة لتغطية العجز فى الموازنة وتلبية

متطلبات القطاعات الخدمية الحيوية للمجتمع وفقراءه مثل التعليم والصحة ، أو توجيه هذه الاستثمارات فى مجالات اخرى أكثر ربحية .

والجدول التالى يظهر حصة هيئة البترول من أرباح هذه الاستثمارات بالدولار الأمريكى :

جدول رقم (٢٤)

صافى حصة الهيئة المصرية العامة للبترول فى الارباح النقدية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ (مليون دولار أمريكى)

اسم الشركة	ر ٢٠٠٨	ر ٢٠٠٩	ر ٢٠١٠	ر ٢٠١١	٢
، الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	١٧	٨	٨	١٠	
ة لأنابيب البترول (سوميد)	١٠	٧	٨	٩	
ت البترول الجوية					
ة لاسالة الغاز الطبيعى					
لاسالة الغاز الطبيعى (خط الاسالة الثانى)					
ية لتشغيل وصيانة المشروعات (ابروم)					
ية الأسبانية للغاز (سيجاس)					
ة للاستثمارات البترولية (ابيكورب)					
ية لانتاج الألكيل بنزين الخطى (ايلاب)					
للبترول					
لشرق					
ت البترول البحرية (أبسكو)					
ية للخدمات النفطية					
ية لناقلات البترول					
المصرية		١			
الى	٣٠	١٧	٢٠	٢٣	

ليس هذا فحسب وأنما على سبيل المثال وليس الحصر :

١- نجد أن العائد من الأرباح على الاستثمار الضخم فى مشروع حسين سالم وشركاءه الإسرائليين (ميدور) ، لم يأت سوى بحوالى ١٢% فقط من قيمة الاستثمار الموظف فى هذا المشروع فى عام ٢٠١١ .

٢- بينما العائد من الأرباح على الاستثمار فى مشروع (سوميد) بلغ ٤٩.٩% من قيمة هذا الاستثمار فى عام ٢٠١١ وهو من أنجح الاستثمارات التى بدأتها الهيئة منذ عام ١٩٧٤.

أما العائد على الاستثمار فى مشروع حسين سالم وشركاءه الإسرائيليين الثانى (شرق المتوسط للغاز) فلم يزد على ٧٠٠ ألف دولار بواقع ٤.٧% من قيمة المبلغ المستثمر فيها ..!

وعموما فإن متوسط العائد على استثمارات هيئة البترول بالدولار الأمريكى خلال السنوات الخمس الماضية كانت كالتالى :

جدول رقم (٢٥)

متوسط العائد على استثمارات الهيئة فى شركات الاستثمار مقارنة بحصتها فى رأس المال

طوال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ (%)

لشركة	٢	٢	٢	٢
الأوسط لتكرير البترول (ميدور) ميدو	١%	%	%	%
ة لأنابيب البترول (سوميد)	٥%	%	%	٤%
ت البترول الجوية	١%	١%	١%	١%
رية الأسبانية للغاز (سيجاس)			١%	
رية للتكرير				
رية لانتاج الالكيل بنزين الخطى(ايلاب)				
للبترول				%
ة للاستثمارات (ابيكورب)	%			%
ة للتكرير والبتروكيماويات				
المصرية	٥%	%		
البحر الابيض المتوسط للغاز	١%	١%	١%	%
ت البترول البحرية				%
مصر				
رية لتشغيل وصيانة المشروعات (ابروم				
دة لمشتقات الغاز				
ة لخطوط النفط والغاز (التيوب)				

رية لناقلات البترول	١%	١%	%	%
ت أخرى				

المصدر : راجع التقارير السنوية لهيئة البترول المصرية للسنوات السابق الإشارة إليها .

لا يقتصر الأمر على هذا التدنى فى نسب الأرباح الموزعة على الهيئة مقارنة بحجم إستثماراتها ، بل أن بعض المشروعات التى تشارك فيها الهيئة لم تحقق أرباحا على الإطلاق لمدة ثلاثة سنوات أو أكثر مثلما هو الحال فى شركة ثروة للبترول وشركة خدمات البترول البحرية (أبسكو) والسورية للخدمات النفطية وغيرها ، وهناك شركات أخرى وجدناها تحقق أرباح متدنية لم يرد ذكرها فى الجدول الخاص بتوزيع استثمارات هيئة البترول .

وكذلك فإن الجدول السابق يكشف عن تفاوت وتباين واسع فى معدل الأرباح الموزعة على الهيئة مقارنة بحصتها فى رأس المال ، حيث ترتفع فى مشروع مثل (سوميد) فى المتوسط العام لأكثر من ٤٠% سنويا ، ويتروواح بين ١٣% إلى ١٧% فى مشروع شركة الخدمات الجوية ، بينما ينخفض بشكل مستمر فى مشروع (معمل ميدور لصاحبه السابق حسين سالم وشركاءه الإسرائيليين) وهكذا فى بقية المشروعات أو بالدقة الشركات الاستثمارية المشارك فى الهيئة .

ثانيا :نتائج استثمارت الهيئة فى الشركات الاستثمارية بالجنيه المصرى

إذا انتقلنا الآن لتحليل استثمارات هيئة البترول فى الشركات الاستثمارية بالعملة المحلية (الجنيه المصرى) نجدها تتوزع على النحو التى يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٦)

الاستثمارات المالية للهيئة المصرية العامة للبترول فى شركات الاستثمارخلال الفترة من٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ (مليون جنيه مصرى)

اسم الشركة	ديسمبر ٢٠٠٧	ر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	ر ٢٠١٢
وعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت	٥٨	٧٧	٩٧	١٢٦	١٥٥	
ية القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس)	٥٤	٥٤	٥٤	٤٨٤	٥٥١	
ية القابضة للبتروكيماويات	٤٨	٥١	٥١	٩٧	٩٧	
سية للصناعات البترولية والكيماوية(انبى)	٤٠	٤٠	٨١	٩٩	١١٩	
ية للغازات الطبيعية (جاسكو)	٣١	٣١	٣١			
لتصنيع البترول (موبكو)	٣٠	٣٠				
ر للأسمدة والصناعات الكيماوية	١٣	١٤	١٤	١٤	١٤	
ى الوادى القابضة للبترول	٨	١٠	١٠	٢٠	٢٠	
مصر	٤	٩	٩			
لدخيلة للصلب الاسكندرية	٦	٦	٦	٦	٦	
ة للصلب المخصوص	٢	٢	٢	٢	٢	
م البترولية (بتروليم أروز)	٢	٢	٦	٦	٨	
ت الزيت والغاز (أوجاز)	١	٢	٢	٢	٢	
الوطنى للتنمية						
ية للصمامات (ايفاكو)						
للصيانة البترولية (صان مصر)						
ية لنقل تكنولوجيا الغاز والبترول(روجتك)						
فوسفات مصر	–	–	–	٣ر٨	٣ر٨	
الاجمالى	٣٠٤	٣٣٥	٣٦٨	٨٦١	٩٨٠	

نلاحظ من التوزيع الاستثمارى السابق مجموعة من الحقائق :

١- تتركز حوالى ٩٤% من استثمارات الهيئة فى أربعة شركات ومشروعات فقط هى شركة (بتروجيت) والمصرية القابضة للغازات (إيجاس) والمصرية القابضة للبتروكيماويات ، وأخيرا الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (أنبى) وهذا التركز الاستثمارى يحتاج إلى تأمل وتحليل أكثر سوف نأتى عليه بعد قليل .

٢- هناك مساهمات استثمارية من باب المجاملة على حساب المال العام والمصلحة العامة ، فما دخل قطاع البترول فى الاستثمار فى مشروعات (أحمد عز) مثل مساهمته بحصص فى شركة (العز الدخيلة) بقيمة ٦٤ مليون جنيه ، وشركة (العربية للصلب المخصوص) بقيمة ٢٦.٨ مليون جنيه ، وكذلك مساهمته فى البنك الوطنى للتنمية بقيمة ٩.٥ مليون جنيه ، وكذلك شركة (السهام البترولية) التى تشارك فيها كريمة الوزير سامح فهمى ، وكأن المطلوب مساندة الأقارب والأبناء والأصدقاء وقيادات الحزب الوطنى الحاكم – وقتئذ – لتأسيس شركات ، ثم التخارج منها بعد أن يقف المشروع على قدميه ، ويصبح ملكا خالصا لهؤلاء الأقارب والأبناء والأصدقاء ؟

٣- هناك بعض الألغاز فى البيانات المقدمة من هيئة البترول تحتاج إلى فك طلاسمها ، فعلى سبيل المثال بينما تشارك الهيئة فى شركة (حديد عز الدخيلة) منذ تأسيسها بقيمة ٦٤ مليون جنيه ، فنجد أن حصة الهيئة من الأرباح من هذه الشركة قد بلغ عام ٢٠٠٨ حوالى ١٣٤.٤ مليون جنيه بما يزيد عن ضعف حصة هيئة البترول فى رأس مال هذه الشركة ، ثم أنخفض فى العام التالى (٢٠٠٩) إلى ٢٣.٧ مليون جنيه ، ثم لم يحقق شيئا فى عام ٢٠١٠ ، وأخيرا فى العام ٢٠١١ يحقق ٢٥.٦ مليون جنيه ، نحن هنا بصدد تلاعب مالى غير مفهوم ، ربما له علاقة بتلاعبات البورصة ورجال أحمد عز فيها .

٤- كما توزيعات الأرباح مقارنة بالحصص المساهمة فى رأس مال تلك المشروعات تستدعى وقفة للتأمل والتحليل حيث تنخفض من عام إلى أخر ، كما أن متوسط العائد من رأس المال أنخفض من ٣٠.٤% عام ٢٠٠٨ إلى أقل من ٩.٧% عام ٢٠٠١ كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٧) صافى حصة الهيئة المصرية للبترول فى الأرباح النقدية خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢ (بالمليون جنيه مصرى)

اسم الشركة	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١	٢٠١٢
ية القابضة للغازات الطبيعية	–	–	–	٢٤٨ر١	
للأسمدة والصناعات الكيماوية	١٤٠ر٣	١٢٥ر٤	١٧٣ر٦	٢١٢ر٢	
ية القابضة للبتروكيماويات	–	–	–	١٢٤ر١	
الوادى القابضة للبترول	–	–	–	١١٩ر٧	
سية للصناعات البترولية والكيماوية (انبى)	١٠٦ر٧	٧٧ر٦	٥٨ر٢	١١٦ر٤	
وعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت	٨٧ر٣	٩٧ر–	٦٧ر٩	١٠٦ر٧	
لدخيلة للصلب – الاسكندرية	١٣٤ر٤	٢٣ر٧	–	٢٥ر٦	
ت الزيت والغاز(أوجاز)	–	–	–	٢ر٥	
ات مصر – تحت الانشاء	–	–	–	٢ر٠	
للصيانة (صان مصر)	٢ر٩	٢ر٩	٣ر٠	–	
م البترولية(بتروليم أروز)	–	١ر٤	٢ر٦	–	
لتصنيع البترول (مويكو)	٩١ر٨	–	–	–	
صر	٦٢ر٤	٦٨ر٦	–	–	
و	٣٩٥ر٧	٣٩٥ر٧	–	–	
الاجمالى	١٠٢١ر٥	٧٩٢ر٣	٣٠٥ر٣	٩٥٥ر٥	

٥- يكشف تحليل متوسط العائد على إستثمارات الهيئة فى تلك الشركات الاستثمارية ، المعفاة من الضرائب غالبا بنص قوانين الاستثمار (وأخرها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) عن حقائق مزعجة بشأن تلاعب القائمين على أموال هذه الهيئة تحت قيادة الوزير (سامح فهمى) ، حيث جرى بيع وخصخصة حصة هذه الهيئة فى الشركات التى كانت تحقق عوائد كبيرة جدا ، لذا أختفت أرباحها من عوائد الهيئة كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٨)

متوسط العائد على استثمارات الهيئة فى شركات الاستثمار مقارنة بحصتها فى رأس المال

طوال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ (%)

لشركة	٢	٢	٢	٢	٢
وعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت)	تاح	%١	%١	%	%
رية القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس)	تاح				%
رية القابضة للبتروكيماوات	تاح				%١
سية للصناعات البترولية والكيماوية(انبى)	تاح	%١	%	%	%
رية للغازات الطبيعية (جاسكو)	تاح	%١١	%١١		
لتصنيع البترول (موبكو)	تاح	%١			
ر للأسمدة والصناعات الكيماوية	تاح	%٩	%٨	%١١	%١٤
الوادى القابضة للبترول	تاح				%٩
مصر	تاح	%٦	%١		
لدخيلة للصلب الإسكندرية	تاح	%	%٢		%٤
ة للصلب المخصوص	تاح				
م البترولية (بتروليم أروز)	تاح		%	%	
ت الزيت والغاز (أوجاز)	تاح				%١
الوطنة للتنمية					
رية للصمامات (ايفاكو)					
لصيانة البترولية (صان مصر)		%١٠	%١٠	%١١	
ية لنقل تكنولوجيا الغاز والبترول(روجتك)					
ات مصر					%

المصدر : من إعداد الباحث ، ومن واقع بيانات الجدولين السابقين .

٦- لم يتساءل أحد حول تدنى العائد على استثمارات الهيئة فى عدد كبير من الشركات والمشروعات ، من زاوية مدى الكفاءة فى إدارة هذه الاستثمارات ، صحيح أن سياسات هيئة البترول منذ سنوات عقد التسعينيات من القرن الماضى ، تتجه نحو المشاركة فى العديد من المشروعات والشركات بنسب تقل عن

٢٥% من رأس المال من أجل تجنب رقابة وفحص الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهى أيضا من الأمور التى تحتاج إلى تحقيق مستقل ومساءلة قانونية .

والسؤال الاقتصادى الأن : هل يراجع أحدا فى هذه الدولة السياسات الاستثمارية التى ينتهجها الوزير المحظوظ (سامح فهمى) وبعض معاونيه فى وزارة البترول والهيئة والشركات التابعة لها ؟ من يقرر هذه السياسة ؟ ومن يراجع على نتائجها ؟ ومن يوقف هذا الهدر المالى ؟ أو على الأقل يقدر أو يطرح سياسة استثمارية بديلة ؟ ومن يراجع توزيع هذه العوائد بعيدا عن المكافآت المبالغ فيها على القيادات ومجالس إدارات تلك الشركات الحكومية أو الاستثمارية أو المشتركة بين المال العام والمال الخاص ؟ وإنشاء الشركات غير المجدية إقتصاديا لمجرد تعيين مجالس إدارات هنا أوهناك ، وإرضاء أبناء كبار الشخصيات فى مجلسى الشعب والشورى ، والوزراء وغيرهم من أبناء كبار المسئولين فى الدولة المصرية ؟

لقد ترتب على تزايد هذه الفجوة بين أحتياجاتنا من المنتجات البترولية والغازية ، وسوء إدارة هذا القطاع كما أسلفنا ، أن إزدادت وارداتنا من المواد البترولية على النحو الذى أثر تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات المصرى ، لقد زادت الكميات المستوردة من المنتجات البترولية من حوالى ٣.٢ مليون طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى أن بلغت ١٠.٥ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، وبهذا زادت قيمة الواردات من ٤.٠ مليار دولار إلى أن بلغت حوالى من ٩.٩ مليار دولار خلال نفس الفترة ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٩) حجم وقيمة واردتنا من المنتجات البترولية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١

(الكمية بالألف طن والقيمة بالمليون دولار)

نتجات الواردة من الخار	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
ويتى وعربى خفيف	٢٤٠٨	١٥٣٩	٢٣٥٠	١١١٥	٢٥٢١	١٣٣٥	٢٢٩٦	١٥٠٦	٢١٢٦	١٦٧٦
زرى	–	–	–	–	–	–	١٤١	٩٠	–	–
از	١٨٨٤	١٥٤٧	٢٠٥٩	١٢٤٧	٢٤٥٦	١٧٢٨	٢٢٨٦	١٩٨٠	٢١٨٤	٢١٦٠
	١٨٥٥	١٦٧١	٢٤٨٩	١٥٧٧	٣٣٠٢	٢١١٣	٣٢٥٢	٢٦٧١	٤٤٤٢	٤٢٨٥
واضافات	٥١	١٢٤	٦٠	١٦٩	٤٦	٩٤	٩٢	١٦٤	٦١	١٢١
ت	–	–	٦٦١	٢٢٢	١٥٨٢	٧٣٢	١٤٤٦	٧٢٣	٣٤٩	٢٢٩
خالى الرصاص	–	–	–	–	–	–	٦٦٥	٦١٧	١١٨٩	١٢٦٢
	٦٤	٥١	٣٦	٣٧	٣٤٨	٢٦٦	٩٥	٨١	١٣٢	١٥١
الى	٦٢٦٣	٤٩٣٢	٧٦٥٥	٤٣٦٧	١٠٢٥٥	٦٢٦٨	١٠٢٧٣	٧٨٣٢	١٠٤٨٣	٩٨٨٤

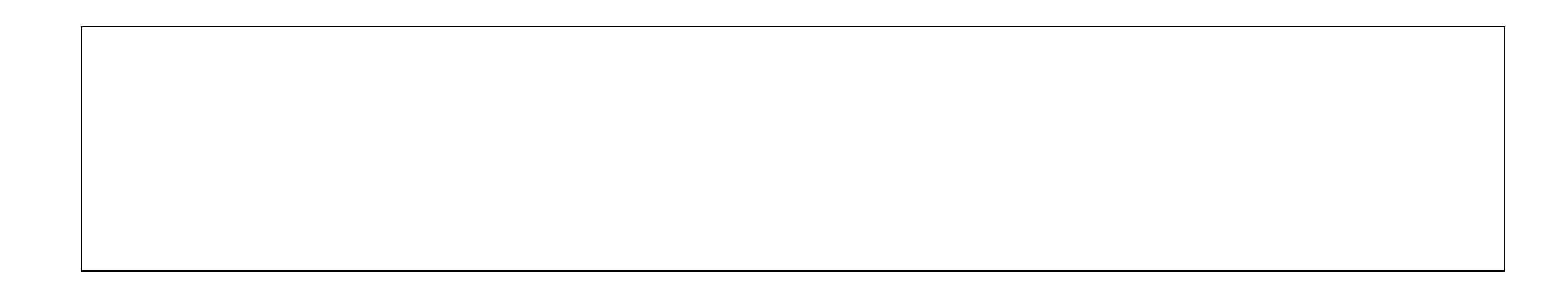
وحتى تكتمل صورة الواردات من المنتجات البترولية علينا أن نعرض هنا أسعار تلك الواردات فى السوق الدولية خلال تلك الفترة

جدول رقم (٣٠)

متوسط سعر الطن من الواردات من المنتجات البترولية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٢/٢٠١١

(سعرالطن بالدولار)

منتجات الوارد من الخار	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	توسط السعرخلال الفتر
خام كويتى وعربى خفيف	٦٣٩.١	٤٧٤.٥	٥٢٩.٦	٦٥٥.٩	٧٨٨.٣	٦١٧.٥
خام أزرى	–	–	–	٦٣٨.٣	–	٦٣٨.٣
بوتاجاز	٨٢١.١	٦٠٥.٦	٧٠٣.٦	٨٦٦.١	٩٨٩.٠	٧٩٧.١
سولار	٩٠٠.٨	٦٣٣.٦	٦٣٩.٩	٨٢١.٣	٩٦٤.٧	٧٩٢.١
زيوت واضافات	٢٤٣١.٤	٢٨١٦.٧	٢٠٤٣.٥	١٧٨٢.٦	١٩٨٣.٦	٢٢١١.٦
مازوت	–	٣٣٥.٩	٤٦٢.٧	٥٠٠.٠	٦٥٦.٢	٤٨٨.٧
بنزين خالى الرصاص	–	–	–	٩٢٧.٨	١٠٦١.٤	٩٩٤.٦
أخرى	٧٩٦.٩	١٠٢٧.٨	٧٦٤.٤	٨٥٢.٦	١١٤٣.٩	٩١٧.١



در : التقرير السنوى ، الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٩ ، لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٣٠ ، لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص٣٩ ، لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٣٩

وبالمقابل فان الشركات الأجنبية والاستثمارية العاملة فى مصر ظلت تصدر كميات من نفس المنتجات البترولية لدول العالم كافة ** بلغت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٣.٠ مليون طن بقيمة ٢١٦٠ مليون دولار ، انخفضت بعد ذلك عاما بعد أخر لتصل إلى ١.٢ مليون طن عام ٢٠١٢/٢٠١١ بقيمة ٩١٨ مليون دولار .

ومن هنا حرص الحكومات المصرية منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على تكرار الحديث حول دعم المشتقات البترولية ، والحقيقة هو محاولة مساواة الأسعار المحلية بتلك الموجودة فى الأسواق الدولية لتعظيم أرباح الشركات الاستثمارية العاملة فى مجال البترول فى مصر، سواء كانت شركات إستثمار (قطاع خاص ومشترك) أو شركات تابعة لهيئة البترول ، وهذا هو جوهر التلاعب بالرأى العام فيما يتعلق بالحديث حول ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " ...؟

و الجدول التالى يظهر صادرات الشركات الاستثمارية من المشتقات والمنتجات البترولية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٢/٢٠١١ :

****من أهم الدول المستوردة للمنتجات البترولية المصرية كل من هولندا وإيطاليا – إنجلترا– ألمانيا – فرنسا – كندا – مالطا – تونس – نيجيريا – تركيا – قبرص – بلجيكا – الولايات المتحدة .**

جدول رقم (٣١)

صادرات الشركات الاستثمارية من المنتجات البترولية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى ٢٠١١/٢٠١٢

(الكمية بالألف طن و القيمة مليون دولار)

ت الشركات الاستثمارية	المنتجات البترولية	٢٠٠٧/٢٠٠٨		٢٠٠٨/٢٠٠٩		٢٠٠٩/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٢	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	نفاثات	٩٢٨	٨٧٢	٧٦٣	٥٢٢	٢٦١	١٧٣	٣٩٩	٣٦٩	١٨٣	١٨٤
	عالى الاوكتين ٩٥	٤٧٤	٤٠٧	٩٣	٧١	–	–	٣٣	٢٣	–	–
و والمتحدة لمشتقات الغا		٦٢٥	٤٥٧	٦٣٥	٣٣٢	٥٥٢	٣٢٤	٣٧٦	٢٨٢	٣٨١ر١	٣٠٨
ك	ايثيلين	١٠٤	١٥٤	٨٥	٨٧	٩٤	١١١	٩٠	١١٥	٥٨ر٣	٨١ر٣
		٤٥٤	٢٧	٤٥٣	٢٧	٣٥٧	٢٠	٣٤٧	٣٣	٢٧٠	٢٦
	ك	٣٩٥	١٩٩	٣٢٨	١٢٧	٨٧	٣٩	٢١٠	١٠٠	–	–
		–	–	–	–	٦٤٦	١٨٠	٦٦٠	٢٤٣	١٩٢	٩٩ر٢
	وزيوت	٥٦	٤٤	٧٠	٦١	٦٢	٦٥	٦٦	٨١	٦٦ر٩	٧٧
	ولية متخصصة	–	–	–	–	٥٥	١٨ر٧	٨	٣	٣ر٩	٢ر٥
		–	–	–	–	٣ر٥	٠ر٤	١٢	٢	–	–

ك	ى	–	–	–	–	١ر١	١ر١	١ر١	١ر١	٨ر٠	١
	بنزين	–	–	–	–	٧٣ر٤	٩٧ر٨	٤ر٨	١٢٠	٨٠	١٣٩
		–	–	٧٦	٦٣	–	–	–	–	–	–
الاجمالى		٣٠٣٦	٢١٦٠	٢٥٠٣	١٢٩٠	٢١٩٢	١٠٣٠	٢٢٨٦ر١	١٣٧٢	١٢٣٦	٩١٨

المصدر : التقرير السنوى – الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٨ ، لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٣٠ ، لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٤١ ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص٣٨، لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٣٨ ٠

كما أن مبيعات تموين السفن والطائرات الأجنبية من المنتجات البترولية فى مصر بلغت بدورها فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٢.٠ مليون طن بقيمة ١٥٦٦ مليون دولار إلى ١.٢ مليون طن بقيمة ١٢٧٢ مليون دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ . كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٣٢)

مبيعات تموين السفن والطائرات الأجنبية من المنتجات البترولية خلال الأعوام من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١ (الكمية بالألف طن) و(القيمة بمليون دولار)

المنتجات البترولية	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
وقود نفاثات	٩٧١	١٠٠٠	٨٦٥	٧٨٠	٩٥٠	٧٦٣	٨٠٩	٨٠٧	٧٧١	٩٥٨
سولار	١٦٤	١٤٤	١١٤	١١٨	٩٤	٧٠	١١٤	٩٦	٩١	١٠٤
مازوت	٨٣٩	٤٢٢	٣٨٧	١٩٦	٢١٤	١٠٤	٣٢٥	١٨٢	٢٩٦	٢١٠
الاجمالى	١٩٧٤	١٥٦٦	١٣٦٦	١٠٩٤	١٢٥٨	٩٣٧	١٢٤٨	١٠٨٥	١١٥٨	١٢٧٢

المصدر : التقرير السنوى – الهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٢٩ ، لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٣٠ ، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٤٢ ،وعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص٣٩ ، لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٣٨ .

فإذا قارنا بين أسعار بيع الوقود للسفن والطائرات الأجنبية نجدها تتوزع على النحو التالى :

جدول رقم (٣٣)

متوسط سعر بيع المنتجات البترولية للسفن والطائرات الأجنبية فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١(السعر بالدولار)

المنتجات البترولية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
	متوسط السعر	متوسط السعر	متوسط السعر	متوسط السعر	متوسط السعر
وقود نفاثات	١٠٣٠	٩٠١.٧	٨٠٣.٢	٩٩٧.٥	١٢٤٢.٥

سولار	٨٧٨	١٠٣٥.١	٧٤٤.٧	٨٤٢.١	١١٤٢.٩
مازوت	٥٣٠	٥٠٦.٥	٤٨٦	٥٦٠	٧٠٩.٥

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ص ٢٩ ، وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٣٠ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ص ٤٢ ، وعام ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٣٩ ، وعام ٢٠١١/٢٠١٢ ص ٣٨ .

ويجرنا هذا إلى الحديث حول ما يسمى دعم المنتجات البترولية ، تلك الأكذوبة الكبرى التى بدأ فى ترويجها منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مع وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى ، ومستشاريه ممن يسمون خبراء النقد الدولى ، وأستمرت تتردد بين جنبات الأجهزة الحكومية والمسئولين منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا ، ولم يتورع الرئيس الجديد (عبد الفتاح السيسى) من أن يقول علانية بأن إنقاذ الوضع الاقتصادى فى مصر وفى الموازنة العامة يعتمد على التخلص من أعباء الدعم ..!!

والحقيقة أن هذا الموضوع الذى سبق وعالجناه فى أكثر من مؤلف لنا طوال السنوات الخمس الماضية ، يحتاج هنا إلى وقفة أضافية من واقع الجدولين السابقين ، ذلك أن المقارنة بين أسعار المنتجات البترولية التى نستوردها من الخارج ، بتلك التى نصدر بها تلك المنتجات (مثل السولار والبنزين والمازوت ووقود النفاثات) ، تكشف عن المعنى الذى ترمى إليه الحكومة المصرية من ترديد هذه النغمة النشاذ ، وهى ما نطلق عليه فى الاقتصاد نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost ، حيث تفترض الحكومة ومسئوليها أن ما يضيع على الخزانة العامة والشركات الاستثمارية من فقدان بيع هذه المنتجات فى السوق الدولية والتصدير ، يمثل دعما لمستخدمى هذه المنتجات فى السوق المصرية ..!!

ومن هنا ظهرت هذه الخديعة المالية والمحاسبية فى الموازنة المصرية منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالى :

جدول رقم (٣٤)

تطور دعم المنتجات البترولية والغازات الطبيعية

خلال الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٢

" بالمليار جنيه "

السنوات	طور دعم المنتجات البترولي	% للزيادة
١٩٩٩/٢٠٠٠	٥ر٣	–

٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠ر٢	٩٣%
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠ر٣	١٠ر٠%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦ر١	٥٦%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢١ر٧	٣٥%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣١ر٤	٤٥%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٢	٣٤%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٣ر٨	٤ر٠%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧١ر٢	٦٣%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٢ر٧	(٢٦%)
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٣	٢٠%
٢٠١١/٢٠١٠	٩٠ر٢	٤٣%
٢٠١٢/٢٠١١	١١٤ر٤	٢٧%
٢٠١٣/٢٠١٢	١٠٠.٠	(١٢.٦) %
٢٠١٤/٢٠١٣	٩٩.٦	(٠.٤)%

المصدر: التقرير السنوى للهيئة المصرية العامة للبترول لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٣٠ ، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٣١ ،أما عام ٢٠١٤/٢٠١٣ فمصدره البيان المالى لمشروع موازنة ذلك العام ص ٥٩ .

وقد أقتضى التلاعب المحاسبى القيام بعدة خطوات حكومية هى :

١- أصدار قانون جديد للموازنة العامة للدولة برقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ ، لإعادة ترتيب وتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقا لتوصيات وأوامر ما يسمى خبراء صندوق النقد الدولى الذين ترددوا على مصر فى بعثات متتالية منذ عام ٢٠٠١ بهدف تعديل وموائمة الحسابات القومية المصرية والموازنة الحكومية المصرية مع النظم المتبعة فى صندوق النقد والمؤسسات التمويلية الدولية ( ) وكان لهم ما أرداوا .

٢- إحتساب مقابل هذا الدعم الإفتراضى أو الحسابى فى جانب النفقات بالموازنة العامة للدولة ، كميات من الضرائب على هيئة البترول والشريك الأجنبى فى جانب الإيرادات ، حيث تضاعف بند الضرائب على هاتين الجهتين من ٤.٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، إلى ١٢.٥ مليار جنيه فى العام التالى وأستمرت فى الزيادة بصورة مبالغ فيها على النحو التالى :

جدول رقم (٣٥)

تطور العبء الضريبي والإتاوات على هيئة البترول والشريك الأجنبي خلال الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى العام ٢٠١١/٢٠١٠ (بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	ضرائب على أرباح هيئ ول والشريك الأجنبي	الإتاوات المفروضة " عائد إيجارات "	دعم ما يسمى المشتقات البترولية (٣)	للضرائب إلى ما يس الدعم (١)÷(٣)
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٧٧١.٥	–	صفر	–
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٢٥٤٤	٣٨٠٠	٢٢٠٧٨.١	%٥٦.٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٦٨١٣.٠	١٧٩٧.٠	٤٠١٢٩.٥	%٦٦.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩٢٦٨.٤	١٤٤٤.٠	٦٠٢٤٨.٨	%٤٨.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤١٣٥.٢	٣٦٦٢.٠	٦٢٧٠٢.٥	%٥٤.٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٠٣٨٧.٢	٢٠٩٨.٩	٥٧٠٥٧.٦	%٥٣.٣
٢٠١١/٢٠١٠	٣٥٧٦٥.٣	٢١٩٢.١	٦٧٦٨٠.٠	%٥٢.٨

المصدر : من واقع البيان الإحصائي والتحليلي للموازنة العامة للدولة للسنوات المشار إليها (٢٠٠٦/٢٠٠٥) صفحات (٤١، ٥٧) ، (٢٠٠٧/٢٠٠٦) صفحات (٦، ١٠، ١٩) ، (٢٠٠٨/٢٠٠٧) صفحات (٨، ٩، ١٢، ٢٢) ، (٢٠٠٩/٢٠٠٨) صفحات (٨٠، ٨٣، ٩٠) ، (٢٠١١/٢٠١٠) صفحات (٧٤، ٧٧، ٨٤).

٣- إدخال تعديل على مصفوفة حسابات الناتج المحلى الإجمالى ، بحيث جرى إحتساب صادرات الشريك الأجنبى فى مجال البترول والغاز جزءا من النتاج المحلى الإجمالى المصرية ، بالمخالفة لكل القواعد التى كان معمولا بها من قبل ، بإعتبار حصة الشريك الأجنبى سواء فى صورة إسترداد التكاليف أو الحصة العينية من ناتج الآبار ليست جزء من الناتاج المحلى وبالتالى من الدخل القومى ، بحيث سجلت بيانات الناتج المحلى الاجمالى المصرى قفزة غير مبررة إقتصاديا ، من خلال قفزة فى صادرات مصر من البترول دون أن يوضح أن ذلك يشمل حصة الشريك الأجنبى التى لا تدخل إلى الاقتصاد المصرى ولا الدخل القومى للمصريين

جدول رقم (٣٦)

تطور صادرات مصر من البترول منذ عام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٠ (بالمليون دولار)

ات	صادرات مصر من البترول	ظات
٢		
٢		
٢		
٢		
٢		
٢		
٢	١	
٢	١	نا أدخلت حصة الشريك الأجنبي
٢	١	ب صادرات مصر النفطية ٠
٢	١	
٢	١	

٤- كما قامت وزارة البترول بإنتباع معادلة سعرية مخاتلة ومخادعة تماما فى إحتساب ما يسمى تكاليف المنتجات البترولية تقوم هذه المعادلة السعرية الجديدة على الأتى :

تكاليف دعم المشتقات البترولية المصرية = (كمية الانتاج المحلى للمشتقات البترولية × سعرها المعادل فى السوق الدولية + كمية الواردات من المشتقات البترولية × سعرها فى السوق الدولية) – سعر بيعها فى السوق المحلية بالاسعار المحلية أو الإدارية المقررة من الحكومة المصرية).

أى بالتعبير الرياضى :

ت د = (ك م × س ع) +(ك و × س ع) – س م

حيث :

ت د = تكاليف دعم المشتقات البترولية المصرية .

ك م = كمية الانتاج المحلى للمشتقات البترولية .

س ع = سعرها المعادل فى السوق الدولية .

ك و = كمية الواردات من المشتقات البترولية .

س م = سعر البيع فى السوق المحلية .

وهكذا يبدو واضحا مقدار التلاعب والخلل فى الإدارة السعرية للمنتجات البترولية المحلية منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، سواء فى الموازنة العامة المصرية ، أو فى حسابات هيئة البترول .

٥- التلاعب بالرأى العام عبر وسائل إعلام وإعلاميون على صلة عمل وثيقة بأجهزة أمن الدولة ، والحكومة عموما وسياستها لتمرير هذه الأكذوبة على الرأى العام وخداعه ، ومن هنا تظهر تلك العلاقة الشاذة بين هيئة البترول والموازنة العامة للدولة ، التى تكشف عن جانبين للصورة ، أحداها تحمل طابع المخادعة المحاسبية التى تقوم بها الدولة المصرية على مواطنيها منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى يومنا ، والثانى تكشف طبيعة سوء الإدارة المالية والاقتصادية لهيئة البترول والوزير المسئول وقياداتها جميعا ، التى حولت الهيئة من بيضة القبان فى الاقتصاد المصرى إلى عبء عليه بسبب تلك السياسات التشغيلية للقطاع وإهدار الحقوق المصرية لصالح جماعات الفساد المحلية من ناحية ، ومصالح الشركات الأجنبية العاملة فى مصر من ناحية أخرى .

جدول رقم (٣٧)

صافى العلاقة بين هيئة البترول المصرية والخزانة العامة للدولة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٣/٢٠١٤ (القيمة بالمليون جنيه)

	٢٠٠٦/٢٠٠٧فعلى	٢٠٠٧/٢٠٠٨فعلى	٢٠٠٨/٢٠٠٩فعلى	٢٠٠٩/٢٠١٠فعلى	٢٠١٠/٢٠١١ فعلى	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣فعلى	٢٠١٣/٢٠١٤ربط	٢٠١٤/٢٠١٥مشروع
أولا : ما يؤول للخزانة العامة من هيئة البترول									
ى الحكومة	٢٠٠٤	١٤٨٩	٢٥٣٦	١٨٦٠	١١٩٦	١٧٨٢	٢٣٧٠	٢٥٩٨	٣٧٨٤
ب الدخل	١٤٩٩	٥٨٩	١٦١٩	٨٨٥	١٠٧١	١٤١٥	١٦٨٦	٢٣٠٦	٣١٦٤
ب الدخل (الشريك الأج		١٢٤٢	١٢٨٤	١٧٢٩	١٠٣١	١٤٣٧	٢٢٢١	٢٢٧٥	٢٨٨٤
ت	٩١	٢٣٢	٢٩٢	٢٠٠	٢١٢	٤٤٨	٢٧١	٢٩٢	٢٣١
سوميد	٣١	٣٠	٢١	٤٠	٢١	٢٨	٣٠	٣٠	٣١
دمغة نوعى	٢٦	٣١	٣٤	٣٢	٣٦	٣٧	٣٧	٣٨	٣٨
أخرى (رصف طرق)	٦	٦	١	١	٨	١٠	١٠	مبين	مبين
ع ما يؤول إلى الخزانة العا	٣٨٣٨	٣٩٠٩	٦٠٤٩	٤٩٦٥	٣٨٢٦	٥٣٥٢	٧٠١٤	٧٥٤١	١٠١٣٥

در : وزارة المالية ، البيان الإحصائى للهيئات الاقتصادية عن مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٣/٢٠١٤ ص ٢١ ص ٢٨ .والبيان الاحصائى للهيئات سادية عن مشروع موازنة العام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ص ٢١ ص٢٨ ص ٣٠ ص٣٩. وكذلك البيان الاحصائى للهيئات الاقتصادية لمشروع موازنة عام ٢٠١٠/٢ ، ص ٦٠ ص ١٨.

لأرقام بين الأقواس سالبة

هيئة									
ثانيا : الدعم الذى تتلقاه هيئة البترول من الموازنة العامة للدولة									
صل عليه الهيئة من دعم نة العامة (ب)	٤٣٢٠	٤٣٨١	٧١١٨	٥٢٦٩	٦٣٠١	٩٠٢٠	١١٤٤٢	٧٠٠٠	٩٩٥٩

فكما هو واضح من البيان السابق ، تبدو هيئة البترول محققة للخسائر والعبء على الموازنة العامة للدولة سنويا ، بسبب هذا التلاعب المحاسبى الذى تم فى الموازنـة العامـة منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وبرغم إقرارنا بفشل سياسات تشغيل هذا القطاع وإنتشار الفساد والعلاقات الخفيـة بين ربوعـه ومكاتبـه وشركاتـه ، فأن جوهر الخلل لا يرجع إلى ما يسمى دعم المنتجات البترولية ، التى هى نتيجة طبيعية لفشل أعمق فى إدارة هذا القطاع ، مما جعل حصتنا من الزيت الخام أو الغاز أقل من النسبة العادلة بيننا وبين الشركاء الأجانب من ناحية ، والتغاضى عن الكثير من المخالفات للشريك الأجنبى ، وهيمنـة نمط فى الإدارة الماليـة والإداريـة والوظيفيـة تسبب الكثير من الإهدار المالى كما سوف نتعرض فى الفصل السادس من هذا الكتاب .

كما أن المحلل المدقق فى الأرقام الواردة فى البيان الإحصائى للهيئات الاقتصادية الذى تقدمـه وزارة الماليـة سنويا ، يتفاوت من عام إلى عام ، بحيث يصعب التوقف الدقيق عند حقيقة تلك الأرقام ، فمثلا تشير بيانات البيان الاحصائى لعام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أرقام فيما يتعلق بالفائض الذى يؤول من هيئـة البترول إلى الخزانـة العامـة يختلف إختلافا كبيرا قد يصل إلى عدة مليارات من الجنيهات فى بيان عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، مما يضطرنا إلى محاولة بناء سلسلة زمنية متكاملة برغم التباين والتفاوت فى الأرقام الرسمية الواردة فى مصادرها الحكومية سواء من وزارة المالية أو من بيانات الهيئـة ذاتها .

ومن ناحية أخرى فأن هذا الفائض المالى المتدنى الذى يؤول إلى الخزانة العامة سنويا من ثرواتنا البترولية والغازية (فى المتوسط ما بين مليار دولار إلى ٢ مليار دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٤/٢٠١٣) ، يكشف عن نهب منظم للثروة الوطنيـة من ناحيـة ، وسوء إدارة لهذا المرفق الانتاجى الاستراتيجيى فى مصر من ناحيـة أخرى ، خصوصا إذا قارنا تلك المبالغ المتواضعة التى تؤول إلى الخزانة العامة فى صورة ضرائب دخل أو رسوم دمغه أو رسوم مرور فى خط أنابيب سوميد أو حتى الإتاوات المتدنيـة ، بتلك المبالغ التى خسرناها بسبب التعاقدات الفاسدة أو التخلى عن مصالحنا لحساب الشركاء الأجانب تحت تلك اليافطة المشبوه المسماة " جذب الاستثمار " و " تشجيع المستثمرين " .

بالاضافة إلى السياسات الاستثمارية التى أتبعتها قيادات قطاع البترول والهيئة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضى ، والتى كانت بمثابة رديف وخدمة لرجال المال والأعمال المصريين والعرب ، وتوظيف للأموال العامة من أجل مشاركتهم فى نهب الثروة الوطنية من البترول والغاز .

كما أن الضرائب المفروضة على هيئة البترول والشركاء الأجانب مثلت أهم مصدر للدخل لدى الخزانة العامة للدولة من هذا القطاع دون أن يصاحب ذلك زيادة العائد على استثمارات الهيئو وشركاتها التابعة ، مما يؤكد ما ذهبنا إليه من تدهور الأداء داخل هذا القطاع الحيوى وسوء إدارته على مدى الثلاثين عاما الماضية وربما قبل هذا بسنوات .

جدول رقم (٣٨)

الضرائب المفروضة على هيئة البترول والشريك الأجنبى خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠ (بالمليون جنيه)

ما نود التأكيد عليه هنا هو أن هذا الخلل المحاسبى يظهر مقدار العبء من ناحية ، وتأثيراته الضارة على قطاعات الصناعة والكهرباء من ناحية أخرى ، ويؤدى إلى إرتباك السياسات العامة فى مجالات متعددة ليس أقلها الطاقة والصناعة والكهربـــاء ، وإنمـــا فـــى سياســـــات السيطرة على الإحتكـــارات والأسعار فى الأســـواق ، ومهمـــــا تصــــــرفت الحكومـــــات المتعاقبــــة دون أن تمتلك رؤية جديدة قائمة على فك هذا الاشتباك المحاسبى ووقف هذا التلاعب فى الموازنة الذى جرى بالتوافق مع صندوق النقد الدولى منذ عام ٢٠٠٥ ، فأن حصاد أية سياسات إصلاحية سوف تذهب أدراج الرياح .

ات	ب المفروضة على شركات الأ قناة السويس وهيئة البترول المركزى والبنوك التابعة	ب المفروضة على هيئة ل والشريك الأجنبى فقط	ضرائب الهيئة والشريك الأ جمالى الضرائب على شرك ل
٢٠٠٢/٢	١٣٠/	٣٥٦	%١
٢٠٠٣/٢	١٤١٠	٢٥٦	% ١
٢٠٠٤/٢	١٩١١	٤٧١	% ٢٤
٢٠٠٥/٢	٢٢٢٤	١٢٥٤	% ٥
٢٠٠٦/٢	٣٨٨/	٢٣٦١	% ٦
٢٠٠٧/٢	٤٨٨١	٢٥٣١	% ٥
٢٠٠٨/	٥٥٥٦	٢٩٢٦	% ٥
٢٠٠٩/٢	٦٤٩١	٣٤١٢	%٥
٢٠١٠/٢	٦٢١١	٣٠٣/	% ٤
٢٠١١/٢	٦٩٣٩	٣٥٧٦	% ٥

المبحث الرابع

مدى كفاءة المشروعات المنفذة فى قطاع البترول والغاز .

لا شك أن قطاعات البترول والغاز سواء فى مصر أو فى غيرها من دول العالم المنتجة لموارد الطاقة الأحفورية ، تنفق الكثير من الأموال والاستثمارات من أجل تجديد هياكل الإنتاج تلك من ناحية ، وتنميتها من ناحية أخرى ، ومن ثم يقاس مدى كفاءة الاستثمارات والمشروعات بالعائد المتحقق منها سواء على المدى القصير بزيادة العوائد والإيرادات أو بزيادة الحقول المكتشفة وبالتالى زيادة الانتاج من النفط والغاز ، بيد أن الحالة المصرية تكاد تكون فريدة من نوعها فى هذا المجال ، فكلما أنفقت فى مشروعات ، وأضفت من استثمارات فأن النتيجة تكاد تكون بالسالب والخسارة .

ومراجعة المشروعات المنفذة من جانب الهيئة وشركات القطاع العام البترولية خلال السنوات الخمس الماضية ، والتى تكلفت أكثر من ٦.٤ مليار دولار ، علاوة على ١.٧ مليار جنيه مصرى تشير إلى أن هناك مفارقة تحتاج إلى وقفة جادة لتصحيح المسار داخل هذا القطاع ، ذلك أنه برغم تعاظم هذه النفقات والاستثمارات فأن النتائج لم تكن أبدا على مستوى

التوقعات من حيث زيادة الأحتياطيات المؤكدة من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى ، أو زيادة الانتاج اليومى من الزيت (أنظر الملحق رقم ٣ الخاص بمشروعات الهيئة) .

جدول رقم (٣٩)

تطور تكاليف المشروعات البترولية التى تم الانتهاء منها خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى العام ٢٠١٢/٢٠١١

السنوات	حجم تكاليف المشروعات المنتهية التنفيذ	
	بالمليون جنيه المصرى	بالمليون دولار الأمريكى
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٧٩.٦	–
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١٣.٢	٢٣٧٨.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	–	١٨٦٣.٢
٢٠١١/٢٠١٠	١.٣	١١٨٤.٦
٢٠١٢/٢٠١١	٧٧٧.٠	٩٩٣.٠
المجموع	١٦٧١.١	٦٤١٩.٥

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقارير السنوية للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٤١ص٤٣ وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٤٢ص٤٤ ص٤٥ ص٤٧ ، وعــام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص٥٧ ص٥٨ ص٦١ ص٦٢ ، وعــام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٥٠ ص٥١ ص٥٤، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص٥٠ .

ويمكن بمقارنة حجم النفقات على المشروعات والاستثمارات الموظفة من جانب وزارة البترول وشركاتها فى كافة الاتجاهات والأنشطة ، ومقارنتها بحجم الانتاج المتدهور من الزيت الخام ، أو من الغاز الطبيعى ، أن نكتشف بسهولة أن هناك شىء غير إيجابى وغامض فى هذا القطاع ، بحيث جاءت النتيجة فى أواخر العام ٢٠١٠ كارثية من كافة الجوانب .

فمن ناحية تبين أن قطاع البترول فى مصر وهيئة البترول قد أصبحتا أكبر مدين للشركات الأجنبية العاملة فى مصر ، وهذه حكاية غير مسبوقة فى كافة الدول المنتجة للنفط والغاز فى العالم ، ومن ناحية أخرى تدهور حجم الانتاج والأكتشافات الجديدة وتكاد تجف الكثير من الحقول النفطية أو الغازية فى البلاد بسبب سوء الإدارة الفنية وخصخصة هذه الحقول من جهة ، وتلاعب الشركاء الأجانب وسيطرة الأمريكان والبريطانيين والإيطاليين على مصادر هذه الثروة المصرية طوال الأربعين عاما الماضية من جهة أخرى .

والأسئلة التى تثار بحكم هذه المفارقة التى أشرنا إليها من قبل هى :

١- هل هناك رقابة على هذه المشروعات من جانب الأجهزة الرقابية ؟ وهل تم تنفيذ هذه النفقات فعلا ، أو أنها تقديرات سابقة على التنفيذ ؟

٢- هل هناك جهة ما فنية رقابية تحسم جدية هذه المشروعات وجدواها الاقتصادية والتشغيلية لقطاع البترول ورفع الكفاءة ؟

٣- هل هناك رئيس وزراء أو رئيس جمهورية معنى بمراجعة ما يجرى فى قطاع البترول ، ويطلب تخفيض هذا الإهدار المالى والتسيب الإدارى والتنظيمى والوظيفى من أجل تعظيم العائد والفائض لدعم الموازنة العامة للدولة ؟

ويظهر تحليل المشروعات التى تمت فى قطاع البترول والغاز طوال السنوات الخمسة الماضية فقط (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١١) ، أن هذه المشروعات قد زاد عددها على ١١٥ مشروعا ، بتكلفة إجمالية تجاوزت ١٨٨٣مليون جنيه مصرى ، علاوة على ٦٤١٩.٥ مليون دولار أمريكى ، أى مايربوا على ٤٠ مليار جنيه مصرى خلال هذه السنوات الخمس ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٤٠)

عدد المشروعات المنفذة فى قطاع البترول والغاز المصرى وتكليفها المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١

إت	لمشروعات	تكاليف المشروعات	
		ون جنية المصرى	ون دولار الأمريكى
٢٠٠٨/٢		٦١	
٢٠٠٩/٢		٢١	٢٣١
٢٠١٠/٢		٢١	١٨٦
٢٠١١/٢			١١٨
٢٠١٢/٢		٧١	٩٩
وع		١	٦٤١

المصدر : من واقع تحليل بيانات التقارير السنوية لهيئة البترول خلال السنوات المشار إليها .

وقد قامت بهذه المشروعات عدد من الشركات العامة والخاصة والمشتركة والاستثمارية زاد عددها على ٣٠ شركة ، أبرزها هى (الشركة العامة للبترول – شركة أنابيب البترول – شركة السويس لتصنيع البترول –شركة القاهرة لتكرير البترول ، شركة النصر للبترول ، شركة بتروجاس – شركة أنابيب السويس – شركة مصر للبترول– التعاون للبترول – شركة العامرية لتكرير البترول – شركة جابكو – شركة بترويل – شركة خالدة للبترول – شركة بدر الدين للبترول – شركة قارون للبترول – شركة الإسكندرية للبترول– شركة البتروكيماويات المصرية – شركة الغازات البترولية– شركات القطاع الخاص – وشركتى بتروجاس وبوتاجاسو – بتروغردقة – شركة أبو قير للبترول – محطة بدر – شركة عجيبة الرمل –

ميدور) ، كما يظهر التحليل لحصص ونصيب تلك الشركات من هذه المشروعات أن أكثر الشركات التى قامت بمشروعات هى كالتالى :

جدول رقم (٤١)

توزيع المشروعات وتكاليفها المالية على أهم الشركات خلال الفترة من

٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١١

الشركة	د المشروعات المنفـ	تكاليفها المالية	
		بالمليون جنيه مصرى	بالمليون دولار أمريكى
ة العامة للبترول	9	٢٣٦.٥	٨٢٨.٥
أنابيب البترول	14	423.8	١٦٧.٠
السويس لتصنيع البترول	2	١١.٧	٥.٧
أنابيب السويس	١	١٣.٥	–
القاهرة لتكرير البترول	٣	٢١.١	–
مصر للبترول	٨	45.2	–
النصر للبترول	8	٥٢.٨	٤٤.٠
ى مصر للبترول و التعاون للبترول	٦	٩٠.٣	٣٠.٠
العامرية لتكرير البترول	٣	٨.٩	٨.٠
جابكو	٤	–	١٢١٤.٣
بترويل	١٥	–	٢١٥٣.٤
خالدة للبترول	١١	–	١٢١٤.٤
بدر الدين للبترول	٢	–	١٥٨.٠
قارون للبترول	٤	–	١٣٦.٠
الإسكندرية للبترول	٢	١٣٠.٠	–
البتروكيماويات المصرية	١	١٤.٠	–
بتروجاس وبوتاجاسكو	٢	١٣.٠	١٤.٨
الغازات البترولية	٢	٣٠.٠	–
ت أخرى من القطاعين العام والخاص	١٧	٥٦٤.٠	٤٤٦.٠
وع	١١٦	١٦٥٧.٨	٦٤٢٠.٧

المصدر : من واقع تحليل التقارير السنوية لهيئة البترول خلال السنوات محل الدراسة .

فإذا ذهبنا بتحليلنا أبعد نجد أن هذه المشروعات التى تتراوح بين ٣٤ مشروعا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٢ مشروعا فى المتوسط فى بقية السنوات المشار إليها تتركز فيها الأعمال الكبرى فى عدد محدود من الشركات هى أربعة على وجه التحديد مثل الشركة العامة للبترول وشركة بتروبل وشركة خالدة وشركة جابكو .

كما جرى التوسع فى منح عقود أعمال لشركات القطاع الخاص العاملة فى قطاع البترول فى فترة تولى الوزير سامح فهمى (أنظر الملحق رقم ٨) .

والسؤال الذى سيظل يطاردنا فى هذا القطاع هو : إذا كانت كل هذه المشروعات والاستثمارات بهذا الحجم لماذا لم تثمر فى الواقع الفعلى بزيادة حجم إنتاجنا من البترول والغاز ، وتحسن أداء هذا القطاع منعكسا على الاقتصاد المصرى وعلى مستوى معيشة المصريين عموما ؟

ومن جانب أخر هل هناك مراجعة دقيقة ودورية من جهات الرقابة المحاسبية والتشريعية (البرلمان) ، لمدى جدوى بعض تلك المشروعات ، وهل يتم تنفيذها فعلا أم أن بعضها مجرد واجهة لإنفاق وصرف مالى غير معلوم الوجهة ؟

وهل يصلح أن يكون القرار من جانب المسئولين فى هذا القطاع بدءا من الوزير حتى رؤساء الشركات العامة والمشتركة ، وهم فى نفس الوقت من يتولى تقييم نتائج أعمالهم دون مراجعة من جهة رقابية متخصصة ؟ أو من مجلس أعلى للطاقة يرأسه رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية مباشرة ؟

بل أن مقارنة حجم الإيرادات والفائض المحول من هيئة البترول وقطاع البترول عموما إلى الخزانة العامة للدولة خلال نفس الفترة (أنظر الجدول رقم ٣٦) والتى بلغت حوالى ٢٥٨.٩ مليار جنيه ، فاذا أختصمنا ما تحصل عليه الهيئة وقطاع البترول من دعم خلال نفس الفترة ، فسوف نكتشف أننا بصدد كارثة حقيقية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، بحيث يصبح التركيز على إعادة هيكلة هذا القطاع ووضعه تحت الرقابة الصارمة من أولى واجبات أى سلطة وطنيى فى البلاد ، إذا كنا جادين فى تصحيح وضع الاقتصاد المصرى ككل وهذا القطاع على وجه الخصوص .

هوامش الفصل الرابع

(١)وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، القاهرة ، التقرير السنوى لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ص ٣٠ .

(٢) وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، القاهرة ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ص ١٣ ص ٢٤ .

(٣)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : د. مصطفى الرفاعى – وزير الصناعة الأسبق – " عبور الفجوة التكنولوجية " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ صفحات ٤١ حتى ٦٠ .

(٤)" دليل تليفونات وعناوين الشركات العاملة فى قطاع البترول " الصادر عن الهيئة المصرية العامة للبترول عام ٢٠١٢ .

(٥)د. مصطفى الرفاعى ، المرجع السابق وعن علاقة اجهزة الاسخبارات الأمريكية وشركات البترول يمكن الرجوع إلى الكتاب الهام والخطير لأحد أهم مرؤخى جهاز الاستخبارات الأمريمية المركزية :

(1) Joseph J.Trento " Prelude To Terror…The Rogue CIA and the Legacy of America's Private Intelligence Network", Carroll & Graf, New York , 2005

– وكذلك الكتاب الهام لضابط الاستخبارات الاقتصادى الأمريكى : جون بيركنز " الأغتيال الاقتصادى للأمم .. اعترافات قرصان اقتصادى " ، القاهرة ، ترجمة مصطفى طنانى ، ود. عاطف معتمد ، الطبعة العربية الأولى ، ٢٠٠٨

(٦) رجعنا فى هذا إلى المصدر التالى :

Eric V. Thompson, “Major Oil Companies In The Gulf Region “ , petroleum archives project , Arabian Peninsula & Gulf Studies Program , University Of Virginia ,

وكذلك الكتاب الهام للباحثان فاليرى مارسيل ، وجون ف . ميتشيل " عمالقة النفط .. شركات النفط الوطنية فى الشرق الأوسط " ، القاهرة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ومكتبة مدبولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧٣ .

(٧) Ibid .

(٨) أحمد أدم ، قطاع البترول وحتمية التغيير ، جريدة العالم اليوم بتاريخ / /

(٩)أحمد أدم ، المرجع السابق .

(١٠) أنظر فى هذا سلسلة المقالات التى كتبها المفكر المرحوم الدكتور محمد حلمى مراد ، بجريدة الشعب عن الفساد فى قطاع البترول المصرى فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك والوزير عبد الهادى قنديل ، ثم نشره فى كتاب بعنوان " الفساد فى قطاع البترول المصرى " ، القاهرة ، دار العارف للنشر ، ١٩٨٩ . وكذلك ما نشره وزير الصناعة الأسبق مصطفى الرفاعى فى كتاب بعنوان " عبور الفجوة التكنولوجية " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ ، مرجع سبق ذكره . ص ٤١ ختى ص٦٠ .

(١١) وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، القاهرة ، ص

(١٢) الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٢٠ .

(١٣) وزارة البترول ، الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، القاهرة ، ص

(١٤) U.S Energy Information Administration (eia) ,Country Analysis Brief : Egypt , last updated , august 14, 2014 ,p.7

(١٥) الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٢٠ .

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع رجعنا إلى د. مختار على أبو زريدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ ، ص ١٧١ .

(١٧) الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ص ١٨

(١٨) أنظر على سبيل المثال فى هذا القانون رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٧ باتفاقية بين شركة جنوب الوادى القابضة (ممثلة عن الجانب المصرى) وثلاثة شركات أجنبية ، والمنشورة بالجريدة الرسمية ، العدد (٢٥) تابع (ى) بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ .

(١٩) هيئة البترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ص ٣١ .

(٢٠) الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٢٨ ص ٢٩ .

(٢١) U.S Energy Information Administration (eia) ,Country Analysis Brief : Egypt , last updated , august 14, 2014 ,p.11

(٢٢) هيئة البترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ص ٧ حتى ص ١٢ .

(٢٣) هيئة البترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ص ١٣ حتى ص ١٩ .

(٢٤) هيئة البترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ص ١٠ ص٤٦ . وكان المهندس هانى ضاحى هو رئيس الهيئة فى ذلك العام الذى تولى مسئولية وزارة النقل فى حكومة ابراهيم محلب عام ٢٠١٤ .

(٢٥) هيئة البترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ص ١٨ وما بعدها .

(٢٦) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩ .

(٢٧) عن التاريخ الخفى لحسين سالم فى تجارة السلاح والتعاون مع الأجهزة الأمريكية يمكن الرجوع إلى الكتاب الهام جدا لواحد من أهم مؤرخى جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية :

Joseph J.Trento " Prelude To Terror...The Rogue CIA and the Legacy of America's Private Intelligence Network", Carroll & Graf, New York , 2005

(٢٨) Ibid

(٢٩) وفقا لتقرير مجلس إدارة شركة شرق المتوسط ومحضر إجتماع الجمعية العمومية للشركة عام ٢٠٠٧ (المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٨/٥) .

(٣٠) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣ ، نقلا عن صحيفة هارتس الإسرائيلية .

(٣١) U.S Energy Information Adminstation (eia) ,Countery Analysis Brief : Egypt , last updated , august 14, 2014 ,p.8

(٣٢) أنظر جريدة المصرى اليوم طوال أعوام ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ منها بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٨ .

(٣٣) أنظر نص مختصر ووافى لتقرير المحاسبات بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٣/٦ .

(٣٤) جريدة الشروق بتاريخ ٢٠١١/٣/٤ .

(٣٥)مركز معلومات مجلس الوزراء ، منشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٣ وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ .

(٣٦)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتابنا " حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى " ، القاهرة ، مركز الاستقلال ، ٢٠١٥ . وكذلك " أكذوبة الدعم " ، ورقة سياسات عامة، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، ٢٠١٢ .

(٣٧) مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم إتخاذ القرار ، منشورة بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢

(٣٨)عن المستندات الدالة أنظر: http://www.mediafire.com/?w٩٩na٨n٦a٢oca

(٣٩)أستند جزء ليس بقليل من دراسة هذه الحالة على شهادات بعض العاملين فى هذا المصنع والمتضمنة فى موقع حركة ما يسمى شباب أبوتشت بقنا بتاريخ ١٣ فبراير عام ٢٠١٣ .

الفصل الخامس

الخلل والفوضى على المستوى الإدارى

والتنظيمى والوظيفى

أثقلت كل هذه المعطيات والوقائع الضارة طوال أربعين عاما أو يزيد على قطاع البترول ، وعلى البنية الإدارية والتنظيمية والوظيفية ، بحيث بدا أننا أمام فوضى إدارية ووظيفية ومالية تستدعى التدخل من أعلى السلطات فى البلاد لمراجعة السياسات المتبعة داخل هذا القطاع بكافة جوانبها ، بما فيها الهيكل الإدارى والتنظيمى الراهن للقطاع وشركاته ، وإعادة توزيع السلطات والصلاحيات بحيث لا ينفرد شخص الوزير أو أية قيادة بالقرارات المصيرية التى تؤثر على المصالح الوطنية العليا ، والكفاءة المالية والاقتصادية لهذا القطاع .

كما ينبغى أن يشكل نظام للرقابة ومراجعة القرارات والسياسات التى تصدر داخل هذا القطاع بكافة مكوناته ، سواء داخل رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء ، ناهيك عن مجلس النواب بإعتباره أعلى سلطة رقابية وتشريعية فى البلاد .

وتواجه الباحث والدارس لما يجرى فى قطاع البترول والثروة المعدنية تحديدا مشكلة عويصة تكاد تقارب تلك التى تواجهنا حينما يتطرق البحث فى الشئون العسكرية والقوات المسلحة ، أو قضايا الأمن القومى ، وهى الخاصة بندرة البيانات والمعلومات الصحيحة حول عدد العاملين وتوزيعاتهم ، والأجور والمكافآت المنصرفة فى كل شركة من شركات القطاع ، وتوزيعات هذه الأجور والمكافآت بين المستويات الوظيفية المختلفة .

وقد حاولنا وفريق البحث المعاون ، الحصول على تلك المعلومات من مصادرها الرسمية على مدار أكثر من عام كامل دون جدوى ، فاستخدمنا أساليب الحصر الإحصائى من أكثر من مصدر ، برغم إدركنا للصعوبات المصاحبة لذلك الأسلوب ، نظرا لإختلاف الأسس الإحصائية والفنية والرياضية التى تستخدمها الأجهزة الإحصائية الحكومية .

لذا سوف نقسم بحثنا هنا على ثلاثة مباحث أساسية ، نتعرض فى الأول لأبعاد الإختلالات الوظيفية والأجرية وتعميق التمايز الوظيفى ، والثانى سوف نتوقف مليا عند الهيكل الإدارى والتنظيمى لشركات هذا القطاع ومدى ملائمته للظروف والأحتياجات المصرية ، وفى الثالث سوف نتعرض لأوجه الفساد والخلل فى هذا المجال .

المبحث الأول :

أبعاد الإختلالات الوظيفية والأجرية وتعميق التمايز الوظيفى

وفقا للبيانات المنشورة فى تقارير الهيئة المصرية العامة للبترول ، فأن عدد العاملين فى قطاع البترول وشركاته زاد من ٨٠ ألفا عام ١٩٩٥ إلى ١٤٤ ألفا عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثم إلى ١٥٦ ألفا عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم إلى ١٦٤ ألفا عام ٢٠١١/٢٠١٢(١) ، ولا تشير بيانات هيئة البترول عن توزيعات تلك العمالة بين الشركات العاملة فى هذا القطاع ، وهل يقتصر الرقم على شركات القطاع العام فقط ، أم أنه يمتد إلى كل الشركات العاملة فى هذا القطاع ، سواء كانت شركات عامة مملوكة للدولة ، أو شركات مشتركة تشارك فيها الدولة بحصص من رأس المال ، أم يضم إليها الشركات الاستثمارية الخاضعة لقوانين الاستثمار وأخرها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، ، أم يشمل كذلك الشركات الأجنبية .

أما جهاز التعبئة العامة والإحصاء فقد أصدر فى نشرته السنوية عن إحصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام والأعمال العام بيانا أخر، يشير فيه إلى أن عدد العاملين فى قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية ، قد بلغ فى يناير عام ٢٠١٤ حوالى ٢١٩.٩ ألف مشتغل منهم ٢٢٢٩٦ عاملة من الأناث (٢) .

وبالتالى فأن الفارق بين الرقمين حوالى ٦٠ ألف مشتغل ، هم الذين يعملون فى قطاع الصناعة ، وهذا أيضا محل تباين وخلاف بين المصادر الحكومية الإحصائية ، بما يؤكد ما سبق وذهبنا إليه من تفاوت الأسس الإحصائية والرياضية التى تتبعها الأجهزة الإحصائية الحكومية .

كما قدم إلينا جهاز التعبئة العامة والإحصاء من واقع نشرة الانتاج الصناعى السنوى بيانا أخر ، يشير فيه إلى أن عدد العاملين فى قطاع استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى عام ٢٠١٣ قد بلغ ٢١٥٣٢ عاملا ، يضاف إليهم العاملون فى صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية وعدده بلغ ٦٦٥٧١ عاملا عام ٢٠١٣(٣)

على أية حال ، يلاحظ المراقب طبيعة العلاقة الطردية بين فترات المواسم الانتخابية لقيادات هذا القطاع ، أو الحزب "الوطنى " الحاكم – وقتئذ – وبين زيادة فرص التشغيل بنظام العقود المؤقتة أو الدائمة داخل هذا القطاع ، ثم العودة إلى تسريح وفصل الكثيرين منهم تعسفيا ، بحجة إنتهاء أجل المشروعات التى عينوا عليها ، وقد تكرر هذا الموضوع أكثر من مرة ، مما حدا بالكثيرين من هؤلاء العمال والشباب إلى التجمهر والإحتجاج طوال أعوام ٢٠٠٧ وحتى ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، ففى شركات الخدمات البترولية (بتروتريد) و" بتروجيت " و" سوميد " جرى الإستغناء أو الفصل التعسفى لأكثرمن ٤٤٦ عاملا عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، مما دفعهم إلى التجمهر والإعتصام أمام مقر وزارة العمل ، وكذلك مجلس الوزراء ، وزارة البترول .

جدول رقم (40)

توزيع العاملين المدنيين بشركات القطاع العام والأعمال العام فى

قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية طبقا للدرجات المالية حتى ٢٠١٤/١/١

الدرجة المالية	ذكور	إناث	المجموع
الممتازة	٩٠	٤	٩٤
العالية	٥٧٠	٧٦	٦٤٦
مدير عام	١٧٨٠	٢٦٧	٢٠٤٧
كبير	١٠٩٥	١٢١	١٢١٦
أولى	٣٧٣٤٠	١٦٥٤	٢٨٩٩٤
ثانية	٢٢٤٨٦	١٦٠٥	٢٤٠٩١
ثالثة	٣٦٢٣٣	٣٢٠٦	٣٩٤٣٩
رابعة	٢٣٨٤٩	١٧٢٣	٢٥٥٧٢
خامسة	١٠٤٣٨	٢٩٦٤	١٣٤٠٢
سادسة	٦٦٢٧	١٧٧٩	٨٤٠٦
مكافآة شاملة	٢٥٨٥	٥٥٧	٣١٤٢
عقود	٨٥٦٨	٧٧٣	٩٣٤١
كادرات خاصة	٥٥٨٩٤	٧٥٦٧	٦٣٤٦١
المجموع	١٩٧٥٥٥	٢٢٢٩٦	٢١٩٨٥١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام / الأعمال العام ، ٢٠١٤ ، ص ٣٦

هذا الهيكل الوظيفى يظهر مجموعة من الحقائق الجديدة بالتأمل والتحليل ، حيث يتبين الأتى :

١- أن مجموع العاملين شاغلى الوظائف العليا (من مدير عام فأعلى) يشكلون حوالى ١.٣% من إجمالى الهيكل الوظيفى ، ولا نعلم على وجه الدقة ما هو نصيبهم من كعكعة الأجور والمرتبات والمكافآت ، نظرا لحساسية هذه البيانات وحرص الوزارة وقياداتها على إخفاءها عن الرأى العام والجهات الرقابية المتخصصة وعلى رأسها البرلمان .

٢- أن العاملين بنظام الكادر الخاص تصل نسبتهم حوالى ٢٩% ، وهؤلاء أيضا يحصلون على مزايا مالية كبيرة جدا ، ولا نعلم على وجه الدقة واليقين ما هى حصتهم من كعكعة الأجور والمرتبات والمكافآت والمزايا العينية المتعددة .

٣- الوظائف الدنيا (من الرابعة فأقل) يبلغ عددها حوالى ٤٧.٤ ألف عامل يشكلون ما نسبته ٢١.٦% من إجمالى العاملين فى هذا القطاع .

٤- المرأة عموما تشكل فى هذا القطاع حوالى ١٠.١% من إجمالى العاملين .

٥- كما تشير بيانات وتقارير هيئة البترول إلى أن من ضمن هذه العمالة يوجد أكثر من ثلاثة آلاف لاعب وإدارى يشكلون ١٨١ فريقا رياضيا ، ويتبارون فى ثمانية ألعاب رياضية وأندية تابعة لستين شركة تابعة لقطاع البترول (مثل نادى إنبى وبتروجيت وغيرهما) ، ومعظم هؤلاء ليسوا من أبناء البترول ولا تربطهم صلة مباشرة بعملية الانتاج بهذا القطاع(٤) ، وينفق القطاع على هذه الأنشطة أكثر من مائتى مليون جنيه سنويا ، ويشرف على هذا النشاط الشقيق التوءام لوزير البترول – وقتئذ – هادى فهمى ..!!

٦- فإذا كان عدد ما تبقى من شركات القطاع العام فى قطاع البترول هو ١٣ شركة فقط ، حيث توزع دم هذا القطاع العام والأعمال العام بين قبائل الشركات المشتركة والاستثمارية التى تساهم فيها هيئة البترول وشركات البترول العامة بنسب تتفاوت من شركة إلى شركة ، وإن كانت قد حافظت على قاعدة أساسية واحدة فى معظم تلك المشاركات ، وهى أن تقل نسبة المساهمة على ٢٥% من رأسمالها حتى تتجنب تفتيش وفحص الجهاز المركزى للمحاسبات ، خصوصا بعد صدور القانون الفاسد والمفسد رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام ، الذى حظر فى مادته رقم (٥٥) على الأجهزة الرقابية ممارسة عملها داخل هذه الشركات الخاضعة لإحكامه إلا بعد إخطار وإستئذان السلطة المختصة ، بدءا من الوزير إنتهاءا برئيس الشركة القابضة أو رئيس الشركة المعنية نفسه ..!!

ولا ندرى على وجه الدقة توزيعات تلك العمالة بين شركات القطاع العام والأعمال العام ؟

وبالنظر لحرص وزارة البترول وهيئة البترول على عدم توفير بيانات ومعلومات بشأن توزيعات العمالة داخل شركات القطاع ، فقد أضطررنا إلى اللجوء إلى أكثر من مصدر احصائى من أجل إستكمال تحليلينا بشأن هذا القطاع ومعرفة بعض الجوانب غير المعلنة فيه .

وقد حصلنا على بيانات من نشرة الانتاج الصناعى التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وتبين من خلالها أن عدد العاملين فى شركات القطاع العام والأعمال العام فى استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى لا يزيد على ٣٦٥٧ عاملا ، أما فى صناعة الكوك والمنتجات البترولية فالعدد لا يزيد على ٤٠٤٤١ عاملا ، أى أن مجموع العاملين فى شركات القطاع العام والأعمال العام فى هذين الفرعين لا يزيد عددهم على ٤٤٠٩٨ عاملا ، ومن ثم فأن بقية العمالة تتوزع على شركات التوزيع والخدمات البترولية الأخرى ،

أما العاملين فى شركات القطاع الخاص فى هذين النشاطين (الاستخراج وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية) ، فقد بلغ عددهم حوالى ٢٢٤٧٣ عاملا ، والجدول التالى يبين توزيعات العمالة فى بعض قطاعات البترول والغاز :

جدول رقم (٤١)

المشتغلين فى صناعة استخراج البترول والغاز الطبيعى وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية بالقطاعين (العام والأعمال العام) والخاص خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى العام ٢٠١٢/٢٠١٣

السنوات	استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى			صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية			الإجمالى (١) + (٢)
	ع العام والأعمال الع	ع الخاص	وع	ع العام والأعمال العا	ع الخاص	وع	
٢٠٠٩/٢	٣٠١٢	١٤٨١٨	١٧٨٣٠	٣٣٧٩٥	٣٨٩٨	٣٧٦٩٣	٥٥٥٢٣
٢٠١٠/٢	٣٠٤٥	١٦٤٤٥	١٩٤٩٠	٣٥٣٤٧	٣٢٥٥	٣٨٦٠٢	٥٨٠٩٢
٢٠١١/٢	٣٦٧٩	١٩٩٥٣	٢٣٦٣٢	٣٧٧٥٥	٤٨٥٠	٤٢٦٠٥	٦٦٢٣٧
٢٠١٢/٢	٣٦٥٧	١٩٠١٩	٢٢٦٧٦	٣٨٥٦١	٣٧٤٤	٤٢٣٠٥	٦٤٩٨١
٢٠١٣/٢	٣٦٥٧	١٧٨٧٥	٢١٥٣٢	٤٠٤٤١	٤٥٩٨	٤٥٠٣٩	٦٦٥٧١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الانتاج الصناعى السنوى ، القطاع الاقتصادى التعبوى ، بيان مستقل بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٤ .

بينما على الجانب الأخر ، قدم إلينا جهاز التعبئة والإحصاء بيانا أخر حول حجم العاملين فى شركات توزيع الغاز السائل وفى شركات الغاز الطبيعى ، دون أن يبين لنا هل هذه الشركات تتضمن الشركات العامة والخاصة ، أما أنها قاصرة على أحدهما دون الأخرى ، وفيها يتبين أن عدد العاملين فى تلك الشركات يصل إلى ١١٨٢٠ عاملا فى جميع محافظات الجمهورية .

جدول رقم (٤٢)

عدد العاملين فى شركات توزيع الغاز السائل والغاز الطبيعى

موزعة بحسب النوع للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣

العمالة / ظات	عاملين فى شركات توزيع الغاز السائل			العاملين فى شركات الغاز الطب			الى عدد العاملين فى شركات توزيع ال السائل والغاز الطبيعى		
	ذكور	اناث	اجمالى	ذكور	اناث	اجمالى	ذكور	اناث	اجمالى
المحافظات	٧٥١٢	٣٧٦	٧٨٨٨	٣٣٤٤	٦٠٨	٣٩٣٢	١٠٨٣٦	٩٨٤	١١٨٢٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ ، مرجع رقم ٧١ – ٢٢٢٣١ – ٢٠١٣ – إصدار نوفمبر ٢٠١٤ .

وعن توزيعات هذه العمالة بين مختلف المحافظات ، والأجور المدفوعة لهم يظهر الجدول التالى هذه التوزيعات والأجور :

جددول (٤٣)

عدد العاملين والأجور المدفوعة فى شركات توزيع الغاز السائل

موزعة على المحافظات فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣

م	المحافظات	عدد العاملين بشركات الغاز الطبيعى	المدفوعة ون بالجنيه)	الأجر / للعامل شهريا
			٦ر٤١٤	١٢٧٦٣
	رية		٨ر١٧٠	١٤١٩١
	يد		---	–
	ں		٣ر٦٨	١٤٤٠٩
			---	–
	ة		---	–
	ة		---	–
	ية		٧ر٢٢٤	١٢٢٤٧

	شيخ		---	-
			٣ر٨٣	١٢٢٦٤
	ة		٩ر٧١	١١١٩٩
			---	--
	عيلية		---	-
			٤ر٨٠	١٤٠١٧
	ويف		---	-
			---	-
			---	-
			٥ر٧٩	٩٨١٥
	ج		---	-
			---	-
			---	-
			---	-
	الأحمر		---	-
	الجديد		---	-
	مطروح		---	-
	سيناء		---	-
	سيناء		---	-
ى		١٠	٥ر١١٩٣	٨٤١٤

صدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ – مرجع رقم ٧١ – ٢٢٢٣١ – ٢٠١٣ – نوفمبر ٢٠١٤ من ص ١٣٢إلى ٠١٣٧

ويلفت النظر فى البيان السابق مستوى الأجور المدفوعة فى تلك الشركات ، وكذلك متوسط الأجور المدفوعة شهريا ، وهى نتائج لا تتفق مع الواقع ، حيث يظهر فيها أن متوسط أجر المشتغل فى هذه الشركات فى محافظة القاهرة على سبيل المثال يتجاوز ١٢.٥ ألف جنيه شهريا ، ويقل فى بقية المحافظات ، وإن كان كبيرا مقارنة بغيرها من متوسط الأجور السائدة فى المجتمع المصرى عموما والعاملين فى المحافظات والمحليات خصوصا .

وقد قمنا بمحاولة حصر اسماء الشركات التى تعمل فى مجال الغاز الطبيعى وإسالة الغاز ، سواء من الشركات الحكومية أو الخاصة والاستثمارية فظهرأن عددها ٣٦ شركة على النحو التالى :

جدول رقم (٤٤)

الشركات الاستثمارية العاملة فى مجال الغاز الطبيعى (٣٦ شركة)

حجم العمالة	حصص الشركاء و تاريخ التأسيس	أسم الشركة	م
		ة الإقليمية لنقل تكنولوجيا الغاز والزيت (روجتك)	
		البحيرة لإسالة الغاز الطبيعى (بأدكو)	
		ة المتحدة لمشتقات الغاز	
		ة المصرية لتشغيل مشروعات إسالة الغاز الطبيعى	
		ة المصرية للغاز الطبيعى المسال (بأدكو)	
		بترو جاس	
		ة المصرية لنقل وتوزيع الغاز(بوتا جاسكو)	
		ة المصرية لتوزيع الغاز الطبيعى للمدن (تاون جاس)	
	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	ترانس جاس	
	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	وادى النيل للغاز	
	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	طاقة العربية للغاز	
لان مملوكة لأبناء عبد الم ى وحسن هيكل	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	هاوس غاز	
	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	غاز القاهرة	
	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس الدكتور محمد الدكرورى والمستثمر الكويتى ى وأخرين	ماستر غاز	
		ة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)	
	ر هولندى ومشاركة الشركة القابضة للغازت	شل مصر للغاز المضغوط (جاس إكسبرس)	

		ـة والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى	
	جاس دى فرانس	ر فرنسى ومشاركة الشركة القابضة لغازات ـة	
	غاز الشرق		
	غاز مصر		
	غاز تك		
	فجر الأردنية للغاز		
	فجر المصرية للغاز		
	الغاز الطبيعى للسيارات (كاراجاس)		
	فيوم جاس (فيجاس)	ر هولندى كويتى مشترك والمستثمر ناصر ى	
	ة المصرية الأسبانية (سيجاس)	ة المصرية لا تزيد على ٢٠% والباقى مناص شركة الأسبانية والشركة الايطالية	
	سيتى جاز		
	ريبكو جاس		
	عربية غاز	فيها مجدى راسخ بنسبة ٥% ويديرها زوج ، م رضا جنينه	
	ميد كاريير لناقلات الغاز المضغوط	فيها مجدى راسخ ويتولى إدارتها م. رضا ج	
	ة الوطنية للغاز (ناتجاس)	فيها مجدى راسخ بنسبة ٥% والمستثمر ال الخرافى ويديرها زوج كريمته م . رضا جنينه	
	ة الفرعونية للغاز		
	النوبارية للغاز	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى	
	شبكات الغاز الطبيعى		
	ة الكويتية للغاز والزيت	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى	
	القاهرة الكبرى لتوزيع أنابيب البوتاجاز		
	سيناء للغاز		

لذا فقد قمنا بالبحث عن توزيعات هذه العمالة فى تلك الشركات وفقا للمستويات الوظيفية والدرجات المالية ، فجاءت النتائج على النحو الذى يظهره الجدول رقم (٤٧) كالتالى :

جدول (٤٥)

إجمالى عدد العاملين ومتوسط الأجور النقدية للعاملين فى شركات توزيع الغاز السائل والغاز الطبيعى بالمحافظات للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣(الأجور بالمليون جنيه)

البيان / املين / النقدية	مديرون	اخصائيون وفنيون	ملاحظون ومشرفون	إداريون وكتبة	ل تشغيل وخدمات	عمال البيع	مشتغلون آخرون	مالى عدد العامل	مينات الاجتماع	مزايا عينية	الأجور النقدية والتأم الاجتماعية والمزايا
عدد العاملين	٣٧٧٤	١٠٤٣	٢٤٨٣	١٨٧٠	٢٥٠٧	٩	١٣٤	١١٨٢٠	–	–	–
ر النقدية ((بالمليون بالج	٣ر٧٣٥	٥ر٧٣	٤ر٣٩٢	١ر٣٢٨	٤ر٢٨٤	١ر١	٦ر٨	١٨٢٣.٢	٨ر١٥٩	١ر١٤٠	١ر٢١٢٣
الأجر النقدى للمشتغل ش يه)	١٦٢٣٦	٥٨٧٢	١٣١٧٠	١٤٦٢١	٥ر٩٤٥٣	٢ر١٠١٨٥	٢ر٥٣٤٨	–	–	–	١٤٩٦٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء الكهرباء والطاقة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ ، مرجع رقم ٧١ – ٢٢٣١-٢٠١٣ ،

إصدار شهر نوفمبر ٢٠١٤ من ص١٣٢ إلى ١٤٠ .

هذه المتوسطات الأجرية المرتفعة لدى شركات توزيع الغاز السائل والغاز الطبيعى ، تكشف عن درجة ما من درجات إستنزاف الفائض الاقتصادى المتاح لدى هذا القطاع فى صور مختلفة منها الأجور والمكافآت المبالغ فيها ، خصوصا للقيادات العليا فى هذه الشركات .

وقد يرد قائل بأن هذا النوع من النشاط (البترول والغاز) طالما يحقق أرباحا كبيرة ، فمن حق العاملين فيه أن يتميزوا بمرتبات ومكافآت عالية وكبيرة مقارنة بزملائهم فى بقية قطاعات الدولة الانتاجية أو الخدمية .

والحقيقة أن هذا المنطق برغم وجاهته الشكلية ، إلا أنه يحمل مفهوما فى إدارة الشأن الاقتصادى للدولة هو أقرب إلى منطق العزب والأقطاعيات منه إلى منهج الدولة ومفهومها إلى التنمية والعدالة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن هذا المنطق الشكلى يتأسس على مفهوم مدمر وغير اقتصادى لعدة أسباب :

الأول : أن بعض القطاعات التى تتميز بعائدها المرتفع مثل قطاع البترول وهيئة قناة السويس والبنوك الحكومية تحقق تلك الأرباح والعوائد بسبب طبيعة المرفق ذاته وحيويته وليس بالضرورة الكفاءة فى إدارة تلك النشاطات .وإن كان كثير من شركات قطاع البترول شهدت خسائر كبيرة بسبب سوء إدارة سامح فهمى لهذا القطاع منذ عام ١٩٩٩ مثل شركة البتروكيماويات المصرية وغيرها .

الثانى : أن جر هذا المنطق على إستقامته يعنى أن (يلهف) العاملون فى المصالح الإيرادية كالضرائب والجمارك حصة من تلك الإيرادات بأعتبارهم جهات محققة للعوائد الكبيرة ، وهذا يدخلنا فى متاهات لا قبل للدولة بها وينقل مؤسسات الدولة إلى إقطاعيات لمن يديرها .

الثالث : أن هذا لا ينفى أهمية وجود درجة من التميز المعقول والمناسب والمبرر قانونا خصوصا لاماكن الانتاج النائية ، فى تلك المرافق الحيوية ، فى صورة علاوات محددة لتميز الأداء ، أو توزيع حصة من الأرباح فى نهاية السنة المالية ، بعيدا عن حالة الفوضى السائدة فى نظم الأجور والمكافآت الحكومية من جهة إلى أخرى دون ضابط أو رابط .

ومن جانب أخر ، وإنطلاقا من نفس المنطق العصبوى أو الأقطاعى السائد ، فقد تأسست سياسات الاستثمار فى وزارة البترول وهيئتها على التوسع فى توظيفات مالية واستثمارية مع شركات عربية وأجنبية ، أو حتى من القطاع الخاص المحلى ، بعيدة عن كل رقابة تنموية ، ترتبط بنمط أولويات تضعها الدولة وسياساتها الاقتصادية وخطتها التنموية ، وقد يكون ذلك الاستثمار مفيدا شريطة أن يتحقق فيه ثلاثة شروط هى :

١- أن تكون نسبة المساهمة من جانب الهيئة وشركاتها مع الأخرين بنسبة معتبرة لا تقل عن ٢٥% وقد تزيد على ٥٠% كما يجرى فى كثير من دول النمور الأسيوية ومنها ماليزيا على سبيل المثال ، بهدف خضوع هذه المشاركة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات والأجهزة الرقابية الأخرى لضمان عدم التلاعب فى هذا الاستثمار ، أو توظيفه لمصالح خاصة أو عائلية كما شهدنا فى الحالة المصرية

٢- أن تضمن تلك المشاركة فى رأسمال تلك المشروعات المشتركة تحقيق معدل مناسب للأرباح يعود إلى الخزانة العامة للدولة فى صورة فوائض مرحلة من الهيئة لتغطية العجز فى الموازنة العامة وتلبية الأحتياجات المتعاظمة للدولة والمجتمع المصرى .

٣- أن تضمن تلك المشاركة الحكومية توجيه سياسات الشركات الأجنبية المشتركة بما يخدم مصر ، كما يلبى مصالح الشركات الأجنبية ، لا أن يكون مجرد معبرا لإستفادة الشركاء الأجانب على حساب المصاللح الوطنية المصرية .

ولكن للأسف تحليل مشاركة هيئة البترول المصرية وشركاتها فى مشروعات مشتركة أو إستثمارية تشى بالكثير من التجاوز والإنحرافات ، وإستخدام المال العام لتلبية مصالح مجموعات سواء لرجال المال والأعمال المصريين والعرب ، أو لقيادات هذا القطاع .

جدول رقم (٤٨)

شركات مشتركة مع هيئة البترول والشركات الحكومية (٤٣ شركة)

	شركة	حصص الشركاء وتاريخ التأسيس والنشاط الأساسى
	ن للبترول (العلمين)	مشتركة بين الهيئة و
	ء أويل	مشتركة بين الهيئة و
	للبترول (الفنار)	
	س للزيت (سوكو)	مشتركة بين الهيئة ومجموعة شركات هى : ديمنكس وبريتش بتروليم انية وشل الهولندية العالمية
	انى للبترول (واسكو)	ة بين الهيئة و
	للبترول (أمابيتكو)	ة بين الهيئة و
	للبترول (أوابكو)	ة بين الهيئة و
	زيت للبترول (زيتكو)	ة بين الهيئة و
	القنطرة وشركة المنصورة للبترول	
	خليج السويس (جابكو)	مشتركة بين الهيئة وشركة أموكو والشركة البريطانية BP
	بترول بلاعيم (بتروبل)	مشتركة بين الهيئة وأينى الإيطالية صادرة بالقانون رقم (١٦) لسنة ٧٨
	بتروجلف مصر للزيت(جيسوم سابقا)	لى رجل الأعمال صلاح دياب عام ٢٠٠٥ ومستثمر كويتى صر الخرافى
	بترول الصحراء الغربية (ويبكو)	مشتركة بين الهيئة وشركة فيلبس الأمريكية تأسست عام ١٩٦٣
	بترول وسيلة (بتروسيلة)	مشتركة بين الهيئة و
	بتروشهد للبترول	ة بين الهيئة و
	بترول أبو قير	ة بين الهيئة و
	دارا للبترول (بترو دارا)	ة بين الهيئة و

ة بين الهيئة و	عرب للبترول (يورابيتكو)	
مشتركة بين الهيئة و شركة شل العالمية تأسست عام ١٩٨٣ ، لها مو صحراء الغربية جنوب البحر المتوسط على بعد ٧٩ كيلو متر جنوب غرب مطروح وتنتج ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا ، و١٣٠٠ برميل ت والأحتياطى المقدر ٩٠٠ بليون قدم مكعب غاز و١٠ مليون برميل ت .	ين للبترول (بابيتكو)	
ة بين الهيئة و	العلمين للبترول (نالبتكو)	
ة بين الهيئة و	سيناء للبترول (نوسبكو)	
ة بين الهيئة و	البحرية للبترول (نوربيتكو)	
ة بين الهيئة و	البحرية للزيت (أوسوكو)	
ة بين الهيئة و	الضبعة للبترول (وابتكو)	
رجل الأعمال صلاح دياب فى عام ٢٠٠٢ على عقد شراكة فى حقل ـة مقابل ١٢ مليون دولار الذى كان يدار بمعرفة شركة جاميتكو	للبترول (جامبتكو)	
ة بين الهيئة و	زيت للبترول (بتروزيت)	
مشتركة بين هيئة البترول وشركة شل الهولندية	للبترول (خالدة)	
ة بين الهيئة و	للبترول (عجيبة)	
ة بين الهيئة و	لملاحة للبترول (أشبيتكو)	
ة بين الهيئة و	كر للبترول	
ة بين الهيئة و	للبترول	
ة بين الهيئة و	ن للبترول (مجابتكو)	
ة بين الهيئة و	لسهل للبترول (واسبيتكو)	
ة بين الهيئة و	للبترول	
فى مجال الغاز الطبيعى	لبترول (رشيتكو)	
ة بين الهيئة و	غارب للخدمات البترولية	
ة بين الهيئة و	بتروأمير وشركة بترو صفوة	
ة بين الهيئة و	الفرعونية للبترول	
ة بين الهيئة و	بترول جنوب أبو زنيمة	
ة بين الهيئة و	بترو سلام	
	بتروسنان	

	الخليج للبترول	
	الزعفرانة	**مشتركة بين الهيئة والشركة البريطانية للغاز وشركة شل الهولندية العا** **ة البريطانية للغاز BG**
	بترو فيوم	

المصدر : وزارة البترول ، دليل شركات قطاع البترول لعام ٢٠١٢ .

والمثير للدهشة فى الحالة المصرية – التى ربما ليس لها نظير فى الدول العربية النفطية الكبرى – هو هذه الزحمة الهائلة من الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارية والمشتركة والأجنبية والعربية بصورة تزيد كثيرا عن أى منطق اقتصادى رشيد ، والذى يؤكد أن هناك تنازلا وتحالفا بين بعض القائمين على الدولة المصرية عموما وقطاع البترول خصوصا لتقديم وجبة شهية ومربحة لهؤلاء المستثمرين من كل حدب وصوب ، لقطاع مربح جدا ، وإهدار الدولة فرصة تعظيم الاستفادة من ثروات البلاد النفطية والغازية وزيادة الفائض المحقق منها لصالح الخزانة العامة ، فعلى سبيل المثال يوجد فى مصر أكثر من ١١٤ شركة إستثمارية خاضعة لقانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ومن قبله قوانين الاستثمار المختلفة (صدر فى مصر أكثر من ثمانى قوانين لتحفيز الاستثمار والمستثمرين منذ عام ١٩٧٤) ، ويلفت النظر تعدد جنسيات الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع البترول المصرى ، بل من ضمنها شركات مسجلة بالنظام المشبوه (Off – Shore) ، مثل تلك الشركة المسجلة فى جزيرة باربادوس ، وكذلك حرصت قيادات قطاع البترول على تسجيل بعض أنشطتها فى خانة النشاط الأجنبى للتهرب من الفحص وأجهزة الرقابة والخضوع للضرائب مثل ما يسمى " صندوق الاسكان بالهيئة المصرية للبترول " ، و" جمعية البترول المصرية "، و " مراكز مكافحة التلوث التابعة لقطاع البترول" ، و "معهد بحوث البترول " ، و "غرفة البترول والتعدين " وغيرها .

ومن أكثر مجالات البحث صعوبة فى قطاع البترول هو طبيعة وجنسية الشركات العاملة فى هذا القطاع ، وتوزيعات الحصص بين الشركاء ، خصوصا وأن معظم الشركات الدولية النشاط Multi national تحرص على أن لا تظهر بصورة كبيرة وغالبة ، حتى لا تثير مشاعر بعض قطاعات الرأى العام فى كثير من الدول النامية .

لذا نجد أن معظم الشركات العاملة فى قطاع البترول المصرية تحمل فى عنوانها أسم " المصرية " ، حتى لو كانت حصة مساهمة الجانب المصرى لا تزيد على ٥% أو ١٠% من رأس المال ، وهى ما يضطر الباحثون فى هذا المجال إلى الخوض فى تفاصيل هذه الشراكة للتعرف على حقيقة وحجم مساهمة الشركاء الأجانب ، وبالتالى حصتهم من الأرباح التى تربو على أى سوق بترولى أخر فى المنطقة العربية ، وربما دول العالم النامى كافة ، كما أن تزاوج الشركات الأجنبية ودخولها فى شراكات متعددة الجنسيات فيما بينها ، يجعل قضية تحديد الجنسية الغالبة على تلك الشركات محفوفة بالكثير من الغموض والتعقيد .

وبمراجعة البيانات الواردة فى الملحق رقم (٢) الخاصة بأسماء الشركات العاملة فى البلاد نكتشف أن هناك عدد من الدول الغربية تكاد تسيطر على قطاع البترول والغاز فى مصر هى :

- شركات الولايات المتحدة (١٩ شركة) ، وخصوصا شركات أباتشى وأكسون موبيل وشيفرون .
- شركات بريطانيا (١٥ شركة) وخصوصا شركة بى بى Bp ، BG .
- شركات كندية (١١ شركة) وأبرزها شركات **ترانس جلوبال و أجريوم للصناعات البتروكيماوية.**
- شركات ايطالية وخصوصا شركتى إينى وإديسون .
- شركات هولندية (٧ شركات) وخصوصا شركة شل العالمية ورويال داتش شل .
- شركات أسبانيا (٤ شركات) وخصوصا ريبسول وجاس دى فيونيسا .
- وشركات فرنسية (٦ شركات) وخصوصا توتال وجاس دى فرنس .
- هذا بخلاف شركات أخرى من كافة دول العالم بدءا من إسرائيل والهند مرورا بالدول العربية وشيلى وغيرهم .

ويستطيع المحلل المدقق لقطاع البترول والغاز فى مصر أن يميز بين أربعة روافد مختلفة تلعب دورا أساسيا فى فاعليات عمله هى :

الأول : الشركات الأجنبية .

الثانى : الشركات الاستثمارية الخاضعة لقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ .

الثالث : الشركات المشتركة بين المستثمرين العرب والأجانب من جهة والشركات العامة المملوكة للدولة وهيئة البترول من جهة أخرى .

الرابع : الشركات العامة المملوكة للدولة .

والجدول التالى يبين هذه الشركات الاستثمارية العاملة فى قطاع البترول والغاز فى مصر :

جدول رقم (٤٩)

شركات الاستثمارالعاملة فى قطاع البترول والغاز فى مصر حتى عام ٢٠١٤

	أسم الشركة	حصص الشركاء وتاريخ التأسيس و النشاط الأساسى
	أولا : شركات استثمارية فى مجال البترول ومشتقاته وخدماته	
	ة المصرية الألمانية للمضخات (روهر بومين)	– مصرية مشتركة
	ية السورية للخدمات النفطية (سيبسكو)	
	ية الصينية لتصنيع أجهزة الحفر	كة بين الصين وهيئة البترول
	ية ميثانكس لإنتاج الميثانول	
	ة المصرية لإنتاج البروبلين والبولى بروبين	فيها محمد فريد خميس وبعض أفراد أسرته ويرأس مجلس إد
	ية لإنتاج الأسترنكس	
	ية للصمامات (إيفاكو)	ركات التى تحقق خسائر
	ية لإنتاج الألكيل الخطى (إيلاب)	
	ية للخدمات الرياضية للعاملين بقطاع البترول (بتروسبورت	بالغ طائلة على أكثر من ١٦٧ لعبة وحوالى ثلاثة آلاف رياض تحت إشراف الشقيق التوءام للوزير هادى فهمى
	ية لتشغيل وصيانة المشروعات (أيبروم)	
	ية للصيانة البترولية (صان مصر)	
	ية لخدمات البترول البحرية (أبسكو)	
	ة لتصنيع معدات الحفر (i. D. M)	
	ة لتصنيع المعدات البترولية (ميجاتون)	
	ة لصناعة المواسير (إبك)	ة للمستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	ة السعودية لزيوت التشحيم (بترولوب)	
	ة لأنابيب البترول (سوميد)	لبترول تملك حصة أقل من ٥٠% والباقى موزع بين السعودية ت وقطر
	نتتال مصر	
	ة لتسويق منتجات البترول	ة لقطاع الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة المصرية
	ة الوطنية للتكرير والبتروكيماويات (أنربك)	

	درية للمنتجات البترولية المتخصصة (أسبك)	
سركات التى تحقق خسائر	درية للإضافات البترولية (أكبا)	
	درية للزيوت المعدنية (أموك)	
	درية للصيانة البترولية (بترومنت)	
سركات التى تحقق خسائر	ن لمهمات السلامة المهنية (s.o.s)	
	الأوسط للصهاريج وخطوط إنتاج البترول (ميدتاب)	
مصرية / إسرائيلية وأنتهت مصرية مملوكة للهيئة والبنك الا	الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	
أربعة مراكز للخدمات البيئية تابعة للهيئة إلى منير ثابت و ة (بيسكو) بأجهزتها ومعداتها مقابل عقد تدفع بمقتضاه منير ثابت مبلغ سنوى لا يقل عن ١٠ مليون دولار سنوي ، كشكل من أشكال الفساد .	الخدمات البيئية والبترولية (بيسكو)	
فيها محمد فريد خميس ويرأس مجلس إدارتها ول مجمع بترو كيماويات قطاع خاص تم توقيع أتفاقية إ ١٩٩ بين كل من أطراف سعودية / مصرية /أمريكية / يابانية	الشرقيون للبتروكيماويات	
للشركة القابضة لجنوب الوادى	الجديد لتصنيع عبوات المياة المعدنية	
فيها هيئة البترول بنسبة ١٥% ما يعادل ١٠٠ مليون جني ، كريمة وزير البترول سهام سامح فهمى حصة .	السهام البترولية	
	النيل لتسويق المنتجات البترولية	
	الخدمات البترولية للسلامة والبيئة (بترو سيف)	
	الخدمات التجارية والبترولية (بترو تريد)	
	الحفر المصرية	
	، الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية (أنبى)	
	المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بترو جيت)	
فيها هيئة البترول بنسبة ١٦.٦% من رأس المال	السخنة للتكرير والبتروكيماويات	
	أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	

	ألف إكيتان	ة
	إمارات مصر للمنتجات البترولية	ة مصرية مشتركة
	سينو ثروة للحفر	
	بترو ناس	
	سونكر لتموين السفن	
	صافى مصر	ة – إيطاليه
	النيل لتسويق البترول	
	الخدمات الملاحية والبترولية (مارادیف)	
	الوادى الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية	
	أجريوم المصرية للمنتجات النيتروجينية	مصرية مشتركة تساهم فيها الهيئة وشركة أموكو التابعة للهي ثمر الكويتى ناصر الخرافى
	ماك أويل مصر لتموين السفن	
	بترومين مصر (بترولوب)	اح فرع الشركة فى مصر فى ديسمبر ١٩٩٢
	ة المصرية لصيانة الأجهزة (صيانكو)	سركات الخاسرة
	ثروة للبترول	فيها الهيئة بنسبة ٢٠% ومرتباتها مرتفعة جدا ويعمل فيها و أعضاء نظام حسنى مبارك
	الواحة باريس للمياة المعدنية	
	ثروة بريدا	
	ة العالمية لتصنيع أجهزة الحفر	
	تنمية البترول	
	صحارى للخدمات البترولية (سابيسكو)	
	ة المصرية الهندية لإنتاج البولى أستر	
	ة الوطنية للبترول	

	خدمات البترول الجوية	
	سيدى كرير للبتروكيماويات (سيديك)	ت نهاية عام ١٩٩٧
	مصر إنتاج الأسمدة (مويكو)	
	هل أنترناشيونال إيجيبت	
	ة المصرية للحفر البحرى	
	سيناء للخدمات البترولية والتعدينية	
	سوبريما إيجيبت	
ثانيا : شركات استثمارية فى مجال الغاز الطبيعى وخدماته		
	ية البحرينية لمشتقات الغاز	ن
	ية الأسبانية للغاز (سيجاس) SE	مشتركة بين هيئة البترول بنسبة ١٠% والشركة القابضة للغ ية ١٠% والشركة الأسبانية يونيون فيونيسيا ٤٠% وشركة ية بنسبة ٤٠% ، ، وكان يشارك فيها بنسبة ١% رجل الاع الكومى صديق الوزير سامح فهمى ثم جرى التنازل منه إلى ة الاسبانية مقابل ٥٠ مليون دولار .
	ية للغاز الطبيعى المسال (أدكو)	يا
	ية لتشغيل مشروعات إسالة الغاز الطبيعى ( )	
	ة المصرية لخدمات الغاز (إيجسكو)	
	ية لتوزيع الغاز الطبيعى للمدن (تاون جاس)	
	ية لنقل وتوزيع الغاز (بوتا جاسكو)	
	ية للغازات الطبيعية (جاسكو)	
	ية الدولية لتكنولوجيا الغاز (غازتك)	
	ة لخطوط النفط والغاز (إلتيوب)	
	ية للغاز	مشتركة بين هيئة البترول وبريتش بتروليم البريطانية
	الغاز الطبيعى للسيارات (كار جاس)	
	ة المتحدة لمشتقات الغاز	
	ة للغاز (ناتجاس)	فيها مجدى راسخ بنسبة ٥% وكريماته والمستثمر الكويتى

		الخرافى ، ويديرها زوج كريمته رضا جنينه
	لإسالة الغاز الطبيعى (أدكو)	
	عربية للغاز (ش. م. م)	فيها مجدى راسخ بنسبة ٥% ويديرها زوج أحدى بناته المهندس رضا جنينه
	ميد كاريير لناقلات الغاز المضغوط	فيها مجدى راسخ ويتولى إدارتها م. رضا جنينه
	هاوس جاز	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس مبارك الدكتورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى وأخرين
	طاقة العربية للغاز	فيها م. أحمد دكرورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	ماستر جاز	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس مبارك الدكتورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى وأخرين
	غاز القاهرة	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس مبارك الدكتورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى وأخرين
	سيتى جاز	
	ريبكو جاز	
	ترانس جاس	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس مبارك الدكتورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى وأخرين
	وادى النيل للغاز	فيها م . أحمد دكرورى نجل محامى الرئيس مبارك الدكتورى والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى وأخرين
	الأقليمية لنقل تكنولوجيا الغاز (روجتك)	
	غاز الأقاليم (ريجاس)	
	ميدترنيان للغاز (ميجاس)	
	النوبارية للغاز	ثمر الكويتى ناصر الخرافى
	شبكات الغاز الطبيعى	
	الفيوم للغاز (فيجاس)	ة / كويتية والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	جاس دى فرانس	
	غاز الشرق	
	جاس كول	
	شل مصر للغاز المضغوط (جاس أكسبريس)	ة كويتية والمستثمر الكويتى ناصر الخرافى

	مهارات للزيت والغاز (OGS)	سركات الخاسرة
	غاز مصر	
	ة العربية لخطوط النفط والغاز (التيوب)	
	فجر المصرية للغاز الطبيعي	
	فجر الأردنية المصرية لنقل وتوريد الغاز الطبيعي	ن مرتبطتان ببعضهما فى إطار مشروع مد الغاز المصرى إلى
	كويت إنريجى	
	ة الكويتية للغاز والزيت	
	القاهرة الكبرى لتوزيع أنابيب البوتاجاز	
	سيناء للغاز	
	فجر الأردنية للغاز	

المصدر : من واقع الحصر الفعلى الذى قام به الباحث عماد ومطابقته لدليل عناوين وتليفونات الشركات العاملة فى قطاع البترول الصادر عن هيئة البترول عام ٢٠١٢ .

فإذا أتفقنا على أن قطاع البترول هو من أكثر القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية فى مصر وفى كافة دول العالم المنتجة للنفط والغاز ، فأن ترك هذا القطاع والسوق فى يد الشركات الخاصة والشركات التابعة للشركات الدولية المتعدية الجنسيات ، هو بمثابة أما إهدارا وسوء إدارة لهذا القطاع ، أو مشاركة فى نهب وإستنزاف ثرواتنا الوطنية التى نحن كدولة ومجتمع فى أمس الحاجة إليها وإلى الفوائض المتحققة من ورائها

ولعل هنا يكمن سر الحديث اللحوح من جانب الحكومات المصرية ما بعد عام ٢٠٠٥ حول دعم المشتقات البترولية – الذى هو غير حقيقى – مدفوعا بالرغبة الحكومية فى بيع هذه المنتجات والمشتقات البترولية والغاز فى السوق المصرية بالاسعار المعادلة للسائدة فى السوق الدولية ، لضمان تعظيم أرباح المستثمرين المصريين والعرب والأجانب المسيطرين تقريبا على الجزء الأكبر من هذه الثروة النفطية فى مصرويشاركهم كثير من رجال الأعمال المصريين .

أما الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع البترول والغاز السوق المصرية ، فهى كثيرة ، ولكن الجزء الأكبر من هذه الثروة يسيطر عليه الشركات البريطانية والأمريكية والإيطالية ، والجدول التالى يظهر عدد وأسماء الشركات الأجنبية العاملة فى مصر والمسيطر بعضها على هذه الثروة :

جدول رقم (٥٠)

الشركات الأجنبية العاملة فى السوق المصرية (١٨٨ شركة)

	شركة	الشركاء و النشاط الأساسى
	المصرية الوطنية للإستكشاف (اللاينس)	
	العربية للزيت المحدودة ( )	
	العربية للاستثمارات والتنمية العربية	
	الدولية للزيت المصرى (أيوك)	
	الدولية للاستثمارات الليبية	
	الألمانية للزيت والغاز	
	العامة للجيوفيزيا (	
	الهرم للحفر(	
	الغاز البريطانية – مصر (	
	إيجبت لخدمات الغاز والزيت	
	أمبرسوب إنترناشونال	
	إيجل غاز للملاحة	
	إينا إنسزيا نافت دى زغرب نافتابلين	
	أوديسى بتروليم (المنصورة)	ة أو روسية
	أيوك برودكشن بى فى	
	أيوك إنك	
	إينيل تريد	
	أيوك أكسبلوريشن B.V	
	أموكو للزيت – مصر	
	أموكو شرق الدلتا البحرية	
	أباتشى فيوم كوريريشن LDC	ة – مصرية
	أباتشى خالدة كوريريشن LDC	ة – مصرية
	أباتشى إيست بحرية كوريريشن LDC	ة – مصرية
	أباتشى أبو الغراديق كوريريشن LDC	ة – مصرية
	أباتشى ميديترينان كوريريشن LDC	ة – مصرية
	أديسون إنترناشونال SBA	ة
	إديسون جاز SBA	ة
	أكسون موبل مصر	ة – مصرية

	أوشن مارين إيجيبت	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	أوشن إيجيبت شرق بنى سويف ليمتد	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	أوشن رأس أبو درج LTD	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	أوشن شمال خليج السويس	فيها المستثمر الكويتى ناصر الخرافى
	إينيل تريد SBA	
	أويل إنديا ليمتد (أويل)	
	أدانى ولسبون أكسبلوريشن ليمتد AWL	
	أدكو جنوب النيل إنك	
	أوكسيدنتال إيجيبت إنك	
	إمبال الإسرائيلية	ية / أمريكية
	ابيكورب السعودية	
	ألترا	
	شرق المتوسط لخطوط أنابيب الغاز (إيست ميديترنيان جاس	
	الباسو	
	إسو	
	بيت زد	
	بيكونكو	
	بيكد هيوز إيه أتش ليمتد	
	بيكو إينرجى	
	البريطانية للغاز (بريتش جاس)	
	بتروكلتك (بروكتك)	ة
	بنز أويل ‘يجيبت إنك	
	بريتش جاس أكسبلوريشن أند برودكشن ليمت	
	بكتين إيجيبت المحدودة	
	بتروناس كارجالى أوف سيز SDN/ BHD	
	بيكو إنترناشيونال بتروليم سيونز	)
	بيتزيد للاستثمارات وإدارة المشروعات المحدودة	
	بتروماتيديال اليابانية PMC	
	بريتش بتروليم	بة
	BP أكسبلوريشن دلتا ليمتد	بة – مصرية
	BP إيجيبت	بة – مصرية
	BP إيجيبت برودكشن	بة – مصرية

	BP الشرق الأوسط	
	BP مصر (أموكو)	
	BG إنترناشونال المحدودة	
	BG إيجيبت	
	BTT	ية
	I .B .R Energy البحر الأحمر أنك	
	I .B أرترانس أويل كوريويشن	
	I .B ريدس إنك	
	CTIB أويل أند جاز	
	r.w.id جى جى أم بى أتش	
	O.N. فيدش L.T.D	
	. K.K أويل أوفسيس المحدودة	
	توتال أى أند بى إيجيبت	
	توتال إيجيبت	
	ترانس جاز	
	ترانس جلوبال	
	تكساكو للإستكشاف	
	نيكوكو أويل كومبانى	
	نيكوكو أويل أل تى دى	
	تراى أوشن للطاقة	
	جاز ناتشورا	
	جلوبال سانتا فى ترانس أوشن	
	جاز دى فرانس	
	جاز دى فرانس أكسبلورشن إيجيبت بى فى	
	جوجارات ستات بتروليم كوريويشن ليمتد جى أس جى سى	
	جرايستون بتروليم إيجيبت ليمتد	
	جايد	
	جازجينكو جروب	
	جمعية البترول والثروة المعدنية	
	خدمات البترول بى أم أس	
	دانا بتروليم أيست بنى سويف ليمتد	
	دوفر	

	ديفون إنرجى جنوب أكتوبر إلى تى دى	
	دنا غاز	
سبانية	ريسول أكسبلوريسيون إيخبتو أس أيه	
	رويال داتش شل	
	روى ديا	
	سامسونج كوربويشن	
	سانتوس إيجيبت بى تى واى إل تى دى	
	سنتويون بتروليم كوربوريشن	
	سى دراجون	
	سوكو	
	سولكد لتموين ألفن	
	ستار أويلن جاز جى أو أس	
	سابك	
	سوانكو للخدمات البترولية	
	شل إيجبيت N V	
	شل مصر	
	شل للتسويق مصر	
	شل أوستراكتينجز بلشافت	
	شل أوستريا جيز يلشافت MBH	
	شل الهولندية	
ة	شيفرون مصر (كالتكس سابقا)	
	شلمبرجير لوجلكو إنك	
	غولدز للغاز الطبيعى المسال	
	فينكس ريسورس كومبانى أوف إيجيبت	
	فيجاس أويل أند جاس S A	
	فالنتاين ماريتايم المحدودة	
	فوجرو S A I	
	فيجاس للزيت والغاز	
	فورداس برناماينان	
	كديتى أويل أند جاز S A	
	كوفيك إيجيبت ليمتد	
	كوفيك مصر المحدودة	

	كومبانيا أسبانيولا دى بترولوس S A	'
	كوبلكس إيجيبت ليمتد	
	كيبراكسبلوريشن ليمتد	
	كوبلكس	
	كيبر	
	لوك أويل أوف سيزا إيجيبت (كابرى سابقا)	وسيا
	ليبيا أويل مصر ش . م . م	
	مارثون للبترول مصر المحدودة	
	موبيل أكسبلوريشن إيجيبت إنك	
	ميدلون الفيوم للبترول	
	ميدلون بتروليم (المنصورة كومبانى)	
	ميدلون بتروليم جنوب شرق المنصورة	
	ماريتايد للخدمات الملاحية والبترولية	
	ماك أويل إيجيبت	
	مصر لتصنيع البترول (موبكو)	
	ميلدوز ريسورس مصر	
	مرحاف / مرحاف إنتل	ية
	مجاويش للبترول (دابتكو)	
	هلنيك بتروليم S A	
	هوت شوت إيجيبت	
	هندوستان بتروليم كوربريشن ليمتد HBCL	
	لتمويل الدولية	
	هاليبرتون أوفسيز ليمتد	ة
	هادى بوشمارى الدولية مصر المحدودة HBI	
	هونج كونج للخدمات البترولية	صينية
	وادى النيل إنك	
	نوسكو هيدروكلبوريشن إيجيبت	
	نافتالين (إينا)	
	نفطكس إينرجى	
	سى بترول للإستكشافات البترولية	
	ترايدنت الدولية للبترول (ترايدنت)	
	ميلروز للبترول (ميرلوز)	

	بيكر هوجس (ويسترن أطلس سابقا)	
	ترانس أوشن	
	سبترول للبترول	
	ماساوا	
	أليكس أويل أس إيه	
	ماراديف فيروسيرفاى	
	بيرنكو	
	هيس إيجيبت (للإستكشاف والانتاج)	
	بيكو أويل	
	أوشن مارين سيرفيس	
	أمبرسوب انترناشونال	
	سنفرو سبلايز	
	ويزر فورد	
	نالكو	
	نافتوجاز أوف أوكرانيا	ا
	سيبا إيجيبت	
	دى تريدنج	
	ستيت أويل للبترول	
	أو أم فى إيجيبت للبترول	
	جيسكو للخدمات البترولية	
	ة المصرية الصينية للحفر ECDC	
	شنجلى يوهاى للحفر	ة
	الطبى للعاملين بقطاع البترول	
	بحوث البترول	
	لبترول والتعدين	
	البترول المصرية	
	مكافحة التلوث التابعة لقطاع البترول	لمنير ثابت صهر الرئيس مبارك وأنشاء شركة على رأسها تسمى على عقد إدارة من الهيئة بمبلغ لا يقل عن ١٠ مليون دولار سن
	ن الإسكان بالهيئة المصرية العامة للبترول	
	بترو أس أيه	
	جيو جلوبال ريسوروز	وس) مسجلة فى جزيرة باربادوس وفقا للقانون التجارى الدولى

ألكور ليمتد (ألكور)		

المصدر : هيئة البترول المصرية ؛ دليل تليفونات وعناوين شركات قطاع البترول ، غرفة الطوارىء ، الإدارة العامة للأمن ، ٢٠١٢ . ومن واقع الحصر الفعلى للشركات غير المسجلة بالدليل المذكور .

بل والمدهش أن استثمارات هيئة البترول وشركات البترول المملوكة للدولة ، توجهت إلى الاستثمار البعيد إلى حد ما عن مجالاتها ، وخلق شبكة مصالح ، لا نعرف على وجه الدقة كيف تدار دون رقابة حقيقية من اجهزة الرقابة والفحص والتحليل ، ولنأخذ على سبيل المثال الشركات التى **يساهم قطاع البترول فى رأسمالها ولا تعمل فى مجال البترول :**

جدول رقم (٥١)

الشركات التى **يساهم قطاع البترول فى رأسمالها ولا تعمل فى مجال البترول**

شركة	الشركاء و تاريخ التأسيس	الأساسى
أبو قير للأسمدة		الأسمدة
لوطنى للتنمية		
الوطنية للحديد والصلب		لرجل الأعمال أحمد عز
العربية للصلب المخصوص		لرجل الأعمال أحمد عز

هذا علاوة على المساهمة فى رأس مال عدة شركات تعمل خارج مصر هى :

جدول رقم (٥٢)

شركات يساهم فيها قطاع البترول وتعمل خارج مصر (٦ شركات)

شركة	التأسيس	الشركاء والنشاط الأساسى
العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)		
العربية للخدمات البترولية		
العربية البحرية لنقل البترول		
العربية للمشروعات والصناعة		
فجر المصرية الأردنية		
ميدجاس اليونانية		

ولا نعلم على وجه الدقة كيف يدار قطاع بمثل تلك الفوضى الإدارية والاقتصادية ، خاصة وأن المقارنة بدول منتجة كبرى مثل المملكة السعودية أو قطر (فى مجال الغاز) أو روسيا أو إيران ، أو فنزويلا ، أو الكويت أو إيران ، أو أبوظبى ، لا تعج أبدا بمثل هذا العدد الضخم من الشركات العاملة والتى من شأنها إستنزاف جزء كبيرا من هذه الثروة النفطية والغازية ، فما بالنا إذا كانت مصر دولة متواضعة الانتاج ، تحتاج إلى ترشيد إدارة هذا القطاع لتعظيم الفائض المتاح لديها لمواجهة المشكلات الاقتصادية الصعبة التى تواجه شعبها واقتصادها . فلنقارن بتلك الدول العربية النفطية الكبرى لنعرف مقدار الفوضى الإدارية والتنظيمية والمالية داخل هذا القطاع المصرى :

أولا : ففى الكويت على سبيل المثال هناك شركة النفط الكويتية الوطنية المملوكة للدولة ويتبع لها ثمانى شركات فقط هى (٥) :

١- شركة النفط الكويتية الدولية (KPI) وتعمل خارج الكويت.

٢- شركة النفط الكويتية العالمية للتنقيب (KUFPEC) وتعمل أيضا خارج الكويت .

أما الشركات التابعة العاملة داخل الكويت فهى :

١- شركة الصناعات الكيماوية والنفطية الوطنية (PIC) .

٢- شركة النفط الكويتية الوطنية (KNPC) .

٣- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود(KAFCO) .

٤- الشركة الكويتية لنفط الخليج(KGOC) .

٥- شركة ناقلات النفط الكويتية (KOTC) .

٦- وأخيرا شركة النفط الكويتية (KOC) .

ثانيا : أما فى أبوظبى فتوجد شركة " أبو ظبى الوطنية للنفط " وتتبع لها خمسة عشرة شركة هى(٦) :

١- شركة صناعات الأسمدة بالرويس (تملك منها ٦٦.٦٦%) .

٢- شركة أبو ظبى للمركبات الكيميائية المحدودة (تملك منها ٦٠%)

٣- شركة أبو ظبى لتكرير البترول (تملك منها ١٠٠%) .

٤- شركة أبو ظبى لعمليات البترول البرى (تملك منها ٦٠%) .

٥- شركة أبو ظبى الوطنية لناقلات النفط (تملك منها ٦٠%) .

٦- شركة تطوير حقل زاكوم (تملك منها ٨٨%) .

٧- الشركة الوطنية للتنقيب (تملك منها ١٠٠%) .

٨- شركة أبو ظبى للغاز المسال (تملك منها ٥١%) .

٩- شركة أبو ظبى للغاز والتصنيع بإندماج شركتين عام ٢٠٠١ (تملك منها ١٠٠%) .

١٠- الشركة الوطنية لشحن الغاز (تملك منها ٧٠%) .

١١- شركة بترول أبو ظبى الوطنية (تملك منها ١٠٠%) .

١٢- شركة نفط أبو ظبى الوطنية للتوزيع (تملك منها ١٠٠%) .

١٣- شركة إسناد (عمليات ، تأجير السفن الصناعية) تملك منها ٦٠% .

١٤- شركة إرشاد (أعمال النفط والمرافىء الصناعية) تملك منها ٦٠% .

١٥- شركة الإنشاءات البترولية الوطنية (تملك منها ٧٠%) .

ثالثا : أما شركة النفط الوطنية فى السعودية (سعودية – أرامكو) فيتبع لها تقريبا حوالى عشرة شركات منها أثنتان فى الداخل وثمانى شركات فى العالم الخارجى وهى على النحو التالى (٧) :

١- شركة أرامكو غلف أوبرشنز LTD الخفجى بالمنطقة المحايدة .

٢- شركة فيلا انترناشونال مارين LTD للشحن .

٣- شركة سعودى بتروليم المحدودة بسنغافورا (للتسويق) .

٤- شركة سعودى بتروليم الدولية SPII بنيويورك (أعمال تجارية) .

٥- الشركة السعودية للتكرير (بهيوستن بولاية تكساس) .

٦- شركة أرامكو للخدمات (ASC) بهيوستن بولاية تكساس (شوؤن تقنية ، مشتريات ، علاقات صناعية) . ولا يستبعد أن يكون لها صلة بأعمال الاستخبارات السعودية وتمويل الأعمال القذرة .

٧- شركة سعودى بتروليم المحدودة بطوكيو (تسويق) .

٨- شركة سعودى بتروليم المحدودة ببكين (تسويق) .

٩- شركة سعودى بتروليم ما وراء البحار المحدودة SPOL بلندن (للتسويق ، والخدمات ، ودعم النقل عبر المحيط) .

١٠- شركة أرامكو وراء البحار PV بليدن وهونج كونج وسيول .

رابعا : أما فى الجزائر فيوجد شركة " سوناتراك " الوطنية المملوكة للدولة بالكامل ، ويتبع لها عدد من الشركات لا يزيد على ستة عشرة شركة فقط هى (٨) :

١- شركة سوناتراط القابضة للهيدرو كربون والتسعير (SVII) .

٢- شركة نفتال NAFTAL (لتوزيع المنتجات الوطنية) .

٣- المؤسسة الوطنية لتسويق الغاز الصناعى(COGIZ) .

٤- المؤسسة الوطنية للنقل البحرى للهيدرو كربون والمنتجات الكميائية SNTMHYPROC للشحن .

٥- الشركة القابضة للتكرير والهيدروكربون الكميائى RCH .

٦- شركة نفتيك للتكرير NAFTEC .

٧- المؤسسة الوطنية للصناعة البترو كيماوية ENIP .

٨- شركة هيليوس (لإنتاج الهليوم) بنسبة ٥١% .

٩- شركة سوناتراك القابضة للاستثمار والمشاركة SIP لخطوط الأنابيب .

١٠- المؤسسة الوطنية لمد أنابيب النفط ENAC .

١١- شركة سوناتراك القابضة للخدمات النفطية SPP لأعمال الاستخراج .

١٢- الشركة الوطنية للهندسة والإنشاءات GCB (لتطوير قطاع الهيدروكربون والمنشأت) .

١٣- المؤسسة الوطنية للعمل فى الآبار ENTP ٥١% (أعمال فى مجال النفط والغاز) .

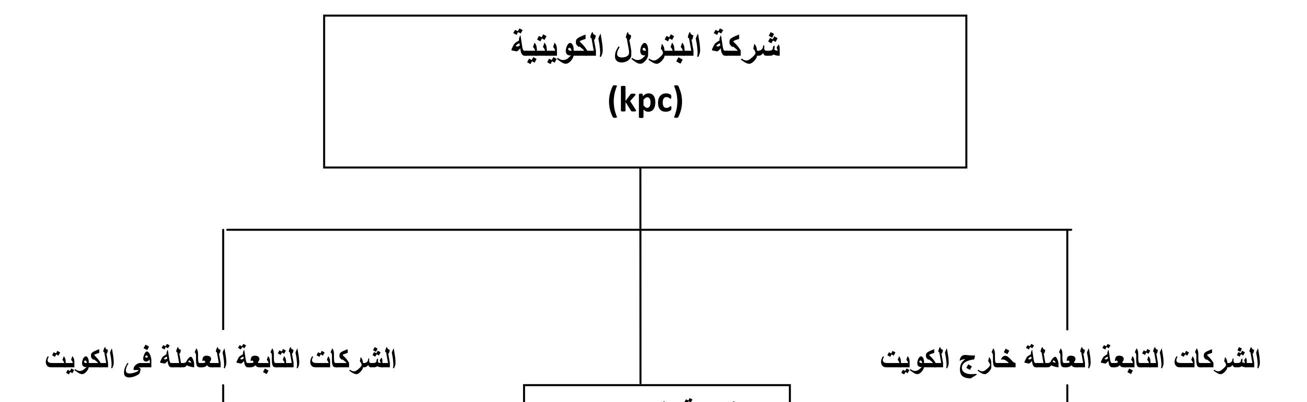
١٤- المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGEO ٥١% (أعمال جيوفيزيائية) .

١٥- المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR ٥١% (للتنقيب) .

خامسا : أما شركة النفط الإيرانية الوطنية ، والمملوكة إلى الدولة ، فتتبع لها عدد كبير من الشركات التابعة الرئيسية والفرعية والتى قد تزيد ٢٩ شركة ، يضاف إليهم ٢٦ شركة غاز فى الأقاليم ، و٧ شركات لمعالجة الغاز(٩) ، وقد لجأت إيران إلى هذا التشعب الكبير فى محاولة منها للتهرب من آثار الحصار الاقتصادى المضروب على البلاد منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وطرد الشاه الموالى للغرب ، وكوسيلة ذكية للتصرف فى نفطها دوليا خارج إطار هذا الحصار الخانق ، وبالتالى فليس هذا هو النموذج الطبيعى فى ظروف إعتيادية .

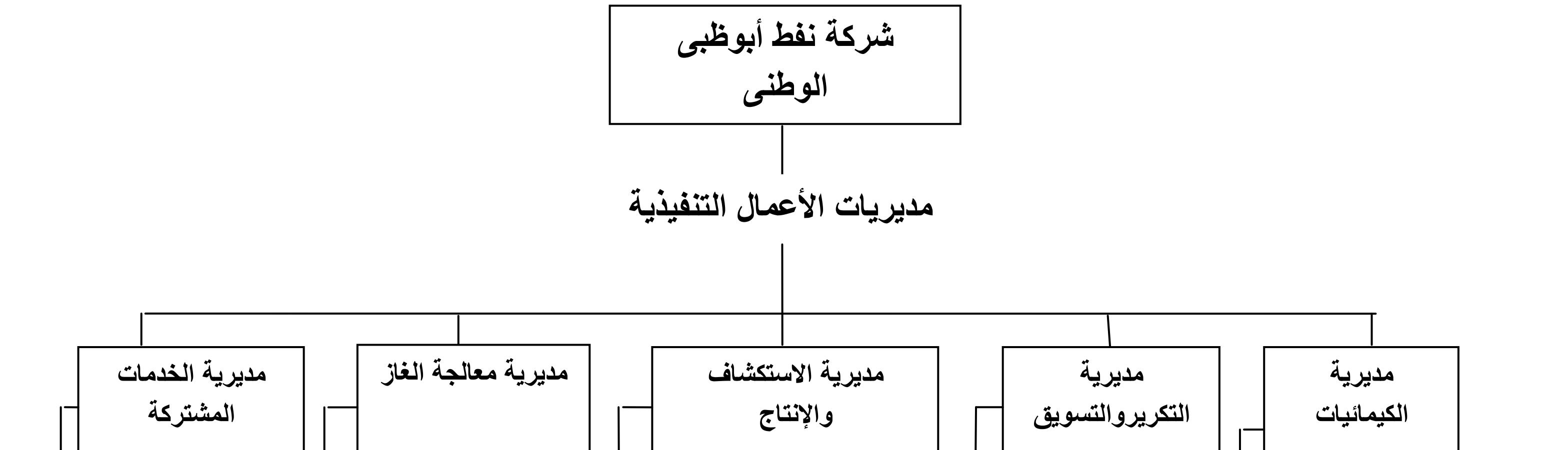
شكل رقم (٢)

شركة البترول الكويتية والشركات التابعة لها



شكل رقم (٣)

شركة نفط أبو ظبى الوطنية والشركات التابعة لها



الأكثر ثراءا ووفرة فى هذه المادة الناضبة ، تعاملت بمثل هذه الفوضى والفساد والإهمال المحرك لقطعان المفسدين كما جرى فى الحالة المصرية ، خصوصا خلال الثلاثين عاما من حكم مبارك وأولاده .

المبحث الثانى

أبعاد الإختلالات الإدارية والتنظيمية

وهكذا وكما عرضنا فى السطور السابقة ، ليس هناك حالة جادة فى التعامل مع الثروة النفطية والغازية فى الدول العربية

فمما لا شك فيه أن هذا التزاحم الكبير – وغير المبرر اقتصاديا – حيث يعمل فى هذا القطاع أكثر من ٣٥٠ شركة متنوعة (عامة ومشتركة وإستثمارية وأجنبية) ، وينخرط فيه أكثر من ١٦٤ ألف عامل ومهندس وفنى متنوع المستويات والخبرات ، سوف يؤدى إلى تشكيل جماعات مصالح شديدة القوة والبأس ، تتمثل فى مجالس إدارات هذه الشركات ، التى يساهم وزير البترول وقيادات قطاع البترول والقيادات العليا فى الدولة والحزب الوطنى الحاكم – وقتئذ – فى تعيينهم فى هذه الشركات ، سواء كانت شركات عامة أو مشتركة أو إستثمارية ، أو حتى لدى الشركات الأجنبية ، وبالتالى إلى خلق شبكة مصالح شديدة وطاغية ، تحرص على إستمرار هذه الأوضاع الإدارية والتنظيمية الشاذة قائمة من ناحية ، وإستنزاف جزء من الفائض الاقتصادى فى صورة مرتبات وأجور ومكافآت عالية جدا لأعضاء مجالس إدارات تلك الشركات وقياداتها العليا ، وفى المنح والسفريات المختلفة وبرامج التدريب خصوصا تلك المنعقدة فى الخارج من ناحية أخرى .

والمقابل المتصور لهذا التشابك فى المصالح صمت كثير من هذه القيادات على تجاوزات قد تحدث – وغالبا ما تحدث – من الشركات الأجنبية أو الاستثمارية أو حتى المشتركة على المصالح المصرية وحقوق الخزانة العامة المصرية ، والتغاضى عن عناصر مثل تقدير نفقات البحث والتنقيب ، أو طريقة حساب الإتاواة ، أو حساب نفقات التشغيل ، أوملكية الأصول بعد إنتهاء فترة العقد ، أو غيرها من العناصر الهامة .

عموما بمقارنة هذه الغابة الكبيرة لقطاع البترول المصرى بكل روافده ، التى لا تعكس كفاءة فى الأداء بقدر ما تؤكد جاذبية هذا القطاع للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب بسبب حالة التساهل والتنازلات التى قدمت لهؤلاء على حساب المصلحة الوطنية المصرية وإيرادات الخزانة العامة ، بتلك الموجودة فى دول عربية وأجنبية غنية بالنفط والغاز نستطيع بسهولة إكتشاف جوهر الخلل الهيكلى من الناحيتين الإدارية والتنظيمية ، والتوسع غير المبرر اقتصاديا فى قطاع البترول والغاز المصرى إرضاء لأصحاب المصالح المرتبط الكثيرين منهم بالرئيس المخلوع وأسرته وأركان لجنة السياسات والحزب الوطنى الحاكم وقتئذ .

ونظرا لتوسع هذا القطاع خلال الأربعين عاما الماضية ، وإشتراط الجانب المصرى على الشركاء الأجانب تخصيص مبالغ مالية فى العقود لتدريب العمالة المصرية والمهندسين المصريين ، سواء فى صورة منح أو فى نفقات البحث والتنقيب أو تنمية الحقول والآبار ، فقد حظى نشاط التدريب بإهتمام كبير وأنفق عليه مبالغ طائلة ، لكن يدهشنا الإطلاع على حجم هذا النشاط التدريبى ، حيث زاد عدد من تلقوا تدريبا داخل هذا القطاع عن نصف العاملين به تقريبا خلال السنوات العشر الماضية :

جدول رقم (٥١)

عدد العاملين الذين تم تدريبهم بالهيئة وشركاتها بمراكز التدريب التابعة

للقطاع وأجهزة التدريب بالدولة خلال السنوات فى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١

ت	عدد المتدربين
٢٠٠٨/٢	٦١٣٥٧
٢٢٠٩/٢	٧٦١٧٤
٢٠١٠/٢	٧٦٦٣٧
٢٠١١/٢	٧٤٤٦٦
٢٠١٢/٢	٨٠٨٢٤

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول – التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص٦١ ، ولعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٧٠ ،

ولعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص٧٩ ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص٧٢ ، ولعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٦٤ ٠

فما هى البرامج التدريبية التى يحصل عليها العاملون فى قطاع البترول فى مصر ؟ وما هى تكاليفها المالية ؟

الحقيقة أن النشاط التدريبى داخل هذا القطاع ينقسم إلى ثلاثة أنواع هى :

الأول : التدريب بمراكز التدريب بالقطاع تشمل (منار مصر للبترول / الإسكندرية للبترول / السويس لتصنيع البترول / أسيوط لتكرير البترول / التعاون للبترول / العامة للبترول / مهارات الزيت والغاز OGS) ٠

الثانى : البرامج التدريبية بمراكز التدريب الفرعية بالشركات التابعة للهيئة وتشمل (البرامج القيادية والإشرافية / البرامج العامة / البرامج التخصصية/ المهنية والفنية / الحاسبات الآلية / التدريب المتبادل بين الشركات القطاع / البرامج التحويلية) .

ثالث :التدريب بمراكز القطاع الخاص والأجنبى .

جدول رقم (٥٢)

التدريب بمراكز التدريب الرئيسية والفرعية بالقطاع والشركات التابعة للهيئة

خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١

ت	بمراكز التدريب الرئيسية بالقطاع *			بمراكز التدريب الفرعية بالشركات التابعة للهيئة		
	برامج	دورات	متدربين	برامج	دورات	متدربين

٢٠٠٨/			٨		بين	٤
٢٠٠٩/	بين	بين	١		بين	٤
٢٠١٠/	بين	بين	٢	بين		٤
٢٠١١/	بين	بين	٢	بين	بين	٣
٢٠١٢/	بين		٣	بين	بين	٤

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص ٦١ص ٦٢ ، وعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص ٧٠ ص ٧١ ، وعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص ٨٢ ، وعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٧٢ ص٧٣ ، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٦٤ ص ٦٥ .

هذا عن جزء من النشاط التدريبى الخاص بالتدريب الإدارى داخل شركات هيئة البترول المصرية ، ولكن عن الصورة الكاملة للنشاط التدريبى فى قطاع البترول ككل وفى كافة المعارف والمهارات ، يقدم إلينا الجدول رقم (٥٥) هذه الصورة التفصيلية

جدول رقم (٥٣)

أنشطة التدريب فى قطاع البترول والشركات التابعة لهيئة للبترول خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١

سنوات	بمراكز الرئيسية بقطاع	الداخلى بمقر العمل بمراكز التدريب الفرع ات التابعة لقطاع البترول	والمنح التدري ج	بالتعاون مع بيوت ال ية لشغل الوظائف ال	ت ال ة	ات ت الدولية بالقاه ج	عدد ن الذين يبهم	طلبة ات ية	للدول العربية ية	ى	العمالة بقط ل ف)
٢٠٠٨/	٨	٤١			٩	٢	٦	١		٧	تاح
٢٠٠٩/	١١	٤٩			٢	٥	٧	١		٨	تاح
٢٠١٠/	٢٥	٣٩			٩	٨	٧	١		٨٩	
٢٠١١/	٢٤	٣٧			٤	٢	٧٤	١		٨٨	
٢٠١٢/	٣	٤٤			٤	٤	٨	١		٩٥	

المصدر: الهيئة المصرية العامة للبترول – التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من ص٦١ إلى ص٦٤ ، ولعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ من ص ٧٠ إلى ص٧٣ ، ولعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ من ص ٧٩ إلى ص ٨٤ ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ من ص ٧٢ إلى ص ٧٥ ، ولعام ٢٠١٢/٢٠١١ من ص ٦٤ إلى ص ٦٧ .

* مراكز التدريب الرئيسية بقطاع البترول تشمل (مهارات الزيت والغاز/ منار مصر للبترول/ الإسكندرية للبترول / السويس لتصنيع البترول/ أسيوط لتكرير البترول / التعاون للبترول/ بتروسيف/ بترومنت/ انبى/ صان مصر/ العامة للبترول.

** أنواع البرامج التدريبية الفرعية بالشركات التابعة للهيئة وتشمل (البرامج القيادية والاشرافية / البرامج العامة / البرامج التخصصية/ المهنية والفنية / الحاسبات الآلية / التدريب المتبادل بين شركات القطاع/ البرامج التحويلية

أما البرامج التخصصية فى مجالات الإدارة فهى على النحو التالى :

جدول رقم (٥٤)

أنواع برامج التدريب الإدارية وعدد المتدربين بالشركات التابعة للهيئة

خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١

م	نوع البرنامج	٢٠٠٨/	٢٠٠٩/	٢٠١٠/	٢٠١١/	٢٠١٢/
١	القيادية والإشرافية			بين	بين	بين
٢	العامة	١	١	بين	بين	بين
٣	التخصصية	١	١	بين	بين	بين
٤	المهنية والفنية	١		بين	بين	بين
٥	الحاسبات الالية			بين	بين	بين
٦	المتبادل بين شركات القطاع			بين	بين	بين
٧	التحويلية			بين	بين	بين
	ى العام	٤	٤	٣	٣	٤

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول – التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ص٦٢ ، ولعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٧١ ، ولعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ص٨١ ، لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ص٧٣ ، ولعام ٢٠١٢/٢٠١١ ص ٦٥ .

وبرغم الإقرار بأن النشاط التدريبى فى قطاع البترول من أكبر وأرقى أنشطة التدريب فى البلاد ، ربما بسبب إلتزام الشركاء الأجانب بجزء كبير من هذا النشاط التدريبى كجزء من إلتزاماتهم التعاقدية ، فأننا لا نعلم على وجه اليقين تكاليف هذه البرامج التدريبية ، خاصة إذا عرفنا أن جزء من تلك التكاليف تتحملها الدولة المصرية ويمثل إختصاما لجزء ليس بقليل من الفائض الاقتصادى لقطاع البترول الذى ينبغى أن يحول إلى الخزانة العامة للدولة سنويا .

كما أن هذا التكثيف التدريبى الذى يصل إلى ما نسبته ٥٠% تقريبا من إجمالى العاملين فى قطاع البترول المصرى ، يستلزم المراجعة والفحص ، لأن هذه البرامج التدريبية قد تكون مبالغا فيها لمجرد وجود جماعات مصالح تدريبية قائمة داخل جسم وقيادات قطاع البترول ، تدفع بإستمرار إلى ضمان سيولة هذا النشاط بصرف النظر عن جدواه الاقتصادية والفنية .

كما أكدت لنا مصادر عليمة داخل قطاع البترول عموما والتدريب خصوصا ، أن هذا النشاط ومنذ أن دخل على الخط فى بداية تولى المهندس سامح فهمى المسئولية الوزارية فى أكتوبر عام ١٩٩٩ ، فرع مهارات الزيت والغاز OGS ، الذى أتسم

يطابع من الفخفخة والفندقية قد تميز بالمظهرية وأفتقد الكثير من الجدية الذى كان يتسم به النشاط التدريبى فى قطاع البترول عموما فى العقود الأربعة السابقة على تولى سامح فهمى ومجموعته إدارة قطاع البترول فى مصر .

فإذا تأملنا الصورة الكلية لهذا القطاع من زاوية الكفاءة الاقتصادية والإدارية ، نجدنا بصدد مشكلة كبرى تحتاج إلى إعادة نظر شاملة فى كيفية إدارة هذا القطاع بصورة أكثر كفاءة . ويمكننا تحديد أبعاد هذه الإختلالات الإدارية والتنظيمية على النحو التالى :

١- كثرة عدد الشركات العامة والمشتركة التى يساهم فى رأسمالها الحكومة ممثلة فى هيئة البترول أو الشركات التابعة ، دون أن يكون لذلك مقتضى من الجدوى الاقتصادية ، حيث لا تزيد نسب المشاركة عن ٢٠% على الأكثر تجنبا لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهو ما من شأنه وضع علامات إستفهام حقيقية حول نوايا من يديرون المال العام فى هذا القطاع من ناحية ، ويؤثر سلبا على مدى فاعلية هذه المشاركة فى قرارات وسياسات تلك الشركات من ناحية أخرى .
٢- كما أن كثرة عدد هذه الشركات دون مقتضى إقتصادى حقيقى يؤدى إلى إستنزاف جزء كبير من الفائض الاقتصادى المحقق داخل هذا القطاع ، فى صورة توزيعات مكافآت لأعضاء مجالس إدارات تلك الشركات والقيادات الإدارية فيها من ناحية ، وكذلك فى صورة أجور ومرتبات للعاملين فى أدنى السلم الوظيفى أو المعينون بعقود إعتبارات إنتخابية أو شخصية كما أشرنا من قبل .
٣- مقارنة هذا الوضع المصرى الشاذ بالدول العربية النفطية المحيطة بنا مثل السعودية والكويت أو الإمارات أو حتى ليبيا قبل الفوضى الراهنة ، يكشف عن حقيقة أن عدد الشركات العاملة فى مصر – المتواضعة إنتاجيا مقارنة بتلك الدول – يكاد يماثل ثلاثة أضعاف ما هو موجود فى تلك الدول .
٤- من الناحية التنظيمية فان إعادة تنظيم هذا القطاع أكثر من مرة ، ومع كل وزير جديد يأتى إلى هذا القطاع ، وكان أخطرهم وأكثرهم ضررا الوزير " سامح فهمى " ، قد أدى إلى تركيز السلطات والصلاحيات الخاصة برئيس هيئة البترول فى يد الوزير شخصيا ، فرسم سياسات الاستثمار داخل القطاع وشركاته ، وسيطر على عمليات التفاوض والتوقيع مع الشركاء الأجانب والعرب والمستثمرين من كل حدب وصوب ، ومارس سياسات فى الإغواء والإغراء كتلك التى مارسها زميله وزير الإسكان " محمد إبراهيم سليمان " فسيطرا معا على كثير جدا من أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، والقيادات التنفيذية المسئولة فى الدولة ، من أجل تأمين وضمان إستمرار سياساتهما وسطوتهما على أهم الموارد والثروات المصرية (البترول والغاز من ناحية والأراضى من ناحية أخرى) .
٥- ومن الناحية التشغيلية ، فأن حجم الاستثمارات فى مشروعات قطاع البترول وشركاته ، من الضخامة بحيث كان من المفترض أن تنعكس إيجابيا على زيادة حجم الانتاج سواء من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى ، أو رفع كفاءة العمل داخل هذا القطاع وتحسين الخدمات التى تقدم للمواطنيين المصريين ، خصوصا فيما يتعلق بمد شبكات الغاز إلى منازل المصريين بدلا من الإهانات التى يتعرضون لها دوريا بسبب أنبوبة البوتاجاز .

<u>الهوامش</u>

١- الهيئة العامة للبترول ، التقارير السنوية لأعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢/٢٠١١ .

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام / الأعمال العام عن عام ٢٠١٤ ، مرجع رقم ٧١-١٢٢٢٢ ، إصدار أغسطس ٢٠١٤ ، ص ١١ ، ص ٣٦ .

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الانتاج الصناعى السنوى ، القطاع الاقتصادى التعبوى ن بيان مستقل بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٤ .

٤- الهيئة العامة للبترول ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ص ٧٠ .

٥- فاليرى مارسيل & جون ف . ميتشل " عمالقة النفط .. شركات النفط الوطنية فى الشرق الأوسط " ، القاهرة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ومكتبة مدبولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧٣ .

٦- فاليرى مارسيل ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

٧- فاليرى مارسيل ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

٨- فاليرى مارسيل ، المرجع السابق ، ص ٣٧٦ .

٩- فاليرى مارسيل ، المرجع السابق ، ص٣٧٤ .

الفصل السادس

خطة للإصلاح الهيكلى ومعالجة الفساد فى هذا القطاع

لاشك أن عملية وضع إستراتيجية لإعادة هيكلة ذلك القطاع الحيوى للاقتصاد المصرى ، فى ظل أوضاع الفوضى والفساد ، وتمكن جماعات المصالح الطاغية فى الداخل والخارج من رقبة وجسد والأعصاب الحساسة لهذا القطاع ، تصبح مهمة فى غاية الصعوبة والتعقيد ، خاصة وأن تلك المهمة الصعبة تحتاج إلى مؤازة من إرادة سياسية على أعلى مستوى فى دوائر إتخاذ القرار ، وهى – للأسف – غير متاحة أو مرئية حتى اليوم .

لذا فأن هذا الجهد الفردى ، هو مجرد تمهيد لمسرح عمليات ينبغى أن تقام له ورش عمل Work Shops من المتخصصين والعاملين فى هذا القطاع الذين لم يمسسهم نار الفساد وإغراءاته ، تتعامل مع هذه الرؤية بأعتبارها مدخل أولى لمراجعة كافة سياسات تشغيل هذا القطاع ، والأطر القانونية والإدارية الحاكمة له .

وسوف نقسم رؤيتنا على القطاعين ، فنفرد المبحث الأول لقطاع البترول والغاز ، ونخصص المبحث الثانى لبرنامج إصلاح وهيكلة قطاع التعدين والثروة المعدنية .

المبحث الأول :

إصلاح قطاع البترول والغاز

تتمحور خطة الإصلاح فى هذا القطاع على ثلاثة محاور ، هى الإصلاح المالى والاقتصادى ، والإصلاح الإدارى والتنظيمى ، وأخيرا إصلاح ومراجعة الأطر والإتفاقيات القانونية وطريقة صياغة العقود مع الشركاء الأجانب .

وبادىء ذى بدأ ينبغى أن نؤكد أن هذه المحاور المتكاملة ، والمتوازية ينبغى أن توضع فى التنفيذ العملى معا ودون فصل بينها ، وإنما إستدعت ضرورات العرض والتبسيط عرض كل منها بصورة منفصلة ، فهى جوهريا تتساند وتتكامل معا ، بحث أن إتخاذ إجراء تصحيحى على المستوى التنظيمى والإدارى ، أو على المستوى القانونى والعقود مع الشركاء الأجانب سوف ينعكس فورا على الهيكل الاقتصادى والمالى لهذا القطاع ككل ، والعكس صحيح .

أولا : الإصلاح المالى والاقتصادى .

١- إعادة النظر فورا فى نمط الاستثمارات التى تقوم بها هيئة البترول المصرية ، أو الشركات التابعة لها سواء من جراء تعليمات وتوجيهات الوزير المختص ، أو بدافع قيادات تلك الشركات أو الهيئة ، فهذا النمط الاستثمارى كما عرضنا ، يحمل القطاع جزءا كبيرا من هدر الموارد المالية التى كان ينبغى أن تدعم بها الخزانة العامة ، وتوجه بالتالى إلى خطط ومشروعات التنمية فى كافة المجالات مثل التعليم والصحة وغيرها ، لصالح شراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص ومن رجال المال والأعمال المصريين والعرب ، أستحلبوا هذه الثروة النفطية والغازية ، فحققوا من ورائها أرباحا ضخمة ، ولم يبق للقطاع الحكومى (فى صورة شركاته العامة أو الهيئة) سوى الفتات ، ويمكن بمراجعة العوائد من حصص أرباح تلك الشركات المشتركة أو الاستثمارية أن نتبين ذلك بكل سهولة (أنظر الجدول رقم (٢٣) والجدول رقم(٢٤) و(٢٥) .

٢- ويتم ذلك أما بزيادة حصة الشريك المصرى إلى ٥١% على الأقل كما هو موجود فى الدول العربية النفطية التى عرضنا لها من قبل ، أو ببيع حصتنا فى رأس مال تلك الشركات بأسعار السوق السائدة ، للإستفادة منها فى مجالات أخرى .

٣- التراجع فورا عن سياسة الخراب المسمى خصخصة قطاع البترول ، سواء بتأجير بعض الحقول والآبار أو بيعها لرجال المال والأعمال والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ، وهى سياسة مدمرة لأفق تنمية هذه الحقول من ناحية ، وخسارة لموارد صافية للخزانة العامة المصرية .

٤- إيجاد هيئة متخصصة ومستقلة ضمن تشكيلات المجلس الأعلى للطاقة ، لمراجعة وفحص المشروعات التى قامت بها الهيئة أو الشركات العامة خلال العشرين عاما الماضية ، والتدقيق فى المشروعات المقترحة من قطاع البترول والغاز بشأن مشروعات استثمارية جديدة ، للتأكد من مدى جدواها الاقتصادية ، ووقف تلك الحالة من التسيب المالى التى كانت تؤدى بالوزير وقيادات الشركات بإدراج مشروعات إستثمارية تنفق فيها عشرات الملايين من الجنيهات دون أن ترتد إيجابا على القطاع سواء فى مجال الاكتشافات الجديدة ، أو تقديم خدمات للمواطنيين مثل مد شبكة الغاز إلى منازل المصريين ، الذى تلكلكت قيادات القطاع فى هذا المشروع الحيوى لأكثر من عشرين عاما منذ أن بدأ فى الأفق أن هناك ثروة غازية تلوح فى الأفق ، فأهتموا بفكرة التصدير وتوقيع العقود بأسعار بخسة مع بعض الدول والشركات كما سبق وعرضنا .

٥- فتح باب التفاوض مع الشركاء الأجانب حول توزيع الحصص من المنتج النفطى أو الغاز بين الطرفين أو طريقة حساب بند إسترداد التكاليف ، أو تدنى نسبة الإتاواة الممنوحة للجانب المصرى مقارنة بغيرها من الدول المحيطة ، وبسبب الغبن البين فى العقود الموقعة ، والتى أدت إلى تفاقم مديونية قطاع البترول المصرى إلى الشركاء الأجانب والشركات الاستثمارية ، وكثير من الدول لجأت إلى هذا الأسلوب تحت عنوان " تغير الظروف " المنصوص عليه فى العقود .

٦- مراجعة نظام حساب الضرائب على الدخل من أرباح تلك الشركات ، والتى كانت معفاة من الضرائب لسنوات طويلة من خلال إدراجها فى نظام المناطق الحرة ، حتى جرى التراجع عن هذا النظام بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤ ، مما أدى إلى إخضاعها غلى ضرائب الدخل ، دون أن تراجع نسبة الإستقطاع الضريبى التى تصل فى بعض الدول العربية النفطية إلى أكثر من ٦٠% من الأرباح ، بينما لا تتجاوز لدينا ٢٥% .

٧- مراجعة نظام المكافآت والأجور والمرتبات المبالغ فيها لقيادات الشركات العامة العاملة فى هذا القطاع ، وكذلك الهيئة والوزارة ، والتى تستنزف جزءا كبيرا جدا من الفائض الاقتصادى لهذا القطاع ، ولا يحاججنا أحدا بأن هذا من شأنه هجرة الكفاءات المصرية إلى الشركات الأجنبية أو إلى الخارج ، فالخدمة الوظيفية هى خدمة وطنية ، وليست غنيمة أو نهيبه للعاملين فى هذا القطاع أو ذاك .

٨- مراجعة طريقة حساب تكاليف الأصول الثابتة ، التى غالبا ما يجرى التحايل من الشركات الاستثمارية والأجنبية بتحويلها إلى مصروفات تشغيل سنوية ، ومن ثم تحمل على بند إسترداد التكاليف بدلا من إستنفادها .

٩- مراجعة طريقة حساب أجور الخبراء الأجانب ، خصوصا وأن المبالغة فى تلك الأجور والمكافآت يتحملها فى النهاية الجانب المصرى – فى حال إكتشاف الزيت أو الغاز – فى صورة إسترداد للتكاليف .

١٠- مراجعة نظم إستخدام السيارات داخل هذا القطاع ، سواء للشركات العامة أو الشركات الأجنبية ، التى عادة ما تكون معفاة من الجمارك ، كما أنها تحصل على الوقود بصورة مجانية ، سواء كانت خدمتها تتعلق بمهام العمل أو بالأغراض الشخصية ، مما يمثل إهدارا للموارد تتحملها مصر .

١١- ينبغى أن تتولى لجنة الطاقة المستقلة ، وبعد مراجعة دقيقة مع وزير البترول وقيادات الشركات ، الإعلان عن الإكتشافات الجديدة ،وكذلك الاستثمارت الأجنبية الجديدة ، ولا تترك هذه المسألة لتلاعبات وظيفية أو سياسية ، كما جرى طوال السنوات العشرين الأخيرة .

١٢- تعديل سعر توريد وتصدير الغاز المصرى للدول والشركات المختلفة بما يتناسب مع المعادلة السعرية المعمول بها فى كثير من دول العالم – ومنها روسيا وقطر والجزائر – والتى تربط بين سعر الوحدة الحرارية الناتجة من الغاز بتلك الناتجة من برميل الزيت الخام بحسب كثافاته أو نقاء الغاز .

١٣- من الضرورى إعادة النظر فى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الموازنة العامة للدولة (رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣) ، الذى أخرج الهيئات الاقتصادية – ومنها هيئة البترول – من زمام الموازنة العامة للدولة ومن ثم من الرقابة اللصيقة لوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات ، وأفرد للهيئات الاقتصادية ككل ومنها هيئة البترول موازنات مستقلة ، فتحولت تلك الهيئات إلى دول داخل الدولة ، وسهلت تحولها إلى منطق الإقطاعيات الخاصة لمن يديرها ، ومن تلك اللحظة بدأ تفكيك المفاصل الاقتصادية للدولة المصرية ، التى أعقبها برنامج ما يسمى الخصخصة (أو المصمصة بتعبير أكثر دقة) ، فأضعفت الدولة لصالح طبقة جديدة من رجال المال والأعمال من صنع الغرب والولايات المتحدة وأحد ركائز سياستها الإقليمية فى مصر .

ثانيا : الاصلاح الإدارى والتنظيمى (الشركات والهيئة)

رأينا من واقع دراسة تجارب بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز مثل الملكة السعودية ، والكويت ، وأبو ظبى والجزائر ، وإيران ، علاوة بالطبع على فنزويلا التى أممت تقريبا شركات البترول الأجنبية لديها ، أن جل هذه الدول تمتلك الشركة الوطنية أو الحكومات أكثر من ٥١% من رأس مال الشركات العاملة لديها ، على عكس التجربة المصرية التى تشاركت مع الشركات العربية والأجنبية وشركات رجال المال والأعمال المصريين بنسب

متواضعة (أقل من ٢٥%) ، أما تهربا من رقابة وفحص الجهاز المركزى للمحاسبات ، أو تهريبا للمال العام فى حضن المال الخاص والأجنبى ، لم يعد بفائدة ملحوظة على الخزانة العامة المصرية ، وذلك من واقع تحليل نمط الاستثمارات فى قطاع البترول ، وحصة هيئة البترول الحكومية المصرية من أرباح تلك الشركات والمشروعات .

ومن هنا فأن خطة الاصلاح وإعادة هيكلة قطاع البترول المصرى ، وفى القلب منه هيئة البترول والشركات الحكومية يبدأ بالأتى :

١- دمج الشركات الحكومية والأعمال العام ، فى عدد وكيانات كبيرة متخصصة ، بهدف منحها قوة أكبر فى مجال العمل ، وكذلك تخفيض عدد مجالس الإدارات الذين يلتهمون جزءا كبيرا من كعكعة الفائض الاقتصادى الذى هو حق للدولة والمجتمع والخزانة العامة فى هذا القطاع ، والذى أستنزفته جماعات وشلل المصالح التى سيطرت على هذا القطاع وعلى الثروة النفطية والغازية المصرية لحساباتها الخاصة ، دون إعتبار كبير للمصلحة الوطنية العليا ، فأحالوا هذا القطاع من فرصة للتنمية والنمو ، إلى بقرة حلوب لمصالحهم الشخصية .

٢- وقف وإلغاء الانشطة غير الاقتصادية فى القطاع ، والتى تمثل بابا خلفيا لجماعات مصالح ، واستنزاف الفاض الاقتصادى مثل الشركة المصرية للخدمات الرياضية للعاملين بقطاع البترول (بتروسبورت) ، التى يعمل بها أكثر من ثلاثة آلاف رياضى وإدارى ليس للكثيرين منهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بشركات البترول ولا المزايا العينية التى تمنح للعاملين فيها ، لقد تشكلت جماعة مصالح يرأسها هادى فهمى شقيق وزير البترول الأسبق سامح فهمى والمتحلقين حوله ، وتنفق هذه الشركة أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا ، دون أن يكون لذلك مبرر من العادالة الاجتماعية والانصاف .

٣- رفع نسبة انتاج الشركات العامة فى مجال تعبئة أنبوبة البوتاجاز من ٣٠% حاليا إلى ٧٥% على الأقل من أجل التخلص من عمليات الاستنزاف للثروة والتلاعب والتسرب اللذين يتما من جانب كثير من المصانع الخاصة فى المحافظات وخلق سوق سوداء فى مجال تعبئة وتوزيع أسطوانات البوتاجاز على المواطنيين ، والذين يعانون بصفة دورية ومؤلمة من سيطرة هذه المصانع الخاصة على عملية تعبئة البوتاجاز والتوزيع وذلك لحين مد شبكة الغاز الطبيعى إلى كافة المنازل فى المدن والأحياء الفقيرة والقرى المصرية ،

٤- إجراء تغييرات جوهرية فى قيادات الصف الأول بقطاع البترول الحكومى ، ويشمل ذلك قيادات هيئة البترول والشركات القابضة والشركات العامة التابعة ، لمنح الصف الثانى فرص التقدم لشغل تلك المواقع ، مع تنظيم دقيق لنظم الرقابة الإدارية والمالية ، ومن خلال نظام التدوير الوظيفى rotations حتى لا تتخلق مراكز قوة ونفوذ داخل هذا القطاع ، يكون ضارا بالمصلحة الوطنية والعلاقة مع الشركاء الأجانب .

٥- إجراء مراجعة دقيقة لمنظومة النقل للمواد البترولية ، بحيث يزاد الاعتماد على وسائل النقل بالسكك الحديدية ، وعبر الانابيب لتخفيف الضغط والأحمال على الطرق المصرية .

٦- إعادة عمل لجنة تسعير النفط والغاز المصرى تحت رئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء مباشرة ، وتوسيع تشكيلها لتضم الخبراء الوطنيين المعروفين بالنزاهة والحرص على المصلحة الوطنية ، وغير المرتبطين بشركات أجنبية أو عربية أو خاصة محلية ، ، على أن ينشأ مركز أبحاث متخصص فى دراسة أحوال الأسواق الدولية للطاقة ، أو أن يضم إليه مركز بحوث الطاقة ، ويكون مستقلا عن وزارة البترول ، ويتبع فقط لجنة " تسعير الطاقة المصرية " المشار إليها من قبل .

٧- إعادة بناء الهيكل الوظيفى لشركات قطاع البترول وهيئة البترول والشركات القابضة ، بحيث تتحمل الشركات بما يناسبها من طاقة وظيفية ، والتخلص من العمالة بالمجاملة ، والعمالة بالمناسبات الانتخابية ، وبناء نظام عادل للأجور والمرتبات توازن بين المؤهلات العلمية والخبرات العملية بعيدا عن المجاملات والاعتبارات السياسية الفاسدة التى كانت سائدة فى العقود الأربعة الماضية .

٨- مراجعة الهياكل التنظيمية لشركات البترول العامة والشركات القابضة ، لترشيد العمل فى تلك الشركات ، وتجميد التوسعات التنظيمية غير الضرورية .

٩- إذا كان من الضرورى الإبقاء على تجربة الشركات القابضة ، فمن الضرورى مراجعة دور الهيئة العامة للبترول ، بحيث يقتصر دورها على الأبحاث وتقييم العروض ، وغيرها من الموضوعات الإدارية واللوجيستية ، ويترك أمر التعاقد مع الشركات القابضة ، وفى هذه الحالة ينبغى تخفيض الهيكل التنظيمى والوظيفى للهيئة العامة للبترول فى إطار تقسيم جديد للأدوار ، أوالعودة بالهيئة إلى دورها السابق المهيمن على الثروة البترولية والغازية واختصاص التعاقد مع الشركاء الأجانب ، وفى هذه الحالة ينبغى إلغاء دور الشركات القابضة وفى طليعتها شركة الوادى القابضة للبترول .

ثالثا : على مستوى الاتفاقيات والعقود

لا شك أن نمط العقود الذى ساد بين مصر والشركاء الأجانب ، او العرب ، أو حتى رجال المال والأعمال المصريين ، منذ منتصف الثمانينات وزاد تأثيره منذ مطلع التسعينات وبداية الانزلاق إلى سياسات الخصخصة ، قد أضرت ضررا بليغا بالمصلحة الوطنية ، وأهدرت الثروة الوطنية تحت شعارات كاذبة من قبيل " جذب الاستثمارات الأجنبية " و " تشجيع المستثمرين " .. الخ تلك العبارات والشعارات .

والدارس لتجارب البلدان النفطية الناجحة سواء العربية منها أو غير العربية ، يكتشف بسهولة أن حرص هذه الدول على مصالحها الوطنية وتعظيم الاستفادة من ثرواتها النفطية والغازية ، لم يتعارض أبدا مع جاذبيتها للاستثمار الأجنبى ، وأنما كان التعارض ينشأ حينما تتشكل جماعات مصالح خفية من داخل جهاز الدولة أو من خارجها ، وبالتوافق مع قياداتها ، يقدم التنازلات للمستثمرين من كل نوع وصنف ، مقابل مزايا شخصية ، ومغانم لتلك الجماعات وأفرادها ، على حساب المصلحة الوطنية العليا.

وقد كانت هذه هى لب وجوهر عمليات الاستنزاف المنظم والممنهج الذى جرى للثروة النفطية والغازية المصرية طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، والتى أخذت أشكالا عديدة أبرزها نمط العقود التى وقعت مع الشركاء الأجانب وجرى التضحية بكثير من المصالح المصرية لصالح الشركاء العرب والأجانب ، وزاد عليها دخول رجال المال والأعمال المصريين منذ مطلع التسعينات .

وقد عرضنا بالتفصيل فى الفصول السابقة مناط التنازلات فى العقود ومن هنا فأن الاصلاح المطلوب ينبغى أن يكون على النحو التالى :

١- مراجعة العقود السابقة ، خصوصا تلك التى جرت منذ منتصف التسعينات ، وجرى فيها تخفيض الأتاواة المقررة للجانب المصرى من ١٥% إلى ١٠% فقط ، وكذلك مراجعة طريقة حساب بند إسترداد التكاليف ، والحصص المقررة للشركاء الأجانب التى تزيد فعليا على ٦٠% إلى ٦٥% من كميات الانتاج من الآبار المصرية سواء من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى .

٢- إلغاء بند المد الأختيارى فى البحث والتنقيب للشركاء الأجانب ، والذى قد يصل إلى ١٠ سنوات أضافية ، مما يحرم مصر من فرص إعادة طرح هذه الأراضى والمساحات فى مزايدات عالمية جديدة تتحصل مصر من خلالها على الكثير من المزايا والمكاسب (ليس أقلها منح التوقيع ووقف هيمنة بعض الشركات البريطانية والأمريكية والإيطالية على الانتاج المصرى والثروة النفطية والغازية) .

٣- العودة مرة أخرى إلى إلزام الشركات الأجنبية بتوقيع عقود تنمية للحقول المكتشفة وفقا لشروط تحقق مزايا مالية وإنتاجية للجانب المصرى .

٤- العودة إلى ما هو متبع فى معظم عقود الدول المنتجة للنفط والغاز إلا وهو شرط الحصول على جزء من حصة الشريك الأجنبى بأسعار تفضيلية وليس بأسعار السوق العالمية ، أو ما يسمى فائض زيت الانتاج Excess Cost Recovery .

٥- مراجعة ماجرى خلال العقدين الأخيرين من تنازلات مؤلمة للمصالح الوطنية المصرية عبلا تغاضى هيئة البترول أو شركاتها التابعة عن أيلولة الأصول إلى الجانب المصرى بعد إستنفاد الاتفاقية ، أو إسترداد التكاليف أيهما أقرب .

٦- ينبغى أن لا تنفرد وزارة البترول أوهيئة البترول ، أو الشركات القابضة بتوقيع عقود الشراكة مع الشركاء الأجانب أو العرب دون مشاركة المجلس الأعلى لطاقة ولجنة التسعير القومية ، لفترة من الزمن حتى تكتمل عمليات تطهير قطاع البترول من القيادات الفاسدة ، وخلق قيادات جديدة وكوادر جديدة تدير هذا القطاع من منظور خطط التنمية بالدولة ومراعاة للمصالح الوطنية العليا .

٧- مراجعة السياسات الضريبية المعتمدة فى محاسبة شركات البترول الأجنبية والعربية والمحلية ، فى ضوء سياسة ضريبية قومية عادلة تراعى المصلحة الوطنية ، ولا تتحيز فقط للمستثمرين العرب والأجانب والمصريين ، تحت شعارات كاذبة وزائفة .

٨- العودة فى تقدير قيمة الاتاواة على بالقيمة السوقية للزيت الخام والمواد الكربونية المصاحبة ، الذى جرى التراجع عنه لصالح ما سمى السعر المعلن تحت ضغط الشركات الأجنبية وممثليها فى مصر ومنهم السيد طارق حجى .

٩- إلغاء سلطة وإختصاص الوزير فى كثير من جوانب التعاقد مع الشركاء الأجانب (مثل حق التخلى ، أو مد العقد أختياريا ، أو إعفاء الشركات من الغرامات نتيجة عدم إلتزامها ببعض البنود ، وغيرها من الموضوعات) مما يفتح بابا واسعا ، إما لمجاملة الوزير لبعض الشركات الأجنبية فى أحسن الفروض ، أو الحصول على الرشى والعمولات مقابل ممارسته لهذه الاختصاصات لصالح الشركات الجنبية أو الشركاء العرب أو المستثمرين عموما ، وهى ثغرة قانونية ينبغى سدها فورا ، ونقل هذا الاختصاص إلى لجنة الطاقة العليا التابعة لرئيس الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء .

١٠- ينبغى أن تكون العقود المصرية مع الشركاء الأجانب واضحة فيما يتعلق ببند إسترداد التكاليف ، بحيث لا تزيد نسبة الاسترداد عن ٢٥% على الإطلاق من المنتج وليس ٣٥% حاليا ، ويجرى توزيع الحصص فيما بعد ذلك .

١١- تفترض حالة الظروف المتغيرة أو القوة القاهرة فى العقود تجنب التحكيم الدولى – المناصر دائما للمستثمرين الأجانب – وبالتالى فأن وجود هذا النص لم يمنع من إحتكام كثير من الشركاء الأجانب والمستثمرين للجان التحكيم الدولية ، كما جرى فى حالة شركة شرق المتوسط بعد تفجيرات خط أنابيب الغاز من العريش إلى عسقلان بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، ومن هنا فلابد من إتخاذ موقف صارم من كل المستثمرين العرب أو الأجانب والشركات التى لجأت للتحكيم الدولى ضد مصر ، وحرمانها تماما من الدخول إلى السوق المصرية .

المبحث الثانى

آليات إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية وإدخاله فى منظومة تنموية وتصنيعية

يحتاج تعديل المسار الخاطىء الذى سارت عليه السياسة التعدينية المصرية منذ منتصف السبعينات ، إلى رؤية مختلفة وحزمة متكاملة من السياسات والإجراءات ، حتى تؤتى ثمارها ، وتنطلق هذه السياسات من مفهوم أساسى يعتمد على التخطيط المتكامل ووقف ترك هذا القطاع لفوضى السوق ، وجماعات المصالح التى سيطرت على هذا القطاع لأكثر من أربعة عقود كاملة ، وبالمقابل جرى تخسير عمدى يصل إلى حد الأغتيال الاقتصادى والمالى والمصرفى وخنق تسويقى لشركات القطاع العام التى كانت عاملة فى هذا القطاع ، من أجل توريث المغدور لجماعات المصالح تلك ، التى تكونت من روافد متعددة بعضها من رجال المال والأعمال المصريين والمقاولين ، وبعضها الأخر من شركات أجنبية متربصة منذ زمن بهذه الثروات الطبيعية والتعدينية المصرية ، ثم تكامل معهم بعض المتخصصين والأكاديميين المصريين الذين لم تعد مرتباتهم وأجورهم الحكومية كافية لمواجهة متطلبات حياتهم المرغوبة .

وأضيف إليهم رجال الحكم والإدارة من البيروقراطية الإدارية والأمنية والعسكرية ، التى وجدت ضالتها فى الثروة المعدنية ، سواء من باب الطمع والفساد ، أو من باب العداء الأيدلوجى لكل ما هو قطاع عام ، الذى أستفحل منذ منتصف السبعينات وزاد تأثيره مع دخول البلاد عصر الخصخصة وبيع الأصول العامة فى مطلع التسعينات .

وتتمثل تلك الأجراءات والسياسات فى التالى :

(١) إنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية

ضماناً للاستغلال الأمثل وعدم إهدار الثروات المعدنية يُقترح إنشاء "وزارة للثروة المعدنية" أسوة بدول عديدة مثل السودان وزامبيا وغانا وشيلى وأفغانستان وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا والهند.. إلخ ، وتقوم على هيئتين أساسيتين هما :

- "هيئة المساحة الجيولوجية" .
- و "هيئة التعدين" .

١- ولكى يتحقق المردود الاقتصادى والمالى المناسب ، ينبغى ضم الملاحات والإدارات العامة للمحاجر بجميع محافظات مصر إلى "هيئة المساحة الجيولوجية " ، والتى سبق وتم نقلها الى المحافظات طبقا لقرار وزير الصناعة رقم (٣٥٤) بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ ، والذى كان فى الأصل مخالفا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦. وهذه الخطوة فى غاية الأهمية لعدة أسباب هى :

- تقوم المحافظات بالترخيص باستغلال المحاجربالمخالفة للقانون اعتمادا على قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ .

- الإيجارات الخاصة بهذه المحاجر تحدد قيمتها بمعرفة لجنة تحديد الإيجارات بهيئة المساحة الجيولوجية بالقاهرة ، وتذهب الى صناديق خاصة بالمحافظات بعيدا عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات حيث يتم توزيع الكثير منها فى صورة مكافآت لقيادات المحافظات .
- يوجد تداخل بين المناجم والمحاجر فى بعض المواقع ، فمثلاً هناك تداخل بين خام أكسيد الحديد (مادة منجمية) والطفلة (مادة محجرية) المستخدمة فى صناعة السيراميك بمحافظة أسوان ، مما يؤدى إلى حدوث المشاكل والمعوقات فى تراخيص المناجم والمحاجر معاً .

٢- لذلك يجب أن تكون تراخيص المناجم والمحاجروالملاحات من جهة واحدة ، وهى هيئة المساحة الجيولوجية على أن يضم إليها جميع إدارات الملاحات والمحاجر بالمحافظات وجميع العاملين بها(١) .

(٢) التعديلات فى القوانين والقرارات المنظمة لاستغلال الثروة المعدنية

يعتبر القانون رقم (٨٦) لعام ١٩٥٦ الخاص بالمناجم و المحاجر(٢) هوالقانون الذى لا يزال معمولا به حتى اليوم (٢٠١٤) ، وهو ما أدى الى عجزه عن تنميه قطاع الثروة المعدنية ، فالمتأمل لهذ القانون ، يكتشف أنه قد صدر فى ظل إتجاه الدولة الي الملكية العام وتعظيم قيمة شركات القطاع العام ، وعدم وجود أي أثر للقطاع الخاص ، مما أعطي للشركات العاملة في قطاع المناجم والمحاجر مزايا قانونية ، مثل عدم وجود أتاوات أو أي نصيب للخزانة العامة من انتاج خامات المناجم مثل الحديد والفوسفات وغيرها .

كما أن من أسوأ القرارات الوزارية التى تعرضت لقطاع الثروة المعدنية وأثرت على نموه و أدت الى إعاقته وضعف إمكانياته ، القرار الوزاري رقم (٣٥٤) الصادر من وزير الصناعة عام ١٩٦٢ بتفويض المحافظين بشأن المحاجر والملاحات ، كما فوض أيضا رئيس هيئه المساحة الجيولوجية فى معظم الوقت بشأن المناجم ، واستلزم صدور القرار الوزاري المشاراليه بتفويض المحافظين، صدور قرار مكمل من السيد / نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم(٣٨) لسنه ١٩٦٤ بنقل الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة المتمثلة فى الجهاز الادارى المعاون للوزير الى المحليات ، فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني الذى استبقى لوزارة الصناعة وهيئه المساحة الجيولوجية ، و كان هذا منطقيا أن يكون للمحافظات الجهاز الادارى الذى يعاون المحافظ فى تطبيق قانون المناجم و المحاجر.

ومع مرور الوقت، وتغير الظروف السياسية والاقتصادية ، نتج عن ذلك الخلط بين اختصاصات الوزير المحددة دستوريا – والذى من حقه أن يفوض من يشاء فى اختصاصاته – واختصاصات الوزارة ، و قد أدى ذلك الخلط فى التفسير الى الإخلال بقواعد وأسس تطبيق قانون المناجم والمحاجر الذى مازال معمولا به ، و اختلاف المفاهيم فى التطبيق بين محافظه وأخرى ، كما أدى الى العشوائية و التضارب والإخلال فى استغلال الثروة

المعدنية و سيطرة غير المتخصصين على هذه الصناعة الرئيسية و التداخل بين الأجهزة و التنازع بينها فى بعض الأحيان (٣) .

وهذا القرار الذى صدر فى ظروف خاصة كانت تمر بها البلاد وقت صدوره ، حوى فى مادته الثانية خطأ دستوريا وهو النص على أن تؤول الى المحافظة إيرادات المحاجرالواقعة فى دائرة اختصاصها اعتبارا من أول يونيو عام ١٩٦٢، وترجع عدم دستوريه هذا النص الى مايلى:

١ – إن أيلولة الإيرادات السيادية الى جهة ما لابد أن تكون بأداة دستوريه من خلال السلطات التشريعية و ليس غيرها .

٣–*إن* الثروات المعدنية تعتبر من أموال الدولة بنص المادة الثانية من القانون ٨٦ لعام ١٩٥٦ " قانون المناجم والمحاجر "، و أموال الدولة لا تؤول الى جهة أخرى غير خزانه الدولة(٤) .

و كان لنشأة و تقادم مشروعات المحاجر بالمحافظات الكثير من الآثار السلبية ، وإذا أردنا تنمية حقيقية و مستدامة لقطاع الثروة المعدنية، فان الأمر يقتضينا أن نلج هذه الغابة من القوانين والقرارات المتشابكة والعشوائية المنشأ ، والمتباينة الأهداف ، لتهذيبها و تنسيقها فى إطار موحد خدمه لأهداف التنمية والاقتصاد القومي .

(٣) توحيد جهات التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة علي النشاط التعديني.

يبدأ الاصلاح بالإسراع في إصدار القانون الموحد للمناجم و المحاجر والملاحات لتفادي القصورفيالقانون رقم (٨٦)لسنة ١٩٥٦ ، وتحديد "الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية" بأعتبارها جهة الولاية الوحيدة علي جميع الثروات التعدينية في مصر، ولها دون غيرها الترخيص لأي كيان سواء كان من القطاع الخاص أو الاستثماري أو حكومي بالبحث والاستكشاف والاستغلال، وتعديل فئات الأتاوات والايجارات الخاصة بالمناجم والمحاجر لتتوافق مع الوقت الراهن . ويرى بعض المهتمين باقتصاديات التعدين أنه إذا تم تعديل رسوم الأتاوات وتوحيد جهة الاشراف وانهاء أعمال الصناديق الخاصة ، يمكن أن يتحقق دخل للخزانة العامة لا يقل عن ١٠ مليار جنيه مصري فورا بدون ابطاء كإتاوات ، فضلا عن نصيب الدولة من الانتاج عن بعض الخامات وليس كل الخامات.

المحاور الرئيسية لتنمية الثروة التعدينيه

١– الإرتقاء بالمساحه الجيولوجية والخدمات التى تقوم بها من دراسات إستكشافية والتقييم التعدينى للخامات ، وعمل دراسات للخامات التعدينيه وعمل الدراسات جيو تقنيه وجيو فيزيقيه لدراسه المخاطرالطبيعيه مثل الزلازل والإنهيارات الصخريه والسيول، وإنشاء الخرائط الجيولوجية وإرسال البعثات الحقليه والإستكشافية لتنمية الثروات التعدينيه والتعاون العلمى والبحثى مع المراكز والهيئات العالميه وتكويد التعدين المصرى حسب التكويد العالمى .

٢- الحفاظ على ثروة مصر الناضبة وإستثمارها الإستثمار الأمثل من الخامات الإستيراتيجية ذات الندرة فى العالم مثل (الذهب – التنتالم – النيوبيم – الفوسفات – اللألمنيت) .

٣- إسترجاع حصة مصر الضائعة من منجم ذهب السكرى الذى أنتج حتى الآن ٣١ طن ذهب وبيع بمتوسط إجمالى ١٠ مليار جنيه مصرى ، ولم تتحصل مصر على أى حق من حقوقها خلال ٣ سنوات إنتاج بل أصبحت مدينه بحوالى ٣,٨ مليار جنيه .

٤- مراجعة جميع الإتفاقيات الخاصة بالذهب وخلافه من المواد التعدينيه وتصحيح مساراها لصالح الإقتصاد المصرى .

٥- مراجعة جميع الشركات التى تعمل فى مجال التعدين لضمها فى كيان الثروة التعدينيه لصالح الإقتصاد المصرى وليست لتعمل منفردة كل على حدا ، مع وجود الرابط الإقتصادى بينهم وبين هيئة المساحة الجيولوجية .

الهوامش

(١)د. يحيى القزاز ، مرجع سابق

(٢) نشر بالوقائع المصرية بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٥٦

(٣)د . يحى القزاز

(٤)د. يحى القزاز

قياسات ضرورية فى عالم الطاقة والبترول

١- برميل زيت الخام بترول = ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية btu .

٢- برميل النفط المكافىء = ١٥٢ متر مكعب من الغاز .

٣- طن من الغاز الطبيعى = ١٢٥٠ متر مكعب غاز = ٤٤٠٧٥ قدم مكعب غاز .

٤- متر مكعب من الغاز = ٣٥ قدم مكعب من الغاز .

٥– المليون وحدة حرارية بريطانية BTU = ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز أو ٢٨.١ متر مكعب .

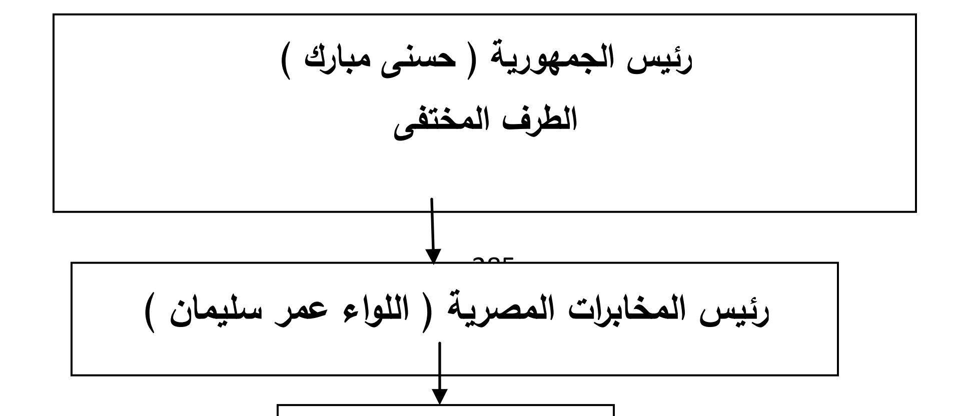
٦– برميل زيت معادل toe يعادل ١٩٥٣٤٨٨.٣ قدم مكعب غاز = ٥٥٤٠٢.٤ متر مكعب غاز .

٧– أى برميل زيت معادل toe يعادل ٥٥.٤ ألف متر مكعب غاز .

٨– حجم الاستهلاك العالمى من الغاز الطبيعى عام ٢٠٠١ بلغ ٢٤٠٥ مليار متر مكعب يوميا ، أصبح عام ٢٠٠٧ حوالى ٣.٥ مليار متر مكعب يوميا ، وأصبح يشكل ٢٥% من سلة الطاقة العالمية .

٩– الطن مترى من الزيت الخام وفقا لمستوى الكثافة يتراوح بين ..... برميل إلى .... برميل .

دورة فساد تعاقدات الغاز مع إسرائيل







السيرة الذاتية وقائمة

مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

– ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .

– حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .

– حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .

– حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .

–حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠–٢٠٠٢ فترات متقطعة .

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية .

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ فى معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤-" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
٢٥- " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .
٢٦- " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .
٢٧- " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨- " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .
٢٩- كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .
٣٠- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .
٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .
٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١
٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .
٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢
٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢
٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢
٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢
٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .
٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣
٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .
٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣
٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤ .
٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.
٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥ .

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. دراسة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ، صادر عن مركز الإستقلال للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٥٤- " هل مصر بلد فقير حقا " جرى مصادرته عام ٢٠١٨ ، من جانب الأجهزة الأمنية المصرية بالمخالفة للقانون ، وحبس الكاتب لعشرة أيام ، ونشر الكتاب على كافة المواقع الإليكترونية

٥٥- " إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٨ .

٥٦- الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى (٢٠١٤-٢٠٢٢) ، القاهرة ، ٢٠٢٢ ، نشر على شبكة الانترنت .

٥٧-" حلول المشكلات للإقتصاد المصرى " ، نشر على النت عام ٢٠١٩ بنظام pdf .

<u>له تحت الطبع</u>

٥٨- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (جزأن) .

٥٩- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠١٥) خمسة أجزاء .

-هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

- بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .